جامعة بيرزيت

كلية الدراسات العليا– معهد أبو لغد للدراسات الدولية

خفايا الخطوة الإسرائيلية إلى أوسلو
ما بين الأهداف والإستراتيجية

The Hidden Motives behind the Israeli step towards Oslo
Goals and Strategy

إعداد حنان حنا رفيدي قمر

إشراف الدكتورة هلغى باومغرتن

رسالة لنيل درجة الماجستير/ 2006–2007 ميلادي

جامعة بيرزيت
كلية الدراسات العليا – معهد أبو لغد للدراسات الدولية

خفايا الخطوة الإسرائيلية إلى أوسلو
ما بين الأهداف والاستراتيجية

لجنة المناقشة

د. هلغى باومغرتن– رئيساً

د. سمير عوض– عضواً

د. روجر هيكوك– عضواً

رسالة لنيل درجة الماجستر/ 2006–2007 ميلادي

الإهداء

إلى والديّ حنا وإيمي رفيدي.... .

إلى ولدي مناويل وزوجي عيسى قمر .... .

الفهرس

ملخص الرسالة..... VIII

المقدمة..... XII

الفصل الأول التمهيدي..... 1

خلفية تاريخية..... 2

الأسئلة الرئيسة..... 4

مراجعة الأدبيات والفرضيات..... 4

الإطار النظري..... 29

الفصل الثاني: توزيع القوى بين الدول على المستويين الدولي والإقليمي– وتأثير ذلك على خيارات إسرائيل و/ م.ت.ف 40

تمهيد..... 41

المبحث الأول: توزيع القوى بين الدول على المستوى الدولي، وتأثير ذلك على خيارات وأولويات/ م.ت.ف. وإسرائيل__ 44

المحور الأول: العلاقة بين أميركا وإسرائيل من عام 1980 حتى عام 1993 48

المحور الثاني: العلاقة بين أميركا و/ م.ت.ف. من عام 1980حتى عام 1993 61

المحور الثالث: سياسة وأولويات الإتحاد السوفيتي في سياقيهما الدولي منذ منتصف ثمانينات حتى بداية التسعينات، وانعكاس ذلك على سياساته الخارجية تجاه الدول الإقليمية، وبشكل خاص تجاه إسرائيل و/م.ت.ف. 69

المحور الرابع: تأثير توزيع القوى على المستوى الدولي على خيارات وأولويات إسرائيل و/م.ت.ف. 80

المبحث الثاني: توزيع القوى بين الدول على المستوى الإقليمي، وتأثير ذلك على خيارات وأولويات إسرائيل و/م.ت.ف. الإقليمية 85

المحور الأول: تداعيات التغيير في ميزان القوى الإقليمي على خيارات وأولويات إسرائيل و/م.ت.ف. 93

أ- تأثير حرب الخليج على الأبعاد الثلاثة لميزان القوى الإقليمي 93

أ-1- موقف المنظمة في حرب الخليج الثانية/ 1990 94

أ-2- مواقف الدول العربية من إسرائيل ومن/ م.ت.ف. على أثر انتهاء أزمة الخليج والإعلان عن المبادرة الأمريكية للسلام 96

ب- تداعيات التغيير في ميزان القوى الإقليمي على خيارات وأولويات إسرائيل و/م.ت.ف. 108

المحور الثاني: من كان له التأثير الأكبر على وضع وخيارات /م.ت.ف. وإسرائيل؛ توزيع القوى على المستوى الإقليمي أم على المستوى الدولي؟ 111

خلاصة:..... 115

الفصل الثالث: الحكومة الإسرائيلية والثالوث الفلسطيني؛ الوفد المفاوض وحماس و/م.ت.ف. 117

تمهيد: 118

المبحث الأول: محادثات مدريد / واشنطن 121
الرؤى الإسرائيلية مقابل الفلسطينية

المبحث الثاني: حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وإسرائيل 134
إمكانية التوصل إلى أرضية مشتركة بين إسرائيل وحركة
حماس

المبحث الثالث: القناة السرية بين/ م.ت.ف. وإسرائيل 145

المحور الأول: قرارات المجلس الفلسطيني منذ الدورة الثامنة عشرة/ 147
1987 حتى الدورة العشرين/1991

المحور الثاني: منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات أوسلو 151

خلاصة:..... 162

الفصل الرابع: الأهداف الإسرائيلية والإستراتيجية المتبعة لتحقيقها 163

تمهيد: 164

المبحث الأول: الأهداف الإسرائيلية في أوسلو 166

- تداعيات السلام مع الفلسطينيين على الأهداف الإسرائيلية وفقا 169
للمنظور لإسرائيلي

الأمن الإسرائيلي بين المفهوم وآليات التعزيز 175

- تأثير السلام على الاقتصاد الإسرائيلي
189

المبحث الثاني: الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية 194

لماذا كانت السياسة التفاوضية الاسرائيلية منسجمة مع ما نصت عليه، –Optimal Bargaining behavior. 205

الخلاصة: 210

الفصل الخامس: المكاسب الإسرائيلية في أوسلو 212

تمهيد: 213

المبحث الأول: حفاظ الحكومة الإسرائيلية على زمام السيطرة الفعلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة/1967 215

المبحث الثاني: تعزيز الأمن الإسرائيلي 231

مدلولات " اتفاق أوسلو" على الأمن الإسرائيلي 232

مدلولات التوصل إلى اتفاق مع الطرف الفلسطيني على مواقف البيئة المحيطة من الوجود الإسرائيلي 239

المبحث الثالث: استخدام الاتفاق مع الطرف الفلسطيني كجسر لعبور دول العربية والآسيوية 245

العلاقات بين دولة إسرائيل والدول الآسيوية بعد مؤتمر مدريد للسلام 247

العلاقات بين دولة إسرائيل ودول المحيط والطوق العربيين 249

المبحث الرابع: هل حققت إسرائيل أهـــدافها؟ 254

الخلاصة: 258

الخاتمة: 259

الاستنتاجات: 274

المراجع: 277

ملخص الرسالة

تحاول الرسالة دراسة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء القرار الإسرائيلي في 1993 للتفاوض مع م.ت.ف. والتوقيع على اتفاق إعلان المبادىء – أوسلو معها دون سواها. وتطرح الرسالة فرضية أولى أساسية مفادها؛ أن الحكومة الإسرائيلية اتجهت إلى توقيع اتفاق أوسلو /1993 مع م.ت.ف. في هذا الوقت بالذات كنتيجة للتغيير الذي طرأ على توزيع القوى على المستويين الإقليمي والدولي.

كما وتطرح الرسالة فرضية أساسية ثانية تنص على؛ أن الحكومة الإسرائيلية إنما هدفت بتوقيعها على اتفاقية أوسلو إلى تعزيز أمنها بدايةً، وذلك من خلال إنهاء حالة العداء الفلسطيني الإسرائيلي وتبعا له العربي الإسرائيلي، وصولاً إلى الدخول مع هذه الدول المجاورة في اتفاقيات سلام وتطبيع تصل من خلالها إلى عمق أسواق الشرق الأوسط، وذلك دون التخلي عن السيطرة الإسرائيلية الفعلية على الأراضي المحتلة.

وقد اعتمدت الرسالة في منهجيتها لتحليل هذه الأسباب والأهداف على كل من النظرية الواقعية الجديدة/ Neorealism و نظرية/ Bargaining، واللتان ساعدتاني على رصد ماهية التأثير الذي حمله التغيير في توزيع القوى على المستويين الدولي والإقليمي على حيثيات القرار الإسرائيلي من جهة، وعلى رصد العلاقة الجدلية الفوقية على الأغلب بين توزيع القوى على المستويات الثلاثة؛ الدولية، الإقليمية والمحلية من جهة ثانية. وضمن نفس السياق، ومن خلال الاستعانة بالمفاهيم والآليات التي تطرحها نظرية/ Bargaining، فقد تمكنّا من تحليل الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية، وإجراء تقييم سياسي لها بالاعتماد على معادلة مدى اقترابها أو ابتعادها عما تقوم عليه/ Optimal Bargaining Strategy، والتي تزودنا بها/ Prescriptive Bargaining theory .

وعليه، وبعد تحليل الأسباب الكامنة وراء القرار الإسرائيلي للتفاوض مع/ م.ت.ف.، بالإضافة إلى الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية المتبعة في أوسلو، تمّ التوصل إلى النتائج التالية:

1- لعبت الانتفاضة الفلسطينية/1987 بالإضافة إلى عامل توزيع القوى على المستويين الدولي والإقليمي أدواراً مهمة ومميزة في تحفيز الخطوة الإسرائيلية للتفاوض مع م.ت.ف. في 1993. ومع ذلك، فإن تأثير الانتفاضة الفلسطينية على هذا القرار أقل من ذلك الأخر الذي حمله عامل التغيير في توزيع القوى بين الدول على المستويين الدولي والإقليمي.

2- لقد أثرت الأحداث الدولية والإقليمية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات على النهج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، إذ مثلت محادثات أوسلو وما انبثق عنها من اتفاق قفزة نوعية عن كل ما سبق وأن تعهدت به هذه المنظمة من أسس ومبادىء سياسية في الدورات العشرين السابقة لأوسلو.

3- نجحت المنظمة في تقديم نفسها للجانبين الإسرائيلي والأمريكي كجهة أكثر اعتدال من الوفد المفاوض في واشنطن ومن المعارضة التي مثلتها حركة "حماس" في الداخل.

4- تمكنت إسرائيل بفعل الاختلال الكبير في موازين القوى القائم بينها وبين م.ت.ف.، وبفعل توفر شخصيتي رابين وبيرتس على رأس الحلبة السياسية الإسرائيلية، هذا بالإضافة للحنكة التفاوضية التي تمتع بها طاقمها المفاوض هناك من توسيع حيز المكاسب والنتائج المتاحة أمامها.

5- تمكنت إسرائيل من تحقيق أهدافها بدرجة معقولة جداً.

Thesis Summary

The Thesis attempts to explore the underlying motives of the Israeli decision in 1993 to negotiate with the PLO and hence to sign the Declaration of Principles (DOP). As such, the Thesis has two main assumptions; the first proposes that the Government of Israel concluded Oslo agreement with the (PLO) at that time precisely, as a result of the shift in the balance of power globally and regionally.

The second proposes that the main goals of the Government of Israel from Oslo were to enhance its national security, by putting an end to the state of hostility that exists between Israel and the Palestinians on one hand, and between Israel the Arab countries on the other, as she (Israel) assumed that by concluding peace agreements will serve this purpose. As such, Israel will reach the Middle East Market, without giving up its control over the occupied territories.

In terms of the theoretical background, the Neorealism and the bargaining theories were used to identify and analyze, the impact of the shift in the balance of power globally and regionally on the Israeli decision to negotiate and conclude the (DOP) with the (PLO), and in coming to a more comprehensible understanding of the Israeli negotiating strategy, by counting on its deviation or attachment to the Optimal Bargaining Strategy.

Accordingly, the following conclusions were reached:

1- The Palestinian Intifada/1987, in addition to the shift in the balance of power regionally and globally, had important and significant roles in motivating Israel towards negotiating with the (PLO) in 1993. However, the Intifada had a lesser impact.

2- The Global and the regional events in the late 80th and beginning of the 90th had impacts on the PLO maneuvering tactics. As such, Oslo talks and Accord represented a typical backward step where the PLO had given up in a way or another some of its political commitments which were adopted in the previous sessions for the PNC.

3- The PLO had managed to represent itself to the Israeli side and to the US as the most pragmatic party in the Palestinian side, if compared to the Palestinian delegation in Washington and to Hamas party inside the territories.

4- As a result for the ill- proportion in the balance of power between the PLO and Israel, and the role of Rabin and Peres in the political process, in addition to the negotiating prudence of the Israeli delegation, Israel managed to enlarge the plenum of its gains.

5- Israel managed to achieve its goals with a very reasonable extent.

المقدمة

لم تمنع العقود الطويلة من الصراع والعداء المميت القائم بين الشعبين الإسرائيلي الفلسطيني، قادتهما من التوصل إلى اتفاق لوضع حد لحالة العداء، وفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات القائمة بين هـــذين الشعبين. وقد دعمهم في هذه المسيرة التي أخذت أولى خطواتها في مؤتمر مدريد، كل من المجتمعيـــن؛ الدولي والإقليمي العربي، إذ ساد إجماع دولي وافقه الرأي آخر عربي، بأنه لا بدّ من إيجاد حل لإشكالية الصراع العربي الإسرائيلي، الذي طالت سنينه وتداعياته والتي طالت بدورها مصـــالح الـــدول القريبـــة والبعيدة.

وعلى الرغم من أنّ هذه العملية السلمية، التي تمت بالأساس بمبادرة أمريكية بنيت علـــى أساســـيين فيما يتعلق بالشق الفلسطيني منها؛ الأول، استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من المفاوضـــات المرتقبـــة والثاني، تمثيل الفلسطينيين ضمن إطار وفد مشترك مع الطرف الأردني، يَمثل الجانب الفلســـطيني فيـــه شخصيات من داخل الأراضي المحتلة، على أن لا يكونوا من مواطني مدينة القدس، إلا أنّ الاتفاق الذي قدّر له أن يرى النور ويدخل التاريخ بين الطرفين الإسرائيلي –الفلسطيني، كانت /م.ت.ف. هي الممثـــل الشرعي والوحيد فيه عن الشعب الفلسطيني، الأمر الذي شكل نقلة نوعية وسابقةً فـــي تاريـــخ الصـــراع الفلسطيني الإسرائيلي، الذي اتسمت سنواته بالعداء المدقع بين كل من دولة إســـرائيل و/م.ت.ف. علـــى وجه الخصوص.

فمن جهة، دعت المنظمة في ميثاقها منذ نشأتها في 1964 إلى تدمير إسرائيل واسترداد الأراضـــي الفلسطينية المحتلة بالكفاح المسلح، ومن جهة أخرى مقابلة، اعتبرت هي وفقا للقانون الإسرائيلي منظمـــة إرهابية يحظر على أي إسرائيلي التعامل معها. وبالتالي، فإن هذه الخطوة من قبل الطرفين والتي تمثلت

بطي صفحة العداء والاتفاق على الانطلاق معاً بعملية سياسية بهدف التوصل إلى سلام بين الطرفين، تشكل بذاتها سابقة نوعية، إذ لا بدّ من وجود تأثير لمحددات داخلية و أخرى خارجية فرضت نفسها وبقوة على صانعي القرار لدى الطرفين، وجعلت من هكذا خطوة أمراً حقيقياً وواقعياً، وذلك على الرغم من وجود معارضة لا بأس بها في كلا المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني لمثلها.

وبالتالي، فإن التوقيع على اتفاق إعلان المبادىء الفلسطيني الإسرائيلي "اوسلو"، في 13/9/1993، لم يأت من فراغ، بل اكتنفته وتغلغلت في حيثيات قراره عوامل أثرت على حسابات الطرفين، وعلى معادلة الربح والخسارة في حال معانقته أو ازدراءه على حدٍ سواء. وتأسيساً على ذلك، تعتبر الخطوة الإسرائيلية وهي الهدف المبحوث في الدراسة موضع البحث، والتي تمثلت بالتفاوض المباشر مع/م.ت.ف. والتوقيع على اتفاق معها ذات أهمية للبحث والدراسة، من حيث العوامل المحددة لهذا القرار بالأساس، والتي حتماً عملت بدورها على بلورة معادلة الربح والخسارة التي قد تمنى بها إسرائيل في كلتا الحالتين؛ التفاوض مع هذه المنظمة أو التعنت والتمسك بالقرار الرافض للتعاطي معها.

الفصل الأول

خلفية تاريخية

قدمت الحكومة الإسرائيلية في 30/تشرين الثاني 1992 مشروعاً للكنيست الإسرائيلي، لإلغاء قانون حظر الاتصال بين إسرائيل و/م.ت.ف.، وفي 26/ كانون الأول 1992، أعلن بأن 30 عضواً من حزب العمل في الكنيست يؤيدون التفاوض مع هذه المنظمة، وفي 19/ كانون الثاني 1993، قامت الحكومة الإسرائيلية التي تولت السلطة في 1992/6/23 ، بزعامة حزب العمل بإلغاء قانون حظر الاتصال مع/ م.ت.ف. باعتبارها منظمة إرهابية، وقامت على التوالي بإجراء محادثات سرية غير رسمية من خلال مثقفيها رون بوندك وبائير هيرشفليد مع أعضاء من/م.ت.ف. (أبو علاء وحسن عصفور وماهر الكرد) إبتدءاً من 20 كانون الثاني، واستمرت المفاوضات على هذه الوتيرة الغير رسمية حتى مايو/ أيار من عام 1993، تاريخ إنضمام أوري سبير، وهو مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى المحادثات وتبعه بفترة وجيزة سنجر، وتوجت هذه المفاوضات بالمطاف النهائي بتوقيع الحكومة الإسرائيلية و/م.ت.ف. كممثل شرعي عن الشعب الفلسطيني اتفاق إعلان المبادىء الفلسطيني الإسرائيلي في 1993/9/13.

وعليه، ووفقاً لما تمثله هذه الخطوة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية من أهمية، والتي انتقلت معها المنظمة من العدو اللدود الذي يهدد الأمن الإسرائيلي، إلى الشريك الأنسب الذي تريد هذه الحكومة الاتفاق معه لإنهاء حالة العداء القائمة بين الشعبين الإسرائيلي الفلسطيني منذ عقود طويلة، فإنه من الجدير بمكان البحث عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذه النقلة النوعية، خاصة أن هناك القليل من الدراسات التي طرحت هكذا تساؤلاً، إذ أن أغلبها ركزت على الأسباب التي أدت بالمنظمة لاتخاذ هذه الخطوة وليس العكس.

وضمن هذا السياق، تزداد أهمية الخطوة الإسرائيلية إذا أخذ بعين الاعتبار حقيقة مفادها؛ أن معظم

المبادرات السابقة خاصة الاسرائيلية الأميركية لإيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي لم تخلو في مضامينها من الاستبعاد المتعمد ل/م.ت.ف. من أي محادثات ومفاوضات قد تطرح بين الطرفين الإسرائيلي الفلسطيني.

فمن خلال مراجعة أهم الوثائق والمبادرات المتعلقة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، نلحظ التأكيد المتكرر على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من أي مفاوضات مستقبلية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، سواء تعلق الأمر بخطة الاستقلال/ Autonomy plan التي اقترحها بيجن، أو تلك الشروط التي وضعها رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير ليقبل بإجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية، أو ذلك الطلب الذي تقدمت به إسرائيل لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لضمانها عدم إجبار إسرائيل على التفاوض مع المنظمة، كشرط لقبولها خطة وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جيمس بيكر، أو خطاب وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون عن أمن إسرائيل في 1981، أو خطاب شامير في 1982 عن دور إسرائيل في تغيير الشرق الأوسط، أو خطة السلام التي دعا إلى تطبيقها رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير في مايو من عام 1989، أو الدعوة التي بعثتها الولايات المتحدة الأمريكية للفلسطينيين في أكتوبر من عام 1991[1]، وغيرها .

---

[1]– أنظر مثلا إلى خطة مناحم بيجن (خطة الاستقلال)، في عام 1977، وإلى خطاب رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون في عام1981 عن أمن إسرائيل الذي إعتبر فيه منظمة التحرير الفلسطينية بمثابة خطر كبير على وجود دولة إسرائيل وغيرها من الوثائق المتوفرة في كتاب

Walter Laquer; Rubin, Barry. (2001).The Arab –Israel reader, A documentary history of the ME conflict.

الأسئلة الرئيسية

ومن هنا، فإن هذه الدراسة تهدف إلى الإجابة عن سؤال أساسي ذات أهمية كبرى، وهو لماذا قررت الحكومة الإسرائيلية وفي هذا الوقت بالذات إلغاء حظر الاتصال مع م.ت.ف.؟ فمنذ عام 1986، سنّ الكنيست الإسرائيلي القانون المتعلق بالإرهاب، والذي نص على "***أنه وفقا لما جاء في المادة الرابعة من قانون " أوامر ضد الإرهاب " لعام 1948، فإذا قام أحد مواطني دولة إسرائيل بإقامة أي علاقات مع شخص عضو في منظمة إرهابية يحاكم بحسب المادة 80***"، ومنظمة التحرير الفلسطينية كانت تصنف في القانون الإسرائيلي آنذاك منظمة إرهابية. إلا أنه وفي كانون الثاني من عام 1993، عادت الحكومة الإسرائيلية عن قرارها بإلغائها قانون حظر الاتصال مع م.ت.ف. باعتبارها منظمة إرهابية، فما هي الأسباب الحقيقية التي أدت بهذه الحكومة المنتخبة حديثا لاتخاذ خطوة مثلت نقلة نوعية في تاريخ الصراع القائم بين دولة إسرائيل و/م..ت.ف.؟

وعليه، يتبع هذا السؤال المحوري سؤالاً أخر ذات أهمية كبرى أيضاً، يمثل أحد المحاور الأساسية التي تطرحها الدراسة موضع البحث، والذي يكمن بالأهداف الأساسية التي سعت لتحقيقها الحكومة الإسرائيلية من خلال توقيعها على اتفاق إعلان المبادىء.

مراجعة الأدبيات والفرضيات الرئيسية

وكي نتمكن من الإجابة على هذين السؤالين الجوهريين، لا بدّ من إلقاء الضوء على ما ورد من تفسيرات وتحليلات مختلفة في الأدبيات والمراجع التي عالجت هذه المواضيع. ففيما يتعلق بالسؤال المحوري الأول الذي تطرحه الدراسة، والذي يكمن بماهية الأسباب التي تقف وراء الخطوة التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية

في 1993، فقد وجدنا في الأدبيات مجموعة من العوامل والأسباب، حددت كعوامل ومتغيرات أساسية وراء هكذا خطوة.

ومن ضمن هذه الأسباب، ***فشل إسرائيل في فرض رؤيتها على الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، والاختلاف في الرؤى بين الطرفين***، إذ رأى بعض الكتّاب ك/ Rubin[2]و William Quandt[3] بهذا العامل متغيراً أساسياً وراء قرار الحكومة الإسرائيلية في البحث عن قنوات اتصال أخرى مع الفلسطينيين وتحديداً مع / م.ت.ف..

وضمن هذا السياق، فقد رأى آخرون بأن عدم قدرة الطرفين على التوصل إلى اتفاق يعود بطريقة أو بأخرى إلى عدم قدرة الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن على اتخاذ قراره بنفسه وإلى تبعيته المطلقة للمنظمة ورئيسها في تونس، ما ساهم في إقناع الساسة الإسرائيليين بأن العنوان الوحيد للتحاور والتفاوض معه هي/ م.ت.ف. . ومن بين هؤلاء الكتّاب اللذين عوّلوا على هذا المتغير[4] Helena Cobban التي تطرح بأن المثقفين الفلسطينيين اللذين كانوا ضمن الوفد الفلسطيني المفاوض في مؤتمر مدريد، هم بعيدون عن إمكانية تولي القيادة مكان المنظمة، وبأنهم لم يكونوا سوى متحدثين عنها. وتستطرد بأنه في الوقت الذي لم تكن فيه المنظمة قادرة على فرض مفاوضات على شامير، لم يكن هو أيضاً قادراً على إيجاد بديل من داخل

---

[2] Jeffrey Z. Rubin, "What do we learn from Oslo?" (1996), www.passia.org /conferences, accessed 23/12/2005.

[3] Quandt, William. (2001). Peace Process, American diplomacy and the Arab –Israeli conflict since 1967. Washington: Brookings institution press, p326.

[4] Helena Cobban, from George Mason University, is a specialist on the PLO and has frequent contacts with its top leadership.

الأراضي الفلسطينية لديه الرغبة في التنافس مع المنظمة على تمثيل الشعب الفلسطيني[5].

وعلى أهمية هذا التفسير، إلا أنه لا يمكن التعويل عليه كمتغير أساسي أدى إلى اتخاذ الحكومة الإسرائيلية هذه الخطوة، وذلك لعدم وجود رابط سببي تفسيري كافي بين القرار الإسرائيلي بالتعامل مباشرة مع المنظمة و بين هذا العامل، حيث كان بإمكان الحكومة الإسرائيلية وعلى أثر انسداد الأفق في المفاوضات الجارية في واشنطن بين الطرفين، غض الطرف عن هذه العملية برمتها، وتبرير ذلك أمام المجتمع الدولي، وخاصة أمام الادارة الأمريكية المتحمسة للرؤى الإسرائيلية، بغياب الشريك الفلسطيني.

وفي نفس السياق، تطفو إلى السطح أسباب أخرى رأى بها العديد من الكتّاب عوامل تعليلية تفسيرية للخطوة الإسرائيلية، ومن بينها ***الانتفاضة***، والدور الذي لعبته في تحفيز الخطوة الإسرائيلية تجاه التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. ثمّة منطقية في التعويل على أهمية الدور الذي لعبته الانتفاضة الفلسطينية على القرار الاسرائيلي، إذ خلفت أصداء على مستويات عدة، منها؛ القضية الفلسطينية كقضية أرض وشعب يرضخ تحت الاحتلال الإسرائيلي من جهة أولى، والشعب الإسرائيلي حكومةً وشعباً من جهة ثانية، ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة ثالثة.

فعلى مستوى القضية الفلسطينية، لعبت الانتفاضة دوراً كبيراً وأساسياً في إعادتها إلى صدارة الأحداث الإقليمية ذات الصدى الدولي، وذلك بعد أن عملت الحرب العراقية الايرانية بالإضافة إلى النزاع العراقي

---

[5] Freedman, Robert O (Edt). The Intifada, its impact on Israel, The Arab world and the Superpowers, . (Miami: Florida International University Press, 1991), p XV, XVI.

السوري على اختطاف الأضواء عنها[6]. بمعنى أخر، عملت الانتفاضة على إعادة التأكيد بأن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي وعدم الاستقرار في المنطقة. وقد عبرت العديد من الشخصيات السياسية عن إعجابها بها، كالوزير الذي رأى بها ظاهرة غامرة ذات طاقة كامنة هائلة، يجب أن لا يعمل عرفات على إجهاضها قبل الأوان [7] و غيره.

ومن جهة ثانية، تركت الانتفاضة أصداءها على الشعب الاسرائيلي؛ حكومة وشعباً، من خلال زجّهما في مأزق أمني أخلاقي، أدى بالمطاف النهائي لزيادة قناعة صنّاع القرار الإسرائيلي وحتى العامة، بأنه لا بدّ من إيجاد حلٍ للقضية الفلسطينية، ولو من باب التخلص من العبء المدني والعسكري الذي يترتب على السيطرة المباشرة على الفلسطينيين. وكما يقول Makovsky، بأن الانتفاضة هي التي أدت إلى إقناع كل من بيرتس ورابين بضرورة العمل لإيجاد حل للصراع القائم بين الشعبين[8] .

فقد أصبح واضحاً لإسرائيل بأنها غير قادرة على تجاهل النزعة الوطنية القطرية الفلسطينية، ولا على هزيمتها إلى ما لا نهاية، إذ لا يمكن لها دمج الفلسطينيين دمجا تاما في نظامها السياسي والمدني من دون إضعاف الطابع اليهودي للدولة، كما أن الاستمرار في إخضاع الفلسطينيين لحكمها المباشر من دون منحهم حق المساواة سيؤدي إلى تآكل طابعها الديمقراطي. وعلى هذا، فقد اقتنعت بأنه لا بدّ من إعادة ترتيب جوهرية للعلاقات السياسية بالسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.[9]

---

[6] صايغ، بزيد. (2003). الكفاح المسلح والبحث عن الدولة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 765 .

[7] - نفس المصدر السابق، ص 863.

[8] Makovsky, David. (1996). Making peace with PLO, The Rabin government's road to the OSLO Accord. USA: Westvuew press, p 95.

[9] صايغ، مصدر سبق ذكره، ص 919 .

وحتى على مستوى أراء العامة الإسرائيليين، فقد بيّنت دراسة قام بها Asher Arian بأن أراء العامة الإسرائيليين وكنتيجة للانتفاضة، اتسمت بالتوجه المتشدد بخصوص قضايا قصيرة المدى كالأمن، وفي المقابل، لاحظ توجها أكثر اعتدالا تجاه قضايا بعيدة المدى كمسـألة إنشاء الدولة الفلسطينية، وإستخلصت الدراسة بأن أراء السياسيين والعامة على حد سواء أصبحت تميل نحو الواقعية والبراغماتية في غضون تعاملها مع الفلسطينيين بفعل الانتفاضة.[10]

أما فيما بتعلق بتأثير الانتفاضة على/م.ت.ف. وعلى مكانتها السياسية، فقد عملت الانتفاضة على زيادة أواصر العلاقة القائمة بين/م.ت.ف. والشعب الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ تمكنت بفعلها من التواصل أكثر مع القاعدة الشعبية الداخلية، خاصة من خلال السياسة الريعية التي قامت بها أولاً، ومن خلال الاستيلاء على الانتفاضة بفعل نجاحها في الالتفاف على "القيادة الوطنية الموحدة" ثانياً، والتي عملت منذ نشأتها على التأكيد على الولاء ل/م.ت.ف. .

ومن جهة ثانية، عملت الانتفاضة أيضاً على تقوية وتحسين موقع /م.ت.ف. إزاء سورية والأردن. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت هي إحدى الأسباب الرئيسية وراء القرار الأردني بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في تموز/ 1988، ما سنح الفرصة ل/م.ت.ف. من ضمن أسباب أخرى لإعلان الاستقلال والدولة في المنفى لاستباق أي خطوة إسرائيلية من هذا القبيل، الأمر الذي زاد من أهمية الموقع الذي تحتله المنظمة داخل الأراضي المحتلة.

---

[10]Arian, Asher. Israeli public opinion and the Intifada, ed.Freedman.(.Previous reference, 1991), p272.

وحول هذا الموضوع، نستشهد بما قاله صايغ حول تأثير الانتفاضة على /م.ت.ف. بالقول بأن " تفكير رابين بضرورة الاعتراف ب/ م.ت.ف. وبالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني رجع إلى عدة عوامل ليس أقلها تأثير الانتفاضة ".[11]

وبالتالي، فقد كان للانتفاضة بطابعها الشعبي الجماهيري الذي انطلقت منه دورا كبيرا في التأثير على أراء صنّاع القرار والعامة الإسرائيليين، اللذين واجهوا بسببها مأزق أمني أخلاقي، والذي عمل من ناحية أخرى مقابلة على إعادة /م.ت.ف. من وجهة نظر عسكرية إستخباراتية إسرائيلية، كمرشح أساسي للاتفاق معه من قبل إسرائيل. وكما يقول Aronoff، " أثبتت الانتفاضة بأن إسرائيل لا يمكنها التوصل إلى حل بدون التفاوض مع /م.ت.ف.، ونوه بدراسته إلى تقرير للمخابرات الإسرائيلية صدر خلال الانتفاضة، اقترحت فيه هذه الأخيرة البدء في حوار مع/ م.ت.ف. لإنهاء الانتفاضة.[12]

إلا إنه وعلى أهميتها على مستويات عدة كما سبق وذكرنا، فإنها تعتبر ضمن حيز السياق المبحوث، والذي يتعلق بالأسباب التي تقف وراء قيام إسرائيل بالتفاوض المباشر والاتفاق مع /م.ت.ف. دون سواها في التسعينات، عاملا ذات وزن تفسيري أقل لتحليل خفايا هكذا خطوة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار بأنها (أي الانتفاضة) فقدت وهجها في عام 1989. فمنذ عام 1998،، بدأ الإسرائيليون في السيطرة عليها، ما أدى إلى تغير معالمها من حركة شعبية إلى إشتباكات بين مناضلين من التنظيمات السياسية والجيش الاسرائيلي. وعلى حد تعبير صايغ، فإنه "وعلى الرغم من النفي الشديد من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى، ومن

---

[11] صايغ، مصدر سبق ذكره، ص 919 .

[12] Aronoff, Myron J."The Labor party and the Intifada ". ed.Freedman.(.Previous reference, 1991), p 330 .

قبل الناشطين المحليين على حد سواء، فإن الانتفاضة وصلت إلى الطريق المسدود في ربيع 1989"[13]، ما يقلل من تداعياتها أقلها تلك المباشرة على القرار الإسرائيلي المبحوث. هذا، ومن ناحية ثانية، فإن هذه الحركة الجماهيرية قد فشلت في فرض قراراتها على المنظمة، حيث سيطر عرفات والمنظمة على ما عرف بالقيادة الوطنية الموحدة. ومن ناحية ثالثة، لم يبدي الاسرائيليين في محادثات مدريد/ واشنطن أي إستعداد للتعاطي مع المتطلبات الفلسطينية، لدرجة قال فيها د. حيدر عبد الشافي، في ربيع 1993، "نحن كفلسطينيين ليس بمقدورنا التأثير على الاسرائيليين، لأننا لا نمتلك القوة الكافية، وعلينا أن نَرجع القضية الفلسطينية إلى جامعة الدول العربية"[14]، ما يعتبر إعتراف بغياب القدرة الفلسطينية وعلى الرغم من الانتفاضة من فرض شروط على الجانب الاسرائيلي وحثه على المرونة .

وبالتالي، وفي الوقت الذي جرت فيه إتفاقية أوسلو، كان الفلسطينيون والمنظمة في وضع ضعيف سياسياً ومادياً. ومن ناحية أخرى مقابلة، كان هناك ضغط أميركي على إسرائيل للدخول في مفاوضات سلام بسبب المستجدات الدولية والإقليمية، ما يبرر القول بأنّ الانتفاضة لم تمكن الجانب الفلسطيني من فرض أي شيء على الاسرائيليين ومن إجبارهم على الدخول في مفاوضات سلام، بل الأميركيين هم الذين فعلوا، وذلك دون أن يفرضوا فحوى المفاوضات عليهم.

ومن جهة ثانية، فإن /م.ت.ف. وفرت لإسرائيل فرصة للتفاوض معها في وقت كانت فيه الانتفاضة أشد وطأة، وذلك من خلال إعلان الاستقلال في 1988. فالأسئلة التي تطرح نفسها هنا، لماذا لم تتجاوب الحكومة

---

[13] صايغ، مصدر سبق ذكره، ص 890 .

[14] وردت هذه الجملة على لسان د.عبد الشافي في ربيع 1993، في حديث له في منزل د. هلغى باومغرتن، حيث كان مجتمعا مع بعض الأكاديميين الفلسطينيين هناك.

الإسرائيلية مع هذه المبادرة وتعلن عن قبولها للتفاوض مع المنظمة، ولماذا تضمنت خطة شامير (مايو/1989) استبعاد ل/م.ت.ف. من أية محادثات مرتقبة بين الطرفين الإسرائيلي الفلسطيني؟ . إن هذه الأسئلة وما على شاكلتها تجعل من الأسباب الحقيقية القائمة وراء القرار الاسرائيلي للتفاوض مع المنظمة أعقد وأبعد من حيز الانتفاضة.

وضمن نفس السياق، طرح كتّاب وباحثون آخرون أسباب أخرى كمتغيرات تعليلية تفسيرية للخطوة الإسرائيلية، من أهمها ***خوف الحكومة الإسرائيلية من تنامي تأثير وقوة الحركات الإسلامية خاصة حماس داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.*** ويستند أصحاب هذا الطرح إلى أن حركة حماس تمتعت في ذلك الوقت بدعم شعبي لا بأس به، ما جعل منها منافساً قوياً ل/م.ت.ف.، الأمر الذي حمل مدلولات خطيرة، لعل أهمها إيجاد الحكومة الاسرائيلية نفسها أمام خيار التفاوض مع حركة حماس كمناص أخير أمامها، في حال تم استثناء/م.ت.ف. من المفاوضات، بمعنى أخر، وفي هذه الحالة، ستكون حماس القيادة البديلة من داخل الأراضي الفلسطينية ل/م..ت.ف.! .

ومن أهم الكتّاب اللذين رأوا بهذا العامل متغيراً أساسياُ يحتل مركزا مهما في كواليس صنّاع القرار الإسرائيلي كل من Rubin و Makovsky، وElie Rekless و Theodore H.Fridgut. ف/ Rubin يرى بأن الخيار الأخير المتاح أمام إسرائيل للتفاوض معه إذا أرادت استثناء المنظمة، سيكون خيار التفاوض مع الأحزاب الإسلامية، ما يعني انتقال التفاوض من الإطار الدبلوماسي إلى الإطار الديني.[15] وفي نفس الإطار يطرح، Makovsky بأن بروز حركة حماس كقوة منافسة للمنظمة أثار مخاوف الحكومة الإسرائيلية،

[15] Jeffrey Z., previous reference, p4-5.

خاصة رابين وبيريس وبيلين، ما مهد الطريق للتفاوض مع/م.ت.ف. كخيار أخير.[16]

ولم يتوقف تأثير حركة حماس على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، بل تعداه ليصل داخل أراضي إسرائيل. وفي هذا الصدد، يرى/Elie Rekless في غضون دراسته لتأثير الانتفاضة على المجتمع العربي داخل إسرائيل، بأن أحد أهم النتائج الرئيسية للانتفاضة على المجتمع العربي هناك، هي تقوية وتنامي الحركات الإسلامية، حيث تمكنوا من الحصول على رئاسة البلدية في أربع قرى عربية وفي مدينة عربية وهي أم الفحم في شباط من عام 1989.[17] أما/ heodore H.Fridgut فإنه يرى بأن تنامي قوة الحركات الإسلامية المتشددة أثارت أيضا مخاوف الدول العربية وإسرائيل التي بدأت تفكر جدياً في كيفية احتوائها.[18]

ثمّة منطقية في هذا التفسير، إلا أنه ليس بالإمكان التعويل عليه كعامل حاسم وراء القرار الإسرائيلي. وضمن هذا السياق، فإنه ليس خافيا على أحد بأن إسرائيل كانت مع بداية ظهور حركة حماس ترى فيها عنصرا منافسا ل/م.ت.ف.، ولم تكن بمنزعجة من هذا الموضوع، إذ لم تكن تشكل حماس في تلك الفترة مصدر قلق على الأمن الإسرائيلي. وكمثال على ذلك، تغاضي الحكومة الإسرائيلية عن الحركة حتى أيار/مايو من عام 1989، تاريخ اعتقال قادتها كالشيخ أحمد ياسين، ولم تعلن الحركة "غير قانونية " حتى أيلول/ سبتمر من نفس العام[19]، إلا أن الأمر قد اختلف فيما بعد خاصة بعيد انخراط الحركة بفعالية في التصدي لجيوشها في

---

[16] Makovsky , previous reference , p112

[17] Freedman. (1991). Previous reference , p XXI .

[18] Fridgut, Theodore H. "Israel's turn toward peace", ed.Freedman, Robert O, Israel under Rabin.. (Boulder, Colo: Westview Press, 1995), p74.

[19] أنظر إلى الدراسة التي قام بها د. هشام أحمد، 1994 .

الانتفاضة. ومع ذلك، وفي حال سيطرة هذا السيناريو على الحلبة السياسية الاسرائيلية، فإنه يبقى بإمكان الحكومة الإسرائيلية رفض التعاطي مع حركة حماس، وإبقاء الأمور على ما هي عليه، بمعنى عدم البحث أو قبول التعاطي مع قناة اتصال سرية مع/م.ت.ف.، ما يجعل من هذا السبب متغيرٍ عاجزٍ بمفرده لتعليل الخطوة الإسرائيلية.

ومن الأسباب الأخرى التي رأت بها بعض الأدبيات متغيرا أساسيا في القرار الإسرائيلي ***ما طرأ من تغييرات على سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، والتي اتسمت بالمرونة والتنازلية في سياق تعاملها مع قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ودور ذلك في إقناع الحكومة الإسرائيلية بأنها (أي المنظمة) الشريك الأنسب للتفاوض معه***. ومن بين هؤلاء الكتّاب اللذين عوّلوا على هذا المتغير، حسام محمد الذي يطرح بأن /م.ت.ف. مرّت بعدة مراحل في سياق تعاملها مع إسرائيل، وتميزت كل مرحلة بأنها أقل تشدداً عن المرحلة التي تلتها، إلى أن جاءت مرحلة إعلان الدولة والاستقلال في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1988، لتشكل نقلة نوعية وأساسية في سياسة المنظمة تجاه إسرائيل، حيث أعلنت فيها قبولها القرارات 338،242،181 الصادرة عن مجلس الأمن، وقام ياسر عرفات بشجب الإرهاب وقبل بحق إسرائيل بالوجود في فلسطين ما جعلها مرشحاً أساسياً لأي مفاوضات مقبلة[20]، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت بعد ذلك بأنها ستباشر بحوار سياسي مع المنظمة.[21]

---

[20] Mohammad , Hussam . PLO strategy from total liberation to coexistence. (1997) . Palestine- Israel Journal of politics, economics and culture, Vol IV, No. 2, p 87-88 .

[21] أعلنت أميركا بعد خطاب ياسر عرفات في إجتماع مجلس الامن في جنيف بأنها ستباشر بحوار سياسي مع م.ت.ف .، وبدأ الحوار الرسمي في كانون الأول من عام 1988.

لا يمكن لأي محلل سياسي أن يغفل حجم الأصداء التي حملتها السياسة التي تبنتها المنظمة في أواخر الثمانينات على عملية تقريب السدح القائمة بين الطرفين (الحكومة الإسرائيلية والمنظمة)، وعلى جعل المنظمة جهة أكثر اعتدالاً من وجهة نظر إسرائيلية أمريكية ودولية. إلا أن الحديث عن البراغماتية التي حذت تجاهها المنظمة، تعتبر غير كافية بذاتها بدون وضعها في السياق الدولي والاقليمي الذي عاصره العالم والمنطقة آنذاك.

وعلى الرغم من أن النقاش السابق اعتبر كل من العوامل السابقة متغيرات غير كافية بذاتها لتفسير خفايا الخطوة الإسرائيلية، إلا أنه يجب أن لا يفهم من ذلك تلميحاً لغياب مطلق للتأثير الذي أحدثته تلك العوامل، خاصة أننا نتحدث عن قرار سياسي تكتنفه بالعادة أسباب متداخلة على درجة عالية من الجدلية، إذ أن المشكلة الأساسية في تلك المتغيرات من وجهة نظر الدراسة موضع البحث تكمن بعجزها بمفردها عن الإمساك بالأسباب الحقيقية التي أدت إلى اقتناع الساسة الإسرائيليين في ذلك الوقت بضرورة وبجدوى التحاور المباشر مع / م.ت.ف..

وعليه، فإنّ هذه الدراسة تطرح فرضية رئيسية تختلف في مضامينها عن ما طرح سابقا من قبل كتّاب وباحثين آخرين، ترى بكل من البيئة الدولية والإقليمية عوامل أساسية في هذه الخطوة الإسرائيلية. ومن الجدير بالإشارة، بأنّ هذه الفرضية مبنية على دراسة سابقة قام بها شبلي تلحمي في تحليله لخفايا الخطوة المصرية، تجاه دخولها في مفاوضات سلمية مع إسرائيل وإبرامها اتفاقية كامب دافيد الأولى معها في 1978. وتنص فرضيتنا على الآتي:

اتجهت الحكومة الإسرائيلية إلى عقد اتفاقية أوسلو مع/ م.ت.ف. في هذا الوقت بالذات كنتيجة للتغيير الذي طرأ على توزيع القوى على المستويين الدولي والإقليمي.

فعلى المستوى الدولي، كان لنهاية الحرب الباردة مع ما رافقها من انهيار للإتحاد السوفيتي وهيمنة أمريكية أحادية الجانب Unipolar system على العالم، دورا كبيرا في تحديد خيارات الدول والفاعلين الأساسيين في النظام، إذ أن استفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة العالمية قلب موازين القوى بدرجة كبيرة لصالح إسرائيل من جهة أولى، ووضع منظمة التحرير الفلسطينية كغيرها من بعض الدول العربية وعلى رأسها سوريا أمام خيار وحيد لا بديل عنه، مفاده (التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية إذا سنحت الفرصة في أحسن حال والتعاطي مع شروطها في أقلها) أو العيش في كنف عزلة دولية وشبه إقليمية من جهة ثانية.

وعليه، فما كان متاحاً أمام منظمة التحرير من فرص للاستفادة منها أيام الحرب الباردة، والتي تمثلت إما؛ بالانحياز إلى الإتحاد السوفيتي كوسيلة للضغط على الولايات المتحدة لتقوم بدورها بالضغط على إسرائيل، أو بالتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية كتلك التي برزت خلال حكم إدارة كارتر لم تعد موجودة. هذا مع العلم بأن دراسة واعية لسياسة المنظمة خلال الحرب الباردة تثبت بأن هذه المنظمة كانت أسيرة التفاعلات والإنجذابات القائمة بين المعسكرين (الشرقي والغربي) خلال الحرب الباردة، وذلك على عكس ما كانت تطمح إليه.

وكمثال على ذلك، عدم قدرة المنظمة ورئيسها/ الراحل ياسر عرفات على التجاوب مع الدعوات التي

وجهها الرئيس الأمريكي كارتر لها للدخول في حوار رسمي مع أميركا، حيث وفر هذا الأخير للمنظمة فرصة أخيرة للدخول في عملية السلام في 23 من آذار/مارس من عام 1979، من خلال دعوته المنظمة للبدء في حوار رسمي مع الولايات المتحدة الأمريكية، بشرط قبول هذه الأخيرة قرار مجلس الأمن 242 حتى مع حقها بالتحفظ على بعض ما ورد فيه[22]. إلا أنها لم تتجاوب مع هذه الفرصة وذلك بالأساس لعدم حملها إغضاب ومعاداة الإتحاد السوفيتي والدول العربية المنحازة له.

ومن ناحية ثانية، فإن الإتحاد السوفيتي الذي حثّ المنظمة بعد حرب أكتوبر/1973 للانضمام إلى عملية السلام، ووعدها بتبني وجهة النظر الفلسطينية واقتراحها المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة ودعم حقوق الفلسطينيين، فإنه وكنتيجة للتغيير الذي طرأ على موازين القوى الدولية وتبعا له على أولوياته وسياساته التي تمحورت بالأساس حول كيفية الخروج من أزماته الإقتصادية، لم يعد يأبه لا للحقوق الفلسطينية ولا لإشراك المنظمة في مفاوضات السلام في نهاية الثمانينات من القرن المنصرم.

وبالتالي، فإن تبني الإتحاد السوفيتي قبل انهياره وبعده ممثلا بروسيا الجمهورية لوجهة النظر الأمريكية، وتقربه من إسرائيل وإقامته علاقات دبلوماسية معها كانت قد جمدت على أثر الحرب العربية الإسرائيلية في حزيران/1967، حمل عدة مضامين للساسة العرب وللمنظمة على حدٍ سواء، أهمها؛ لم يعد أمام المنظمة والدول العربية المعادية لإسرائيل ولأميركا مفرا أو ملجأ، فإذا أرادوا الاستمرار بمعاداة الدولة العظمى الوحيدة المتبقية وحليفتها الأولى في الشرق الأوسط– إسرائيل، عليهم مواجهة مستقبل ومصير مظلم تكتنفه العزلة الدولية وحتى شبه الإقليمية، فالخيار الوحيد المتبقي أمامهم هو قبول الولايات المتحدة الأمريكية

[22] Sayigh, Yezid. "The Palestinians", eds. Sayigh, Yezid; Avi Shlaim, The Cold war and the Middle East .(NY: Oxford university Press, 1997), p 136-137 .

ومراعاة مصالحها التي تكمن إحدى أسسها بالأمن والسلام لدولة إسرائيل.

ومن ناحية ثانية، فإن التقارب في العلاقات الروسية الإسرائيلية كان يتم على حساب العلاقات الروسية العربية، فالدول العربية و/م.ت.ف. أصبح عليها التأقلم مع حقيقتين؛ الأولى، غياب الإتحاد السوفيتي عن رأس الحلبة الدولية وبالتالي، تجريدها من الغطاء الدولي سياسياً وعسكرياً. والثانية، تحالفه مع عدوتها اللدودة– إسرائيل. وتبعاً لذلك، نلحظ بأن توزيع القوى على المستوى الدولي، آلا وبصورة واضحة للكفة الإسرائيلية على حساب الكفة العربية خاصة تلك المتعلقة ب /م.ت.ف. .

أما فيما يتعلق بتوزيع القوى على المستوى الإقليمي، فإنه هو الأخر آلا بصورة واضحة للكفة الإسرائيلية على حساب الكفة الفلسطينية وخاصة تلك المتعلقة ب/م.ت.ف. وضمن هذا السياق، فإن هذه الدراسة تستند في هكذا طرح على ثلاثة أسس؛ الأول، يكمن في العلاقات العربية– العربية على أثر حرب الخليج الثانية/1991، ومدلولات تلك العلاقة على الجبهة الإسرائيلية، أما الثاني، فإنه يقوم على التغيير الإستراتيجي الذي وقع على مواقف بعض الدول العربية من إسرائيل وذلك لسببين، الأول حرب الخليج ومواجهة إسرائيل لخطر الصواريخ العراقية كغيرها من بعض دول الخليج العربي، أما الثاني، فإنه محاباة لأميركا ومعاقبة ل/م.ت.ف. بسبب موقفها من الاجتياح العراقي للكويت.

وفيما يتعلق بالأساس الثالث الذي يستند عليه الجزء الثاني من الفرضية الأولى، فإنه يكمن بالعلاقات العربية –الفلسطينية وبشكل أدق مواقف العديد من الحكومات العربية من/م.ت.ف. ومن مكانتها كممثل شرعي ووحيد عن الشعب الفلسطيني على أثر دعم المنظمة لصدام حسين في أزمة الخليج الثانية/1991.

فاجتياح صدام حسين للكويت، مع ما رافقه من تفكك للصفوف العربية بين معارض ومحايد وحتى مؤيد، وانضمام دول رئيسية ك/مصر، والسعودية العربية وسوريا للتحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة بدعم من مجلس الأمن، وجه ضربة عميقة لأي إمكانية لقيام وحدة بين الدول العربية، وجعل من هذه الدول أعداء لبعضها، ما حمل مدلولات إيجابية على وضع إسرائيل في المنطقة لعل أهمها؛ عدم إمكانية توحد الصفوف العربية، وعدم إمكانية توجيه ضربة أو شن حرب على إسرائيل خاصة مع انهيار آلة الحرب العسكرية العراقية التي لطالما لوّح بها صدام في تهديد إسرائيل، وانضمام سوريا ومصر إلى التحالف الدولي ضد العراق، وهما من أكبر وأقوى الدول العربية اللتان لطالما قادتا الحروب العربية ضد إسرائيل.

أما فيما يتعلق بمواقف العديد من الدول العربية تجاه إسرائيل، فإنها اتسمت بالاتجاه نحو الاعتدال والبراغماتية وصلت إلى حد قبول بعضها بالاعتراف في إسرائيل دون شروط ودون تحقيقها للانسحاب من الأراضي الفلسطينية القابعة تحت الاحتلال منذ زمن. وكمثال على ذلك، ما تورده/Rubenberg من طرح بهذا الشأن، إذ تقول بأنه في تموز/يوليو من عام 1991، أعلنت السعودية العربية رغبتها في حل وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل في حال وافقت هذه الأخيرة على وقف عمليات البناء الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي تعليقها على هذا الطرح، ترى/Rubenberg بأن السعوديين لم يجعلوا عرضهم هذا مشروطا بتفكيك الإسرائيليين للمستوطنات القائمة أو بتطبيق القرار 242، وحتى أنهم لم ينادوا بإقامة الدولة الفلسطينية أو بانضمام /م.ت.ف. إلى عملية السلام، هذا بالإضافة إلى العديد من الأمثلة الأخرى التي تدل على التغيير الإستراتيجي الذي طرأ على السياسة الخارجية للعديد من الدول العربية، من حيث مواقفها وتعاملها مع إشكالية الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة الشق الفلسطيني الإسرائيلي منه.

وعليه، نستطيع القول بأنه في الوقت الذي شهدت فيه العلاقات العربية الإسرائيلية تحسناً بعد حرب الخليج، وأصبحت الحكومات العربية أكثر استعدادا للتعامل وحتى الاعتراف بإسرائيل، طرأ من جهةٍ أخرى مقابلة تدهورا على مواقف هذه الدول من القضية الفلسطينية ومن/ م.ت.ف. تحديداً.

فمن بين دول المنطقة، لم يكن أحدا في وضع هش كمنظمة التحرير الفلسطينية، إذ أن موقفها الداعم للعراق في حرب الخليج، أدى بها إلى الهاوية على جميع المستويات. فمن جهة، توقف الدعم المالي الذي لطالما حصلت عليه المنظمة من دول الخليج، ما أثر سلبا على قدرتها على الاستمرار. ومن جهة ثانية، فقدت المنظمة الدعم السياسي الذي لاقته من الدول العربية منذ 1974 كممثل شرعي ووحيد عن الفلسطينيين. وكما يطرح/Alpher، بأن بيكر وبعض المسئولين من الإدارة الأمريكية طلبوا من مصر والسعودية تعيين شخصية فلسطينية أخرى لتحل مكان ياسر عرفات. ويستطرد بأن مصر، والسعودية وسوريا أعلنوا وبوضوح تحبيذهم لتشكيل قيادة بديلة سواء من داخل المنظمة ذاتها أو من داخل الأراضي الفلسطينية.[23]

وعلى ذلك، أصبحت المنظمة تعاني من عزلة دولية و شبه إقليمية في آنٍ، ذات مدلولات سلبية على مواقفها وقدرتها التفاوضية في حال دخلت في حوار مباشر مع إسرائيل. وضمن هذا الصدد، لم تكن إسرائيل بغافلة عن ما يجري من تدهور في البنية التحتية للمنظمة، خاصة فيما يتعلق بقنوات الدعم المادية والسياسية الدبلوماسية التي حظيت بها المنظمة بالسابق، ومن المستويين الدولي والإقليمي، ما جعل منها غنيمة قيّمة وسهلة من آنٍ من وجهة نظر إستراتيجية إسرائيلية، تدعو الحكمة إلى استغلالها لإحراز أكبر عدد ممكن من الأهداف دون الحاجة لتقديم تنازلات جدية تَذكر. وكما تقول/Rubenberg، بأنه وعلى أثر حرب الخليج،

---

[23] Alpher, Joseph. "Implications of the war for the Arab- Israel peace process", ed Alpher, Joseph , War in the Gulf, implications for Israel (Jerusalem: JAFFEE center, 1992), p 234 .

أصبح توزيع القوى الإقليمي لمصلحة إسرائيل بدرجة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الصراع العربي الفلسطيني–الاسرائيلي، إذ وجدت إسرائيل نفسها في بيئة لا تحثها على تقديم تنازلات كالسابق في أي اتفاق ستبرمه مع الفلسطينيين.[24]

وقبل الانتقال لمناقشة السؤال المحوري الثاني الذي تطرحه الدراسة موضع البحث، هنالك طرح جدير بالتوقف حياله، يتعلق بالسؤال المحوري الأول في الدراسة. ويقوم هذا الطرح على ما تقدمه/ Ziva Flamhaft من تفسير لخفايا وأسباب إقدام الحكومة الإسرائيلية على خطوة أوسلو . إذ ترى هذه الباحثة بأنه على أهمية العوامل والتغييرات الإقليمية والدولية التي شهدها العالم في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن المنصرم، والتي تمثلت بانهيار الإتحاد السوفيتي وبحرب الخليج الثانية، إلا أنها لم تكن بالعوامل الأساسية التي أدت لأوسلو، بل على العكس من ذلك، فإن تولي اليسار الإسرائيلي زمام الحكم في 1992 هو السبب الأساسي الذي حوّل العملية الدبلوماسية في الشرق الأوسط إلى حقيقة ملموسة.[25]

إنّ هكذا طرح يخالف الفرضية الأساسية التي تطرحها هذه الدراسة ويضعها على المحك، ما يتطلب منَا الدفاع عن طرحنا لنتمكن من إثبات عدم خطأ فرضيتنا الأساسية التي تقوم عليها الدراسة بمجملها. فعلى الرغم من منطقية هذا الطرح الذي يعوّل على انتقال الحكم بإسرائيل من الليكود إلى العمل، ودور ذلك في الوصول إلى أوسلو، خاصة أن سياسة رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير(الليكود) تميزت بفاوضات واشنطن

---

[24] Ismael, Tareq Y; Jaqueline Ismael .(1997) . The Gulf war and the new world order: International Relations of the Middle East . Miami: University press of Florida, p 317.

[25] Flamhaft, Ziva . "Israel and the Arab Israeli peace process ", eds. Lazin, Fredrick; Gregory Mahler, Israel in the Nineties, development and Conflict (Gainesville: University Press of Florida, 1996), p 55-56.

بإضاعة الوقت *buy time policy*، إلا أنه ومن وجهة نظر الدراسة موضع البحث فإن طرح كهذا لا يمكن التعويل عليه كسبب كافي وراء الخطوة الإسرائيلية.

فعلى أهمية عامل الإستعداد للتفاوض الذي أبداه وشجعه قادة كبار في حزب العمل خاصة بيريس وبيلين ولاحقاً رابين، ودور ذلك في إبرام أوسلو، إلا أنه ليس من الاحتمالية بمكان التعويل عليه كمتغير أساسي وجوهري يقف وراء هذه الخطوة. وبالعودة إلى تلحمي ونظرية الواقعية[26]، فإن المصلحة الوطنية الإسرائيلية من وجهة نظر تحليلية إسرائيلية يسارية استدعت قبول التفاوض مع/م.ت.ف. . فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل كانت الحكومة الإسرائيلية بزعامة اليسار ستأخذ على عاتقها هذه الخطوة التي تمثلت بالتفاوض مباشرة مع/م.ت.ف. لو إفترضنا جدلاً بأنّ هذا التغيير في توزيع القوى على المستويين الإقليمي والدولي لم يحصل ؟.

وبالتالي، فإن هذه الدراسة ترى بهذا الطرح غير دقيق، إذ من الأجدى طرحه بطريقة معاكسة، أي "لقد قامت الحكومة الإسرائيلية بزعامة اليسار، التي إمتلكت عامل الاستعداد للتفاوض مع م.ت.ف. من حيث المبدأ، باتخاذ هذه الخطوة، بسبب التغييرات التي طرأت على موازين القوى على المستويين الإقليمي والدولي والتي آلت جميعها لمصلحتها" . فما كان من الحكمة بمكان أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بإضاعة هكذا فرصة،

---

[26] يعول تلحمي في دراسته حول إتفاقية كامب دافيد الأولى على المصلحة الوطنية لكلا البلدين (مصر وإسرائيل) ودور ذلك في إبرام كامب دافيد الأولى/1978، فالمصلحة الوطنية الإسرائيلية تمثلت بالأساس بتعزيز أواصر العلاقات الإسرائيلية الأمريكية وبمحاولة وضع حد للعداء القائم بين الدولتين (مصر وإسرائيل) وبالتالي إخراج مصر من صف الوحدة العربية. من جهة ثانية، اقتضت المصلحة الوطنية المصرية من وجهة نظر السادات بالتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية لمنافسة إسرائيل في الحصول على الدعم الأمريكي وذلك لمنع هيمنة إسرائيل الإقليمية، ولأن القومية العربية التي كانت توفر لمصر كرسي القيادة في العالم العربي لم تعد كذلك في السبعينات، وبالتالي سيكون للعلاقة القوية التي ستنشأ من جانب مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية على أثر الاتفاق مع إسرائيل تأثير إيجابي على مسعى مصر في الشأن القيادي في العالم العربي.

اجتمعت فيها العوامل الدولية والإقليمية لمصلحتها، وطبعا ضد مصلحة المنظمة التي كانت بحاجة إلى أي فرصة من هذا القبيل لإنقاذ وضعها، مع ما تحمله تلك الظروف من مدلولات سلبية على كيفية تعاطيها مع أي مفاوضات قد تجرى بينها وبين إسرائيل. هذا، دون الانتقاص من أهمية عامل الاستعداد الذي أبدته شخصيات رفيعة المستوى في اليسار لمعانقة هذه الخطوة الأمر الذي لا نجده في المقابل الليكودي.

هذا ناهيك عن أن انتقال الحكم في إسرائيل من الليكود إلى العمل، لم يحمل معه تلك التغييرات الجوهرية في السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، لدرجة التعويل عليه كمتغير جوهري وراء أوسلو. وهناك العديد من الأمثلة والباحثين اللذين يوافقوننا الرأي. وكمثال على ذلك، ما تطرحه/Rubenberg، بأن التغيير في الحكم في إسرائيل لم يغير شيئا يذكر للفلسطينيين ولم يكن سوى تغيير تجميلي – cosmetic change. وتستند في ذلك، إلى ما قام به رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، إسحق رابين في أوائل أيلول/ سبتمبر من عام 1992، من شجب وانتقاد للإستراتيجية التفاوضية الفلسطينية لسعيها لإنهاء الاحتلال بهدف الوصول إلى الحكم الذاتي–Self government، وعلى حد تعبير رابين: "أرجو أن يتذكر الفلسطينيون بأننا نسيطر على الأرض، وسوف لا نتحرك إنشاً "، وعليه، فما ينتظره الفلسطينييون لا يعدو استقلالاً إدارياً– Administrative Autonomy لبعض ميادين الحياة عندهم، باستثناء السيطرة على الأرض، والمياه، والهجرة، والأمن وأمورا أخرى ذات أهمية للحكومة الإسرائيلية.[27]

وبهذا نكون قد تمكنا من دعم عدم خطأ فرضيتنا الأساسية ودللنا على عدم دقة الطرح الذي تقدمت به Flamhaft، الذي حاولت من خلاله التقليل من شأن وتأثير العوامل الدولية والإقليمية على القرار الإسرائيلي.

---

[27] Ismael, previous reference, p332,333.

أما فيما يتعلق بالسؤال المحوري الأخر الذي طرحته هذه الدراسة، والذي ينص على تحليل الأهداف التي سعت وراء تحقيقها الحكومة الإسرائيلية من خلال إبرامها اتفاق أوسلو مع/م.ت.ف.، وبعد إجراء مراجعة تحليلية للعديد من المراجع ذات العلاقة بهذا الموضوع، لاحظنا بأن معظمها لا تختلف كثيرا فيما بينها، حيث طرحت العديد منها مواضيع؛ الأمن، والمستوطنات، وإشكالية المقاطعة العربية وغيرها من الأمور التي حاولت إسرائيل تحقيقها من خلال اتفاق أوسلو. ومع ذلك، فهناك بعض المراجع التي طرحت أهداف إسرائيلية من الجدير التوقف حيالها لمناقشتها محاولة منا للتأكد من دقتها أو العكس.

ومن أبرز الأهداف التي يطرحها بعض الكتّاب، موضوع الانتفاضة والهاجس الإسرائيلي الملّح للتخلص منها. فوفقا لما تطرحه/Cobban، فإن الفلسطينيين تمكنوا من خلال الانتفاضة من إقناع صنّاع القرار الإسرائيلي بعدم جدوى الوسائل العسكرية ما لم ترافقها مبادرات سياسية لوضع حد للانتفاضة الفلسطينية[28]، ما يعني بطريقة أو بأخرى بأنّ الانتفاضة كانت من وجهة النظر هذه عاملاً أساسياً وجوهرياً في حث القرار الإسرائيلي للبحث عن وسيلة دبلوماسية لوضع حد للانتفاضة، فتوقفها هدفا بحد ذاته.

وعليه، يرى أصحاب هذا الرأي بأن الحكومة الإسرائيلية رأت بالاتفاق مع/م.ت.ف. وسيلة لوضع حد للانتفاضة. وضمن هذا الصدد، وكما سبق وعوّلنا على أهمية الدور الذي لعبته الانتفاضة على مسوتياتٍ عدة، إلا أنّ هذا الهدف لم يكن بالمتغير الجوهري والأساسي الذي حثّ الحكومة الإسرائيلية على هكذا خطوة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة مفادها، بأن المقاومة الفلسطينية وعلى أهميتها في تعكير صفو الأمن الإسرائيلي، فإنها لم تكن الهاجس الأمني الأساسي لإسرائيل وخاصة لرابين الذي كان يرى بوضع إسرائيل

[28] Cobban, Helena . “The PLO and the Intifada", ed. Freedman, Robert O, (previous reference, 1991), p 102.

المحاط بدول عربية معادية، المأزق الأساسي الذي يهدد الأمن والسلم الإسرائيليين، وليس بالانتفاضة وحسب، ما يجعل من هذا الهدف هدفٍ أقل من الهدف العام الذي تسعى لتحقيقه إسرائيل. هذا ناهيك عن ما تملكه إسرائيل من قدرة على الاستمرار في التصدي للانتفاضة بآلاتها العسكرية وبجنودها فيما لو اختارت ذلك.

ومن الأهداف الأخرى التي رأى بها بعض الباحثين هدفاً تسعى إسرائيل لتحقيقه من خلال اتفاق أوسلو، مسألة القضاء على الأحزاب الإسلامية التي شهدت حركتها نموا شعبيا متزايدا في تلك الفترة. وكما يطرح/ Fridgut، بأن الحركات الإسلامية أصبحت تشكل أحد أهم عناصر الخطر وفقا للأجندة الأمنية الإسرائيلية[29]، ما يجعل من هدف التخلص منها مرمى جوهري بذاته.

وعلى الرغم من أن تصاعد النفوذ والتأثير الشعبيين للحركات الإسلامية خاصة حماس، شكل خطراً على الأمن الإسرائيلي، إلا أنه لا يمكن اعتبار هذا الهدف بذاته هدفا جوهريا ضمنته الحكومة الاسرائيلية لأجندتها السياسية. وضمن هذا السياق، فإنه على الرغم من أن الحركات الإسلامية ونشاطاتها المعادية لإسرائيل شكلت هاجساً أمنياً، إلا أنها كالانتفاضة، ليس بمقدور دولة إسرائيل العيش بكنف سلام فيما لو تمكنت فقط من القضاء عليها، حيث أنّ إشكالية الأمن التي تعيشها إسرائيل تعود لعوامل أكثر عمقا ذات صلة وثيقة بجذور الصراع العربي الإسرائيلي ووجودها في بيئة معادية لها، ما يجعل من هذا الهدف– أي التخلص من شبح العمليات الاستشهادية التي تقوم بها كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس لتعزيز الأمن الإسرائيلي، هدفا ممكن تحقيقه من خلال تحقيق هدف أكبر يتعلق بالبيئة الإقليمية العربية الإسرائيلية.

---

[29] Friedgut, "Israel's turn towards peace", 74-75.

وعلى ذلك، فإن هذه الدراسة تطرح فرضية رئيسية ثانية، تتعلق بالأهداف الإسرائيلية من وراء إبرام اتفاقية أوسلو مع/ م.ت.ف. تنص على الآتي:

هدفت إسرائيل بتوقيعها على اتفاقية أوسلو مع /م.ت.ف. إلى تعزيز أمنها بدايةً، وذلك من خلال إنهاء حالة العداء الفلسطيني الإسرائيلي وتبعا له العربي الإسرائيلي، وصولاً إلى الدخول مع هذه الدول المجاورة في اتفاقيات سلام وتطبيع تصل من خلالها إلى عمق أسواق الشرق الأوسط، وذلك دون التخلي عن السيطرة الإسرائيلية الفعلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وضمن هذا السياق، فإن اختيار إسرائيل لهذا الوقت بالذات للتفاوض المباشر مع/م.ت.ف. المنهكة على جميع المستويات، والتي كانت تعيش في كنف عزلة دولية وإقليمية لم يسبق لها مثيل في تاريخها، حمل في مضامينه رؤية إستراتيجية سياسية، رمت لتحقيق أهداف لطالما بحثت إسرائيل عن سبل الوصول إليها، لكنها كانت تخشى من دفع الثمن السياسي الذي كان يتطلب منها التخلي والانسحاب الحقيقيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967.

إنّ هذا الموقف الإسرائيلي الغير مستعد لدفع الثمن السياسي الداخلي والخارجي الذي يقوم بالأساس على التخلي عن السيطرة الفعلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يتغير، إذ أنّ ما تغير حقيقةً هي الظروف المحيطة الدولية والإقليمية، والتي مثلت مجتمعة فرصة تاريخية قد لا تتكرر ثانية أمام إسرائيل، رأت بها هذه الأخيرة وسيلة لتحقيق أهداف جمّة دون الحاجة إلى تقديم تنازلات جديّة تذكر.

فحسب التخطيط الاستراتيجي الاسرائيلي، فإنها ستتمكن من خلال التفاوض مع/م.ت.ف. والاعتراف بها لتمثيل الفلسطينيين، من إحراز مكاسب هامة على المستويين؛ الفلسطيني– الإسرائيلي والعربي– الإسرائيلي. ومن أهم هذه الأهداف، تحقيق الأمن وتعزيزه بدايةً، وذلك من خلال توفير الأسس لدعائمه على المستويين؛ المحلي الفلسطيني، والإقليمي العربي وصولاً لاتفاقيات التطبيع ولفتح أبواب وأسواق الشرق الأوسط أمامها.

فعلى المستوى الفلسطيني– الإسرائيلي، ومن خلال إجراء مصالحة تاريخية مع منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بشرعيتها، ستتمكن إسرائيل من وضع حد تلقائي للانتفاضة الفلسطينية، ولأي نشاطات قد تقوم بها المقاومة الفلسطينية ضد الوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. إذ أنه ووفقا للتحليل الإسرائيلي، فمن البديهي أن تتولى السلطة الفلسطينية هذه المهمة في هذا السياق التاريخي، حيث سيعتبر أي عمل مماثل محاولة لزعزعة الاستقرار القائم بين الطرفين بالأساس (الحكومة الإسرائيلية و/م.ت.ف.)، وهذا ما حصل فعلاً لاحقاً.

وفي تعليقه على هذا الموضوع، رأى الدجاني بأن ما نصت عليه رسالة الاعتراف التي بعث بها عرفات لرابين من اتخاذ/م.ت.ف. على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد المنظمة بعدم اختراق ما ورد من تعهدات فلسطينية تجاه إسرائيل وأمنها، **وضبط المنتهكين** إنما يلقي بالعبء الأكبر على الجانب الفلسطيني تجاه الجانب الإسرائيلي، فكل وضع تعتبره إسرائيل مهدداً ل "حقها بالعيش في سلام وأمن" يُعتبر إخلالاً خطيراً ولها الحق في تصحيحه، وبما انه ليس هنالك أي تعريف لمصطلحي السلام والأمن فإن بالإمكان إستعمالهما كمظلة لأعمال لا حصر لها.[30]

[30] سرحان، رولا. (2005-2006) . نصوص إتفاقيات أوسلو وفشل التطبيق 1993-2000 . بيرزيت: معهد أبو لغد للدراسات الدولية، ص34 .

ومن جهة ثانية، رأت إسرائيل بأن إبرام اتفاق مع/م.ت.ف. سيفتح المجال لاعتراف العديد من الدول العربية بها ولإقامة علاقات دبلوماسية معها، ما يعزز الأمن الإسرائيلي ويخفف من وطأة العزلة الإقليمية التي تعيشها منذ نشأتها. ومن ناحية أخرى، سيمهد هذا تلقائيا لفتح أبواب وأسواق الشرق الأوسط أمامها. وضمن هذا الصدد، فإن/Shlaim يرى بأن اعتراف /م.ت.ف. بإسرائيل أزال عملياً من أمام الدول العربية أي سبب للاستمرار في رفض الاعتراف بها، وشكل أرضيةً مهمة للاعتراف العربي بإسرائيل ولإقامة علاقات تطبيع معها.[31]

وعلى حد تعبير أوري سبير، وهو من كبار مهندسي أوسلو عن الجانب الإسرائيلي في تعليقه على المكاسب التي حصدتها إسرائيل من أوسلو: "*الطريق إلى عمان ما كانت لتفتح على مصراعيها لولا أوسلو، ولولا حل المشكلة الفلسطينية لما تعززت مكانة إسرائيل الإقليمية والتي ستجلب معها استثمارات دولية وأمن إقليمي*".[32]

ولم يخفي رابين هدفه في تحقيق اعتراف عربي بإسرائيل من خلال التعامل والاعتراف ب/م.ت.ف. وذلك منذ البداية، إذ عبّر عن ذلك أثناء توقيعه رسالة الاعتراف الإسرائيلي ب/م.ت.ف.، معلقاً بأن اعتراف المنظمة بإسرائيل يؤمل منه تمهيد الطريق أمام اعتراف الدول العربية بها من شمال أفريقيا وحتى الخليج الفارسي.[33]

---

[31] Shlaim, Avi. (2000). The Iron wall, Israel and the Arab world. London: The penguin press, p520.

[32] سفير، أوري، "المسيرة حكاية أوسلو من الألف إلى الياء "، ترجمة بدر عقيلي (عمان: دار الجليل للنشر، 1998)، ص 303.

[33] Shlaim. (2000). Previous reference, p 520.

وعلى أهمية هذه المكاسب التي رمت الحكومة الإسرائيلية لتحقيقها من خلال التوصل إلى اتفاق مع المنظمة، إلا أنّ الثمن الذي كانت مستعدة لدفعه للطرف الفلسطيني بالمقابل، لا يتجاوز حدود الاستقلال الإداري، من خلال منح سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني زمام السيطرة على المجالات المدنية، مع الاحتفاظ لحقها بالسيطرة الفعلية على الأمن الخارجي، والمعابر والحدود، والموارد المائية والمستوطنات المبنية أصلا على الأراضي الفلسطينية سواء بالضفة الغربية أو بقطاع غزة، وغيرها من الأمور المهمة وذات الطابع السيادي.

وضمن هذا الصدد، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا يكمن في ماهية الأسباب التي عززت الإستراتيجية والرؤية الإسرائيليتين للتوصل إلى هكذا استنتاج، بمعنى توصلها لاستنتاج مفاده؛ بأنّ لديها القدرة لتحقيق مكاسب كبيرة مقابل تقديم القليل من التنازلات؟، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار بأنه في العادة تقدم الحكومات أو الأطراف المتنازعة تنازلات لبعضها البعض، تكون بعضها كبيرة مقابل تحقيق السلام وتعزيز الأمن لحكوماتها وشعوبها، إلا أنه وفي الحالة الفلسطينية الإسرائيلية، فقد وضع الجانب الإسرائيلي نصب عينيه أهداف كبيرة وثمينة دون الاستعداد لتقديم أي تنازلات تذكر.

إنّ تحليل هذه الأسباب يأخذنا من جديد للفرضية الأولى التي طرحتها الدراسة موضع البحث، والتي رأت بتوزيع القوى على المستويين الدولي والإقليمي لمصلحة إسرائيل سبب أساسي وراء الخطوة الإسرائيلية. فمأزق المنظمة في تلك الفترة جعل منها فريسة ثمينة وسهلة المنال في آنٍ، ما شجع صانع القرار الإسرائيلي على تضمين أجندته بأهداف ثمينة، دون الاستعداد لدفع الثمن المستحق، الأمر الذي يجعل من العلاقة بين الفرضيتين الأولى والثانية، علاقة جدلية يكتنفها التناغم.

الإطار النظري

تعتمد الدراسة بمجملها على ما تطرحه نظريتي الواقعية الجديدة Neorealism Theory ونظرية Bargaining theory، من مفاهيم متعددة كآليات داعمة تفسيرية، وذلك لتحليل خفايا الخطوة الإسرائيلية بدايةً، والتي تمثلت بالاعتراف والتفاوض مباشرة مع/م.ت.ف. وتوقيع اتفاقية أوسلو معها، مروراً إلى تحديد وتفسير الأهداف الإسرائيلية المرجوة من هكذا اتفاق، وصولاً إلى؛ إجراء تقييم للأداء التفاوضي الإسرائيلي من خلال تقييم مدى موائمة هذا الأداء مع ما تطرحه/ Prescriptive Bargaining Theory من إستراتيجيات تفاوضية أنسب للتوصل إلى أكبر قدر ممكن من الأهداف المرجوة، وتعرف هذه ب/ Optimal Bargaining Strategy، وإلى تقييم للمكاسب التي تمكنت هذه الحكومة من إحرازها، وإجراء مقارنة لها مع ما نصت عليه الأهداف. ومن الجدير بالانتباه بأننا اعتمدنا بشكل عام على الأسس التحليلية النظرية التي اتبعها شبلي تلحمي في دراسته لاتفاقية كامب دافيد الأولى 1978.

<u>أسباب اعتماد هاتين النظريتين:</u>

بعد إجراء دراسة مستفيضة للعديد من المراجع والدراسات التي عالجت خفايا الخطوة الإسرائيلية في أوسلو، بالإضافة إلى الأهداف المرجوة من هكذا اتفاق، بالاعتماد على منهجيات ومنطلقات نظرية مختلفة، وجدنا بأن أنسب الطروحات التي توائم الفرضيتين الأساسيتين اللتان تطرحهما الدراسة موضع البحث تكمن في؛ المفاهيم الأساسية التي يطرحها/ Kenneth Waltz في النظرية الواقعية الجديدة، خاصة تلك التي اعتمد عليها شبلي تلحمي في دراسته حول إتفاقية كامب دافيد الأولى/ 1978،

" *Power and Leadership in International bargaining .The Path to the Camp David Accord* ".

إذ عالج هذا الأخير خفايا الخطوة المصرية لعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل بالاعتماد على مفهوم أساسي،

تطرحه الواقعية الجديدة والذي يكمن في توزيع القوى بين الدول distribution of power/ Balance of power in international relations كمتغير مستقل وراء هذه الخطوة، وعليه فإننا سنعتمد على هذا المفهوم بشكل أساسي لمعالجة الفرضية الأساسية الأولى التي تطرحها الدراسة، والتي نحاول من خلالها إلقاء الضوء على الخفايا الأساسية التي أدت بالحكومة الإسرائيلية لاتخاذ هكذا خطوة. هذا، بالإضافة إلى ما تطرحه نظرية Bargaining Theory[34]، من مفاهيم أساسية تساعدنا على تحليل خيارات الدول المعنية، بالإضافة إلى تحليل الأداء التفاوضي الإسرائيلي في أوسلو، من خلال مقارنته بما تفترضه Optimal Bargaining Strategy من إستراتيجيات أنسب للتوصل إلى أكبر قدر ممكن من المكاسب.

وعليه، فإننا سنعتمد في طرحنا على بعض ما يقدمه تلحمي من إقتراحات- propositions ذات علاقة بخيارات الدول وتأثير شكل النظام الدولي عليها، وذلك بالإستناد إلى فرضية/ Waltz التي عالجت موضوع توزيع القوى بين الدول وتأثيره على خياراتها. تنص الفرضية التي يقدمها/ Waltz على: *"تسعى الدول في أقل حد الحفاظ على نفسها في ظل بيئة دولية، تتميز بغياب سلطة مركزية وتتطلب الاعتماد على الذات* . وضمن هذا السياق، فإنّ أهم ما يطرحه تلحمي ذات علاقة بطرحنا ما يتعلق ب؛ قدرة الدول الأقوى في العادة على تحقيق أهدافها بدرجة أكبر من الدول الأضعف وتأثير سياسات الدول العظمى على سياسات الدول الأخرى، وأخيراً الدور الذي يلعبه شكل النظام في تحديد سلوكيات الدول المحيطة من خلال تحديد خياراتها.[35]

وتبعاً لذلك، فإن هكذا طروحات وخاصة بإستناد تلحمي بالأساس على مفهوم توزيع القوى بين الدول،

---

[34] تجدر الاشارة بأن هذه النظرية هي جزر من game theory التي هي جزء من الواقعية الجديدة.

[35] Telhami, Shibley. (1990). Power and Leadership in international bargaining , The path to the Camp David Accords. NY: Columbia University Press, p 33.

تساعدنا على الأخذ بعين الاعتبار حقيقة إمكانيات المساومة السياسية التي تتمتع بها دولة إسرائيل القوية مقارنة ب/م.ت.ف. الضعيفة. فتفوق إسرائيل على/م.ت.ف.على جميع المستويات يمكّنها من التلاعب والمساومة ضمن حيز سياسي أوسع من ذلك الذي تتمتع به المنظمة، مع ما يحمل ذلك من مدلولات ونتائج سياسية تترجم على أرض الواقع على هيئة مكاسب سياسية قد تحرزها إسرائيل مقارنة ب/م.ت.ف. في ظل أي تسوية سياسية قد تحرز بين الطرفين.

وضمن نفس السياق، فإن طرح كهذا يساعدنا أيضا على الأخذ بعين الاعتبار مدلولات تأثير شكل النظام الدولي على خيارات الدول موضع البحث. وفي حال اتفاق أوسلو، فإن هيمنة أميركا أحادية الجانب على العالم بالإضافة إلى سياستها الخارجية التي تتميز بالانحياز التام لإسرائيل قد أثرا إيجاباً على إسرائيل وسلباً على المنظمة، إذ وجدت المنظمة نفسها أمام خيار واحد لا بديل عنه، يكمن بإلزامية التعامل مع إسرائيل في ظل غياب البديل الدولي الذي قد يساندها في طروحاتها، ويلعب دور القوة الموازية counterweight في وجه أميركا لحمل هذه الأخيرة إسرائيل على إبداء مرونة أكثر في المفاوضات.

أما فيما يتعلق بالأهداف التي سعت إسرائيل إلى تحقيقها من خلال إبرامها اتفاق أوسلو مع/م.ت.ف.، فإننا سنعتمد أيضا على ما تطرحه الواقعية الجديدة من مفاهيم متعددة ذات علاقة بأولويات الأجندة السياسية لدى الدول. فالواقعية تعتبر مسألة حماية وتعزيز "الأمن القومي–National security "، من أولى أولويات الأجندة السياسية للدول. وفي الحالة الإسرائيلية، فإن مفهوم كهذا يلقى موائمة كبيرة، خاصةً وأنّ فرضيتنا الثانية المتعلقة بالأهداف الاسرائيلية في إتفاقية أوسلو تتضمن هكذا هدف.

ومن نافل القول بأن مأزق الأمن الإسرائيلي Security Dilemma، بسبب حالة العداء التي تعيشها إسرائيل في المنطقة جعل من هدف تعزيز الأمن الإسرائيلي أولوية أساسية في أي مفاوضات سلمية. وعلى حد تعبير تلحمي، فإن أولويات إسرائيل تنبثق من أهدافها الأمنية في ظل بيئة معادية لها ومصادر محدودة.

وبالعودة إلى الواقعية ومدى موائمة بعض ما تطرحه من مفاهيم والأهداف الإسرائيلية التي نصت عليها الفرضية الثانية، نلحظ أيضاً بأن الشق الثاني من ما ينص عليه مفهوم توازن القوى، الذي يطرح بأن "*الدول تبحث في أقل معدل الحفاظ على الذات، وفي أقصاه الهيمنة على الأخر*"، يلقى هو الأخر موائمة في مضمون الأهداف التي سعت إسرائيل إلى تحقيقها من وراء أوسلو، إذ أنه ووفقا للفرضية الثانية التي طرحتها الدراسة موضع البحث، فإن إسرائيل وضعت نصب عينيها أهداف تعزيز أمنها ووضع حد لحالة العداء التي تعيشها مع جيرانها، وذلك دون التخلي عن السيطرة الفعلية للأراضي الفلسطينية المحتلة، بمعنى أنها سعت إلى تحقيق الحد الأدنى والأعلى (الأمن لنفسها والسيطرة على الأخر) في آنٍ.

ومن جهة أخرى، ستعتمد الدراسة على ما تطرحه نظرية Bargaining من مفاهيم وآليات تفسيرية لنتمكن من؛ تحليل أولويات الحكومة الإسرائيلية، ومن ثم تحليل الإستراتيجية السياسية التي اتبعتها بما فيها الأداء التفاوضي في هذه المفاوضات، لننتقل فيما بعد لتقييم المكاسب التي نجحت في تحقيقها من خلال اتفاقية أوسلو.

وسيتم الإعتماد على Positive Bargaining Theory لتحديد اولويات اللاعبين في هذه العملية. ومن الجدير بالذكر ضمن هذا الصدد، بأن تحديد أولويات اللاعبين والدول يأخذنا من جديد إلى ما تطرحه الواقعية الجديدة، سواء تعلق الأمر بأولويات وبأهداف الدول أو بتأثير توزيع القوى على الخيارات وتبعا له على

الأولويات، هذا بالإضافة إلى تأثير أجندة السياسة الخارجية للدول العظمى على خيارات وأولويات الدول الاقليمية، خاصة أنه وكما يطرح تلحمي، بأنه علينا كباحثين أثناء دراستنا للعمليات السياسية على المستوى الإقليمي أن نأخذ بعين الاعتبار توجهات السياسة الخارجية للدول العظمى في المنطقة، فما قد يبدو على درجة ثانية أو ثالثة من الأهمية للدول العظمى، قد يكون ذات أهمية عليا للدول الصغرى. وعليه، فمن غير الممكن دراسة علاقة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط بدون الأخذ بعين الاعتبار مسألة التعهد الأمريكي بحماية إسرائيل.[36]

ومن جهة أخرى، سيتم الاعتماد على ما تطرحه Prescriptive Bargaining Theory لتحديد ماهية الإستراتيجيات الأنسب، والتي باتباعها سيتمكن المفاوض الإسرائيلي من زيادة حيز المكاسب والأهداف المرجوة Bargaining Preferences. حيث تطرح هذه النظرية ما يعرف ب/ Optimal bargaining strategy، وهي عبارة عن مجموعة من الاستراتيجيات والتكتيكات التفاوضية السياسية التي تساعد المفاوض في إحراز أكبر قدر ممكن من الأهداف في عملية المفاوضات. وبالاعتماد على ما تطرحه هذه الاستراتيجية، سنتمكن من تقييم الأداء التفاوضي الاسرائيلي في أوسلو من حيث تقاربه أو ابتعاده عما تطرحه/ Optimal Bargaining Strategy، ومن ثم سنقوم بتقديم بعض الفرضيات التفسيرية للأسباب الكامنة وراء إتباع أو إبتعاد اللاعبين الاسرائيليين عما تقوم عليه هذه الاستراتيجية.

وأخيراً، سيتم تقييم المكاسب الحقيقية– real outcomes، من خلال رصد المكاسب التي نجح الطرف الإسرائيلي في الحصول عليها أولاً، ومقارنتها بالأولويات والأهداف الإسرائيلية التي حددناها في الفرضية

---

[36] The previous reference, p 40.

الثانية من الدراسة موضع البحث ثانياً.

وضمن نفس السياق، فإنه سيتم الاعتماد على الأسس التكتيكية المتبعة في العمليات التفاوضية بشكل عام، لنتمكن من تحليل أسس الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية المتبعة في أوسلو. ووفقا ل/Stevens، فهنالك ستة أسس تكتيكية قد يتبعها المفاوض على طاولة المفاوضات أهمها يندرج تحت؛ أولاً، تعريف الخصوم بالأولويات، وثانياً، محاولة معرفة أولويات الخصوم، وثالثاً، محاولة تغيير أولويات الخصوم، ورابعاً، محاولة تغيير أو تشكيل توقعات الخصوم فيما يتعلق بالبيئة والظروف التي تجري فيها المفاوضات وخامساً، محاولة تغيير توقعات الخصوم فيما يتعلق بالسلوكيات (الاستراتيجية) التي قد تتبع.[37]

** هناك عاملين أساسيين يؤثران على كيفية تعامل "B" مع "A" في العملية التفاوضية يكمنان؛ في B's preference function، والتي تعرف *بالأولويات التي يرى المتفاوض B ضرورة توفرها في أي اتفاق قد يعقد*، وB's opportunity function، والتي تعرف *بحيز الخيارات (النتائج) المتاحة أمام B* والتي تعتمد على عوامل عدة من أهمها الإستراتيجية التي قد يتبعها A.

ومن خلال هذه الأسس التكتيكية نستطيع التمييز بين عمليتين أساسيتين متبعتين في العمليات التفاوضية؛ الأولى، عملية الإقناع– persuasion و الثانية، عملية الإكراه–coercion. وتعرف عملية الإقناع بمحاولة "A" التحكم بسلوكيات "B" من خلال محاولة التأثير أولويات هذا الأخير، أي على preference function التابعة له، وعلى وجهة نظره بالبيئة التي تجري فيها المفاوضات،أي أنها تشمل تكتيك رقم 3 و 4 حسب

[37] www.questia.com, Stevens, Carl M. (1963) . Strategy and Collective Bargaining Negotiation. NY:cGraw-Hill, 57 .

.Stevens

أما عملية الإكراه– coercion، فإنها تعرف بمحاولة "A" السيطرة والتحكم بسلوكيات "B" من خلال محاولة التأثير على حيز الخيارات المتاحة أمامه، أي التأثير على opportunity function التابعة له. وعليه فهذه العملية تشمل تكتيك رقم 5[38]. وبشكل عام، تتجه التحليلات الخاصة بدراسة عملية التفاوض بين أطراف متصارعة إلى تقليل التركيز على أهمية دور الإقناع، والتركيز على أهمية دور الإكراه[39].

وضمن نفس السياق، ومن الجدير الانتباه إليه بأن المتفاوض و أثناء عملية التفاوض يقوم بعمليتين أساسيتين؛ الأولى، التلميح إلى أقصى التوقعات التي يبغاها من الاتفاق–maximum expectation، بدون الاعتراف بكونها أقصى توقعاته، إذ أنه يحاول بطريقة غير مباشرة إقناع خصمه بأنّ هذه التوقعات إنما هي الحد الأدنى breaking- off point. أما العملية الثانية، فإنها تكمن بمحاولته إخفاء الحد الأدنى من توقعاته minimum expectation لأطول وقت ممكن.[40]

هذا، وسيتم الأخذ بعين الاعتبار بما تطرحه نظرية- Swap theory التي تعالج ماهية المسودة التفاوضية للأطراف، والتي ترى بأنه بإمكان "A" تقوية موقفه التفاوضي من خلال وضع مطالب أكثر على المسودة التفاوضية الخاصة به، حيث أن هكذا إستراتيجية قد تعمل على تغيير توقعات الخصوم فيما يتعلق بالشكل

---

[38] نفس المصدر السابق، ص 57- 58 .

[39] نفس لمصدر السابق،ص 67 .

[40] نفس المصدر السابق، ص 62 . .

النهائي للاتفاق الذي يبغاه "A" ، ما قد يؤدي إلى قيام الخصم بتقديم تنازلات أكثر بغية التوصل إلى إتفاق[41] .

[41] نفس المصدر السابق، ص 64-65 .

لماذا لم يتم استخدام نظرية Constructivism؟

على الرغم من أن هذه النظرية تم استخدامها كإطار نظري تحليلي لإحدى الدراسات المهمة التي عالجت خفايا الخطوة التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية بعقدها اتفاق أوسلو مع/ م.ت.ف، إلا أننا لم نجد فيما تطرحه هذه النظرية من مفاهيم تحليلية ذات فائدة لمضمون الدراسة موضع البحث .

وعليه، وبعد دراسة التحليل الذي قدمه/ Michael Barnett في مقالته:

"Culture, Strategy and Foreign policy. Change : Israel's Road to Oslo"، لخفايا الخطوة الإسرائيلية معتمداً على نظرية Constructivism، وجدنا بأنه على أهميته، إلا أنه لا يفيد الطرح الذي تقدمنا به والذي اعتمدنا من خلاله على عامل توزيع القوى على المستويين الدولي والإقليمي كمتغيرات جوهرية تقف وراء القرار الإسرائيلي بعقد اتفاق مع /م.ت.ف. .

وضمن هذا السياق، فإن/ Barnett يعوّل في طرحه على دور الهوية الوطنية–National Identity، في تحفيز الخطوة الإسرائيلية، ويرى بأن جميع المتغيرات والتي قد تتضمن التغيير في النظام الدولي وحرب الخليج وانتقال الحكم من الليكود إلى اليسار وغيرها إنما هي متغيرات تفشل في تفسير سياسة رابين في خلق حيز ثقافي مؤقت في السياسة الإسرائيلية، يرى بالانسحاب من الأراضي المحتلة أمراً محبذاً وشرعياً. بمعنى نجاحه في تكوين هوية وطنية إسرائيلية ومصالح ترتبط بالعملية السلمية اشتملت على مساومة على الأراضي مع الفلسطينيين.[42]

[42] Barnett, Michael. (1999). Culture, Strategy and Foreign policy. Change : Israel's Road to Oslo. London: SAGE publications, p 5-6.

وتأسيساً على ذلك، فإنه يرى بهذه الأحداث التي شهدها النظام الدولي أو النظام الإقليمي أو المحلي عوامل أدت إلى جدال داخلي إسرائيلي حول الهوية الوطنية وحول علاقة دولة إسرائيل بالبيئة المحيطة.[43] بمعنى أخر، ومن منظور/ Barnett، لم تلعب التغييرات الدولية والإقليمية والمحلية الدور الأساسي في الخطوة الإسرائيلية، بل كان لمأزق الهوية الوطنية العامل الأساسي والذي تأثر بشكل أو بأخر بهذه العوامل.

وفي تعليقنا على طرح/ Barnett، وعلى الأسباب التي أدت بنا إلى عدم الاعتماد على النظرية التي يتبناها في تحليله، فإننا نرى بأن مقالته مهمة جداً لتحليل الكيفية التي تمكن من خلالها رابين الامساك بالمجتمع الإسرائيلي، ولكن ليس لتحليل الأسباب التي أدت به شخصياً وبحكومته إلى الذهاب إلى أوسلو. ومن جهة ثانية، وبالاستناد إلى الفرضية الثانية التي تطرحها الدراسة، والتي تتعلق بأهداف إسرائيل في أوسلو، خاصة ذلك البند المتعلق بهدف عدم التخلي عن السيطرة الفعلية للأراضي الفلسطينية التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي على خلفية حرب 1967، وبطرق عدة لعل من أهمها، إبقاء المستوطنات المبنية على أراضي الضفة الغربية والقطاع، والاحتفاظ بالسيطرة والولاية الإقليمية والوظيفية والشخصية عليها، فإن طرح/ Barnett يصبح على المحك، إذ أن هكذا هدف يتعارض بطريقة أو بأخرى مع طرح Barnett، الذي يرى بمأزق الهوية الوطنية عاملا أساسياً وراء الخطوة الإسرائيلية، حيث أن الاستمرار في السيطرة على الأخر وزرع مستوطنات هنا وهناك بين شعب ينتمي لهوية وطنية مغايرة يعقد مأزق الهوية الوطنية، ولا ينم عن تحليل سياسي يأخذ من هكذا عامل متغير حاسم لإجراء تغيير إستراتيجي في سياسته الخارجية.

وأخيراً، نكتفي بتعليلنا لعدم موائمة ما طرحه/ Barnett باعتماده على Constructivism وطرحنا،

43- نفس المصدر السابق، ص 9-10.

بالقول بأنه في ظل نظام سياسي كالنظام الإسرائيلي الذي يتميز بكونه Decentralized [44]، فإنّ طروحات وأفكار عدة مختلفة قد تطفو إلى السطح على ألسنة العديد من صنّاع القرار الإسرائيلي، ما يجعل من الحيز التفسيري للخطوة الإسرائيلية حيزاً مرناً يحتمل أكثر من إمكانية، إلا أنّ التحليل الواقعي للإستراتيجية والأهداف التي وضعها الطرف الإسرائيلي نصب عينيه منذ البداية يمكننّا من إختيار العامل التفسيري الأكثر واقعية وموائمة لما حصل على أرض الواقع.

[44] يعتبر النظام السياسي الإسرائيلي نظاما تتوزع فيه عملية صناعة القرار على أكثر من مستوى، فعلى الرغم من أنّ القرار النهائي يكون عادة بيد رئيس الوزراء، وفي حالة أوسلو، كان بيد رابين، إلا أن هذا لا يلغي ولا يقلل من أهمية الدور الفاعل الذي قام به غيره من الساسة لعلّ أبرزهم بيرتس وبيلين.

الفصل الثانـي

توزيع القوى بين الدول على المستويين الدولي والإقليمي –وتأثير ذلك على خيارات إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية

تمهيد

يستند هذا الفصل بالأساس على مفهوم توازن القوى بين الدول على المستويين الإقليمي والدولي، وتأثير ذلك على السياسة الخارجية لهذه الدول، لتحليل ورصد التطورات التي طرأت على خيارات وأولويات دول المنطقة كنتيجة لذلك بشكل عام، وإسرائيل و/م.ت.ف. بشكل خاص.

وتأسيساً على ذلك، فقد كان لانهيار الإتحاد السوفيتي وميل كفة ميزان القوى لصالح الولايات المتحدة، بدرجة جعلت من هذه الأخيرة القوة العظمى الوحيدة المتبقية في العالم، تأثيرات إيجابية لصالح إسرائيل رافقتها أخرى سلبية لجهة/ م.ت.ف.. فمع انهيار الإتحاد السوفيتي، لم يتبقى أمام دول المنطقة التي كانت منحازة للمعسكر الشرقي أي خيار سوى التعامل المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي بعثت بقوام رسالة لدول المنطقة، نصت على أن الدولة التي تريد أن تقترب منها عليها أن تراعي مصالحها في المنطقة، والتي تكمن إحدى أركانها بالسلام والأمن لإسرائيل، ما حمل بطياته مدلولات إيجابية للموقع الإقليمي الذي تتمتع به هذه الدولة، وتبعا له لحيز المساومة السياسية التي تتمتع بها مقارنة بدول المنطقة.

ومن جهة ثانية، أدت حرب الخليج الثانية/1991 وهزيمة العراق إلى ميل كفة توزيع القوى الإقليمي أيضا لمصلحة إسرائيل، وذلك على حساب المكانة والدعم اللذان لطالما تمتعت بهما المنظمة بالسابق في إطار تعاملاتها مع الدول العربية. فمن حيث المبدأ، أدت هذه الحرب إلى ضرب أي إمكانية للوحدة بين الدول العربية وفي العمق، ما يعتبر نصراً غير مباشراً لإسرائيل التي لطالما خشيت من قيام هذه الوحدة.

هذا، بالإضافة إلى انهيار القوة العسكرية العراقية التي كان يرى بها البعض قوة رادعة في وجه القوة

العسكرية الإسرائيلية، وأخيراً ما رافق ذلك الحدث من ابتعاد ومقاطعة العديد من الدول العربية ل/ م.ت.ف. مقابل زيادة القبول من جهتها بالاعتراف والسلام مع إسرائيل.

وعليه، فإنّ المبحث الأول يناقش تداعيات التغيير الذي طرأ على توزيع القوى على المستوى الدولي، على الأجندة السياسية الخاصة بهذه الدول وخاصة تلك المتعلقة بالإتحاد السوفيتي، وتأثير ذلك على خيارات وأولويات منظمة التحرير الفلسطينية وتلك المتعلقة بإسرائيل. بمعنى أخر، سنعمل على تحليل تداعيات كل من؛ التغيير الذي طرأ على توزيع القوى على المستوى الدولي، وسياسات الدول العظمى (أميركا والاتحاد السوفيتي) على خيارات وأولويات المنظمة وإسرائيل في إطاريهما الإقليمي، وذلك بالاستناد إلى فرضية أساسية تقوم على أن خيارات واولويات وهيبة الدول الإقليمية تتأثر بطبيعة علاقاتها مع المستوى الدولي.

وإلى ذلك، فإن هذا المبحث سيركز على ثلاثة محاور أساسية للنقاش، لتحليل السياسة التي إنتهجتها أميركا بالاضافة إلى الإتحاد السوفيتي في سياق علاقة كل منهما مع إسرائيل و/م.ت.ف.، خاصة فيما هو ذات علاقة بالصراع العربي الفلسطيني– الإسرائيلي والحلول المطروحة حوله. ففي المحور الأول، سيتم مناقشة العلاقة التي ربطت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، وتحديداً في الفترة الممتدة من 1980–حتى منتصف التسعينات، أي سنغطي الحقب الرئاسية لكل من ريغان، وبوش الأب وكلينتون. ومن جهة ثانية، سيناقش المحور الثاني العلاقة القائمة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية و/م.ت.ف.، وتحديداً في الفترة الممتدة من عام 1981– حتى منتصف التسعينات. أما المحور الثالث، فإنه سيناقش سياسة وأولويات الإتحاد السوفيتي في سياقهما الدولي منذ منتصف الثمانينات حتى التسعينات، على أثر التغيير الحاصل في موازين القوى الدولية، وكيفية تأثير هذه التطلعات الدولية للإتحاد السوفيتي في تلك الحقبة على سياساته تجاه دول المنطقة،

وتبعاً لذلك على خيارات وأولويات الدول الإقليمية بشكل عام وتلك المتعلقة ب/ م.ت.ف. وإسرائيل بشكل خاص، لنتمكن في نهاية المطاف من تقييم تأثير توزيع القوى على المستوى الدولي على خيارات وأولويات /م.ت.ف. وإسرائيل من جهة، وتأثير ذلك على الخطوة الإسرائيلية في أوسلو من جهة ثانية.

وتبعاً لذلك، يناقش المبحث الثاني ماهية توزيع القوى على المستوى الإقليمي بعد حرب الخليج الثانية/1991 بين الدول العربية وإسرائيل، وبين الدول العربية ذاتها، وأخيراً بين إسرائيل و/م.ت.ف. وضمن هذا السياق، سيتم استنباط تأثير موازين القوى بين إسرائيل والدول العربية بالاضافة إلى تلك القائمة بين الدول العربية ذاتها، على تلك القائمة بين إسرائيل و/م.ت.ف.، لنتمكن في نهاية المطاف وعلى ضوء هذه المعطيات من تحليل خيارات وأولويات كل من إسرائيل و/م.ت.ف. في تلك الحقبة من الزمن من ناحية، وماهية التأثيرات التي حملتها هذه المعطيات على الخطوة الإسرائيلية في أوسلو من ناحية ثانية.

المبحث الأول

توزيع القوى على المستوى الدولي وتأثير ذلك على خيارات وأولويات /م.ت.ف وإسرائيل

خلافاً لما يراه البعض بانحصار تأثير تطورات الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي على سياسات وخيارات دول المنطقة، فإن المتتبع لمسار العلاقات هناك يلحظ التأثير الواضح لتوزيع القوى ولسياسات وأولويات الدول العظمى في تلك الحقبة من الزمن على خيارات وأولويات دول المنطقة من ناحية، وتبعاً لذلك على سياساتها الخارجية من ناحية أخرى.

وضمن هذا السياق، فإن المكانة الإقليمية التي قد تتمتع بها إحدى دول المنطقة ترتبط بشكل أو بأخر بحجم الروابط الخارجية على المستوى الدولي لهذه الدولة، والتي تتأثر حتماً بالتغييرات التي تطرأ على النظام الدولي. ووفقا لما يطرحه الأزعر، فإن النظام الإقليمي العربي يعد من أكثر النظم الإقليمية احتكاكاً بالنظام الدولي وتفاعلاً معه، لدرجة يمثل بها النظام الدولي وفقا لإحدى التيارات التحليلية للعلاقات الدولية المحدد الأساسي لخصائص النظام العربي وتفاعلاته.[45]

وفيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، فقد كان لعامل توزيع القوى بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية، وللتغيير في سياسة أحد هذين المعسكرين تأثيرات على سياسة وأولويات العديد من دول المنطقة. وتعتبر ضمن هذا السياق، اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية/1979 خير دليل على ذلك. فوفقاً للدراسة التي قام بها شبلي تلحمي حول خفايا الخطوة المصرية تجاه عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل وذلك على

---

[45] الأزعر، محمد خالد. " العرب والنظام العالمي الجديد- نهاية الحرب الباردة ومكانة إسرائيل الإقليمية"، شؤون عربية، 76، (1993): 38.

حساب علاقاتها مع بقية الدول العربية، فقد كان لعامل توزيع القوى خاصة على المستوى الاقتصادي لصالح الولايات المتحدة في السبعينات من القرن المنصرم أثر على قدرة ورغبة الإتحاد السوفيتي في مساعدة مصر، وعلى النهج السياسي الذي اتبعه والذي تمثل على الأغلب باتخاذه نهج المحافظة على حالة Détente[46] (الانفراج) التي كانت سائدة بينه وبين أميركا، والتي تمثلت إحدى أسسها بعدم رغبة الإتحاد السوفيتي بأن تقوم مصر أو إحدى الدول العربية بمهاجمة إسرائيل، ما أدى به إلى رفض طلبها المتكرر للسلاح.

ورداً على هذا التعنت السوفيتي للتجاوب والطلب المصري للسلاح، رأت الحكومة المصرية آنذاك بضرورة التخلص من الوجود السوفيتي على أراضي مصر، وفعلاً قامت بطرده في تموز/1972، لكنها حافظت على اتفاقية الصداقة والتعاون معه لحفظ ماء وجهها في حال قررت الذهاب إلى الحرب. وبقي الأمر على ما هو عليه من علاقة بين الطرفين (الإتحاد السوفيتي ومصر) حتى عام 1976، إذ قررت الحكومة المصرية آنذاك إلغاء الاتفاقية القائمة بينها وبين الإتحاد السوفيتي وذلك على خلفية رفض هذا الأخير مدها في المعدات الثقيلة من السلاح، والتي رأت بها مصر وسيلة لدعم موقفها التفاوضي في أي مفاوضات قد تبرم مع إسرائيل على خلفية حرب أوكتوبر 1973.

ومنذ ذلك التاريخ، اتخذت مصر خطاً واضحاً بهدف التقرب والتحالف مع أميركا لمنافسة إسرائيل في علاقتها القوية مع أميركا من جهة، ولمنع الهيمنة الإسرائيلية الإقليمية من جهة ثانية، ولتقوية أركان مركز القيادة العربية لصالحها، والتي لم تعد القومية العربية Pan- Arabism في هذا الاطار تخدمها كالسابق في

[46] يقصد بهذا المصطلح (حالة الانفراج في العلاقات الدولية المتوترة).

الخمسينات والستينات من جهة ثالثة.[47]

وتأسيساً على ما سبق، يمكن الخروج بثلاث فرضيات :

الأولى: إن عامل توزيع القوى بين الدول على المستوى الدولي يؤثر حتماً على سياسة هذه الدول تجاه الدول الأصغر، إذ يرافق أيّ تغيير في توزيع القوى بين هذه الدول ميلاد لأجندات سياسية جديدة لها، تحمل في سطورها أولويات جديدة قد تكون على نقيض الأولويات التي حملتها وروجت لها الأجندات السابقة.

الثانية: تعتبر السياسة الخارجية للدول العظمى تجاه الدول الصغرى عاملاً حاسماً في تحديد خيارات وأولويات هذه الدول، مع ما يحمل ذلك الأمر (السياسة الخارجية للدول العظمى) في طياته من إيجابية على المكانة الإقليمية التي قد تتمتع بها إحدى هذه الدول الصغرى، وذلك كلما ازدادت درجة التقارب في حيز المصالح القائمة بينها وبين إحدى الدول العظمى.

---

[47] Telhami, Shibley. (1990). previous reference, p 12, 13, 66-70.
أما فيما يتعلق بإسرائيل وبالخفايا التي تقف وراء دخولها في مفاوضات مع الطرف المصري وصولاً باتفاقية السلام، فإنها تنقسم هي الأخرى إلى مستويين؛ دولي وإقليمي. ففيما يتعلق بالمستوى الدولي، فإنه يكمن بسعي إسرائيل الحثيث للحفاظ على علاقة قوية مع الولايات المتحدة الأميركية بدرجة لا يستطيع أن يجاريها أحد بها من الدول المجاورة. أما على المستوى الإقليمي، فإن مرمى إسرائيل الأساسي من هكذا خطوة يكمن بالتوصل إلى اتفاق مع هذه الدولة لوضع حد لحالة العداء القائمة بينهما، ولإخراج مصر من دائرة الدول العربية المعادية لها، وللحد من حجم التنازلات الإسرائيلية بشأن أمور أخرى. وعليه ومن خلال حفاظها على علاقة قوية مع دولة عظمى كأميركا من جهة، ونجاحها بإخراج مصر من حلقة الصراع العربي الإسرائيلي، الذي يعمل من ناحية عملية على تفتيت جبهة الوحدة العربية في وجه إسرائيل من ناحية ثانية، تكون إسرائيل نجحت في تقوية مكانتها الإقليمية والإستراتيجية مقابل إضعاف تلك الخاصة بالدول العربية المعادية. لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر إلى المصدر السابق، ص 144.

وفيما يتعلق بإسرائيل تحديداً، فهناك صلة وثيقة بين عملية استطلاع مكانتها الإقليمية من جهة، وبين التطورات التي تجري على قمة النظام الدولي وموقع إسرائيل من الإستراتيجية الدولية من جهة ثانية، وبين مستقبل التطور الإقليمي في المنطقة العربية من جهة ثالثة.[48]

الثالثة: قد تتمتع الدول الإقليمية بهامش مناورة سياسية أكبر سواء كان في الرؤى أو في الطروحات السياسية في حال وجود نظام دولي ثنائي أو حتى ثلاثي القطبية، مقارنة بما تكون عليه الأحوال في حال وجود نظام دولي أحادي القطبية، إذ لا يتوفر في هذه الحالة أمام الدول الإقليمية سوى خيار دولي واحد لا بديل عنه.

[48] الأزعر، محمد خالد.(1993). مصدر سبق ذكره، ص 39.

المحور الأول

العلاقة بين أميركا وإسرائيل منذ عام 1980 حتى عام 1993

شكلت حرب حزيران/ 1967 مرحلة فاصلة في تاريخ العلاقات الأميركية الإسرائيلية، إذ تمكنت إسرائيل آنذاك من إلحاق هزيمة عسكرية في الدول العربية الصديقة للإتحاد السوفيتي، ما اعتبر بطريقة أو بأخرى هزيمة للمعسكر الشرقي وانتصار للمعسكر الغربي. وعليه، ومنذ ذلك التاريخ، اتسمت العلاقات بين الطرفين الأميركي الاسرائيلي بالوطيدة والحميمة وشبه التعاقدية في وجه الانتشار السوفيتي والدول العربية المعادية لأميركا بشكل مباشر، وتلك المعادية لإسرائيل بشكل غير مباشر.[49]

وعلى ذلك، وفيما يتعلق بالعلاقات الأميركية الإسرائيلية منذ بداية الثمانينات، تاريخ تسلم المرشح الجمهوري "رونالد ريغان" كرسي الرئاسة هناك، فقد تميزت بالوطيدة والمتينة خاصة أنّ هذا الأخير كان من أشد المعجبين والداعمين لإسرائيل، سواء من منطلق ديني أيديولوجي أو سياسي، برؤيته لهذه الدولة التي رأى بها بعض الساسة الأميركيين عبئاً، أداة إستراتيجية قيّمة/Valuable Asset.

فقد اعتبر عهد ريغان مرحلة فاصلة في تاريخ العلاقات الأميركية الإسرائيلية، وتبعا له في تاريخ

---

[49] فعلى الرغم من حرص الجانب الأمريكي على عدم توقيع اتفاقية مع إسرائيل تنص صراحة على تحالفهما ضد الدول العربية وذلك بهدف احتواء الدول العربية المنحازة لأميركا وعدم إغضابها، إلا أنه كان واضحا للدول العربية بأن إسرائيل تحظى بحصة الأسد في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من محاولة البعض كالسادات منافستها على هذه المكانة، إلا أنه منذ الثمانينات من القرن المنصرم خاصة مع توقيع الطرفين (الأمريكي الإسرائيلي) مذكرة التفاهم الإستراتيجي– 1981 أصبح واضحا بأن المستهدف من التعاون الإستراتيجي الدول العربية المعادية لإسرائيل أكثر من الانتشار السوفيتي. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر كميل منصور، "الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، العروة الأوثق"، 1996.

الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام والفلسطيني الإسرائيلي بشكل خاص. فوفقاً للعديد من المحللين والباحثين في شؤون الصراع العربي الإسرائيلي وفي العلاقات الأميركية الإسرائيلية، فإن ثمانينات القرن المنصرم مثلت نقلة نوعية في تاريخ العلاقات القائمة بين الطرفين، مع ما يمثل ذلك الأمر بظلاله من انعكاسات حادة على خندق الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة إذا أخذ بعين الاعتبار كم ونوع الاتفاقيات التي أبرمت بين الطرفين الإسرائيلي الأميركي وتحديداً في حقبتي ريغان الرئاسية. وفي تعليقه على طبيعة العلاقة التي سادت بين البلدين أثناء إدارة ريغان، فقد رأى أحد مساعدي كارتر بأن هذه العلاقة اتخذت خطوة كبيرة للأمام، إذ رأى ريغان بإسرائيل أداة قيمة لاحتواء الإتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط.[50]

وضمن هذا الصدد، تعتبر مذكرة التفاهم الإستراتيجي/1981، بالإضافة إلى القرارين اللذين إتخذهما الرئيس ريغان؛ الأول في 29/تشرين الثاني –نوفمبر من عام 1983، والذي تبنى فيه القرار التوجيهي رقم/ 111 الصادر عن مجلس الأمن القومي، الذي يجعل من التعاون الإستراتيجي مع إسرائيل أولوية من أولويات الإدارة، أما الثاني، فإنه يكمن فيما أعلنه الرئيس ريغان في شباط/فبراير من عام 1987، من ترقية إسرائيل ودول أخرى إلى مرتبة الحليف الرئيسي غير العضو في حلف شمال الأطلسي وذلك لضرورات التعاون في بعض وجوه البحث والتطوير العسكرية، من أهم التطورات التعاقدية بين الطرفين الإسرائيلي الأميركي.[51]

وفي تعليقه على مذكرة التفاهم/1981، يرى منصور بأن هذه المذكرة تتيح لإسرائيل فرصة تقديم نفسها دولة تتمتع بهامش مناورة إقليمي كبير، وبنفس الوقت تحمل أكثر من مدلولٍ وعلى أكثر من مستوى. فلهذه

---

[50] Lesch, Ann M. "The Reagan Administration's policy toward the Palestinians ",ed. Suleiman, Michael W, U.S policy on Palestine from Wilson to Clinton (USA: the association of Arab –American university, 1995), p 177.

[51] للمزيد من المعلومات حول هذا الشأن، أنظر إلى كميل منصور،1996، في الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل–العروة الأوثق

المذكرة قيمة رمزية أكثر مما هي مادية، وسياسية أكثر مما هي عسكرية، إذ تشير على الصعيد الرمزي بطابعها العلني إلى انحطاط مكانة العرب عند واشنطن. ومن جهة ثانية، وعلى الصعيد السياسي، فإنها تعني أن إسرائيل ليست مدينة لواشنطن بشيء، خاصة فيما يتعلق بالتنازلات الإسرائيلية الممكنة في عملية تسوية النزاع.[52]

وضمن نفس السياق، وتعليقاً على نفس الموضوع، فإن/Cobban ترى بأنه أياً كانت تأكيدات النص، فإن المستهدف بفكرة التعاون الإستراتيجي الإسرائيلي الأميركي في المنطقة هو العالم العربي أكثر مما هو التدخل السوفيتي المباشر.[53] وعليه، نلحظ مسار العلاقات التصاعدي الذي ساد بين إسرائيل وأميركا في حقبتي ريغان، مع ما حمل ذلك الأمر في طياته من إيجابية مطلقة لصالح إسرائيل في المنطقة سواء على مستوى الهيبة والمكانة الإقليمية اللتان تتمتع بهما هذه الدولة، أو على مستوى هامش المناورة والقوة التفاوضية الكبيرة التي ستتمتع بها في حال دخولها في مفاوضات سلام مع الدول العربية المجاورة. ومما يزيد من أهمية هذه التطورات التي طرأت على الساحة الإسرائيلية الأميركية في تلك الحقبة، أنها جرت في ظل حالة من العداء بين هذه الدولة العظمى وبين/ م.ت.ف. العدو اللدود لإسرائيل من جهة، وفي ظل غياب تحالف حقيقي بين/م.ت.ف. والإتحاد(القوى العظمى الثانية في العالم) الذي كان في تلك الفترة لا يستطيع تقديم سوى الدعم المعنوي لهذه المنظمة على أحسن وجه من جهة ثانية.[54]

---

[52]–منصور، كميل، "الولايات المتحدة الأميريكية وإسرائيل– العروة الأوثق"، ترجمة مروة نصير (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، 189–190.

[53] نفس المصدر السابق، 188.

[54]وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة التي تدور بشكل مباشر حول توزيع القوى بين هاتين القوتين، فقد شهدت سنوات السبعينات وبداية الثمانينات تأرجحاً واضحاً في موازين القوى لصالح الولايات المتحدة الأميركية، إذ يعتبر برنامج حرب النجوم الذي انتهجه ريغان في سياق حربه الباردة مع الإتحاد السوفيتي دليل على الضعف والعجز اللذان كان يعاني منهما الإتحاد في تلك الفترة من الحرب الباردة. هذا، وشهد عام

وإذا انتقلنا لحقبة بوش الأب وعلاقة إدارته بإسرائيل، نلحظ بأنه لم تكن هي الأخرى أقل حماسة من الإدارات السابقة لدعم ومساندة إسرائيل. فعلى الرغم من تزامن حدثين مهمين على الساحة الدولية وأخر على الساحة الإقليمية وتحديداً؛ نهاية الحرب الباردة في كانون الأول /1989، إذ أعلن غورباتشوف ومعه بوش في قمة مالطا انتهاء حقبة الحرب الباردة، وانهيار الإتحاد السوفيتي في ديسمبر/1991، هذا بالإضافة إلى حرب الخليج الثانية/1991 وظهور التحليلات السياسية من أطراف عدة متنبئة بالحيثيات والتداعيات السلبية لهذه الأحداث على مكانة إسرائيل الإستراتيجية في الحسابات السياسية الأميركية، حيث رأى البعض بأنه مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي، اهتزت مكانة إسرائيل الإستراتيجية، إذ لم يعد هناك أهمية لقوة لردع والاحتواء الإسرائيليتين في وجه انتشار النفوذ الاشتراكي في المنطقة. وضمن نفس السياق، رأى بعض المحللين بتعرض إسرائيل لصواريخ عراقية في عقر دارها حدثاً يقلل أيضاً من أهميتها الإستراتيجية وقدرتها على الدفاع والحفاظ على المصالح الأميركية في المنطقة، إذ اعتمدت هي في هذه الحادثة الأخيرة على الجيوش والتواجد الأميركيين في منطقة الخليج لاحتواء ولإفشال محاولات صدام الإحتلالية.

وعلى الرغم من منطقية التفسيرات السالفة، إلا أنّ مجريات الأمور اتخذت خطاً مناقضاً لها. فما أن انتهت الحرب الباردة وحرب الخليج، وأعلن عن المبادرة الأميركية لعقد مؤتمر دولي لوضع حدٍ للصراع العربي الإسرائيلي، بدا واضحاً بأن هذه الإدارة تبنت الطروحات والرؤى الإسرائيليتين المتعلقة بكيفية حل الصراع العربي/ الإسرائيلي وخاصة فيما يتعلق بالشق فلسطيني منه، ما يدل على استمرارية العلاقة الوطيدة

1985 تراجعاً حقيقياً وجسيماً للإتحاد السوفيتي في سياق علاقته التنافسية مع الولايات المتحدة الأميركية، فما أن حل موعد انعقاد قمة جنيف في تشرين الثاني 1985 بين ريغان وغورباتشوف، حتى أقدم الإتحاد السوفيتي على خطوات تراجعية إذ أوقف تجاربه النووية المعروفة "بالموراتوريوم" بدون أن توقف الولايات المتحدة برنامجها للدفاع الإستراتيجي "حرب النجوم".

بين هذين البلدين.

ويرى تلحمي في معرض تحليله للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط وللصراع العربي الإسرائيلي، بأنّ التعهد الأميركي لإسرائيل ضمن سياق الصراع العربي الإسرائيلي لم يتغير منذ ثلاثة عقود أو أكثر، حيث لم يطرأ أي تغيير على هذا الإرث في السياسة الخارجية حتى بعد نهاية الحرب الباردة بين العملاقين، بل على العكس، يمكن الادعاء بأنّ أواصره ازدادت قوة ومتانة مع نهاية هذه الحرب.[55]

وضمن هذا السياق، جدير بالملاحظة ما جاء في برنامج الحزب الديموقراطي الامريكي للعام 1992 عن الشرق الاوسط من، " أن نهاية الحرب الباردة لا تغير من إهتمام أميركا العميق في علاقة خاصة طويلة الأمد مع إسرائيل، تقوم على أساس القيم المشتركة والالتزام المتبادل بالديمقراطية والتحالف الاستراتيجي الذي يفيد كلا الدولتين"[56]. هذا، بالاضافة إلى ما جاء على لسان مارتن أنديك[57]، في 1993/5/18 أمام معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط وإيباك (اللجنة الاسرائيلية – الأمريكية للشؤون العامة) في حديث عن متابعة إحلال السلام في الشرق الاوسط بالقول بأن إحدى الطرق التي نستطيع من خلالها التقليل من المجازفة التي ستحملها سرائيل على عاتقها من أجل السلام تكمن، بأن نفي (الأمريكيين) بالتزامنا بالحفاظ على تفوق إسرائيل النوعي.[58]

---

[55] Telhami, Shibley. (1997). U.S Policy in the Middle East and the Arab Israeli conflict, Ph.D . Abu Dhabi : The Emirates center for strategic studies and research, p1.

[56] الحسن، خالد . (1995). حول اتفاق غزة- أريحا أولاً، احلال السلام في الشرق الاوسط. عمان: دار الشروق، ص 193.

[57] مارتن أنديك هو مسؤول الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأمريكي.

[58] نفس المصدر السابق، ص 206.

ومن الأمور المهمة في سياق التحليل للعلاقة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل على خلفيات هذه الأحداث التاريخية، تبرز المساعدات المالية التي لم تتأثر بنهاية الحرب الباردة وبحرب الخليج/1991. وكمثال على ذلك، ما حصلت عليه هذه الدولة من أموال أميركية (بملايين الدولارات) صنفت كمساعدات اقتصادية في عام 1986 و1988 أي قبل نهاية الحرب الباردة، مقارنة بما حصلت عليه في 1990 أي بعد نهاية الحرب الباردة. إذ حصلت على 15.0 كقروض في عام 1986، و1234.9 كهبات اقتصادية في 1988. وفي المقابل، حصلت على 400.0 $ كقروض و 1235.7 $ كهبات في 1990.[59]

وعلى الرغم من إلحاح إدارة بوش الأب على شامير ليقدم خطة سلام، إلا أنها قامت بالمقابل بتوفير جميع الضمانات الإستراتيجية له كعوض عن ذلك . فمن جهة، حرصت على مواصلة التعاون الإستراتيجي الذي بدأته الإدارة السابقة. ومن جهة ثانية، قبلت خطته/ مايو 1989 التي لم تخلو بدورها من رفض هذا الأخير لعقد أي مفاوضات مع /م.ت.ف.، إذ تضمنت الوثيقة أو الخطة على بند مفاده بأن ***إسرائيل لن تعقد أي مفاوضات مع م.ت.ف***. وعلى هذا، فقد أوكل وزير الخارجية آنذاك "بيكر"، ملف التسوية العربي الإسرائيلي إلى فريق شديد الميل إلى الأفكار الإسرائيلية. إذ أنه وعلى الرغم من أن الدعوة إلى المؤتمر تذكر قرار مجلس الأمن/ 242 كأساساً للتفاوض، إلا أنها لم تشر إلى مبدأ الأرض مقابل السلام. ومن جهة ثانية، تبنت هذه الإدارة وجهة النظر الإسرائيلية المتعلقة بتهميش وتغييب دورا فاعلاً للأمم المتحدة، إذ اقتصرت مشاركتها

---

[59] منصور، مصدر سبق ذكره، ص238–239. هذا ناهيك عن ما أقر في 21 تشرين الثاني 1998، من تحويل حجم المساعدات الاقتصادية لإسرائيل من 1.2 بليون دولار أميركي إلى 1.08 بليون دولار أميركي، وذلك مقابل زيادة حجم المساعدات العسكرية من 1.8 بليون أميركي إلى 1.86 بليون لعام 1999.لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر إلى

MIFTAH:(2004), Controversy of US Aid to Israel. Ramallah: MIFTAH.(Retreived Feb 2007).

على الحد الأدنى وذلك بتحديد دورها كمراقب لا كلمة له، هذا بالإضافة إلى رفض الإدارة الأميركية مشاركة أعضاء من/ م.ت.ف. أو فلسطيني القدس والشتات في هذه المحادثات ووجوب تمثيل فلسطيني الأراضي المحتلة من خلال وفد فلسطيني –أردني مشترك، وذلك إرضاءً بالأساس لرغبة الليكودي شامير الذي وضع هكذا شروطٍ لدخوله في المحادثات.والأنكى من ذلك، الإقفال الفجائي لأبواب الهجرة المفتوحة في أميركا أمام المهاجرين من اليهود السوفيت، وذلك بهدف توجيه الهجرة إلى إسرائيل[60]، لما لذلك من أثار جمّة إيجابية على صعيد البعد الديمغرافي لإسرائيل في أراضي فلسطين التاريخية.

ولم يقتصر الموضوع على حمل المطالب الإسرائيلية وفرضها على العرب والفلسطينيين بشكل خاص كنقطة إنطلاق، بل تعدى الأمر ذلك بعدم رغبة هذه الإدارة في فرض شروط على إسرائيل أياً كان نوعها وأهميتها لنجاح مساعي السلام هذه. ومن أهمها تلك المتعلقة بالنشاط الاستيطاني الإسرائيلي المكثف في الأراضي الفلسطينية، إذ لم تشترط هذه الإدارة وقف الاستيطان كشرط مسبق لبدء المفاوضات، على الرغم من حرص الوفد الفلسطيني المفاوض على الإلحاح على هكذا خطوة كشرط مسبق لأي اتفاق، بل وقدمت لها ومن خلال وزير خارجيتها آنذاك ضمانات لعل أهمها قدرة الجانب الإسرائيلي ومن وجهة نظر أميركية على تفسير القرار 242 مثلما تريد.[61]

وحتى فيما يقال في ممارسة هذه الإدارة ضغوطات على إسرائيل لوقف نشاطها الاستيطاني، باشتراطها الموافقة على منح إسرائيل ضمانات القرض البالغ 10 مليارات دولار لتوطين اليهود السوفيت، بوقف الأخيرة الاستيطان في الأراضي المحتلة، فيجب أن لا يبالغ في مضامين هذه الحادثة، إذ وافقت هذه الإدارة على

---

[60] منصور، مصدر سبق ذكره، ص 226–227 .

[61] نفس المصدر السابق، ص 233 .

منحها بالنهاية لإسرائيل في عهد رابين. ووفقا لتعليق ورد في نيويورك تايمز على هذه الحادثة، " لا أحد في واشنطن يتحدى إسرائيل في طلبها للقرض، إذ أن نهج إدارة بوش لعملية السلام يرتكز في مجمله على مبادىء حددت من قبل شامير.[62]

وفيما يتعلق بالآثار الجانبية لحرب الخليج/1991 على مكانة إسرائيل الإستراتيجية في الحسابات الأميركية، فعلى الرغم من تردد الأقاويل والتحليلات التي رأت بهذه الحادثة مفصلاً هاماً دللّ على ضعف قوة الردع الإسرائيلية، وعلى عدم قدرتها على تولي حماية المصالح الأميركية في المنطقة. إلا أنّ هذه الإدارة وعلى خلفية هذه الحادثة سارعت لتبديد صحة هذه التحليلات. فوفقا ل/Dore Gold، فإن أزمة الخليج لم تجعل من قيمة إسرائيل الإستراتيجية وفقاً للمصالح الأمنية الأميركية في المنطقة مسألة غير مناسبة أو في غير محلها، ففي منتصف أيلول/ سبتمبر من عام 1990، ورد على لسان/Paul Wolfowitz، وهو نائب سكرتير الدفاع/ Under secretary of defense for policy في حديث ل/ Washington institute for Near East policy، "لا أوافق بشدة مع هؤلاء اللذين يؤكدون بأن عدم قيام إسرائيل بدور في هذه الأزمة، يثبت عدم صحة الادعاء بان إسرائيل هي حليف إستراتيجي قيّم ".[63]

وحتى مع نهاية الاحتكار الجمهوري لسدة الحكم في أميركا، فإن وصول الديمقراطيون للحكم بشخص الرئيس الأميركي "بيل كلينتون" لم يغير من معادلة التحيز الأميركي لإسرائيل، بل على العكس من ذلك. إذ أدى تسلم المرشح الأميركي الديمقراطي سدة الرئاسة، في كانون الثاني 1993 إلى تزايد الميل الأميركي

---

[62]Ismael, previous reference , p331 .

[63]Gold, Dore. "The Gulf crisis and the US-Israel relations", ed. Alpher, Joseph, (Previous reference, 1992) , p75.

.

للاكتفاء بالاعتماد على ما كان المفاوضون الإسرائيليون مستعدين لتقديمه إلى محاوريهم العرب.[64]

وضمن هذا الصدد، حريّ بالإشارة ما يطرحه تلحمي بكون الرئيس الأميركي كلينتون مديناً بنجاحه بدرجة كبيرة للجالية اليهودية في أميركا، إذ أنه وفقا للإحصائيات، فإن حوالي 80% من الناخبين اليهود أدلوا بأصواتهم لصالح كلينتون[65]،الأمر الذي إذا أخذه الرئيس بالحسبان وعولّ عليه في حساباته، وهذا ما حصل فعلاً، سيؤدي إلى احتلال إسرائيل مرتبة أكبر من تلك التي تحتلها أصلاً في حسابات الإدارة الأميركية، ما ينعكس إيجاباً على مكانتها الإقليمية وعلى هامش المناورة السياسية والدبلوماسية وحتى العسكرية التي تتمتع بها هذه الدولة مقارنة بجيرانها. هذا ناهيك عن الأيدولوجيا التي يبني عليها كلينتون علاقته الشخصية والسياسية مع إسرائيل، إذ لم يخفي هذا الأخير تأثير نشأته الدينية على علاقته بإسرائيل، وعلى حد تعبيره في إحدى المناسبات: "*أمنت بدعم إسرائيل منذ عرفت أي شيء عن قضيتها، وربما كان لنشأتي الدينية علاقة بذلك. لقد ذكر لي قسيس بأنه يأمل أن أرشح نفسي في انتخابات الرئاسة، وأنني إذا خذلت إسرائيل فإن اللّه لن يسامحني أبداً* "[66].

فمنذ البداية، انتقد هذا الأخير في حملته الانتخابية الضغوطات الغير عادلة على حد تعبيره، التي مارستها الإدارة السابقة على إسرائيل في موضوع القرض، لحثها على تقديم تنازلات أحادية الجانب. ومن جهة ثانية، قام وبتأثير من مناصري العلاقة الإستراتيجية القائمة بين البلدين (إسرائيل وأميركا) بتعيين أشخاص يحملون

---

[64] منصور، مصدر سبق ذكره، ص 236.

[65] Telhami, Shibley. (1997). Previous reference, p 13, 15.

[66] الأزعر، محمد خالد. (1993) . مصدر سبق ذكره، ص44-45 .

ميلاً واضحاً لإسرائيل في إدارته، الأمر الذي عنى بأن المصالح الإسرائيلية ستحظى بأعلى اهتمام، وبأن على إسرائيل أن تحاول التوصل لأفضل اتفاق يخدم مصالحها المطلقة مع الفلسطينيين خاصة وأنها تحظى بدعم أميركا المطلق.[67]

وتأسيساً على ذلك، يمكننا الخروج بثلاثة استنتاجات ذات علاقة بالسياسة التي ستنتهج في ظل هذه الإدارة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وخاصة الشق الفلسطيني منه، وذلك بالاساس لأن أوسلو أبرم بين الطرفين الاسرائيلي– الفلسطيني في الحقبة الرئاسية الأولى لكلينتون، ما يزيد من أهميتها: الأول، إن الرئيس بتوجيهه انتقادات لسلفه، لربط هذا الأخير موضوع القرض الذي تقدمت بطلبه إسرائيل لإنشاء وحدات سكنية استيطانية جديدة لليهود القادمين من الإتحاد السوفيتي، بوقف الاستيطان في أراضي الضفة والقطاع، عنى بأنّ هذا الرئيس سوف لا يمارس أيتها ضغوطات جدّية على الطرف الإسرائيلي لحثه على إجراء تعديلات على سياسته خاصة الاستيطانية، أو لدفعه تقديم تنازلات تذكر للطرف الفلسطيني.

وقد أثبتت التجارب السياسية صحة هذا الاستنتاج، إذ أن عزوف كلينتون عن توجيه انتقادات للعمليات العسكرية في لبنان في ربيع /1993 إنما بعثت برسائل ذات أهمية عليا للأطراف المتفاوضة. وفيما يتعلق تحديدا بإسرائيل، فإن ماهية الرسائل التي تكون هذه الإدارة بعثت بها من خلال تقاعسها عن توجيه أية انتقادات لها، تكمن بأنه في وسع هذه الأخيرة تحقيق أهدافها السياسية حتى بالسبل العسكرية دون أن تواجه على أثرها أية انتقادات من قبل هذه الإدارة. ومن جهة ثانية، يجب أن لا تخشى إسرائيل من قيام واشنطن

---

[67] Stork, Joe . "The Clinton Administration and the Palestinian Question ", ed. Suleiman, Michael W, (Previous reference, 1995), p 226 .

بممارسة أية ضغوطات عليها لتقديم تنازلات سياسية تذكر. أما فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني، فإن محتوى الرسالة التي تكون هذه الإدارة بعثت بها له، يقوم على أن على الفلسطينيين التعامل مع سياسة الأمر الواقع، إذ لا ينوي أحد في واشنطن ممارسة أي ضغوطات سياسية على الطرف الإسرائيلي لتقديم تنازلات أو تعديلات بشأن مقترحاتها التفاوضية.

الثاني، إن شعور الرئيس بالامتنان للجالية اليهودية، عنى بأن المبادىء التي ستنطلق على أساسها وتَبنى عليها قرارات هذه الإدارة فيما يخص الشأن الإسرائيلي، سوف تكون خاضعة بالأساس للشعور بالجميل والامتنان الذي على صاحبه مقابلته بما يساويه، مع ما يحمل ذلك الأمر من مدلولات إيجابية على الصورة والقوة الإقليمية التي تتمتع بها إسرائيل، إذ أنها في هذه الحالة لا تتمتع فقط بمساندة الرئيس، بل وبشعوره بالامتنان. أما الثالث، فإنه ذات صلة بالقدرة التفاوضية الحقيقية وهامش المناورة السياسية اللذان ستتمتع بهما إسرائيل، بوجود عدد كبير في هذه الإدارة من مناصري الدولة العبرية بالمطلق، ما يعني بأنها تحظى بدائرة يصلح تسميتها **بدائرة الحلفاء الأميركية الداخلية** التي ترعى شؤون المصلحة الإسرائيلية بدرجة كبيرة.

وعليه، ليس من المستغرب ما قامت به هذه الإدارة من الاكتفاء بالاعتماد على ما كان المفاوضون الإسرائيليون مستعدين لتقديمه إلى محاوريهم العرب وخاصة الفلسطينيين، وفرض ذلك أمراً واقعا على الأطراف الأخرى المتفاوضة معها.وتأسيساً على ذلك، نلحظ بوضوح التحيز الأميركي المطلق بكافة أطيافه السياسية للمصالح الإسرائيلية في المنطقة، وذلك على حساب بقية الدول المجاورة، لدرجة سمحت للمحللين الادعاء بثبات هذه العلاقة الوطيدة التي تربط البلدين . ف/Ciment، يعتبر في معرض تحليله للسياسة الأميركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، بأن أميركا بقيت ومنذ السنوات الأخيرة لستينات القرن المنصرم

مناصرةً لإسرائيل في صراعها مع الدول العربية بشكل عام، ومع الفلسطينيين بشكل خاص.[68] أما منصور، فإنه يرى بأن الأمر الذي يلفت الانتباه في سياسة الولايات المتحدة الأميركية، هو ثبات الدعم الأمريكي لإسرائيل وعلى الصعيدين الدبلوماسي والمالي. فالدعم الدبلوماسي لم يتغير حتى في حالات الاختلاف بين الجانبين، والدعم المالي هو الأخر ظل ثابتاً إلى منحنى صاعداً إجمالاً.[69] أما كوانت، فإنه يرى بأن القادة السياسيون يبدون الالتزام الضمني العميق بأمن إسرائيل وينظرون إليه بعين الجد، وبأن الولايات المتحدة الأميركية لا تنفق بلايين الدولارات على المساعدات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل لمجرد الشعور بالالتزام الأخلاقي، أو بسبب ضغوط اثنين بالمئة من سكانها، لذا لا بدّ وأن هناك شيئا أكثر واقعية في هذا الرهان وهو أن إسرائيل يجب أن تبقى مصدر قوة الولايات المتحدة...،إذ تعتبر إسرائيل الحليف الوحيد الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة في المنطقة.[70]

وعلى ذلك، نكون قد قدمنا تحليل للسياسة الأميركية المنتهجة تجاد دولة إسرائيل، غطينا من خلاله ما يعادل خمسة حقب رئاسية، ثلاثة منها شغلها الحزب الجمهوري، وإثنتين الحزب الديمقراطي، وتوصلنا إلى استنتاج مفاده بأن دولة إسرائيل تمتعت بدعم هذه الدولة العظمى ومن قبل حزبيها المهيمنين، وبأن هذه العلاقة التي ربطت البلدين لم تتأثر بالتغييرات والأحداث التاريخية التي راهن البعض بتداعياتها السلبية على إسرائيل، إذ أن مجريات الأمور لم تجري إلا وكما اشتهت لها السفن الإسرائيلية.

---

[68] Ciment, James. (1997). Conflict and crisis in the post cold war world, Palestine / Israel , the long conflict. NY: Facts on file, Inc, p 11-12.

[69] منصور، مصدر سبق ذكره، ص 237.

[70] كيالي، ماجد.(1992). النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأميركية الإسرائيلية. الفكر الإستراتيجي العربي، ع 41، ص72-73.

ويبقى السؤال الأساسي يجول في الذهن والتحليل، لماذا عانقت إسرائيل خطوة أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية في تلك الحقبة من الزمن؟ وما تأثير علاقتها القوية مع الدولة الوحيدة المتبقية على عرش النظام الدولي على حساباتها السياسية؟ .

المحور الثاني

العلاقة بين أميركا و/م.ت.ف.

اتسمت العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأميركية في المجمل بالعدائية، إذ عمدت هذه الأخيرة على تبني المواقف الإسرائيلية منها، وعلى تحديد شروط مسبقة على/ م.ت.ف. تحقيقها ذات علاقة بمواقف هذه المنظمة من إسرائيل، كعوامل محددة لفتح باب الحوار بينها وبين /م.ت.ف. . هذا، وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأميركية /م.ت.ف. حركة معادية لأميركا وللصهيونية وحتى موالية للسوفيت وذلك منذ تأسيسها. فلم يمضي عقداً على تأسيسها إلا وتم توقيع اتفاقا في أيلول/1975 بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ينص على ألاّ تعترف الولايات المتحدة الأميركية ب/م.ت.ف.، وألاّ تفاوضها ما لم تعترف المنظمة بإسرائيل وتقبل قرار مجلس الأمن 242 /1967.[71]

ومن نافل القول قبل الانتقال لتحليل المقاربة الأمريكية تجاه/م.ت.ف. في حقبتي ريغان الرئاسية، بأن سياسة الإدارة الأمريكية آنذاك تميزت برؤيتها للمجريات السياسية في الشرق الأوسط انعكاسا للمنافسة الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي. وعلى ذلك، كانت إسرائيل الحليف الإستراتيجي الذي يقف في وجه الإتحاد وحلفاءه، والتي اعتبرت المنظمة من وجهة نظر أمريكية إحدى أعضاءه. وبالتالي، تميزت هذه الإدارة بانتهاجها سياسة متحيزة تجاه إسرائيل وذلك؛ على حساب الحقوق السياسية والوطنية المشروعة للفلسطينيين من جهة، و بمحاولة التغييب والاستثناء المتعمدين من قبلها لأي تمثيل ووجود لمنظمة التحرير الفلسطينية في أي مبادرات سلمية يتم اقتراحها من جهة ثانية.

---

[71] أبو عمرو، زياد. (1991). المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية. مجلة السياسة الفلسطينية، ع 8، ص11-30، ص23.

وضمن هذا السياق، فقد بينّ خطاب الرئيس ريغان في الأول من أيلول/ سبتمبر 1982 والذي أصبح يعرف فيما بعد ب "مشروع ريغان"[72] لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، محاولة هذه الإدارة الشروع المتعمد في هضم الحقوق الفلسطينية على جميع المستويات؛ الشرعية السياسية والوطنية، وذلك من خلال تأكيدها لإسرائيل في هذه الخطة، بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تدعم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسوف تدعم بالمقابل المزاعم الإسرائيلية الخاصة بضرورة تعديل حدود 1967 في شكلٍ يضمن الأمن الإسرائيلي. وقد عمل هذا المشروع من جهة أخرى على التذكير مجددا بالتزام الولايات المتحدة تجاه إسرائيل: "ولا يخطئن أحد الظن، فإن الولايات المتحدة ستعارض أي اقتراح من أية جهة جاء وفي أية مرحلة من مراحل المفاوضات يعرض أمن إسرائيل للخطر، إن التزام الولايات المتحدة تجاه إسرائيل التزام لا يتزعزع".[73]

وفي تعليقه على هذه المبادرة، رأى/Ann بأن هكذا مبادرة تشوبها العديد من النواقص، ومن أهمها تلك المتعلقة بالفلسطينيين، إذ لم تتضمن تمثيل/م.ت.ف. للشعب الفلسطيني في المفاوضات، ولم تأتي على ذكر مصير الفلسطينيين القاطنين خارج الأراضي المحتلة[74]، ما يدل على تبني هذه الإدارة للطروحات الإسرائيلية المتعلقة بشكل الحل المقترح للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن هذه الإدارة اعتبرت ما جاء في كامب ديفيد جنبا إلى جنب قرار مجلس الأمن 1967/242 الأسس التي تقوم عليها

---

[72] أثبت أن الدافع الأساسي وراء إعلان مشروع ريغان/1982 سبتمبر هو الرغبة في استباق مبادرة فرنسية أكثر طموحا، ولم يظهر وزير الخارجية آنذاك-Shultz -أية حماسة لمتابعته.

[73] نفس المصدر السابق، ص15 .

[74] Lesch, Ann M, " The Reagan Administration's policy toward the Palestinian", 179.

المبادرة بمجملها .

وضمن نفس السياق، ومن الأحداث المهمة على صعيد العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و / م.ت.ف. خلال حكم هذه الإدارة، ما تقدم به وزير الخارجية الأمريكي آنذاك/Shultz من إقتراحات فيما أصبح يعرف في خطة شلتز1988- Shultz plan ، إذ أكد على موقف هذه الإدارة الرافض التعاطي مع /م.ت.ف.. ففيما يتعلق بالجزء الخاص بتمثيل الفلسطينيين، فقد اتبع هذا الأخير السياسة الأمريكية التي ترى بأنه يجب تمثيل الفلسطينيين من خلال وفد مشترك مع الأردن، وتم التملص من ذكر أي شيء ذات صلة بتمثيل المنظمة للفلسطينيين، أو بإمكانية مشاركة الفلسطينيين القاطنين خارج الأراضي المحتلة بأيا من هذه المفاوضات[75]، ما يمثل استمراراً واضحاً للنهج السياسي الذي تتبعه هذه الإدارة خاصة إذا أخذ بعين الاعتبار، بأن هذه الشوائب من وجهة نظر فلسطينية التي تضمنتها هذه الخطة، كناّ قد أتينا على ذكرها في تعليقنا على مشروع ريغان /1982.

وبقيت الأمور على ما هي عليه من تهميش للوجود السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من قبل هذه الإدارة، ورفض التعاطي معها حتى أواخر عام 1988، إذ استوفت المنظمة في ذلك الوقت ومن خلال إعلان الدولة/ إعلان الاستقلال في 1998، الشروط الأمريكية الخاصة بتعديل مواقف المنظمة من إسرائيل كخطوات مسبقة حددتها الإدارة الأمريكية قبيل الموافقة على البدء بحوار رسمي معها.

إلا أنه، وحتى عندما قررت هذه الإدارة فتح باب الحوار الرسمي مع/م.ت.ف.، فإنها قد عرجت ذلك

---

[75] نفس المصدر السابق، ص 186 .

المسلك بتردد وبمحافظة شديدين على التعهد الأمريكي تجاه إسرائيل. وضمن هذا الصدد، فإن البيان الذي ألقاه/Shultz، بمناسبة بدء الحوار الرسمي بين/م.ت.ف. وأميركا وذلك في 14 من كانون الأول/ ديسمبر من عام 1988، بالإضافة إلى ذلك الذي ألقاه ريغان، دللاّ على أمرين أساسيين مثلا أركان الأسس التي انتهجتها الإدارة الأمريكية آنذاك تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، والشق الفلسطيني الإسرائيلي بشكل خاص. الأول، تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية بأن مباشرة حوار بينها وبين/م.ت.ف. لا يدل بأي شكل كان على موافقة أو اعتراف هذه الإدارة بدولة فلسطينية مستقلة، وبأن هذه الإدارة لا تعترف بإعلان استقلال الدولة الفلسطينية. أما الثاني، فإنه يتعلق بالتعهد الأمريكي لإسرائيل، إذ تضمن البيان الذي ألقاه ريغان في هذه المناسبة التأكيد الأمريكي للتعهد الخاص الذي تكنه أميركا لأمن وسلامة إسرائيل.[76]

وعلى الرغم من ضلوع هذه الإدارة في فتح باب الحوار مع/م.ت.ف.، الأمر الذي يعتبر بذاته إنجازاً محدوداً للمنظمة في سياق مساعيها للتقرب من هذه الدولة العظمى، إلا أنّ ذلك لم يضف بالكثير على رصيد المنظمة السياسي وعلى مدى تقاربها من هذه الدولة العظمى. فعلى الرغم من قيام المنظمة بتعديل ميثاقها وبالاعتراف بحق إسرائيل بالعيش بسلام وأمن وبنبذ العنف، فإنها لم تلقى بالمقابل سوى التأكيد الرسمي من قبل هذه الإدارة على ثوابتها السياسية تجاه القضية الفلسطينية، والتي تقوم بالأساس على رفض الاعتراف بالشعب الفلسطيني شعباً يستحق تقرير مصيره بنفسه وإقامة دولته المستقلة من جهة، ومن جهة ثانية، التأكيد والتذكير بمكانة إسرائيل الغاية في الأهمية للولايات المتحدة، إذ لا مساومة أية كان نوعها قد َيقبل بها في حال وجد بها ما يلمح لتعرض أمن وسلامة إسرائيل للخطر.

---

[76] Rabie, Mohamed . (1995). U.S.-PLO Dialogue, secret Diplomacy and conflict Resolution. Miami: University Press of Florida, p 85.

وحتى عندما انتهت الولاية الرئاسية لهذه الإدارة، وانتقلت إلى جورج بوش الأب، فلم يطرأ جديد جوهري يذكر على سياسة هذه الإدارة الجديدة مقارنة بسابقاتها، إذ أنه ومنذ مباشرة الحوار في عهد ريغان في (كانون الأول/ 14 1988) حتى تعليقه (في حزيران/ 20 1990) في عهد بوش الأب، لم تفعل الولايات المتحدة شيئا يذكر للدلالة على أي تغيير في سياستها حيال الفرص المفترضة[77]، حتى أنها لم تولي موضوع حوارها مع /م.ت.ف. أية أهمية تذكر. ويكفي هنا التذكير بما قاله وزير الخارجية آنذاك /جيمس بيكر في غضون ترتيبه للأولويات، بأن حقيقة وجود حوار بين أميركا و/م.ت.ف. لا يجب أن تقود أحداً لإساءة الفهم في مجمل سياستنا وفي دعمنا القوي لدولة إسرائيل.[78]

وضمن هذا السياق، فقد عقدت أربعة جولات للمحادثات بين الولايات المتحدة من خلال سفيرها في تونس/ Pelletreau، و ممثلين عن/م.ت.ف. ، كانت أولها في كانون الأول/16 من عام 1988 ، أما أخرها فقد عقدت في أب/ 14 من عام 1989 قبيل تعليق هذا الحوار من قبل الولايات المتحدة الأميركية، على أثر رفض المنظمة شجب الهجوم الذي شنته جبهة التحرير الفلسطينية، وهي من الفصائل المؤلفة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وضمن هذا السياق[79]، ومنذ الجولة الثالثة، كانت الإدارة الأمريكية وجهت أعضاء الوفد الأمريكي المحاور للمنظمة، بتقديم المبادرة التي تقدم بها رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك/ إسحق شامير فيما عرف ب"خطة شامير للسلام" على طاولة الحوار مع المنظمة كأساس للتفاوض، وبناء على ذلك، أكد/ Pelletreau على دعم الإدارة الأمريكية للخطة التي تقدم بها شامير، وحذر من أن إسرائيل سوف

---

[77] أبو عمرو، مصدر سبق ذكره، ص 16.

[78] Rubenberg, Cheryl A. "The Bush Administration and the Palestinians: a Reassessment. ", ed. Suleiman, Michael W, (previous reference, 1995, p196.

[79] من الجدير بالملاحظة بأنه في الجولة الثانية لمحادثات م.ت.ف وأميركا، في آذار 1989، رفض الجانب الأميركي البحث أي موضوع سوى وضع حد للإرهاب.

لا تنسحب من الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى يتم عقد انتخابات داخلية فيها، وأنه سوف لا يكون أي حديث أو تخطيط لإجراء مؤتمر دولي قبل أن يطرأ تحسناً على العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، هذا وقام بحثّ /م.ت.ف. على السماح للفلسطينيين من داخل الأراضي المحتلة التفاوض مع إسرائيل.[80]

نلحظ بوضوح تبني هذه الإدارة للطروحات الإسرائيلية وفرضها على الجانب الفلسطيني كنقطة انطلاق لا بديل عنها، إلا أن هذه الإدارة بسياستها التي اتبعتها بمتابعة حوارها مع المنظمة من جانب، وبالطلب من المنظمة بتعيين قيادة بديلة من داخل الأراضي للتحاور مع الجانب الإسرائيلي في آنٍ من جانب أخر، تكون قد وصلت إلى حد كبير من التماهي والازدواجية في المعايير. فالأسئلة التي تطرح نفسها هنا كثيرة، إلا أنّ أهمها يكمن ب، لماذا وافقت هذه الإدارة على الاستمرار في الحوار مع /م.ت.ف.، في الوقت الذي ستصر فيه على تبني المواقف الإسرائيلية خاصة تلك المتعلقة باستثناء المنظمة من أية مفاوضات مقترحة بين الجانبين الإسرائيلي الفلسطيني، وفي منح شامير فيتو على العملية السلمية المرتقبة؟.

وضمن نفس الصدد، وفيما يتعلق بمواقف هذه الإدارة من القضية الفلسطينية عامة، ومن/م ت.ف. خاصة، فقد حافظت إدارة بوش على السياسة الأمريكية المتبعة منذ زمن حيال القضية الفلسطينية والتي اشتملت على؛ رفض الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، رفض الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة[81]، ورفض منحهم حق اختيار قادتهم . هذا، بل وبذلت هذه الإدارة جلّ جهدها لتهميش الوجود السياسي

---

[80] Rabie, Mohamed, previous reference , p 104-105 .

[81] تجدر الإشارة بأن أميركا باستثناء البيان المشترك مع الإتحاد السوفيتي في السبعينات، لم تشر أو تعترف بدولة فلسطينية إلا في فترة ما بعد أوسلو، إذ رافق هذا الطرح من جانبها في تلك الفترة، تردد وغموض واضحين. وكمثال على ذلك، ما ورد على لسان قرينة الرئيس كلينتون، هيلاري كلينتون في المؤتمر الصحفي الذي عقدته بجنيف في أيار/ مايو 1998، " بأنه من حق الفلسطينيين إعلان دولتهم فوق الأرض التي يقطنونها، بالإضافة إلى الأرض التي ستعاد إليهم"، ومع ذلك عارضت الولايات المتحدة بالإضافة إلى إسرائيل قرار الجمعية العامة في

للمنظمة ولمنعها من الانضمام للمنظمات الدولية. وكمثال على ذلك، التحذير الذي وجهته أميركا في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1989 لمنظمة الزراعة والغذاء/ Food and Agricultural organization، بانسحابها من عضوية المنظمة في حال اعترفت هذه الأخيرة ب/م.ت.ف.[82]، هذا بالإضافة إلى الأمثلة الكثيرة المتعلقة بهذا الشأن ما يدل على عداء الولايات المتحدة لهذه المنظمة حتى ولو وافقت على إستمرار لحوار الرسمي معها .

واستمرت هذه الإدارة في انتهاج المنوال ذاته الساعي لتغييب المنظمة، ورفض تمثيلها للشعب الفلسطيني في جميع الفرص التفاوضية التي برزت على الساحة السياسية. ففي النقاط الخمسة التي تقدم بهن بيكر رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر1 من عام 1989 لكل من إسرائيل ومصر، تبنى فيها هذا الأخير النقاط الأربعة الخاصة بخطة شامير في مايو 1989، إذ تم فيها استثناء المنظمة على أن يتم إجراء انتخابات داخل الأراضي الفلسطينية تنتج عنها قيادة بديلة للفلسطينيين للتفاوض مع إسرائيل، هذا بالاضافة إلى إستمرارها في تبني هذه الخطة (شامير/1989) كأساس للتفاوض بين إسرائيل والفلسطينيين في محادثات مدريد/ واشنطن.

ولم يكن وضع الفلسطينيين و/م.ت.ف. أفضل مع تسلم " بيل كلينتون" كرسي الرئاسة في الولايات المتحدة الأميركية، خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار الحقائق التي كنا قد أتينا على ذكرها في المحور السابق

1998/12/2 بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وبشكل عام تعتبر الولايات المتحدة موضوع إعلان الدولة الفلسطينية شأنا خاصا بمفاوضات الوضع النهائي، لذا جاء في تلك الفترة موقفها على لسان مساعد وزيرة الخارجية، "أن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد، ونأمل ألا يصدر من عرفات مثل هذا الإعلان". لمزيد من المعلومات حول موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الدولة الفلسطينية، راجع عدوان، بيسان، " الولايات المتحدة والدولة الفلسطينية "، صامد الاقتصادي، مجلد 21، العدد 118، ص 38-53.

[82] Rubenberg, Cheryl A, " The Bush Administration and the Palestinians: A reassessment", 196-198.

حول علاقة هذا الأخير بإسرائيل ومواقفه من صراعها مع الطرف الفلسطيني.

المحور الثالث

سياسة وأولويات الإتحاد السوفيتي في سياقهما الدولي منذ منتصف الثمانينات حتى بداية التسعينات، وانعكاس ذلك على سياسته الخارجية تجاه الدول الإقليمية، وتحديداً إتجاه إسرائيل و/م.ت.ف.، وتأثير ذلك على أولويات هذه الدول.

بالاستناد إلى ما تنص عليه الفرضية الأولى التي توصلنا إليها في هذا المبحث، والتي تقوم على الاستنتاج بميلاد أجندة سياسية جديدة للدول العظمى، كنتاج طبيعي لأي تغيير واضح في موازين القوى الدولية، قد تحمل في سطورها على الأغلب أولويات وإستراتيجيات جديدة تكون على نقيض الأولويات التي حملتها وروجت لها الأجندة السابقة، نستطيع أن نقدم تحليلاً واقعياً للعلاقة الجدلية التي سادت بين متغيرين أساسيين يكمنان في؛ توزيع القوى بين الإتحاد السوفيتي وأميركا من جهة، وبالسياسة الخارجية للإتحاد السوفيتي تجاه دول المنطقة من جهة ثانية وبشكل خاص تجاه/م.ت.ف. وإسرائيل.

شهدت السنوات الأخيرة من السبعينات، بالإضافة إلى الثمانينات تأرجحاً واضحاً في موازين القوى الدولية حتى في المضمار العسكري، لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي استفادت كثيراً من الأزمة الاقتصادية التي أنهكت كاهل العملاق السوفيتي. وضمن هذا السياق، فقد انخفضت في تلك الفترة وتائر نمو الاقتصاد وإنتاجية العمل، وتباطأ التقدم العلمي– التقني واشتد اختلال التناسب في الاقتصاد ولم يتسنى تطبيق البرنامج الاجتماعي بالكامل.[83]

وتبعاً لذلك، رافق هذا التغيير في موازين القوى لصالح أميركا تغييرات في الأجندة السياسية للإتحاد

---

[83] د. منذر، مصدر سبق ذكره، ص 285.

السوفيتي. وقد تجلى هذا التغيير في الأجندة بشكل واضح مع استلام غورباتشوف السلطة في الإتحاد السوفيتي في آذار/1985، إذ أقرت القيادة آنذاك ومن خلال عقد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي في شباط /1986[84] تعديلات على سياساتها، اتخذت السياسة الخارجية نصيبا وفيرا فيها. ومن أهم ما ورد من بنود بشأن الخطوط العريضة التي تبنتها هذه القيادة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية لها وذلك في البرنامج الثالث للحزب الشيوعي السوفيتي؛ وقف سباق التسلح وتفادي عسكرة الفضاء وتصفية مخزون السلاح النووي، استبعاد الحروب من حياة الشعوب وإقامة سلام وطيد، والأهم من ذلك كله ما دعا إليه الحزب من إقامة علاقات طبيعية بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية.[85]

وتزداد أهمية هذا التوجه الذي دعا إليه غورباتشوف على مسار العلاقات الخارجية للإتحاد، إذا عرفنا أن غورباتشوف كان يرى بوجود علاقة جدلية بين السياسة الداخلية والخارجية، فدعوته لتطبيق ما عرفت بالبيريسترويكا[86]/ إعادة البناء، لم تقتصر على أوجه الحياة الداخلية للإتحاد السوفيتي، بل امتدت لتشمل مناحي العلاقات الدولية. إذ تقوم الفكرة الأساسية فيها على تعديل السياسة الخارجية للإتحاد لتوائم عملية الإصلاح الداخلية للإقتصاد. وتتمحور هذه الفكرة، بأنه ومن خلال اكتساب برستيج دولي يوحي بحسن السلوك تجاه الدول الأخرى، سيحصل الإتحاد على مساعدات خارجية من الدول الأجنبية خاصة من ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأميركية.[87] وعلى حد تعبير غورباتشوف،

---

[84] جدير بالإشارة بأن هذه المؤتمرات للحزب الشيوعي تعنى في تحديد الخطوط العريضة للسياستين الداخلية والخارجية.

[85] نفس المصدر السابق،ص 285-286 .

[86] وهي كلمة ذات أصل روسي تعني إعادة البناء، وتم تقديمها في حزيران/1987 على لسان غورباتشوف، الذي عنى بها إعادة بناء الإقتصاد السوفيتي.

[87] Rickman, Gregg, " Palestinian Diplomacy – Gorbachev's legacy" . *The Middle East Quarterly*, vol, VII, no, 1, www.google.com (Retreived Sept 2006).

"إن سياستنا الدولية تحددها أكثر من اي وقت مضى سياستنا الداخلية واهتمامنا في التركيز على العمل والبناء في تطوير بلادنا ".[88]

وعليه، نلحظ بوضوح التغيير الذي طرأ على فلسفة السياسة الخارجية التي ينتهجها الإتحاد السوفيتي، وذلك كنتيجة طبيعية لما آلت إليه الأمور على مستوى توزيع القوى بينه وبين خصمه – الولايات المتحدة الاميركية. لكن إذا كانت هذه هي الخطوط العريضة للأجندة السياسية الجديدة التي تبنتها القيادة في الإتحاد السوفيتي آنذاك، فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا يدور بشكل أساسي حول ماهية انعكاس هذه التطورات على سياسة الإتحاد السوفيتي الخارجية تجاه دول المنطقة، وبشكل أدق تجاه دولة إسرائيل و/م.ت.ف.؟ .

بيدّ أنه يتوجب علينا قبل الإجابة على هكذا سؤال، مناقشة انعكاسات الحرب الباردة على مكانة وخيارات إسرائيل و/م.ت.ف.، لنتبعه بتحليل ورصد للتغيير الذي طرأ على سياسة الإتحاد الخارجية خاصة تجاه إسرائيل و/م.ت.ف.

وضمن هذا السياق، ومن حيث المبدأ، فمما لا شك فيه بأنه في الوقت الذي تمكنت فيه إسرائيل من اتخاذ خط واضح في مسيرتها أثناء الحرب الباردة، بتحالفها مع الولايات المتحدة الأميركية منذ نهاية الستينات من القرن المنصرم، لم تنجح منظمة التحرير الفلسطينية ولفترة طويلة أقلها حتى/ 1978 من انتهاج نفس السلوك. إذ أنه وعلى الرغم من محاولات المنظمة الاستفادة من أجواء هذه الحرب، إلا أنها كانت على الأغلب أسيرة التفاعلات والانجذابات الدولية، الأمر الذي انعكس سلباً على مكانتها الإقليمية وعلى هامش المناورة السياسية

---

[88] منذر، مصدر سبق ذكره، ص 288-289 .

الذي تتمتع به على الأقل بعيون إسرائيل، وذلك لغياب حليف دولي حقيقي لجانبها.

وضمن هذا السياق، وعلى الرغم من وجود المنظمة في معظم مراحل الحرب الباردة في وضع يصلح عليه تسمية (حليف جزئي) semi alignment مع الإتحاد، إلا أنها لم تتمكن من اتخاذ خط واضح يصلها إلى مرتبة الحليف الرسمي للإتحاد السوفيتي. ويظهر ذلك واضحا من خلال تأخر الإتحاد السوفيتي بالاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني حتى أواخر عام 1978، ومن خلال عملية التذبذب التي انتهجتها المنظمة نفسها في مواقفها من الإتحاد خلال مراحل الحرب البادرة.

وكمثال على ذلك، قيام اللجنة المركزية لحركة فتح المسيطرة على/ م.ت.ف. في 4/تشرين الثاني- أكتوبر من عام 1978 بالدفاع عن، والدعوة لتحالف قوي مع الدول الاشتراكية التي يرأسها الإتحاد السوفيتي وبالانضمام إلى كل من سوريا، وليبيا والجزائر وجنوب اليمن بإعداد بيان وصفت فيه الولايات المتحدة بالعدو، وتمت الدعوة فيه إلى تقوية أواصر العلاقة مع الإتحاد السوفيتي. ولم تمر ثلاث سنوات على هذا الموقف المتشدد والمنحاز للإتحاد السوفيتي، إلا وعادت المنظمة عن تحالفها الصريح مع الإتحاد السوفيتي. وكمثال على ذلك، اقتصار الدعوة في المجلس الوطني الفلسطيني على إقامة علاقة صداقة وتعاون مع الإتحاد السوفيتي[89]، ما يعتبر اعتدالا ومرونة مقارنة بالمواقف السابقة.

وحول تأثيرات الحرب الباردة على/م.ت.ف.، يرى صايغ بأن المنافسة بين القوتين؛ أميركا والإتحاد السوفيتي منعت /م.ت.ف. من الحصول على مقعد على طاولة المفاوضات، فلم تتمكن المنظمة من التجاوب

[89] Sayigh. , "The Palestinians", 133,137.

مع دعوة كارتر للانضمام إلى العملية السلمية، وذلك من خلال فتح حوار رسمي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمة، بشرط قبول هذه الأخيرة قرار مجلس الأمن /242 والاعتراف بإسرائيل، لكن المنظمة لم تتمكن من اتخاذ هكذا خطوة لأسباب عدة، من أهمها عدم قدرتها على إغضاب الإتحاد السوفيتي والذي كان مستاءاً منها لعدم قطعها علاقاتها مع مصر على أثر الخطوة التي اتخذها السادات بزيارته لإسرائيل من جهة، ولا على إغضاب المجموعات اليسارية داخل المنظمة نفسها ولا الدول الحليفة للإتحاد وفي مقدمتها سوريا من جهة ثانية[90]. وبمعنى أخر، فقد أدى تناحر القوتين العظمتين إلى حرمان /م.ت.ف. من جني الثمار الدبلوماسية لاعتدالها السياسي عندما كانت تحظى بأوضاع إستراتيجية أفضل.[91]

وبالتالي، نلحظ المأزق الذي عاصرته المنظمة في الحرب الباردة، والتي كانت فيه هشة حيال التأثيرات الخارجية لأسباب عدة، لعل أهمها يندرج تحت عدم كونها دولة ما يضعف من قدرتها على اتخاذ خط متواز، ومن جهة ثانية ساهمت هي بدورها في زيادة حدته وذلك من خلال اعتقادها المبالغ فيه في أهميتها كمنظمة وفي التعهد السوفيتي حيالها، ما أدى بها في المطاف النهائي إلى أن تتقيد في حريتها وفقا لأولويات الإتحاد السوفيتي في السياق الدولي.[92]

وعلى ذلك، نستنتج بأن للحرب الباردة بشكل عام تأثير سلبي على وضع المنظمة خاصة فيما يتعلق بسياق صراعها مع إسرائيل، إذ تمكنت هذه الأخيرة من اتخاذ خط واضح جعل منها حليف إستراتيجي أساسي للولايات المتحدة الأمريكية التي حسم التنافس الدولي لمصلحتها، الأمر الذي زاد من أهمية المكانة

---

[90] نفس المصدر السابق، ص 153 .

[91] صايغ، يزيد. (2003). مصدر سبق ذكره، ص959-960.

[92] نفس المصدر السابق، ص، 153، 154.

الإستراتيجية والإقليمية التي تتمتع بها إسرائيل من منظورين دولي وإقليمي.

فمن حيث المنظور الإقليمي، ستتم مناقشة تداعياته في المبحث الثاني من هذا الفصل، أما فيما يتعلق بالمنظور الدولي، فبالإضافة إلى الانحياز الكبير للولايات المتحدة تجاه إسرائيل، فإننا نعني به أيضا التعديلات التي طرأت على سياسة الإتحاد السوفيتي، وهو قوة دولية له وزنه تجاه إسرائيل، إذ لم يتوانى عن التقرب منها مغازلة بالدرجة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى سعيه للحصول على موقع في الشرق الأوسط في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ما شكل مفصلاً تاريخياً هاماً في سياسته وتوجهاته واعتبر تحولاً إستراتيجياً تجاه دول المنطقة.

وحول هذا الموضوع، ترى د./Golan[93]، بأن المؤشر الأول لهذا التغيير الذي طرأ على سياسة وتوجهات الإتحاد تجاه إسرائيل، بدأ منذ عقد اجتماع غير رسمي في باريس في تموز/ يوليو من عام 1985 بين ممثلي عن الإتحاد والسفير الإسرائيلي في فرنسا.[94] وتبعه بعد ذلك كما ذكرنا سابقاً انعقاد للمؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي الذي جرى فيه تبني البرنامج الثالث للحزب الشيوعي، والذي اعتبر نقلة نوعية خاصة فيما يتعلق بشؤون السياسة الخارجة للإتحاد السوفيتي، حيث تمت فيه الدعوة صراحة للتقرب وإقامة علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي حمل في مضامينه تغيير جذري في توجهاته تجاه إسرائيل كشرط مسبق للتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[93] Galia Golan is Darwin Professor of Soviet and East European Studies at the Hebrew University of Jerusalem

[94] Golan, Galia, "Gorbachev's Middle East strategy", Fall 1987, (accessed Jan 2007, from www. Foreignaffairs.org.

وفي تحليلها لهذه السياسة، رأت/Golan بأن هذه الخطوات من قبل الإتحاد السوفيتي تجاه إسرائيل تشكل مولداً لإتجاه سياسي جديد من قبل الإتحاد تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي يعتبر محاولة واضحة من قبل غورباتشوف لتوسيع مدى الخيارات المتاحة أمامه في الشرق الأوسط.[95]

وعليه، ومن أجل أن يتمكن الإتحاد السوفيتي من إقناع الساسة الأميركيين بالدرجة الأولى بحدوث تغيير جذري في نمط سياسته تجاه الشرق الأوسط، وضع نصب أعينه عدة أهداف احتلت إسرائيل على هدفين منها؛ الأول، حث المنظمة على إصلاح مواقفها الداعية لتدمير إسرائيل، أما الثاني، فإنه تمحور حول إعادة علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل.[96]

وفيما يتعلق بالهدف الأول، فقد بدأ غورباتشوف السعي حياله منذ نيسان/أبريل من عام 1988، حين استقبل هذا الأخير عرفات في موسكو لعقد اجتماع معه. وضمن هذا الصدد، فقد بدا بأن الهدف من عقد هكذا اجتماع هو إجراء مراجعة للعلاقات السوفيتية و/م.ت.ف.، إلا أنّ الهدف المبطن له حسب العديد من المحللين السياسيين يكمن بالآتي، "يريد غورباتشوف من عرفات الاعتراف بإسرائيل".[97]

وما أن جاء تشرين الثاني–نوفمبر من عام 1988، حتى أعلن عرفات أثناء الجلسة التاسعة عشرة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني الاستقلال والدولة الفلسطينية، وتبنى قرارات مجلس الأمن 242 و338

---

[95] نفس المصدر السابق .

[96] Rickman, previous reference.

[97] نفس المصدر السابق .

بالإضافة إلى قرار التقسيم 1947/181، الأمر الذي اعتبر بطريقة أو بأخرى بعيون العديد من المراقبين السياسيين انتصار سوفيتي، إذ تمكن الإتحاد من فرض سياسته وتوجهاته الجديدة على أصدقائه، بمعنى أخر وحسب تعبير/Rickman، تمكن الإتحاد السوفيتي بهذه الخطوة استغلال حالة الضعف التي تعاني منها المنظمة لخدمة أهدافه.[98]

وعلى أهمية الدور الذي لعبه الإتحاد السوفيتي في هذا الصدد، فإننا نرى بأن مسألة إعلان الدولة من قبل المنظمة في عام 998 ، تدخل في حيثياتها أمورا أخرى أعقد وأبعد من الإذعان الفلسطيني للطروحات السوفيتية، والتي تتراوح بين البراغماتية التي أرادت من خلالها المنظمة العبور أبواب واشنطن بتنفيذها الشروط الأمريكية المتعلقة في هذا الشأن، وبين الحاجة لملأ الفراغ القانوني والإداري الذي حلّ بالأراضي الفلسطينية بعد إعلان الملك حسين عن قرار فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية إستباقاً لأي خطوة مشابهة من قبل إسرائيل.

أما فيما يتعلق بالهدف الثاني والذي يقوم على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين؛ الإتحاد السوفيتي وإسرائيل، فقد اعتبر التصريح الذي أدلى به غورباتشوف في نيسان/ أبريل من عام 1987 حول ضرورة عدم اعتبار غياب العلاقات الدبلوماسية بين الإتحاد وإسرائيل أمراً طبيعياً، تحولاً إستراتيجياً كبيراً في سياسته تجاه إسرائيل، خاصة إذا أخذ بعين الاعتبار بأن الإتحاد ومنذ حوالي العقدين من الزمن قام بمقاطعة إسرائيل على أثر حرب 1967.

---

[98] نفس المصدر السابق .

وتبعاً لذلك، وفي آذار/مارس من عام 1989، أقام الإتحاد السوفيتي علاقات قنصلية/ onsular relations مع إسرائيل بعد أن سبقه اجتماع بين وزير الخارجية الإسرائيلي/ Moshe Arens ووزير الخارجية الروسي/ Edward Shevardnadze في شباط /فبراير من نفس العام، اتفقا فيه على رفع العلاقات بين البلدين إلى مستوى العلاقات القنصلية، ليتمكنوا من مناقشة موضوع **الهجرة اليهودية السوفيتية** إلى إسرائيل. وما أن حل أيلول/سبتمبر من نفس العام، وصل 3.500 يهودي سوفيتي إلى إسرائيل وتبعته الهجرات المتتالية.[99] وبقيت العلاقات بين الطرفين دون مستوى العلاقات الدبلوماسية الرسمية حتى تشرين الثاني/أكتوبر من عام 1991، إذ وافق الطرفين الإسرائيلي والسوفيتي في ذلك الوقت على تجديد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وذلك على الرغم من تعهد الإتحاد على لسان وزير خارجيته/ .Edward A Shevardnadze خلال جولة لهذا الأخير في كل من الأردن ومصر والعراق وسوريا وإيران في شباط/ فبراير من عام 1989 بأن الإتحاد السوفيتي سيقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل فقط في حال وافقت هذه الأخيرة على المشاركة في مؤتمر دولي وعلى الدخول في حوار رسمي مع/م.ت.ف.![100]، ومع ذلك فلم يعارض الإتحاد الخطة التي تقدم بها شامير في مايو/1989 للانتخابات الداخلية الفلسطينية التي نصت على استبعاد المنظمة.

وضمن نفس السياق، وفيما يتعلق بتوجهات السياسة الخارجية للإتحاد السوفيتي في تلك الفترة تجاه إسرائيل مقارنة بالدول العربية، فلم يقتصر الموضوع على إقامة علاقات دبلوماسية معها وعلى فتح باب الهجرة السوفيتية إلى إسرائيل، مع ما يحمل ذلك الأخير من مضامين إيجابية بعيدة المدى على البعد

---

[99] نفس المصدر السابق .

[100] Drysdale, Alasdair; Hinnebusch, Raymond. (1991). Syria and the Middle East process. NY: council on Foreign relations Press, p162-165.

الديمغرافي الذي تتمتع به إسرائيل مقارنة بذلك الخاص بالفلسطينيين، بل تعداه للانضمام رسميا إلى التحالف الذي شكلته الولايات المتحدة ضد العراق على أثر حرب الخليج، وإلى توجيه الانتقاد الصريح للعراق ولموقف المنظمة من هذه الأزمة.

فقد اتسمت سياسة الإتحاد السوفيتي خلال أزمة الخليج ب؛ الاستمرار في تحسين علاقاته مع إسرائيل وإبداء مرونة فيما يتعلق بطبيعة الحلول المقترحة للصراع العربي الإسرائيلي (عدم إيلاء موسكو أهمية لحجم الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل أو بطبيعة السلطة والحكم التي سيتمتع بها الفلسطينيين) ومرونة بشأن الخطوات والإجراءات التي ستتبع في العملية السلمية، خاصة إذا ما قورنت هذه المواقف بسابقاتها والتي تمثلت بتفضيل السوفيت لعقد اتفاق شامل يتضمن جميع الأمور العالقة بين الطرفين العربي الإسرائيلي من خلال عقد مؤتمر دولي. إلا أنهم وبعد الأزمة انضموا إلى إستراتيجية الخطوة خطوة، التي دعت إليها أميركا وإسرائيل، ولم يبدوا اعتراضا على تمثيل الفلسطينيين من خلال وفد فلسطيني أردني مشترك، تتكون أعضاء الوفد الفلسطيني فيه من داخل الأراضي الفلسطينية.[101]

وبشكل عام، شهدت السنوات التي سبقت وعاصرت مؤتمر مدريد تقارباً أمريكياً سوفيتياً وسوفيتياً إسرائيلياً، مقابل توتر وانهيار للعلاقات التي كانت سائدة بينه وبين /م.ت.ف.. هذا، ومن الجدير بالذكر ضمن هذا الصدد ما شهدته أراضي الإتحاد من تواجد إسرائيلي قوي في الفترة التي عقدت فيها مؤتمر مدريد. وكمثال على ذلك، ما نقله مراسل/ Jerusalem post على لسان امرأة تدعى/ Matveyeva Irina من أن

[101] Golan, Galia. "Implications of the Gulf crisis on Soviet Middle East policy ", ed. Alpher, Joseph, (previous reference, 1992), p 118-120..

"احتلت الصهيونية بلدنا، إنهم يخنقوننا".[102]

ولم تنتهي هذه السياسة بغياب غورباتشوف، بل استمرت في عهد خليفته يلتسين الذي تمكن رغم توجيه الانتقادات لسياسته من قبل الأحزاب المعارضة في 1992، من الاستمرار في سياسته الخارجية القائمة على تقوية أواصر العلاقة بين روسيا وإسرائيل، وعلى تبني الطروحات الأمريكية الإسرائيلية فيما يتعلق بطبيعة حل الصراع العربي الإسرائيلي.

[102] Freedman, Robert O. "Israeli- Russian relations since the collapse of the Soviet Union ", eds, Lazin, Fredrick A; Gregory Mahler, (previous reference, 1996). p124.

المحور الرابع

كيف أثر هذا التغيير الذي طرأ على توزيع القوى على المستوى الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، وتبعاً له على السياسة الخارجية لهما، على خيارات وأولويات اللاعبين المحليين من جهة أولى، وعلى المكانة الإقليمية لكل من إسرائيل و/م.ت.ف من جهة ثانية؟.[103]

<u>بناءً على النقاش السابق، نستطيع إعطاء الإستنتاجات التالية:</u>

1- إنّ التغيير في توزيع القوى لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية وتحديداً في ثمانينات القرن المنصرم، قلل من حيثيات وطبيعة الفرص المتاحة أمام المنظمة للتقرب من الولايات المتحدة الأميركية. فمع التغيير الذي طرأ على المستوى الدولي، لم يعد أمام المنظمة خيارات محتملة على المستوى الدولي، ما يعني بأنها سوف تجد نفسها "أي المنظمة " في المطاف الأخير مرغمة على القبول بالشروط الأميركية وبطبيعة الأفق السياسية التي ستتاح أمامها كخيار وحيد لا بديل عنه .

فعلى الرغم من أن التغيير في توزيع القوى على المستوى الدولي مع ما رافقه من تغيير في سياسة الإتحاد السوفيتي تجاه دول المنطقة، حرّر المنظمة من القيود الخارجية وتحديداً تلك التي فرضها الإتحاد السوفيتي عليها، والتي لطالما منعتها من الاستفادة من أجواء الحرب الباردة، إلا أنّ هذا الأمر لم يسعف المنظمة في سياق علاقتها مع أميركا، وتحديداً فيما يتعلق بطبيعة ما سيعرض عليها من مساومات سياسية. فإذا كان كارتر وكسنجر من قبله في السبعينات وعدوا بأن تدخل الولايات في تفاوض مباشر مع المنظمة في حال اعترفت هذه الأخيرة بإسرائيل وبقرار مجلس الأمن 242، فإنها مع نهاية الثمانينيات وعلى الرغم من

---

[103] تجدر الإشارة بأننا انتقلنا لمناقشة تأثير التغيير في توزيع القوى على المستوى الدولي على المستوى الإقليمي.

إيفائها الشروط الأميركية بالإضافة إلى نبذها للعنف بكافة أشكاله نزولا مع الشرط الإضافي الذي حددته إدارة ريغان لقبولها التحاور مع المنظمة، فإنها لم تحصل بالمقابل على أكثر من مقدمة لحوار رسمي اتصف بالبرودة، ولم يلبث على الصمود أمام أول أزمة. هذا ناهيك عن التناقضات التي رافقته من جهة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي حاولت استبعاد المنظمة من تمثيل الفلسطينيين في أي فرص متاحة التزاما منها بالشروط الإسرائيلية، وذلك في نفس الوقت الذي كانت تتحاور رسمياً معها.

2- إن التغيير في توزيع القوى على المستوى الدولي مع ما رافقه من تغيير جذري في سياسة الإتحاد منذ منتصف الثمانينات تجاه دول المنطقة وتحديدا تجاه/م.ت.ف. وإسرائيل، **أثرا سلبا على المنظمة ووضعاها أمام خيارين لا ثالث بينهما؛ الأول،** "ضرورة التجاوب مع الطروحات الإسرائيلية الأميريكة" الذي بات هو (الاتحاد) الأخر ينادي بها، أما **الثاني،** فإنه يكمن في التأقلم مع العزلة الدولية التي سينتج عنها سيناريو أساسي مفاده احتمالية تدهور وضعها إلى درجة يصعب معها البقاء والحفاظ على نفسها. وعلى حد تعبير الخالدي وآغا، فإن إنهيار الإتحاد السوفيتي أدى إلى تجريد القوى العربية الرئيسية على خط المواجهة مع إسرائيل من عمقها الإستراتيجي التقليدي، الأمر الذي دفعها نحو ضرورة إعادة النظر في موقعها وعلاقاتها بالولايات المتحدة من جهة، وبإسرائيل من جهة أخرى إذ أن مجرد وجود السوفيت كقوة موازية للولايات المتحدة الأمريكية يكون قد أعطى الجانب العربي هامشا للمناورة أمام إسرائيل والولايات المتحدة.[104]

3-أما فيما يتعلق بإسرائيل، فإن التغيير في توزيع القوى على المستوى الدولي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، أثر إيجابا على أولوياتها وخياراتها وجعلها تتمتع بمساندة الدولة الوحيدة المتبقية على عرش النظام

---

[104] الخالدي، أحمد سامح؛ آغا، حسين جعفر. " المفاوضات واحتمالاتها في ظل علاقات قوى متغيرة". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، (1991): 8.

الدولي. فحصول هذا التغيير في ظل حكم إدارة (إدارة ريغان) كانت ترى بمجريات الأمور في العالم وبشكل خاص في الشرق الأوسط انطلاقا من الحرب الباردة، زاد من أواصر العلاقة القائمة بينها وبين حليفتها الأولى في المنطقة/ إسرائيل ***وأكد على دور هذه الأخيرة ك "اداة إستراتيجة قيّمة"***، وتبعا لذلك، شرعت الإدارات المتوالية على تبني الشروط الإسرائيلية المتعلقة بطبيعة المساومة المطروحة وفرضها كنقطة انطلاق للتفاوض مع الجهات الأخرى وبشكل خاص مع الفلسطينيين.

4-أما التغيير الذي طرأ على سياسة الإتحاد السوفيتي الخارجية على أثر التغيير الذي لحق بتوزيع القوى على المستوى الدولي، فقد أثر هو الأخر إيجابا على إسرائيل وعلى خياراتها. فمن جهة، لم يعد الإتحاد يمثل مصدر خوف وقلق لإسرائيل سواء لقيامه بمساندته الطروحات الفلسطينية والعربية أو لتمويله الدول المعادية لإسرائيل كما كان نوعا ما بالسابق. ومن جهة ثانية، عادت العلاقات الدبلوماسية بينهما وَسمح لليهود السوفيت بالتوافد إلى أراضي إسرائيل (فلسطين التاريخية)، الأمر الذي عنى بأن الإتحاد ضرب بعرض الحائط بالتزاماته تجاه الدول المحلية الحليفة له سابقاً، إذ لم يعد يأبه للحقوق الشرعية السياسية للفلسطينيين، خاصة أن السماح لهذه الأعداد الهائلة بمغادرة أراضي الإتحاد السوفيتي وتوجهها إلى إسرائيل، يؤثر حتما على البعد الديمغرافي في المنطقة، حيث قدرت نسبة الزيادة السكانية التي ستطرأ على معدل الكثافة السكانية بإسرائيل على أثر هذه الهجرة السوفيتية لها ب/25%[105]، ويعمل هذا الأمر من ناحية أخرى على زيادة القوة الاستيطانية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما يساعد إسرائيل على الاستمرار في فرض سياسية الأمر الواقع/ De Facto policy، وذلك على الرغم من محاولة الإتحاد السوفيتي حفظ ماء وجهه بهذه المسألة من خلال اعتباره أية محاولة لتوطين المهاجرون السوفيت الجدد في أراضي الضفة الغربية والقطاع، مخالفة

[105] Drysdale, Hinnebusch, previous reference, p 168.

صريحة للقانون الدولي وذلك على لسان سفيره لسوريا / Zotov في الثامن من شباط/ فبراير من عام 1990.

وعليه، تمتعت إسرائيل مع نهاية الحرب الباردة بهيبة إقليمية لم يسبق لها مثيل، مكنتها حجم روابطها الخارجية مع الدولة العظمى الوحيدة المتبقية بالإضافة إلى تلك التي بدأت حديثاً مع الإتحاد السوفيتي من تقديم نفسها كقوة إقليمية تتمتع بدعم أكبر وأقوى دول العالم، ما زاد من حجم المناورة السياسية التي تمتعت بها في حال قررت الدخول في مفاوضات سلام مع أياً من جيرانها.

وعلى النقيض من ذلك، فقد وجهت نهاية الحرب الباردة مع ما رافقها من تغييرات في سياسات الدول العظمى ضربة قوية للمنظمة. فعندما منحت حرية التقرب من الولايات المتحدة، تزامن ذلك مع إنعدام الخيارات أمامها على مستوى التحالف مع قوة أخرى، الأمر الذي عكس نفسه على مدى تجاوب الإدارة الأمريكية ذاتها مع مبادرة المنظمة في التقرب منها. ومن جهة ثانية، أدى التغيير في شكل النظام الدولي وفي سياسة الإتحاد السوفيتي تجاه دول المنطقة إلى حرمان المنظمة من الغطاء الدولي الوحيد الذي كانت تعوّل عليه لمساندتها في طروحاتها السياسية مقابل تلك التي تزعم بها إسرائيل، ما أثر سلبا على الهيبة الإقليمية لهذه المنظمة التي باتت بدون مساند دولي، وتبعا لذلك على حجم المناورة السياسية التي تمتعت بها مقارنة بتلك الخاصة بإسرائيل.

بيدّ أنه وعلى الرغم من أهمية التغيير في توزيع القوى على المستوى الدولي في تحديد أولويات وخيارات كل من /م.ت.ف. وإسرائيل وعلى المكانة الإقليمية لكلتاهما، إلا أن السؤال الأساسي الذي طرحته الدراسة يبقى دون إجابة كاملة، بمعنى أننا ما زلنا نطرح فيما إذا كان التغيير الذي طرأ على توزيع القوى

على المستوى الدولي هو العامل الأساسي الوحيد في معادلة الخطوة الإسرائيلية لمعانقة خيار التحدث والتحاور مع منظمة التحرير الفلسطينية، أم أن هنالك عوامل أخرى لعبت جنبا إلى جنب مع هذا المتغير دورا حاسما في هذا القرار، وهذا ما سنناقشه في المبحث اللاحق.

المبحث الثاني

توزيع القوى على المستوى الإقليمي وتأثير ذلك على خيارات وأولويات إسرائيل و/م.ت.ف. الإقلبمية

منظمة التحريرالفلسطينية بين مطرقة الحكومة الإسرائيلية وسندان الدول العربية

بدايةً لا بدّ من إيضاح المدلولات المجتمعة التي يحملها مفهوم توزيع القوى على المستوى الإقليمي في سياق الدراسة موضع البحث، إذ يدل هذا المفهوم على؛ توزيع القوى بين الدول العربية وإسرائيل من جهة، وتوزيع القوى الإقليمي الداخلي بين الدول العربية ذاتها من جهة ثانية ومواقف الدول العربية من إسرائيل ومن /م.ت.ف. من جهة ثالثة.

وضمن هذا السياق، لا بدّ من ربط العامل الدولي من حيث؛ ميزان القوى فيه و التطلعات الدولية الخاصة بلاعبيه الأساسيين الذي يعتبر الحيز الإقليمي أحدها، والتعويل عليه كأحد العوامل الأساسية في تحديد توزيع القوى الإقليمي من جهة[106]، وفي التأثير على سياسات اللاعبين الأساسيين في السياق الإقليمي من جهة ثانية، والتي بدورها تسهم في تعديل أو زيادة الاختلال في ميزان القوى الإقليمي بين بعض الأطراف المتصارعة.[107]

---

[106] يقصد هنا القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والموارد البشرية والطبيعية التي تتمتع بها الدولة المعينة وذلك بالإضافة لروابطها وعلاقاتها مع المنظومة الدولية خاصة تلك المتعلقة بالدول الأقوى والمهيمنة.

[107] كما أوضحنا في المبحث السابق بأن توزيع القوى على المستوى الدولي بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي في ثمانينات القرن المنصرم خلف تداعيات إيجابية على المكانة الإقليمية لإسرائيل خاصة أنه ساهم في تعديل النهج السياسي للعديد من الدول العربية التي باتت مدركة تماما بأن عليها التعامل ببراغماتية أكثر مع إسرائيل في ظل هذه الهيمنة الأميركية أحادية الجانب على العالم، ما زاد من أهمية الموقع الإقليمي الذي تتمتع به إسرائيل.

وعليه، وفيما يتعلق بتوزيع القوى بين الدول العربية وإسرائيل، فقد كان للارتباطات الخارجية الإسرائيلية سواء بالدول الأوروبية أو بالولايات المتحدة الأمريكية دوماً تأثيراً واضحاً على معادلة ميزان القوى الإقليمي. وكما يطرح الأزعر، فإن إسرائيل باعتمادها على الارتباط بالغرب تمكنت من أن تفسح لنفسها مكانة إقليمية تفوق عناصر قوتها الحقيقية، وأكرهت بالتالي النظام العربي على الاهتمام المستقبلي بالموقع الذي يمكن أن تشغله والكيفية التي يمكن استقبالها به، وذلك عوضاً عن الانشغال السابق بكيفية التصدي لوجودها ومواجهتها عضويا أو معنوياً.[108]

بالاضافة إلى الاحداث الدولية التي شهدها العالم في نهاية الثمانينات، هنالك حدث إقليمي اتخذ أبعاداً دولية ذات أهمية كبرى، ترك هو الأخر أثاراً جمّة على ميزان القوى بين الدول العربية وإسرائيل بشكل عام وإسرائيل والمنظمة بشكل خاص يكمن ب "حرب الخليج الثانية/1991".

وفي هذا المضمار، يمكننا رصد تداعيات هذه الحرب على ميزان القوى الإقليمي بكافة أبعاده التي سبق وأتينا على ذكرها في مستهل هذا المبحث سواء تعلق الأمر؛ بالدول العربية وإسرائيل، أو بين الدول العربية ذاتها أو بذلك الخاص ب/ /م.ت.ف وإسرائيل، وذلك من خلال تحديد أربعة متغيرات فرضت نفسها على الساحة السياسية العربية على أثر تلك الحرب.

الأول، يكمن في أطراف النزاع الأساسيين في تلك الحرب، إذ أنها وعلى عكس الحروب السابقة التي تمت بين الدول العربية وإسرائيل، فإن هذه الحرب تمت بالأساس بين دولتين عربيتين شقيقتين – العراق والكويت،

---

[108] الأزعر. (1993)، مصدر سبق ذكره، ص 39.

ما أدى إلى توجيه ضربة بالعمق لأي إمكانية لقيام وحدة بين الدول العربية التي انقسمت فيما بينها بين مؤيد ومعارض لهذه الحرب. وضمن هذا السياق، نستطيع القول بأن توجيه هكذا ضربة لوحدة الصف العربي التي عانت أصلاً منذ زمن من انشقاق وخلل في صفوفها، أدى إلى تبديد أي أمل للوحدة مجددا بين هذه الدول.

فبالعودة إلى السنوات القليلة التي سبقت حرب الخليج الثانية، نجد أن الحرب العراقية الإيرانية والنزاع العراقي السوري مزقا وحدة الصف العربي، فلم يكن من الإمكانية بمكان عقد مؤتمر عربي كامل إلا بعد مضي خمسة أعوام على مؤتمر فاس– أيلول من عام 1982، إذ تم عقد مؤتمر القمة في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1987، وهيمن هذان الموضوعان تماما على جدول أعمال مؤتمر القمة حيث لم يتم التطرق إلى موضوع الصراع العربي الإسرائيلي وإلى الفلسطينيين إلا بصورة عابرة.[109]

هذا، وبينت هذه الحرب من جهة أخرى درجة التوتر والانقسام الذي خيّم على أجواء العلاقات التي ربطت الدول العربية بعضها ببعض، إذ أنه وفي الوقت الذي عارضت فيه الولايات المتحدة الأمريكية قيام إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية مضادة للعراق وطلبت منها إتباع سياسة "ضبط النفس" حيال الصواريخ التي سقطت على أراضيها، قامت بالمقابل ثلاث دول عربية؛ تحديداً سوريا والسعودية ومصر بحثّ إسرائيل على ذلك من خلال تصريحها بشكل واضح بأنها لا تعارض قيام إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية محدودة للعراق.[110]

---

[109] يزيد. (2003)، مصدر سبق ذكره، ص 765 .

[110] Gazit, Shloma. "The Gulf war, main political and military development ", ed. Alpher, (previous reference, 1992), p 40.

أما الثاني، فإنه يكمن بالتغيير الذي طرأ على ميزان القوى العسكري بين الدول العربية وإسرائيل. فعلى الرغم من أن إسرائيل سجلت على مدى العقود المنصرمة تفوقا عسكريا على الدول العربية مجتمعة، إلا أن القوة العسكرية العراقية في الثمانينات أدت نوعا ما إلى وجود قوة ردع عربية مقابلة للقوة العسكرية الإسرائيلية. فالمجهودات العسكرية العراقية لا سيما في مجالات الأسلحة النووية والكيماوية والصواريخ الباليستية، يمكن اعتبارها إذا ما اقتصرت على الإطار العربي– الإسرائيلي مجهودات تنخرط داخل السعي وراء الردع المتبادل. ومع أن العراق كان لا يزال آنذاك في بداية السباق، إلا أن إسرائيل لم تكن تريد أن تفقد مركز الغلبة الإستراتيجي الذي تتمتع به، ولا قدرتها على الردع من جانب واحد؛ التفوق في ميدان السلاح التقليدي وحيازة السلاح النووي وربما السلاح النووي التكتيكي.[111]

وبالتالي، فإن انهزام العراق في هذه الحرب مع ما رافق ذلك من تدمير لجزء كبير من آلة عتاده العسكري، مثلا بشكل أو بأخر انتصارا إسرائيليا، إذ لم يعد هناك من وجود لآلة عسكرية عربية قد تجرأ على توجيه ضربة لإسرائيل أومن احتمالية بمكان على المديين القريب والمتوسط بتشكيل قوة ردع عربية لتلك التي تتمتع بها هي منذ زمن، مع ما يمثله ذلك الأمر من إيجابية للكفة الاسرائيلية.

والثالث، فإنه من المتغيرات الأساسية التي فرضت نفسها على الساحة السياسية العربية، والذي يعرف بمأزق الأمن/ Security Dilemma الذي شعرت فيه أطراف عربية عدة لسببين أساسيين؛ أحدهما ذات علاقة مباشرة بالحرب الباردة، أما الأخر فذات علاقة بحرب الخليج الثانية. ففيما يتعلق بالسبب الأول، فإن انهيار الإتحاد السوفيتي والتغيير الذي طرأ على سياساته الخارجية خاصة فيما له علاقة بالصراع العربي

---

[111] منصور، مصدر سبق ذكره، ص 228 .

الاسرائيلي، شكلا مأزقا للدول التي لطالما اعتمدت عليه ممولاً أساسياً للعتاد العسكري، حيث تعتمد بعض الدول العربية على السلاح السوفيتي باعتباره المصدر الوحيد والرئيسي لتسليحها.

وفي هذا الخصوص، فإذا نظرنا إلى تدفقات السلاح على الدول العربية من سنة 1985 حتى سنة 1989، نجد بأن سوريا حصلت على السلاح المستورد بشكل كلي من الإتحاد السوفيتي، وكذلك الأمر للجزائر التي تلقت سلاحا من تشيكوسلوفاكيا، وبدرجة اقل العراق والأردن وليبيا والكويت.[112] وعليه، فإن هكذا أمر يضع الدول المعنية في مأزق أمني ويستدعي منها في آنٍ إعادة تقييم علاقتها الخارجية بالدولة العظمى المتبقية وبإسرائيل على حد سواء.

أما فيما يتعلق بالسبب الثاني الذي حددناه بحرب الخليج/1991، فإن أكثر الدول العربية التي شعرت بمأزق الأمن على خلفية الاجتياح العراقي للكويت هي دول الخليج. فإنّ تعرض الكويت للاحتلال من قبل دولة عربية أخرى بالإضافة إلى التهديد الذي وجه للسعودية ولآبار نفطها، حثّ هذه الدول على إعادة حساباتها ودراسة الأسس التي تقوم عليها سياساتها الخارجية. ومن خلال مراجعة تداعيات هذه الحرب أقلها على كل من الكويت والسعودية، نلحظ التغيير الكبير الذي طرأ على السياسات الخارجية لهذه الدول.

وضمن هذا الصدد، فمن العبر الأساسية التي خرجت بها هذه الدول على أثر هذه الحرب، هي أن تقديم المساعدات والمعونات المالية للدول العربية الأخرى لا يعني بالضرورة بأن هذه الدول المتلقية ستحافظ على أواصر العلاقة والصداقة وقت الشدّة. وخير مثال على ذلك، فشل الأردن والسودان واليمن بالإضافة إلى

---

[112] د.سليم، محمد السيد. " العرب فيما بعد العصر السوفيتي-المخاطر والفرص". السياسة الدولية، ع، 108، (1992): ص155.

/**م.ت.ف**. بالانضمام إلى الحلف الدولي الاقليمي لمواجهة العراق.

ومن جهة ثانية، توصلت هذه الدول إلى أنّ الحل الأنسب لمأزق الأمن الذي تعيشه يكمن في الاعتماد شبه الكلي على الولايات المتحدة الأمريكية، مع ما رافق ذلك من تدهور لشعبية قدرة التحالف مع الدول العربية المجاورة على ردء العدوان في حال حدوثه. ومثال على ذلك، ما حدث في أواخر عام 1991 من مراجعة لاتفاق دمشق "Damascus Agreement"من قبل دول الخليج، إذ استنتجت هذه الدول على خلفية هذه الحرب بأنها لا تستطيع الاعتماد بشكل أساسي على كل من مصر وسوريا لحفظ أمنها، ما حمل مضامين واضحة بأن هذه الدول ستعتمد في المستقبل على مساعدة الدول الغربية لحفظ الأمن.[113]

وحول هذا الموضوع، جدير بالاستشهاد بما طرحه تلحمي في سياق تحليله للسياسات الإقليمية وخيارات مصر في السبعينات، بأن هنالك العديد من الأسباب لأن تجعل الدول الإقليمية تفضل اللجوء إلى الاعتماد بدرجة كبيرة/ High dependence على الدول العظمى بدلا من الاعتماد على الدول الإقليمية، إذ أن الاعتماد على دعم الدول الدول العظمى يتميز بكونه أكثر استقراراً ومجدياً من ذلك الإقليمي. وفي حال الاعتماد الكبير على إحدى الدول العظمى، نادرا ما يؤدي ذلك إلى هيمنة حقيقية وكاملة من قبل هذه الدولة على الأخرى الإقليمية، إذ تتوفر أمام اللاعبين المحليين خيارات أخرى أقلها خيار واحد ... .[114]

إلا أنه وفي حالة دول الخليج في بداية التسعينات، فإن هذه الخيارات الدولية البديلة المتاحة التي يتحدث

---

[113] Abdulaziz Bashir; Stephen wright, "Saudi Arabia: Foreign policy after the Gulf war", Middle East policy, Vol 1, Issue:1 (1992): 108-110, www.questia.com . Accessed 15/5/2006.

[114] Telhami.(1990). Previous reference, p 90.

عنها تلحمي أمام اللاعبين المحليين، والتي توفر الحصانة لهذه الدول لحمايتها من الوقوع فريسة للهيمنة المطلقة من قبل هذه القوة العظمى تعد من ناحية عملية منعدمة، إذ شهد العالم في تلك الفترة بزوغ لنظام دولي أحادي الجانب، ما يعني بأن فرص وقوع هذه الدول تحت السيطرة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية واردة بشكل لا يستهان به.

ومن جهة ثانية، فإن الاعتماد الكبير على الولايات المتحدة لحفظ أمن الخليج يصب في المحصلة النهائية في مصلحة إسرائيل، التي أصبحت العديد من الدول ومنها الإتحاد السوفيتي يعتمد على بوابتها للوصول إلى واشنطن. وبالتالي، وكما يطرح د.مصلح، بأنه كلما ازداد اعتماد دولة خليجية على أميركا، ازدادت فرص تطبيع العلاقات بين هذه الدولة وبين إسرائيل.[115]

ومن المفارقات التاريخية ضمن هذا السياق، بأنّ الدول العربية سواء دول الخليج أو تلك التي كانت موالية للإتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة، وجدت نفسها بعيد هاتين الحادثتين(انهيار الإتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية) أمام حقيقة مفادها؛ بأنها إذا أرادت أن تجد لنفسها مخرجاً لمأزق الأمن الذي تعيش فيه، عليها بالتقرب والاعتماد على الولايات المتحدة الأميركية، مع ما يحمل ذلك في طياته من مضامين وتبعيات عميقة على علاقة هذه الدول بإسرائيل وعلى خندق الصراع العربي الإسرائيلي برمته.

أما فيما يتعلق **بالمتغير الرابع**، فإنه يكمن بالتغيير الذي طرأ على ميزان القوى فيما بين الدول العربية ذاتها على أثر حرب الخليج الثانية. وبالعودة إلى ستينات القرن المنصرم، فقد تمكنت مصر من استئثار كرسي

---

[115] د.مصلح، محمد. (1997). مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج. دولة الامارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص 16.

القيادة في العالم العربي، إلا أنها فقدته فيما بعد خاصة مع اتخاذ السادات خطوة الزيارة للقدس وإقامة سلام منفرد مع إسرائيل ما أدى إلى عزلتها إقليمياً. وما أن جاءت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران مع بداية ثمانينات القرن المنصرم، إلا وبدأت العيون تتجه إلى العراق كمنبر للقيادة العربية، خاصة مع دعم معظم الدول العربية وخاصة دول الخليج له في هذه الحرب، مع ما رافق ذلك من عزلة سورية على أثر اتخاذها قرار التحالف مع إيران ضد العراق. إلا أنه عاد هذا البلد وفقد هذا الدور القيادي على أثر خطوته بشن حرب على الكويت، ما أدى مجدداً إلى تغيير توزيع القوى بين الدول العربية وانتقاله إلى معسكر الدول المعتدلة في سياساتها والتي تتمتع بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة، حيث انتقلت هذه المرة الكرة إلى ملعب كل من؛ مصر التي مكنتها هذه الحرب من استعادة مكانتها بين الدول العربية على أثر انضمامها للتحالف الدولي العربي الذي نظمته أميركا ضد العراق، بالإضافة إلى دول الخليج وبشكل خاص السعودية.

وعلى حد تعبير Drysdale وHinnebusch ، لم يسبق للدول المعتدلة أن سيطرت على الوضع الإقليمي بهذا الشكل، إذ أظهرت هذه الدول إرادة قوية للعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من استمرارها في دعم إسرائيل.[116] هذا، ناهيك عن ما تمتعت به هذه الدول من دعم الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفيتي الذي بدأ منذ تبنيه الفكر الجديد/ New Thinking بالتقرب من الدول المعتدلة، وعلى وجه الخصوص من كل من؛ مصر والأردن والعربية السعودية والكويت والبحرين والأمارات العربية المتحدة وعَمان.

[116] Drysdale; Hinnebusch, previous reference, p 208.

المحور الأول

تداعيات التغيير في ميزان القوى الاقليمي على خيارات وأولويات /م.ت.ف. وإسرائيل

أ-تأثير حرب الخليج على الأبعاد الثلاثة لميزان القوى الاقليمي؛ الدول العربية وإسرائيل من جهة، والدول العربية ذاتها من جهة ثانية وإسرائيل و/ م.ت.ف. من جهة ثالثة .

فيما يتعلق بتداعيات حرب الخليج وما تبعه من متغيرات على ميزان القوى بين الدول العربية وإسرائيل، فقد أدت هذه المتغيرات إلى زيادة نسبة التفوق الإسرائيلي العسكري والدبلوماسي السياسي على الدول العربية. فانهزام العراق وعتاده العسكري في هذه الحرب وعداء الدول العربية لبعضها، بالإضافة إلى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية أحادية الجانب على الحلبة الدولية، زاد من هيبة إسرائيل الإقليمية ومن حيز المساومة المطروح أمامها.

أما فيما يتعلق بميزان القوى بين الدول العربية ذاتها، فقد أدت هذه الحرب إلى إعادة مصر إلى الصدارة بالإضافة إلى دول الخليج ونوعاً ما سوريا، وذلك بسبب تدمير القوة العسكرية العراقية وحصول هذه الدول على دعم الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي بالاضافة إلى الاتحاد السوفيتي وخليفته روسيا الاتحادية.

أما فيما يتعلق بوضع/ م.ت.ف. مقارنة بحال إسرائيل، فقد حملت هذه الحرب تداعيات جمّة على كلا الطرفين، يمكن إستنباطها من خلال مناقشة موقف المنظمة من هذه الحرب، وتبعا له موقف الدول العربية منها كمنظمة على أثر ذلك الموقف الذي إتخذته عقب وأثناء حرب الخليج الثانية، بالاضافة إلى مواقف الدول العربية من إسرائيل ومن/م.ت.ف. عند الاعلان عن المبادرة الأمريكية للسلام.

أ- 1: موقف المنظمة في حرب الخليج الثانية/ 1990:

يجمع العديد من الكتّاب والباحثين بأن /م.ت.ف. كانت من أكبر الخاسرين في حرب الخليج. ففي الوقت الذي وجهت فيه نهاية الحرب الباردة ضربة قاسمة لها على مستوى الغطاء الدولي، تلتها حرب الخليج لتوجه ضربة أخرى على المستوى الإقليمي جعلت منها بالنهاية أسيرة عزلة دولية وشبه إقليمية في آنٍ. و عبرت د. عشراوي عن ذلك بالقول؛ بأنه في ظل العزلة الإقليمية والدولية، بدت اللجنة التنفيذية ل/م.ت.ف. غير قادرة على اتخاذ قرار حول مستجدات المبادرة الأمريكية لعقد مؤتمر دولي.[117]

وبالعودة إلى السنوات القليلة التي سبقت حرب الخليج الثانية، فقد كانت /م.ت.ف. قد وطدت علاقاتها مع العراق منذ أواخر الثمانينات، لدرجة وصف فيها عرفات في كانون الثاني/1988 العراق بالمدافع عن البوابة الشرقية للأمة العربية. ولم يقتصر الموضوع عند هذا الحد، بل تعداه ليفصح خليل الوزير وهو عضو اللجنة المركزية في أواخر الثمانينات، بأن القيادة العراقية أكدت له أن لديها 54 فرقة من القوات البرية ستزج في المعركة ضد إسرائيل بعد انتهاء الحرب مع إيران.[118]

وعندما غزا الجيش العراقي الكويت في آب/ أغسطس 1990، وجدت المنظمة نفسها في مأزق كبير؛ إذ أن أي إدانة صريحة للغزو ستعرض المنظمة لخسارة الدعم المالي والإستراتيجي العراقي، ومن جهة ثانية ستعرض الفلسطينيين المقيمين بالإمارة والبالغ عددهم 300.000 نسمة للانتقام. لذا حاولت المنظمة الخروج من هذه الأزمة من خلال الدعوة إلى تسوية تعاد من خلالها السيادة إلى الكويت بعد حل النزاع مع العراق، إلا أنها في نهاية المطاف وعندما باءت كل محاولاتها بالفشل، صوتت أثناء المؤتمر العربي الطارىء الذي عقد

---

[117] Ashrawi, previous reference, p 81.

[118] نفس المصدر السابق، ص 892 .

في القاهرة في 10/ آب ضد قرار يؤيد لجوء المملكة العربية السعودية إلى طلب المساعدة العسكرية الغربية.

هذا، ووجدت المنظمة ورئيسها عرفات بفكرة المقايضة التي طرحها صدام؛ بإنهاء أزمة الخليج بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وبإنهاء الوجود السوري في لبنان أمراً محبذاً وجدير بالتشجيع، الأمر الذي عكس نفسه سلباً على موقف المنظمة من هذه الأزمة من منظورين عربي خليجي ودولي. هذا ناهيك عن ما تبنته المنظمة وجميع التنظيمات الفدائية الرئيسية في الأسابيع التالية، الحجة الداعية إلى اعتبار الغزو الذي قام به العراق للكويت عملا يصنف عملا دفاعيا استباقيا، هدف إلى هزيمة المؤامرة التي دبرتها الولايات المتحدة الأميركية ضد العراق و/م.ت.ف. حيث أصدرت هذه الأخيرة وفقا لما ورد في فلسطين الثورة أوامرها لحلفائها العرب بقطع المساعدات عن العراق و/م.ت.ف.[119]

[119] نفس المصدر السابق، ص 894-896 .

أ-2: مواقف الدول العربية من إسرائيل ومن/م.ت.ف. على أثر إنتهاء أزمة الخليج والإعلان عن المبادرة الأمريكية للسلام:

اتخذت العديد من الدول العربية مواقف عدائية من المنظمة رافقتها أخرى أكثر مرونة تجاه إسرائيل على أثر حرب الخليج الثانية، وذلك معاقبة بالأساس للمنظمة على موقفها من هذه الأزمة وتماشيا مع الرغبة الأميركية في آنٍ. فقد أدت هذه الحرب ومواقف المنظمة منها إلى تدهور في شعبية المنظمة على المستويين الإقليمي والدولي، الأمر الذي مثل تحدٍ لشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، فأقلها يقال ضمن هذا الصدد، بأنها لم تعد ضمن أجندة الدول العربية.

وتبعاً لذلك، أوقفت العديد من هذه الدول علاقاتها مع المنظمة، في الوقت الذي دعا فيه بعضها الأخر إلى ضرورة تشكيل منظمة بديلة للمنظمة الحالية أو أقلها تنصيب قياديا أخر مكان عرفات لقيادة هذه المنظمة، ما عنى تخلي هذه الأنظمة عن تعهدها تجاه المنظمة.[120] وحول هذا الموضوع، حريّ بالإشارة ما طلبه بيكر من مصر والسعودية العربية عندما شارفت العملية السلمية على أخذ خطواتها الأولى من تولي مهمة تعيين متحدث فلسطيني أخر ليحل مكان عرفات. وفي حقيقة الأمر، صرحت كل من مصر والسعودية وسوريا عن رغبتها بشكل جليَ في تشكيل قيادة بديلة لعرفات من داخل المنظمة ذاتها أو حتى من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.[121]

---

[120] Ephraim Kam, "The Arab world and the Gulf crisis" in *War in the Gulf, implications for Israel*, ed. Alpher (Isreal: JAFFEE center, 1992) , 135,139.

[121] Joseph Alpher, "Implications of the war for the Arab- Israel peace process" in the previous reference, 234.

وحتى الدول الأوروبية التي اتسمت سياستها بالبراغماتية مقارنة بتلك الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنظمة والقضية الفلسطينية عامة، فقد تراجعت هي الأخرى عن موقفها الداعم للمنظمة وعن شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني[122]، إذ مارست الإثنتي عشرة دولة المكونة لهذا الإتحاد ضغوطاً على المنظمة لحثها على الموافقة على إرسال وفد أعضاءه غير منتمين رسمياً إلى /م.ت.ف. ومن داخل الأراضي المحتلة لتمثيل لشعب الفلسطيني في مدريد.[123]

هذا، وترتب على الأزمة الدبلوماسية السياسية التي واجهتها المنظمة بسبب تخلي المنظومة الدولية والإقليمية عن دعمها لها، نوعا أخر من التحديات على درجة عالية من الأهمية تمحور حول الأمور المالية للمنظمة، ما هدد قدرتها على الاستمرارية. فتخلي الدول العربية وبشكل أدق الدول الخليجية عن المنظمة ووقف جميع أنواع المساعدات المالية المقدمة لها سواء تلك القادمة من مشيخات الخليج[124] أو من العراق هدد مقدرتها على الاستمرار، خاصة فيما له علاقة بخندق الدعم المخصص للانتفاضة والمؤسسات المنضوية تحت جناحها داخل الأراضي الفلسطينية، ما هدد استقرارها وأثر سلباً على قدرتها على التواصل والتواجد داخل هذه الأراضي.

وكمثال على الأزمة المالية الحادة التي واجهت المنظمة آنذاك، ما تردد من أخبار حول خفض ميزانية /م.ت.ف. إلى النصف، الأمر الذي أدى إلى تخفيض حاد في ميزانيات الدوائر وإغلاق الكثير من المنافذ

---

[122] إعترف الإتحاد الأوروبي ب/ م.ت.ف. ممثل شرعي ووحيد عن الشعب الفلسطيني في 1982 .

[123] Ismael, previous reference, p 329 .

[124] جدير بالإشارة أن دول الخليج من أكثر الدول التي دعمت المنظمة مادياً.

الإعلامية المدعومة من /م.ت.ف. في عدة دول. هذا بالإضافة إلى ما اضطرت إليه قيادة /م.ت.ف. من تسريح 5000 من أعضاء فتح المتفرغين في لبنان. كما انخفضت أيضاً وبوتيرة مستمرة المساعدات المخصصة للأراضي المحتلة، حيث تراجعت من مبلغ يقدر ب 8 ملايين دينار أردني شهرياً إلى 700.000 دينار أردني شهريا بحلول أواسط سنة 1993.[125]

وبالحديث عن تداعيات الأزمة المالية التي عصفت بالمنظمة في أوائل التسعينات، يطفو إلى السطح تحليل لهذه المعضلة بناءً على نظرية أخرى غير تلك التي اعتمدناها. إذ قام د. بيك وفي غضون تحليله للمأزق المالي الذي تعرضت له المنظمة بالاعتماد على ما يعرف بنظرية الريع السياسي/**Political Rent** . وبناءً على هذه النظرية، فإن الدول أو الجهات التي تعتمد في مصادرها المالية (في ميزانيتها العامة) على الدعم المادي الوارد لها من دول أخرى مقتدرة مادياً، وفي حال المنظمة، فهذه الدول هي دول الخليج التي يقوم اقتصادها أيضا على الريع ولكنه ذات بعد اقتصادي **" economic rent** "والذي تحصل عليه من عوائد نفطها، قد تواجه مأزقا يهدد استقرارها وشرعيتها في بيئتها الداخلية في حال انقطاع هذا الدعم عنها لسبب أو لأخر، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتمالية المتوفرة لمصادر تمويلية أخرى تسد العجز الذي لحق بالجهة التي قطعت عنها مصادر التمويل القديمة.

وفي حال المنظمة، تبرز الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية كبديل أخير لتوفير هذا الدعم المادي للمنظمة، إلا أن هذه الدول وعلى خلاف دول الخليج التي لم تكن تأبه بربط مساعداتها بشروط على المتلقي أن يستجيب لها في سياساته الداخلية والخارجية، لأن ما يعنيها بالدرجة الأولى هو الحفاظ على حالة

---

[125] لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر إلى صايغ، يزيد، " الكفاح المسلح والبحث عن الدولة.."، 2002 مصدر سابق،913-919 .

الاستقرار/Stability state داخل الدول العربية المحيطة لمنع ظهور تيارات ثورية في هذه الدول تهدد شرعية الحكام هناك وتمتد تبعا له لتهدد شرعية مرجعيات ومشايخ الخليج، فإن الدول الأوروبية وأميركا معنية بالتوصل إلى حل للصراع الفلسطيني الاسرائيلي، ومهتمة بانتزاع تنازلات من الدول المحيطة ومن المنظمة للتوصل إلى اتفاقات مع إسرائيل، وذلك من خلال وضع شروط على الدول أو الجهات المتلقية إيفائها، ذات علاقة على الأغلب ضمن هذا السياق في مجال السياسة الخارجية لهذه الدول أو الجهات، وتحديدا فيما له علاقة بالصراع العربي الإسرائيلي، مقابل حصولها على هذه المساعدات.[126]

وعلى أهمية هذه النظرية في إيضاح التداعيات المجتمعة التي تحملها الخطوة التي أقدمت عليها دول الخليج، والتي تمثلت بوقفها المساعدات المالية للمنظمة على وضع واستقرار وشرعية هذه المنظمة، وفي تفسير الأسباب التي تقف أيضا بشكل أو بأخر وراء التنازلات الجسيمة التي قدمتها المنظمة لإسرائيل للتوصل إلى اتفاق معها للوصول من خلالها إلى أميركا والدول الأوروبية، ولتعود من خلالهما إلى دول الخليج، فإننا ما زلنا نستطيع التعويض عنها بما تطرحه النظرية الأساسية التي اعتمدناها في الدراسة موضع البحث، وهي الواقعية الجديدة التي تعوّل على عامل توزيع القوى بين الدول، إذ أن التغييرات التي طرأت عليه أثرت بشكل كبير على وضع المنظمة على المستويات الدبلوماسية والسياسية والمادية، وتبعاً لذلك على طبيعة الخيارات المتاحة أمامها في المطاف النهائي للمناورة السياسية.

هذا، ومن ناحية ثانية، واجهت المنظمة تحدٍ أخر على مستوى البيئة الداخلية الفلسطينية، والذي تمثل بالشعبية المتزايدة لحركة المقاومة الإسلامية–حماس في الشارع الفلسطيني في تلك الفترة، خاصة أن هذه

---

[126] Martin Beck, "Can financial Aid promote regional peace agreements? The Case of the Arab- Israeli comflict" Mediterranean PoliticsVol 2, No.2(1997): 51-54,61-63.

الأخيرة استفادت من المحنة التي وقعت فيها المنظمة. فقد نجحت حركة حماس في حفظ ماء وجهها في هذه الأزمة مع كافة الأطراف نوعا ما، الأمر الذي انعكس إيجابا على وضعها، وخاصة على مستوى الدعم المالي الذي تلقته من دول الخليج مكافأة لها على موقفها من الأزمة.[127]

وعلى ذلك، تمكنت حركة حماس من إعطاء نفسها صورة المحايد الحريص على أمن واستقرار العرب و المسلمين، سواء من بعضهم البعض أو من قوة أجنبية، وذلك على خلاف المنظمة التي فشلت في الحفاظ على موقف المحايد رغم الجهود الحثيثة التي قامت بها خاصة في بداية الأزمة، إذ تم اعتبارها من منظور دول الخليج والدول الأوروبية وأميركا طرفا مناصرا للعراق على حساب الكويت الذي تمتع بقوة إقليمية أكثر من تلك التي تمتع بها العراق على خلفية هذه الحرب، ما أثر سلبا على مكانة المنظمة التي تم اعتبارها حليف للعراق، وإيجابا على حركة حماس التي ثَمنت لها مواقفها المنددة بالاجتياح العراقي للكويت.

وما أن شنت الإدارة الأميركية حملتها الدبلوماسية للتوصل إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي من خلال وزير خارجيتها جيمس بيكر، إلا وتبين للمراقبين وللمنظمة نفسها حجم الضرر الذي ألحق بمكانتها على غرار هذه الحرب. فلم تتوانى الدول العربية عن إبداء استعداداتها للتعاطي مع مبادرة بيكر للسلام دون تحفظ، ودون ممارسة أي ضغط على هذه الإدارة لحملها على تعديل قرارها القاضي باستبعاد المنظمة من المفاضات المرتقبة، كقيامها مثلا بربط مسألة قبولها بالانضمام إلى معسكر السلام مقابل الحصول على ضمانات دولية تخدم القضية الفلسطينية والمنظمة على حد سواء.

---

[127] لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر إلى:

Hroub, Khaled.(2000). Hamas, Political thought and Practice. Beirut Institute for Palestine Studies, p 162-165.

وعلى حد تعبير نوفل في تعليقه على مواقف الدول العربية من مبادرة بيكر، "*وجد الوزير بيكر منذ البداية كل الطرق سالكة أمامه ... ، ووجد بعضها ليس جاهزاً للاستجابة لما يطالب به فحسب، بل كان يلمس التشجيع من معظم العرب*".[128]

وكمثال على التغيير الذي طرأ على سياسة سوريا تجاه المنظمة، وهي التي كانت حتى مبادرة/ Shultz – 1988 تصر على ضرورة تمثيل/م.ت.ف. للفلسطينيين، والتي كانت تصنف أيضاً حتى ذلك الوقت دولة عدوة للولايات المتحدة الأمريكية، ما أظهرته قيادة هذه الدولة منذ اللقاء الأول عن موافقتها للمشاركة في عملية السلام المنوي تحريكها. إذ قام في ذلك الوقت وفد قيادي من منظمة التحرير الفلسطينية بزيارة دمشق وتمنى على القيادة السورية الانتظار حتى تتبلور الأمور على المسار الفلسطيني، وتمنى عليها أيضا أن تتبنى موقفا مساندا لمطالب المنظمة فيما يتعلق بمشاركتها بصورة مباشرة في المفاوضات ومشاركة ممثل عن القدس، ووقف التوسع الاستيطاني قبل بدء المفاوضات. وعلى أهمية هذه المطالب التي تقدم بها الوفد الفلسطيني، إلا أن الرد السوري كان مخيبا للآمال، فقد رد الرئيس الأسد:

"*إثارتكم موضوع التمثيل بهذه الطريقة خطأ، الشعب الفلسطيني كله /م.ت.ف. وكل فلسطيني يدخل إلى غرف المفاوضات يمثل كل المنظمة وكل الشعب، لا تعملوا على تجزئة شعبكم بين أبناء الداخل والخارج وأبناء نابلس والقدس والخليل*... ". وفي تعليق أبو عمار على هذا الموضوع، ورد على لسانه بأن الرئيس الأسد يريد تصفية الحسابات مع/م.ت.ف. ومع قياداته، ويريد شطب المنظمة كممثل شرعي ووحيد عن الشعب الفلسطيني.

---

[128] نوفل، ممدوح.(1996). الانقلاب، أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي، مدريد- واشنطن . رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، ص 46.

وعلى الرغم من منطقية تفسير الراحل عرفات لهذا الموقف السوري، إلا أننا نرى بأن الأمور ليست بتلك البساطة، إذ أن المستجدات الدولية والإقليمية والتي تمثلت بانهيار الإتحاد السوفيتي وبتحالف سوريا مع الدول العربية المعتدلة خلال حرب الخليج الثانية/1991، جعل من غير الممكن ودون المصلحة السورية القطرية البحتة اتخاذ موقف مخالف للرأي العام الدولي والإقليمي، حيث لم تكن سوريا مستعدة للتضحية بالتقارب الذي أنجزته مؤخرا مع الولايات المتحدة الأميركية على غرار مشاركتها في الحلف الدولي –العربي الذي نظم ضد العراق، ولا بالتقارب السوري المصري– السعودي من أجل المنظمة التي باتت في أضعف حالاتها.

ومن التحليلات الجديرة بالانتباه حول مدلولات القبول السوري بالدعوة الأمريكية، ما ذكره كل من طارق وجاكلين إسماعيل، إذ رأى هذان الباحثان بأن قبول سوريا بالمشروع الأميركي الذي استثنى المنظمة وحرمها من أي دور مباشر في العملية التفاوضية، عنى انتصاراً إسرائيلياً من جهة، ومن جهة ثانية، عنى بأن سوريا وكذلك الأردن ولبنان قد يتوصلوا إلى اتفاقات منفردة مع إسرائيل بدون أخذ المصلحة الفلسطينية في عين الاعتبار. وهذا بدوره يمهد الطريق لكل من السعودية والكويت وبقية دول الخليج للقبول بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، والاعتراف بها على الرغم من إصرار هذه الأخيرة على هضم وعدم الاعتراف بالحقوق الفلسطينية الأساسية.[129]

وعلى النقيض من الأوضاع الصعبة التي عاصرتها المنظمة على أثر حرب الخليج الثانية، وجدت إسرائيل بهذه الحادثة التاريخية فرصة لتقويض المنظمة ولإثبات صحة وجهة نظرها السلبية بها من جهة،

---

[129] Ismael, previous reference, p 323.

وللتقارب من الدول العربية من جهة ثانية، وذلك على الرغم من مأزق الأمن الذي عاصرته على أثر سقوط الصواريخ العراقية في عقر دارها.

فموافقة الدول العربية على المشاركة في عملية السلام المرتقبة/1991 برعاية أميركا والإتحاد السوفيتي، دون إبداء أي معارضة أو تحفظ على استثناء المنظمة منها، عنى لإسرائيل بأنّ هنالك تغيراً نوعياً طرأ على أجندة وأولويات هذه الدول، لعلّ أهمه يندرج في مواقف هذه الدول من إسرائيل ومن وجودها على الأراضي العربية، وفي المساومة السياسية التي تفترضها جدلاً هذه الدول معها . فإضعاف العراق مع ما لازمه من تغيير في السياسة الخارجية لسوريا، أدى بطريقة أو باخرى إلى جعل العالم العربي أكثر استعدادا وانفتاحا على إمكانية التوصل لسلام مع إسرائيل.

وعليه، ومن حيث المبدأ، فقد وفرت الدول العربية لإسرائيل من خلال موافقتها على الجلوس على طاولة المفاوضات مع الوفد الإسرائيلي وجها لوجه ما يعرف/ de facto recognition، وذلك على الرغم من رفض إسرائيل لما تضمنه قرار مجلس الأمن /242 من عدم جواز الاستيلاء على أرض الغير بالقوة وهذا يشمل الجولان، والضفة الغربية وقطاع غزة[130]، ودون الحصول على ضمانات من صاحب الرسالة "بيكر" لإيقاف الاستيطان الإسرائيلي.

يطرح بيكر في هذا الخصوص بأن جميع الدول العربية التي تعامل معها في غضون التحضيرات لإجراء المؤتمر الدولي، وضعت مسألة تجميد الاستيطان كشرط مسبق للإنضمام للعملية السلمية، إلا أنها (أي

[130] Thomas R. Mattair, "The Madrid conference and Beyond", *American Arab Affairs*, no: 37 (1991): 15.

الدول العربية) سرعان ما تنازلات عن هكذا مطلب عندما أخبرها بأنه لا يعتقد بمقدوره إقناع الإسرائيليين بذلك، وبأن هذا الموضوع سيطرح على طاولة المفاوضات[131]، ما يمكننا من الاستنتاج بأن هذه الدول لم تكن تطرح هذا الموضوع بجدية، بل على الأغلب كانت تطرحه لحفظ ماء وجهها أمام الرأي العام العربي. ومن جهة ثانية، فقد مثلّ هكذا تنازل من الدول العربية مكسباً إسرائيلياً، لتقديم هذه الدول تنازلات عن ورقة محورية لبيكر قبيل الدخول الرسمي في عملية المساومات التفاوضية.

وضمن هذا السياق، فقد شكل مؤتمر مدريد مرحلة فاصلة في تاريخ العلاقات الإسرائيلية مع الدول العربية، وذلك بغض النظر عن ما أحرز أو ما لم يحرز من اتفاقيات بين إسرائيل وهذه الدول. ففيما يتعلق بالعلاقات المصرية الإسرائيلية، يمكن القول بأن مؤتمر مدريد كان من أهم التطورات على صعيد العلاقات المصرية– الإسرائيلية. فعلى الرغم من عدم وجود وفد مصري رسمي للتفاوض مع إسرائيل في هذا المؤتمر، إلا أنّ الحضور المصري كان واضحاً من خلال دعم راعيي المؤتمر والأطراف الدولية الأخرى للمشاركة المصرية[132]، ما يمكننا القول بأن مجرد دخول الدول العربية الأخرى في محادثات سلام مع إسرائيل، وفر داعمة أساسية لمصر، أقلها على المستوى الرسمي المحلي والإقليمي لتوطيد أواصر العلاقة التي تربطها مع إسرائيل.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية– اللبنانية السورية والتي تميزت بالمجمل بالعدائية، فقد شكل مؤتمر مدريد بغض النظر عن ما أحرز أو ما لم يحرز فيه من أهداف، مرحلة فاصلة في تاريخ العلاقات التي ربطت الدولة العبرية بهذين البلدين، شكلت خطوة تمهيدية لإمكانية إقامة سلام فيما بينها لو تمكنت الأطراف

---

[131] نفس المصدر السابق، ص 16 .

[132] منصور، كميل (محرر).(2004). إسرائيل دليل عام . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 707 .

المتصارعة من إيجاد حلول مرضية لكافة الأطراف.

وضمن هذا الصدد، فقد مثل التحول الذي طرأ على السياسة الخارجية لدول الخليج فيما يتعلق بخندق الصراع العربي الإسرائيلي نقلة نوعية، اتسمت فيها هذه الدول بالميل نحو السلام والاعتراف بإسرائيل، وذلك على الرغم من عدم تلبية هذه الأخيرة أقل الشروط المتعلقة بالحقوق الفلسطينية. وعليه، يمكن تقسيم العلاقات الخليجية الإسرائيلية إلى مرحلتين متناقضين؛ الأولى، قبل مؤتمر مدريد، وتميزت بالعداء، أما الثانية، فهي بعد هذا المؤتمر وقد تميزت بالميل نحو السلام.[133]

ففيما يتعلق بأسباب العداء، فإنها تندرج تحت سببين أساسيين، الأول، الأطماع الصهيونية بمنطقة الخليج بناءً على مزاعم تاريخية لإسرائيل بالمنطقة. أما الثاني، فإنه ذات علاقة بالصراع العربي الإسرائيلي وخاصة الشق الفلسطيني منه، لدرجة اتبعت فيها هذه الدول في عام 1973 سلاح النفط العربي، وذلك لإجبار الدول الغربية على مراجعة سياستها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

إلا أنّ هذا العداء الذي كنته دول الخليج لإسرائيل على مدى عقود، تحول مع بداية التسعينات إلى مواقف براغماتية سلمية، هذا دون الانتقاص من أهمية المساعي البراغماتية والتي تضمنت بشكل أو بأخر حثاً واضحاً للإعتراف بإسرائيل من قبل هذه الدول منذ زمن يعود لقبل التسعينات.[134]

---

[133] نفس المصدر السابق، ص 743.

[134] نفس المصدر السابق، ص 744- 745، وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، راجع على سبيل المثال الخطة التي تقدم بها الملك فهد /1981 لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

وحول التطورات التي طرأت على صعيد السياسة الخارجية لهذه الدول في مجال الصراع العربي الإسرائيلي، فقد أصدرت دول مجلس التعاون الخليجي بيانا أشارت فيه إلى استعداد المجلس للمشاركة، فيما لو تمت دعوته كمراقب في مؤتمر السلام، واتخذت دول الخليج في أثناء المفاوضات متعددة الأطراف قرارا جماعيا برفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة، أي المقاطعة غير المباشرة عن الشركات التي تتعامل مع إسرائيل.[135] ومن جهة ثانية، ما أن حلّ آب/1992 حتى ناقش الكويت علنا مسألة إنشاء علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.[136] وحول هذا الموضوع، يطرح/ Theodore مثالاً أخراً على التغيير الذي طرأ على سياسة حكومات هذه الدول تجاه إسرائيل، والذي تمثل بخطاب الملك فهد/ المملكة العربية السعودية الذي أعلن فيه أمام مليون حاج مسلم، بأنه جاء الوقت لوضع حد لحالة الحرب القائمة بين الدول العربية وإسرائيل.[137]

وعليه، وبناء على المعلومات آنفة الذكر، نستطيع القول بأن التغيير في ميزان القوى الإقليمي لمصلحة إسرائيل مقارنة بالدول العربية، بالإضافة إلى التغيير الذي حصل على الساحة العربية البحتة لمصلحة الدول المعتدلة التي انضمت إليها سوريا مع بداية التسعينات فرضا نفسيهما على البعد الثالث لميزان القوى بين إسرائيل و /م .ت.ف.

فبالإضافة إلى ما آلت إليه أوضاع المنظمة على أثر حرب الخليج، والتي تمثلت بالتهميش والتشكيك بأهليتها وشرعيتها كمنظمة لتمثيل الشعب الفلسطيني من المستويين الدولي والاقليمي، وبمعاصرة ظروف

---

[135] نفس المصدر السابق، 746 .

[136] نفس المصدر السابق .

[137] Friedgut, " Israel's turn toward peace ", 76.

مالية وسياسية صعبة، مع ما قابل ذلك من ليونة في مواقف الدول العربية من إسرائيل ومن إمكانية التفاوض المباشر معها، إدراكاً من هذه الدول بمستجدات ومتطلبات مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي تطلبت منها التماشي والانصياع والرغبة الدولية، التي تهيمن بالأساس على قرارها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ومعاقبة للمنظمة على مواقفها من حرب الخليج من جهة ثانية، خلقت التغييرات التي طرأت سواء على ميزان القوى بين الدول العربية وإسرائيل أو تلك التي طرأت على حال الدول العربية فيما بينها، دفعة لصالح موقع إسرائيل على المستوى الإقليمي وهبوطا على مستوى المكانة والهيبة اللتان تتمتع بهما المنظمة إقليمياً.

ب- تداعيات التغيير في ميزان القوى الإقليمي على خيارات وأولويات /م.ت.ف. وإسرائيل

وفيما يتعلق بالسؤال المحوري الأساسي، والذي يكمن في تداعيات التغيير الذي طرأ على ميزان القوى الإقليمي على خيارات وأولويات/ م.ت.ف. وإسرائيل في سياق الصراع القائم بينهما، نستنتج بأنه على أثر هذه التغييرات التي حصلت على الساحة الإقليمية أصبحت المنظمة شبه مجردة من أي خيارات. فباستثناء الدعم الذي تمتعت به آنذاك من الداخل الفلسطيني، لم يكن هناك من يأبه إقليميا لتمثيلها للشعب الفلسطيني أو حتى لاستمرارية وجودها ككيان سياسي، ما انعكس سلبا على حيز المساومة التفاوضية الذي تتمتع به في حال دخلت بمفاوضات مع غريمتها إسرائيل.

بنفس الوقت، عكس هذا المأزق في الخيارات نفسه على الأولويات لهذه المنظمة، والتي تمركزت بالأساس حول منع ظهور قيادة بديلة لها بأي ثمن، وحث المجتمع الدولي وإسرائيل على التعامل معها مباشرة، وذلك من خلال الالتفاف على المعارضة الداخلية وعلى القيادة البديلة للعودة إلى الساحة السياسية. إذ رأت بأن توصلها إلى اتفاق مع إسرائيل، سيمكنها من دخول الغرب وتحديدا واشنطن وذلك على عكس الافتراض الذي تمسكت به طويلا، والذي يقوم على أنه من أجل الوصول إلى إسرائيل وحملها على تقديم تنازلات، لا بدّ من الوصول أولا إلى واشنطن. ومن ناحية أخرى، رأت بأنها تستطيع من خلال واشنطن أن تعود إلى الخليج ثانيةً. تعتبر هذه إجابة مختصرة للأسباب الرئيسية التي أدت بالمنظمة لاتخاذ خطوة أوسلو وإتباع نهج براغماتي تنازلي.

ومن جهة ثانية، أدت هذه التغييرات مجتمعة إلى تعزيز النفوذ والهيبة الإقليميين اللذان تتمتع بهما إسرائيل مقارنة بالمنظمة، وإلى إزدياد القبول الإقليمي بوجودها، متسلحة بتفوقها العسكري والاقتصادي من

جهة، وبدعم الدول الغربية وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية لها بالإضافة إلى الإتحاد السوفيتي سابقا وخليفته روسيا الاتحادية من جهة ثانية، وبمواقف الدول العربية السلبية تجاه المنظمة من جهة ثالثة، ما انعكس إيجابا على حيز المساومة والخيارات الذي تتمتع به هي مقارنة بذلك الذي تتمتع به المنظمة في حال قررت الدخول في مفاوضات معها.

وضمن هذا السياق، فإن الافتراض البديهي الذي يطرح نفسه هنا، يقوم على أنه في ظل هذه الظروف الدولية والإقليمية التي جعلت من المنظمة طرفاً ضعيفاً يتأرجح في ظل شرعية مهتزة على المستويين الدولي والإقليمي وبشكل خاص رئيسها، فقد كان بإمكان إسرائيل استغلال هذه الظروف والقضاء على هذه المنظمة، التي لطالما اعتبرت عدوا لدودا لها.

إلا أنها، وعلى الرغم من توفر هكذا فرصة أمامها، فقد اختارت أن تتعامل معها وأن تعيدها للساحة السياسية، إدراكا منها (أي إسرائيل) لأهمية ومواءمة المرحلة بجميع حيثياتها لطموحاتها وأهدافها. وبالتالي، فقد قررت الحكومة الإسرائيلية اقتناص هذه الظروف (توزيع القوى على المستويين الدولي والإقليمي لمصلحتها)، التي مثلت فرصة ذهبية لتقويض المنظمة وإجتثاث تنازلات منها من خلال الاتفاق الذي ستبرمه معها، لتستخدمه بالمقابل فيزا عبور للدخول إلى العالم العربي بقوة ولتسليح نفسها باتفاقيات سلام معه، وذلك مقابل منح هذه المنظمة الفرصة السياسية التي تحتاجها للعودة.

بيدّ أنه، وعلى الرغم من الأهمية العليا الرئيسة التي يسديها عامل التغيير في توزيع القوى على المستويين الإقليمي والدولي لمصلحة إسرائيل وضد مصلحة /م.ت.ف. في تفسير الخطوة الإسرائيلية لأوسلو،

إلا أن السؤال الأساسي الذي طرحته الدراسة حول ماهية الأسباب الحقيقية التي تقف وراء الخطوة الإسرائيلية لأوسلو ما زال يكتنفه بعض الغموض، خاصة فيما هو ذات علاقة بالأسباب التي لم تجعل هذه الدولة من الاتجاه صوب معانقة طرف فلسطيني أخر لتحقيق مآربها من خلاله، إذ أنَ توزيع القوى على المستويين الدولي والاقليمي حمل تبعات سلبية على الشعب الفلسطيني ككل، على الرغم من الخصوصية التي حملها تجاه المنظمة. وعلى سبيل المثال، لماذا لم تقم هذه الحكومة بابرام اتفاق مع الوفد الرسمي الفلسطيني المشارك في محادثات واشنطن، أو مع جهة أخرى من داخل الأراضي المحتلة سوى المنظمة؟.

وتأسيساً على ذلك، فقد خصصنا الفصل اللاحق (الثالث) لمناقشة هذه المعضلة، التي تتمحور بالأساس حول؛ الماهية والكيفية التي طرحت من خلالهما المنظمة نفسها مقارنة بالأطراف الفلسطينية الأخرى، واللتان مثلتا بشكل أو بأخر في بعض المضامين إنعكاسا لتداعيات توزيع القوى على المستويين الدولي والاقليمي، بالاضافة إلى الكيفية التي تم على أساسها التعامل والاتفاق معها من جهة إسرائيل دون سواها.

المحور الثاني

من كان له التأثير الأكبر على وضع وخيارات منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل؛ توزيع القوى على المستوى الإقليمي أم على المستوى الدولي؟ .

بدايةً، لا بدّ من الإشارة بأننا في غضون تقييمنا لتأثير متغيرين يجمعهما مستوى عالٍ من الجدلية والعلاقة، فإنه من غير الحكمة بمكان التعويل على متغير دون الأخر. وعلى هذا، فإننا نود الإشارة بأن كلا المتغيرين أثرا بشكل أو بأخر على كلا الطرفين. ومع هذا، يبقى بمقدورنا التعويل على مستوى التأثير الذي ألحق به أحد المتغيرين على أحد الأطراف مقارنة بالمتغير الأخر.

ففيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، فإنه يمكننا القول بأنها تأثرت بالتغيير الذي طرأ على كلا المتغيرين بدرجات شبه متساوية. إذ أثر التغيير في توزيع القوى على المستوى الدولي الذي رافقه تغيير في سياسة الإتحاد الخارجية، والذي تمثل في أحد أشكاله بالابتعاد عن المنظمة وتخليه عن طروحاتها بشأن الصراع مع إسرائيل، بالإضافة إلى تقارب وجهات نظره من الطروحات الأمريكية المناصرة لإسرائيل سلبا على المنظمة، وجعلاها مجردة من أي غطاء دولي لتعول عليه.

ومن جهة ثانية، أثر التغيير في توزيع القوى الإقليمي الذي صاحبه سقوط للقوة العراقية، وارتفاع لصيت الدول المعتدلة القريبة من الغرب، مع ما رافق ذلك من معاداة خليجية للمنظمة ترتبت عليها مقاطعة مادية لها، ودعم لمنافستها الداخلية "حركة حماس"، بالإضافة إلى ليونة أكثر تجاه إسرائيل معاقبة للمنظمة تارة، وامتنانا ومجاراة لأميركا التي أصبحت صاحبة الكلمة الأولى في العالم تارة أخرى، سلبا أيضاً على المنظمة وجردها

من الغطاء الاقليمي الداعم لحقها الشرعي والمحتكر في تمثيل الفلسطينيين.

ومن الجدير بالملاحظة ضمن هذا السياق، بأن تأثير توزيع القوى على المستويين الدولي والإقليمي، اكتنفته علاقة جدلية مدقعة في تأثيراتها على وضع المنظمة، التي أصبحت في المطاف النهائي تعاني من عزلة دولية وشبه إقليمية في آنٍ. فلو إفترضنا جدلاً، بأن التغيير في توزيع القوى على المستوى الدولي لم يجري ضد مصلحة الإتحاد السوفيتي، وأن الإتحاد السوفيتي ما زال يتمتع ببرستيج دولي مهيمن، فهل كانت سوريا ستنضم إلى الحلف الدولي الإقليمي ضد العراق؟، وهل كان الإتحاد نفسه سيسمح بتدمير العراق وآلته العسكرية لهذه الدرجة؟، وهل كانت سوريا تستطيع أو تجرؤ على قبول المبادرة الأمريكية التي استثنت المنظمة، فيما لو بقي الإتحاد على هيبته ومساندته للمنظمة؟. والإجابات على هذه الأسئلة تكون على الأغلب بالنفي.

وبالتالي، فإن هذا التغيير في توزيع القوى على المستوى الدولي، أثر بشكل كبير على المنظمة خاصة من خلال جدليته المدقعة على الأخر الإقليمي. ومن ناحية ثانية، لو إفترضنا جدلا ايضاً، بأن أزمة الخليج الثانية لم تنشأ، فهل كانت الدول الخليجية ستجد أقلها الحجة المناسبة لإيقاف الدعم المالي عن المنظمة؟، أو هل كانت ستجرؤ على التخلي عن ما نصت عليه قمة الرباط/ 1974 من الإعتراف بحق المنظمة الشرعي والمحتكر في تمثيل الشعب الفلسطيني؟، وغيرها من الأسئلة التي ستكون الإجابة الواقعية عليها غالباً بالنفي .

وبالتالي، وبناء على هذه الافتراضات الجدلية التي حاولنا من خلالها التعويل على التأثير الكبير للتغيير في توزيع القوى على المستويين الدولي والإقليمي على وضع المنظمة، وعلى العلاقة الجدلية والتأثير الذي حمله التغيير في المستوى الدولي على الأخر الإقليمي، نستطيع القول بأن التغيير في توزيع القوى على المستويين؛

الدولي والاقليمي أثرا بدرجات شبه متساوقة على وضع المنظمة وخياراتها الإقليمية.

أما فيما يتعلق بدرجة تأثير هذين المتغيرين على إسرائيل، فإنّ وضعها وعلى خلاف المنظمة، إذ أثر عليه التغيير في توزيع القوى الإقليمي بدرجة أكبر من ذلك الخاص بالمستوى الدولي. فعلى الرغم من أن الصعود الانفرادي للولايات المتحدة على قمة العرش الدولي، والذي رافقه سقوط للقوة الثانية والتي تمثلت بالإتحاد السوفيتي الذي ناصر الدول العربية على مدى عقود من الزمن، شكل سابقةً لإسرائيل تخلصت من خلالها من القوة الدولية التي ناصرت أعدائها العرب، إلا أن هذا التغيير حمل تأثير في مضامينه أقل من ذلك المتعلق بالإقليمي الذي تأثر هو الأخر بميزان القوى الدولي.

وأقلها يقال ضمن هذا الصدد، بأن دولة إسرائيل نجحت دوماً في التحالف مع دولة عظمى تتربع على عرش النظام الدولي، سواء تعلق ذلك بعلاقاتها مع بريطانيا ومن ثم فرنسا وأخيرا الولايات المتحدة، ما يجعل من هذا التغيير على المستوى الدولي الذي يستمد أهميته العليا من طبيعة النظام التي رافقت هذا التغيير، والتي تمثلت بوجود نظام أحادي القطبية، وعلى أهميته، ذات أصداء أقل على موقع إسرائيل الاقليمي، فتمتع هذه الدولة بمناصرة دولة عظمى لا يعتبر سابقة في تاريخها. فقد كان لانهيار القوة العسكرية العراقية ولتخلي منظومة الدول الإقليمية المعتدلة عن دعمها للمنظمة سياسيا وماديا، مع ما رافق ذلك من مرونة في مواقف هذه الدول من دولة إسرائيل ومن وجودها، تأثير أكبرعلى إسرائيل وعلى مكانتها الإقليمية من تلك الأحداث التي رافقت تأثير توزيع القوى على المستوى الدولي.

ومع ذلك، فمن نافل القول بأهمية التعويل على الجدلية القائمة أيضا بين التغيير على المستويين الدولي

والإقليمي على حال موقع إسرائيل، إذ أنّ التغييرات التي حصلت على الساحة الإقليمية تأثرت وتشكلت في بعض مضامينها بشكل أو بأخر بناءً على تلك الأخرى التي حصلت على المستوى الدولي.

الخلاصة

ما يستخلص من هذا الفصل، بأنّ لعامل توزيع القوى على المستويين الدولي والإقليمي تأثيرات إيجابية على المكانة الإقليمية لإسرائيل، رافقتها بالمقابل أخرى سلبية لجهة /م.ت.ف.. فجميع المستجدات السياسية التي شهدتها الساحة الدولية والإقليمية، والتي تمثلت على المستوى الدولي بنهاية الحرب الباردة وبانهيار الاتحاد السوفيتي، وعلى المستوى الإقليمي بحرب الخليج الثانية جاءت لصالح إسرائيل وضد مصلحة منظمة التحرير الفلسطينية.

فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وتربع أميركا على عرش الحلبة الدولية، مع ما رافق ذلك من تغيير في فلسفة السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي وخليفته –روسيا الجمهورية لاحقا، والتي تمحورت بالانصياع للرغبة والسياسة الأمريكيتين، والتقارب من إسرائيل مقابل التخلي عن المنظمة، بالإضافة إلى موقف المنظمة من حرب الخليج الثانية ونقمة وعداء دول الخليج لها على أثره، إلى فقدان المنظمة للدعم الدولي والإقليمي المناصر لشرعية وجودها وتمثيلها للشعب الفلسطيني. هذا، مقابل تحسن ملحوظ على موقع إسرائيل خاصة فيما له علاقة بوجودها في البيئة العربية المحيطة بها، والتي أصبحت مستعدة أكثر من أي وقت مضى للتعاطي معها ببراغماتية عليا.

وتأسيساً على هذه العوامل مجتمعة، أصبحت المنظمة شبه مجردة من الخيارات ما أثر سلباً على أولوياتها، والتي تمحورت على أثر ذلك حول النضال من اجل استرداد هيبتها وشرعيتها وإقناع أميركا وإسرائيل بجدوى التحدث إليها. وفي المقابل، تعددت خيارات إسرائيل، إذ كان بإمكانها القضاء على هذه المنظمة في ظل الظروف المحيطة التي كانت موائمة لهكذا خيار، لكنها اختارت أن تسلك طريق أخر تعيد من

خلاله المنظمة المنهكة على جميع المستويات إلى الساحة السياسية، مقابل تقويض أواصرها وإجتثاث تنازلات جمّة منها.

الفصل الثالث

الحكومة الإسرائيلية والثالوث الفلسطيني؛

الوفد المفاوض، حماس وم.ت.ف.

تمهيد

مع بدء عملية المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والدول العربية، وجدت الحكومة الإسرائيلية نفسها في مأزق ذات علاقة بالمحاور الفلسطيني، حيث لم يرق لها الوفد الفلسطيني المفاوض هناك، وذلك لى الرغم من كونه مشكلاً بالأساس من داخل الأراضي المحتلة نزولاً مع شروطها.

فعلى خلاف مما توقعه الطرف الإسرائيلي، فقد أظهر الوفد الفلسطيني ورئيسه/د.حيدرعبد الشافي تصلباً في الرأي والموقف من قضايا حاسمة للطرف الإسرائيلي؛ كالاستيطان والقدس وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من الأمور، ما جعل من إمكانية التوصل إلى اتفاق بين الطرفين الإسرائيلي الفلسطيني أمراً شبه مستحيلاً. ومن ناحية ثانية، وعلى الرغم من الشرط الإسرائيلي المتعلق باستثناء المنظمة من المفاوضات، فقد تواجدت هذه المنظمة من خلف الكواليس وبقوة حاسمة، إذ أنه ومنذ أن بادرت الإدارة الأمريكية بإرسال الدعوات للدول المعنية لحضور مؤتمر مدريد، تولت منظمة التحرير الفلسطينية في تونس مهمة حسم الأمور فيما يتعلق بالمشاركة الفلسطينية، من حيث تشكيل أعضاء الوفد والسياسة التي سيتبعها وما إلى ذلك من أمور، ما دلّ بشكل أو بأخر بأن هذا الوفد وعلى الرغم من كونه مشكلاً ضمن وفد أردني– فلسطيني مشترك، إلا أنّ المرجعية الأساسية له هي/ م.ت.ف..

فالرياح في مدريد لم تكن على هوى الوفد الإسرائيلي، إذ راوحت المفاوضات مكانها طيلة الجولات ما تطلب من حكومته إعادة حساباتها لجهة الطرف الفلسطيني الأنسب للتفاوض معه. وعليه، وجدت الحكومة الإسرائيلية نفسها أمام خيارين فلسطينيين آخرين للتحاور معهما إذا كان لا بدّ لها من التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين؛ الأول، وهي حركة المقاومة الإسلامية/ حماس، والتي بدأت شعبيتها في تزايد مطرد خاصة بعد

الإعلان عن مبادرة السلام الأمريكية واتخاذها موقف المعارضة منها. فهذه الحركة لا تؤمن سوى بالكفاح والجهاد كخيار إستراتيجي، وبالهدنة دون الاعتراف السياسي بإسرائيل كدولة شرعية على أرض فلسطين كحل براغماتي مرحلي. أما الثاني، فهي/م.ت.ف. التي على الرغم من اعتمادها خلال مسيرتها على الكفاح المسلح في مواجهة إسرائيل، إلا أنها بدأت نوعا ما بمفاضلة الحل الدبلوماسي عليه منذ عقد الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، والتي تبنت فيه المنظمة هدف إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها. وتوالت التنازلات من قبل هذه المنظمة حتى إعترفت بحق إسرائيل بالعيش بسلام وأمن وقامت بنبذ العنف وإعترفت في القرارات الدولية 1947/181، 1967/242 و 338/ 1973 في الدورة التاسعة عشرة الاستثنائية التي عقدها المجلس في الجزائر.

وبالتالي، فإذا كان لا بدّ لإسرائيل من التوصل إلى اتفاق مع الطرف الفلسطيني كسابقة لوضع حدٍ لحالة العداء القائمة بينها وبين الدول العربية الأخرى، فإنه يتحتم على الحكومة الإسرائيلية إيجاد شريك فلسطيني قادر ***ومستعد للتعاطي*** مع شروطها ورؤيتها السياسية بمرونة وبراغماتية عاليتين.

وتأسيساً على ذلك، فإننا سنناقش في هذا الفصل المأزق الذي واجهته إسرائيل في مدريد/ واشنطن، إذ لم تجد في الوفد المفاوض بطروحاته وتطلعاته السياسية طرفاً مناسباً وطروحاتها من جهة. ومن جهة ثانية، سنعمل على تحليل كيفية خروجها من هذا المأزق، مع مراعاة العوامل الدولية والإقليمية المحيطة بالخيارات الفلسطينية المتاحة أمامها، لنتمكن في نهاية المطاف من الإجابة بشكل كامل على السؤال الأساسي الذي طرحته الدراسة موضع البحث، والذي يكمن بخفايا الخطوة الإسرائيلية للتفاوض مع/ م.ت.ف. وإبرام إتفاقية أوسلو معها دون سواها.

وعليه، يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث؛ في الأول منه، سنناقش الطروحات الفلسطينية في العملية التفاوضية التي جرت في واشنطن بين الوفد الفلسطيني الرسمي المكون من داخل الأراضي الفلسطينية والوفد الإسرائيلي، وسنسلط الضوء على نقاط الخلاف الجوهرية بين الطرحين. أما في الثاني، فإننا سنناقش الاحتمالية التي يحملها خيار التفاوض بين إسرائيل وحركة حماس، في حال قررت هذه الحكومة استثناء المنظمة من العملية التفاوضية والاستعاضة بهذه الحركة عن الوفد المفاوض في واشنطن، وفي الثالث والأخير من هذا الفصل، فإننا سنناقش ماهية العملية التفاوضية والطروحات الإسرائيلية في القناة السرية في أوسلو، وكيفية تجاوب الوفد الفلسطيني المفاوض هناك معها، لنكون بذلك أجرينا شبه عملية تنقيح للخيارات المتوفرة أمام إسرائيل من حيث الطرف الفلسطيني الأنسب من وجهة نظرها للتفاوض معه حول القضية الفلسطينية.

المبحث الأول

محادثات مدريد/ واشنطن

على الرغم من نجاح شامير في فرض رؤيته الخاصة من حيث الشكل والمضمون المتعلق بالوفد الفلسطيني المشارك في مؤتمر مدريد ومحادثات واشنطن، حيث تمكن من حيث الشكل في فرض مفهومه للوفد الأردني الفلسطيني المشترك، ومن حيث المضمون، نجح في منع المنظمة من المشاركة المباشرة في المفاوضات المزعمة في مدريد وواشنطن، إلا أن ما جرى على أرض الواقع كان التفافاً على هذين الشرطين. فقد تمكن الوفد الفلسطيني من تحرير نفسه تدريجيا عن الوفد الأردني من جهة، ونجح من جهة ثانية في التواصل مع المنظمة وتمثيلها بشكل غير مباشر في هذه المفاوضات.

ففيما يتعلق بالموضوع الأول الخاص بالصيغة التي اشترك فيها الوفد الفلسطيني ضمن إطار الوفد المشترك مع الطرف الأردني، فقد عمد هذا الطرف على إثبات استقلاليته بإيعاز من المنظمة ومن رئيسها شخصياً. فمنذ البداية، وقبل اكتمال قائمة أسماء الوفد الرسمي الفلسطيني، وفي الوقت الذي كانت فيه الأردن تضغط للحصول على أسماء هذا الوفد وتقترح خروجه لعمان، من أجل عقد لقاء للوفد الأردني الفلسطيني المشترك للتفاهم على آلية العمل في مدريد والاتفاق على ما سيطرح في الجولة الأولى من المفاوضات، كانت قيادة المنظمة تتعمد المماطلة.

وكمثال على ذلك، ما طلبه عرفات من سفير فلسطين في عمان من تأجيل تبليغ الحكومة الأردنية بالأسماء لصباح اليوم التالي، في الوقت الذي طلب فيه من حنان عشراوي إبلاغ الطرف الأمريكي فوراً بها،

ومن سعيد كمال إبلاغ الطرف المصري بها ايضاً بأسرع وقت ممكن. وعلى حد تعبير نوفل، " كان هدفه (أي الرئيس عرفات) من هذا الترتيب تجاوز صيغة الوفد المشترك، وإظهار رغبة المنظمة في أن تكون لها قناتها أو قنواتها الخاصة والمباشرة مع الأمريكان ودون المرور بالأردن أو التقيد بمتطلبات العمل في الوفد المشترك حتى لو كانت شكلية ".[138]

وحتى في شؤون السفر، ورد على لسان عرفات فيما إذا كان ممكناً تسفير الوفد مباشرة إلى مدريد دون المرور في عمان. وعند النزول من الطائرة على أرض مطار مدريد، تعمد الطرف الفلسطيني أيضاً التلكؤ في النزول ليظهر بعضا من استقلاليته عن الوفد الأردني[139]، هذا بالإضافة إلى العديد من الأمثلة حول هذا الموضوع. وعملياً تمكن الوفد الفلسطيني من فصل نفسه عن الأخر الأردني، فغرف المحادثات الثنائية كانت منفصلة على الرغم من وجود عنصر فلسطيني في الجانب الأردني وأخر أردني في الجانب الفلسطيني.

أما فيما يتعلق بالشرط الثاني الخاص باستثناء المنظمة من عضوية الوفد المفاوض في واشنطن، فقد تمكنت المنظمة من الإمساك بزمام الأمور من الألف للياء، بمعنى أن قرار المشاركة في هذه العملية كان قرارها، وتسمية الوفد وسياسته وطروحاته كانت تجهز من قبلها، هذا بالإضافة إلى وجود عناصر ينتمون إلى المنظمة في الطواقم الاستشارية والقيادية المختصة بتوجيه ومتابعة المفاوضات.

---

[138] نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 81، 86، 87 .

[139] نفس المصدر السابق، ص 89، 95 .

الرؤى الإسرائيلية مقابل الفلسطينية

تميزت محادثات واشنطن بين الطرفين الإسرائيلي الفلسطيني وفي جولاتها الإحدى عشر، باختلاف الرؤى والأهداف التي توخاها كل طرف كمحصلة لدخوله في عملية المفاوضات مع الطرف الأخر. ففي الوقت الذي سعى فيه الطرف الفلسطيني جعل إقامة دولة فلسطينية على حدود ما قبل 5 حزيران/1967 هدف نهائي لهذه المفاوضات، وركز على ضرورة وقف النشاط الاستيطاني الذي تقوم به الحكومة الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت الرؤى الإسرائيلية لطبيعة الحل النهائي لهذه المفاوضات على نقيض تام لما حمله وسعى حياله الوفد الفلسطيني المفاوض. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وفيما يتعلق بموضوع الدولة الفلسطينية، فقد أوضح روبنشتاين، رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض كرد على الأوراق التي تقدم بها الوفد الفلسطيني والتي شرح فيها الرؤى الفلسطينية للسلام بالقول: "*إننا نصارحكم ونتكلم معكم بوضوح، فنحن نعتبر الدولة الفلسطينية المستقلة خطرا قاتلا لحياتنا ومستقبلنا*".[140]

فقد كان الطرف الإسرائيلي متسلحا في ثوابت غير مستعد للتنازل عنها منذ البداية، ويمكن حصرها بعدم رغبة هذا الطرف الاعتراف بالوجود التاريخي للشعب الفلسطيني وبالتالي بحقه في تقرير المصير وإنشاء الدولة، وبرفضه تطبيق اتفاقيات جنيف وحقوق الإنسان لأنه لا يعترف بوجود هذه الأراضي تحت الإحتلال، وبإصراره على استثناء القدس من المفاوضات وبتأجيل الانسحاب الشامل، وبإصراره على عدم وقف الاستيطان وبعدم الاعتراف بالقرار/194 الخاص باللاجئين الفلسطينيين، وبعدم تطبيق القرار/242 على المسار الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. وفي تعليقه على مواقف الوفد الإسرائيلي في واشنطن، رأى نوفل بأن وقائع المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أكدت أن الطرف الإسرائيلي انطلق من مواقف دون تلك التي وردت

---

[140] نفس المصدر السابق، ص 132-133.

في كامب ديفيد.[141]

ومقابل هذه السياسة الراديكالية التي اتبعها الوفد الإسرائيلي المفاوض في واشنطن، كان الوفد الفلسطيني يقف له بالمرصاد، إذ تميز بحرصه على التمسك بقرارات الشرعية الدولية وبشكل أدق بتلك التي وردت في رسالتي الدعوة والتطمينات التي بعثت بها الإدارة الأمريكية للجانب الفلسطيني، على أثر قبوله المشاركة في عملية السلام المرتقبة، وبتمسكه بضرورة إيقاف الاستيطان كشرط مسبق لأي اتفاق قد يبرم بينه وبين الجانب الإسرائيلي.

وحتى نتمكن من تحليل الأسباب التي دفعت بالحكومة الإسرائيلية للالتفاف على هذه المفاوضات الجارية في واشنطن، والقبول بفتح قناة سرية في أوسلو نتج عنها اتفاق بين الجانبين الإسرائيلي الفلسطيني/(م.ت.ف)، لا بدّ من مناقشة الأوراق التي تقدم بها الوفد الفلسطيني المفاوض خلال جولات واشنطن؛ لمناقشة محتواها ومدى موائمتها أو معارضتها لتلك الثوابت الإسرائيلية التي تحدثنا عنها.

وبهذا الخصوص، ومنذ بدء التحضيرات للاشتراك في الجولة الأولى المقرر عقدها في 1991/12/5، شدد الطرف الفلسطيني في المذكرة الرسمية التي تقدم بها للإدارة الأمريكية لإعلامه بموافقته الاشتراك في الجولة الأولى في واشنطن على ضرورة إيقاف الاستيطان وعلى فتح باب حوار مباشر مع المنظمة[142]، ما دل على بدء التعارض في مطالب هذا الوفد وتلك الثوابت التي حددتها الحكومة الإسرائيلية لنفسها، الأمر الذي يحمل في طياته احتمالية عليا لعدم تمكن الطرفين من التوصل إلى أرضية مشتركة للانطلاق منها بمحادثات

---

[141] نفس المصدر السابق، ص 114 .

[142] نفس المصدر السابق، ص 119 .

جدية براغماتية، تترجم نفسها على أرض الواقع بالتوصل إلى اتفاق بين الطرفين.

وتبعاً لذلك، وما أن أعلن عن موعد الجولة الثانية المقرر عقدها في واشنطن في 1992/1/13، إلا وكان بحوزة الوفد المفاوض خطة للتفاوض، قامت اللجنة التنفيذية بالاشتراك مع لجنة متابعة المفاوضات بتجهيزها، تميزت بتركيزها على محاربة الاستيطان الإسرائيلي، حيث تضمنت ضرورة طرح الوفد لمسائل الاستيطان وحقوق الإنسان وتنفيذ اتفاقيات جنيف الرابعة كنقطة أولى على جدول الأعمال المقرر طرحه، بالإضافة إلى طرح مشروع التصور الفلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية الذي يقوم على مشروع دولة مستقلة.

وتماشياً مع ذلك، طرح د.حيدر عبد الشافي في الجلسة الأولى من الجولة الثانية التي عقدت للمسار الفلسطيني– الإسرائيلي، ماهية الرؤية الفلسطينية للسلام والتي قامت على ضرورة تطبيق القرار/242، وعلى اعتبار القدس جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع التعويل على القرارات 181 و194 اللذين يتعلقان بموضوعي التقسيم لأراضي فلسطين إلى دولتين فلسطينية وإسرائيلية وبحق عودة اللاجئين الفلسطينيين. ومن جهة ثانية، وفيما يتعلق بهدف المفاوضات بالنسبة للشعب الفلسطيني، فقد أجزم هذا الأخير على أن الهدف النهائي هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وممارسة حق تقرير المصير، وذلك كمرافق ونتاج لوقف الاستيطان الإسرائيلي من جهة، وللانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة ثانية، وبعودة النازحين إلى ديارهم من جهة ثالثة، هذا بالإضافة إلى تركيزه في تلك الجلسة على وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وعلى شرعية تمثيل /م.ت.ف. للشعب الفلسطيني أينما وجد.[143]

[143] نفس المصدر السابق، ص 119، 129، 130، 131 .

واستمر الوفد الفلسطيني المفاوض بالتركيز على هذه المطالب في جميع الجولات المقبلة خاصة فيما يتعلق بموضوع "الاستيطان"، إذ اعتبر أن لا تقدم في المباحثات ما لم يتم توقف النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية بشكل كامل. وعليه، حمل الوفد المفاوض معه للجولة الثالثة المنعقدة في 1992/2/24 خطة تفاوضية عنوانها "***فتح معركة حول الاستيطان***" ومناقشته من زاوية حقوق الإنسان بالاستناد إلى اتفاقية جنيف الرابعة، حيث يتعارض الاستيطان بمفهومه وممارساته مع هذه الاتفاقية.[144]

أما في الجولة الرابعة للمفاوضات المنعقدة في 1992/4/27، وتماشيا مع الهدف والمبدأ اللذان وضعهما المفاوض الفلسطيني نصب أعينه فيما يتعلق بالاستيطان وضرورة توقفه كشرط مسبق للتوصل إلى أي اتفاق مع الجانب الإسرائيلي، بالاضافة إلى رؤيته لمشروع المرحلة الانتقالية، فقد حدد المفاوض الفلسطيني في واشنطن مفهومه لمستقبل المستوطنات القائمة ولعلاقتها بالولاية الجغرافية والسياسية المرغوب فيها ضمن إطار المنظور الفلسطيني لمرحلة الحكم الذاتي الانتقالية، إذ أشار بالإضافة إلى ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية وقراراي مجلس الأمن 242 و 338 وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بأن:

"... *صلاحيات سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية المؤقتة تمتد على كل المنطقة الفلسطينية المحتلة بما في ذلك أرضها ومواردها الطبيعية ومياهها وتربتها التحتية ومناطقها البحرية والإقليمية وقطاعها الاقتصادي ومجالها الجوي الخاص بها*".[145]. وعليه، طلب الوفد من إسرائيل:

1 -إيقاف عمليات الاستيلاء بأية وسيلة على الأرض والموارد المائية والطبيعية الأخرى.

2 -الامتناع عن أية أعمال من جانب واحد، تؤثر في الوضع الراهن للأراضي الفلسطينية المحتلة من

---

[144] نفس المصدر السابق، ص 139 .

[145] محمد الأزعر، "الموقف الفلسطيني من قضية الاستيطان بين مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن"، صامد الاقتصادي 20، ع: 114 (1998): 278.

النواحي القانونية والسكانية والجغرافية.

3 -سحب الأمر العسكري رقم 291 لسنة 1968 الذي علقت بمقتضاه عمليات تسجيل العقارات في الأراضي المحتلة، وتعليق الخطط الإسرائيلية لاستعمالات الأراضي التي جعلت 70% من هذه الأراضي خارج متناول الفلسطينيين ووضعتها تحت تصرف المستوطنات الإسرائيلية... .

4 -إعادة جميع الأراضي والأملاك غير المنقولة التي استولى عليها بموجب الأمر العسكري رقم 58 على أساس ممتلكات الغائبين.[146]

هذا، واستمر الوفد الفلسطيني بالتركيز على الاستيطان الإسرائيلي والتعويل عليه كأهم مسبب وعائق يقف أمام إحراز أي تقدم في المفاوضات الثنائية في الجولات المقبلة بعد فوز حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية، إذ لم يكتفي هذا الوفد بالإصرار على هذا الطلب في غرف المفاوضات في واشنطن، بل قام بتقديم مذكرة رسمية لبيكر خلال زيارته إلى القدس بعد فوز حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية، خاصة مع ظهور بوادر واضحة للعيان بأن الطرفين الإسرائيلي الأمريكي توافقا على استئناف تقديم القروض الأمريكية لإسرائيل، وذلك على الرغم من عدم التزام إسرائيل بوقف النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية.

تضمنت تلك المذكرة وقف الاستيطان بكل أنواعه وفي كل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، كشرطا ضروريا لتحقيق أي تقدم حقيقي في جولات المفاوضات القادمة، ورفضها للتمييز بين مستوطنات أمنية وأخرى سياسية، بالإضافة إلى دعوتها للإدارة الأمريكية لإعادة حوارها مع /م.ت.ف. لخدمة تقدم عملية

---

[146] نفس المصدر السابق، ص 278.

السلام، ولأن مبررات تعليقها زالت تماما.[147]

وقبل سفر الوفد المفاوض لاستئناف المفاوضات (الجولة السادسة من مفاوضات واشنطن والأولى في عهد العمل / 8/24–1992/9/24)، كانت هناك خطة كاملة بحوزة الوفد أطلق عليها "اتفاقية الإطار"[148]، تمت بالتشاور فيما بين لجنة متابعة المفاوضات وعدد محدود من الوفد المفاوض بحضور أبو عمار، تميزت بكونها موجهة بالأساس لانتزاع الحق الفلسطيني في تطبيق قرار 1967/242 على الأراضي الفلسطينية المحتلة أسوة بالأراضي المحتلة الأخرى في المرحلة الانتقالية، وذلك على نقيض ما يطرحه الجانب الإسرائيلي بأن هذا القرار يسري على المسارات العربية فقط وعلى المرحلة الثانية من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وإعتبرت هذه الاتفاقية بأن هذا القرار يشمل الجولان الفلسطيني والذي يضم الحمة والشريط الحدودي السوري الإسرائيلي الممتد من جنوب بحيرة طبريا ومنطقة المثلثات وحتى الحدود اللبنانية.

وبالإطلاع على هذه الخطة، نلحظ تناقضها التام مع جميع الثوابت الإسرائيلية، إذ ركزت بأن المرحلة الانتقالية هي عبارة عن انتقال سلمي للسلطة من إسرائيل إلى سلطة الحكم الذات الانتقالية الفلسطينية، التي سيتمتع فيها المجلس الفلسطيني المنتخب بالسلطات الثلاث؛ التشريعية والقضائية والتنفيذية، وبكونها المرحلة الأولى لتطبيق قرار مجلس الأمن 242 بكل أجزاءه وذلك على نقيض المفهوم الإسرائيلي الذي عبر عنه روبنشتاين بتعريفه للمجلس الانتقالي، بأنه هيئة تنفيذية إدارية وظيفية ليس إلا وأنه مسئول أمام ناخبيه

---

[147] نوفل، مصدر سبق ذكره، ص165.

[148] طلبت القيادة الفلسطينية من الوفد المفاوض اعتماد هذه الخطة كأساس للحوار مع الأمريكيين والوفد الإسرائيلي، إلا أنّ هذه الخطة كانت بحوزة الطرفين الإسرائيلي الأمريكي قبل الدخول إلى المفاوضات، وفي نهاية القسم الأول من الجولة السابعة، قدمت هذه الوثيقة بصورة رسمية للطرف الإسرائيلي.

الفلسطينيين في إطار الصلاحيات والمسؤوليات المخصصة له، حيث يتمتع هذا المجلس بصلاحية إعلان أنظمة في مجالات أعماله.

هذا، ودعت هذه الخطة إلى حق المبعدين والمرحلين بالمشاركة بالانتخابات، وإلى رفض عملية الشرذمة الجغرافية والسياسية التي تدعو إليها إسرائيل من خلال تقسيمها للمناطق إلى خمس فئات من حيث الولاية الجغرافية؛ القدس والبلديات الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية والمواقع العسكرية الإسرائيلية وأراضي الدولة. وفيما يتعلق بالقدس، ووفقا لهذه الخطة فإنها تقع ضمن الولاية الجغرافية والسياسية الفلسطينية في الترتيبات الانتقالية، أما التحكيم في حالة الخلاف، فقد عوّلت هذه الوثيقة على ضرورة تشكيل لجنة دائمة تتكون بالأساس من ممثلين عن الأعضاء الخمسة دائمي العضوية في مجلس الأمن، بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وISGA وPISGA والدول العربية التي تقع على خط التماس المباشر مع إسرائيل (مصر، سوريا والأردن) لضمان تنفيذ الترتيبات الانتقالية. وأخيراً وفيما يتعلق بالمستوطنات، فقد نصت هذه الخطة على ضرورة أن تلتزم إسرائيل بالوقف الفوري للنشاط الاستيطاني في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.[149]

وليضمن المفاوض الفلسطيني سيادته الكاملة على أراضيه في الضفة والقطاع بما في ذلك على المستوطنات والمستوطنين القاطنين فيها، فقد ضمّن مشروعه المفصل للحكم الذاتي في الجولة السادسة بأن "هؤلاء المستوطنين سوف يعاملون معاملة الرعايا الأجانب، وتضمن القوانين المطبقة أمنهم وسلامتهم، أما

[149] نفس المصدر السابق، ص180-182.

وضعهم النهائي ووضع المستوطنات فسوف يتقرر في المفاوضات النهائية ".[150] وأكد على هذا الموضوع د.حيدر عبد الشافي في مقابلة أجرتها معه مجلة الدراسات الفلسطينية في أوائل آب/1992، إذ اعتبر هذا الأخير في إجابته حول ماهية الترتيبات التي يمكن أن يقبل الفلسطينيون بها بالنسبة إلى وضع المستوطنين خلال المرحلة الانتقالية، بأنّ المطلب الفلسطيني حول هذا الموضوع يكمن "بتطبيق القانون الذي سيسري على الجميع، أي على العرب والمستوطنين"[151]،" فلا بدّ أن يهيئ المستوطنون أنفسهم في المرحلة الانتقالية لاحتمال قيام دولة فلسطينية مستقلة، ويبدأون التفكير في خيار أن يكونوا مواطنين في الدولة الفلسطينية أو أن يتراجعوا إلى داخل الخط الأخضر".[152]

وراوح الموقف الفلسطيني في الجولة السابعة التي انقسمت إلى فترتين؛ الأولى،1992/10/21-1992/10/28، أما الثانية، فقد إمتدت من 1992/11/9- 1992/11/19 وفي الجولة الثامنة 1992/12/7 مكانه وموقفه من الطروحات التي تقدم بها في الجولات السابقة، وذلك على الرغم من الضغوطات التي مارستها الإدارة الأمريكية عليه، بحثّها للوفد تجنب إثارة قضايا القدس والمستوطنات والصلاحيات التشريعية للمجلس الفلسطيني، إلا أنه أصر على مواقفه وطروحاته بل وزاد عليها بتشديده على ما يتعلق بحقوق الإنسان الفلسطيني وضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية من خلال تقديمه للوفد الإسرائيلي مذكرة حول هذا الموضوع تشتمل على 21 بنداً.

---

[150] الأزعر.(1998). مصدر سبق ذكره، ص 278.

[151] مجلة الدراسات الفلسطينية، مقابلة مع حيدر عبد الشافي، *تنازلنا أكثر مما يجب ولا يجوز مطالبتنا بالمزيد!*. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 11، (صيف 1992): 125.

[152] الأزعر.(1998). مصدر سبق ذكره، ص 283.

فقد أصر الوفد المفاوض على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن/242 وبشقيه في المرحلة الانتقالية لأراضي الحكم الذاتي الفلسطيني، بل والاعتماد عليه كمحور لمناقشة مرجعية المفاوضات ومفهوم المرحلة الانتقالية والولاية الجغرافية، بالإضافة إلى التشديد على القدس و على ضرورة وقف الاستيطان بشكل خاص حولها، وطالب الوفد إسرائيل الالتزام بمبدأ الترابط بين المرحلتين وعدم الضرر بالوضع النهائي وبمنح المجلس الفلسطيني سلطة تشريعية.[153]

وحول موضوع القدس، جدير بالملاحظة ما ورد من حديث نسبته الشرق الأوسط في 1993/8/24 ل/ سري نسيبة [154]، بأن "الطرف الفلسطيني طرح موضوع القدس بالحاح أكبر خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات الثنائية الفلسطينية–الاسرائيلية وذلك لان اسرائيل انتهكت مرجعية مؤتمر مدريد باتخاذها تدابير تهدف إلى تغيير الاوضاع في الجزء العربي من المدينة". هذا، ونسب إليه أيضا بأن الفلسطينيين لا يعارضون بحث موضوع القدس في المراحل الأخيرة من المفاوضات لكن ذلك يتطلب حصولهم الأن على ضمانات بالمحافظة على الوضع القائم في المدينة وإدراجها في الولاية الجغرافية للحكم الذاتي.[155]

وعلى ذلك، نلحظ بأن الوفد الفلسطيني المفاوض قد تخطى بطروحاته جميع الخطوط الحمراء التي لم تكن إسرائيل مستعدة للتعاطي معها، فطالب بضم القدس تحت ولايته الجغرافية والسياسية في المرحلة الانتقالية، على الرغم من تشدد الوفد الإسرائيلي حول هذا الموضوع، واعتباره شأنا غير خاضع للتفاوض، وطالب بتطبيق القرار 194 المتعلق بحقوق اللاجئين خاصة أن هذا القرار يشمل لاجئي 1948 و1967، على الرغم

---

[153] نوفل، مصدر سبق ذكره، ص 204-207، 219-220.

[154] وهو عضو مشارك في اجتماعات القيادة الفلسطينية في تونس ونائب رئيس لجنة توجيه الفريق الفلسطيني المفاوض.

[155] الشرق الأوسط. *الفلسطينيون قد يوافقون على تأجيل مسألة القدس*. في: الحسن، خالد (تقديم وإشراف)، *حول اتفاق غزة- أريحا أولا*. عمان: دار الشروق،1995، ص 140.

من فرض هذه الحكومة شروطا تستبعد أي وجود لفلسطيني الشتات في هذه المفاوضات، لدحض حق العودة الفلسطيني. وأوضح الوفد بأن الهدف النهائي لهذه المفاوضات هو الوصول في المرحلة النهائية لدولة فلسطينية مستقلة، على الرغم من معارضة الوفد الإسرائيلي لهذا المطلب انطلاقا من بعد أيديولوجي إستعماري يرى بالضفة الغربية والقدس أرض إسرائيلية، ومن بعد سياسي أمني يعتبر أصحابه مجرد قيام دولة فلسطينية مستقلة بمثابة انتحار وخطر جسيم على أمن ووجود إسرائيل.

وحول هذا الموضوع، لم يختلف الليكود عن العمل كثيرا. فعلى الرغم من قبول حزب العمل من حيث المبدأ مسألة قيام كيان فلسطيني في المرحلة النهائية على أن يكون أقل من دولة، وذلك على نقيض الطرح الليكودي الذي لا يبدي استعداداً أياً كان الثمن لمثل هكذا موضوع، فالإستقلال للشعب وليس للأراضي حسب مفهومه، إلا أنه وفي المحصلة النهائية ووفقا لما يطرحه كلا التيارين السياسيين في إسرائيل، لا يوجد إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة حقيقية على أراضيها.

هذا، وتمسك الوفد بحقه في ممارسة الولاية السياسية والجغرافية على الأرض والموارد الطبيعية وبشكل أدق " المياه"، التي تعتبرها إسرائيل أمراً غير خاضع للنقاش خاصة إذا أخذ بعين الاعتبار بأن المستوطنين يستنزفون ويعيشون على المياه الفلسطينية، ما يجعل من طرح كهذا أمر خطير لحمله أبعاد أخرى ذات علاقة بالسيادة وبالاستيطان بمجمله وعلى المستوطنات و ساكنيها، وذلك على الرغم من تشديد الوفد الإسرائيلي (الليكود) على حق الإسرائيليين الإقامة في أي مكان يريدونه في أرض إسرائيل، وهذا يشمل الضفة الغربية والقطاع، ومن محاولة (العمل) الإلتفاف على الموضوع، بطرحه مفهوما جديدا للمستوطنات من خلال محاولة تقسيم بعضها إلى سياسية وأخرى أمنية.

وأخيراً، وفيما يتعلق بعصب الحياة لإسرائيل "الأمن"، فقد اعتبر الوفد الفلسطيني المفاوض بأن قضية الأمن الداخلي يجب أن تكون قضية تعاون ومشاركة بين فلسطينيين وإسرائيليين، على أن تمارس قوة الأمن المشتركة هذه عملها في المستوطنات وفي الأحياء العربية، وذلك على نقيض المطلب الإسرائيلي بالاحتفاظ بالسيطرة المطلقة على الأمن. وعلى حد تعبير رابين، في حديث له في يديعوت أحرونوت في 1992/9/4، "القدس لا يشملها الحكم الذاتي، وسنصر على ثلاثة مبادىء: الأمن في يدنا، المسؤولية عن المستوطنات اليهودية وعن اليهود في المناطق في يدنا وكذلك مسؤولية شؤون تنظيم الجمارك والعملة، والباقي كله بسرور".[156]

وبالإضافة إلى الموقف المتشدد الذي حمله وعبر عنه الوفد الفلسطيني المفاوض من وجهة نظر إسرائيلية، فقد أخذ على هذا الوفد موقفين أخرين؛ الأول، بأنه لا يمتلك كلمته وقراره، إذ أن مرجعيته الأولى والأخيرة هي قيادة المنظمة في تونس. فقد كان واضحاً للعيان بأن المنظمة هي التي تتحكم في الوفد، فهي التي حسمت أعضاءه، وسياساته وتكتيكه التفاوضي وكلمته، وذلك بعلم الأمريكيين والإسرائيليين اللذين تظاهروا وعملوا على خداع أنفسهم بأنهم لا يحاورون /م.ت.ف. . أما الثاني، تمثل بكونه غير منتخب، ولا يمثل أراء شرائح واسعة من المجتمع الفلسطيني، ما يعني بأن أي إتفاق قد يبرم معه سوف لا يحصل على الدعم الشعبي الكافي لبقائه وإستمراره.

---

[156] مقابلة مع رابين، يديعوت أحرونوت، 1992/9/4 ، إقتبست مترجمة في خليفة، أحمد وأحمد صراص، *مفاوضات السلام: عام بعد مدريد، تقويمات إسرائيلية* (الملف، بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 12، 1992)، 34.

المبحث الثاني

حركة المقاومة الإسلامية – حماس

هل هناك إمكانية أمام إسرائيل للاستعاضة عن الوفد المفاوض في مدريد بمفاوضات ثنائية مع حماس؟

وضعت مفاوضات مدريد-واشنطن الحكومة الإسرائيلية على المحك، إذ وجدت نفسها أمام خيارين؛ الأول، إما الاستمرار في مفاوضات واشنطن على أمل التوصل يوما ما إلى أرضية مشتركة مع الوفد الفلسطيني للانطلاق منها، مع مراعاة الاحتمالية العليا التي يحملها هذا القرار بأن تصل هذه المفاوضات إلى نقطة ينعدم فيها أي بصيص أمل للتقدم نظرا للاختلاف الجوهري في الرؤى التي حملها ودعا لتطبيقها كل من الطرفين الفلسطيني الإسرائيلي في واشنطن. والثاني، البحث عن بديل فلسطيني أخر، وذلك بالأساس إذا كان لا بدّ لإسرائيل من التوصل إلى إتفاق مع الفلسطينيين ووضع حد للانتفاضة، لتتمكن فيما بعد من الانطلاق نحو الدول العربية الأخرى لوضع حد لحالة العداء القائمة بينها وبين هذه الدول.

وخلال عملية البحث هذه التي ستقوم بها إسرائيل عن البديل الفلسطيني للأخر المتواجد في واشنطن، ستجد نفسها أمام خيارين؛ إما التعاطي مع حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، أو الاضطرار للقبول بالمنظمة كشريك يمثل الشعب الفلسطيني. إن اتخاذ قرار التعاطي مع أياً من هذه الخيارات بشكلها المجمل– (الاستمرار في مفاوضات واشنطن أو البحث عن بديل وتحديد هذا البديل) يخضع بالأساس إلى مقاييس يحددها مفهوم المصلحة الوطنية/ National Interest، التي تخضع لحسابات من أهمها مفهوم الأمن القومي/ National security. وتعتبر مسألة استعداد الطرف الأخر للتعاطي مع هذه المفاهيم، بما يخدم المصلحة الإسرائيلية البحتة، ناهيك عن القدرة التفاوضية الحقيقية التي يتمتع بها هذا الطرف من العوامل الحاسمة في عملية إتخاذ

القرار.

وعلى الرغم من أنه وعلى ضوء فشل جولات واشنطن في إحراز تقدم ملموس، يكون الحديث عن إمكانية الاستعاضة عن الوفد المتواجد في واشنطن بأخر من حماس أمراً شبه مستحيلا، خاصة أن هذه الأخيرة عبرت وبشكل مكثف عن معارضتها للمشاركة الفلسطينية في هذا المؤتمر، إلا أنه يبقى من الجدير بمكان مناقشة ماهية هذا الخيار الذي ستجد إسرائيل نفسها منغمسة في مفاوضات معه، في حال قررت الاستعاضة به دون سواه (وهنا المعني المنظمة) عن ذلك الأخر الموجود في واشنطن.[157]

وعليه، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا يكمن بمدى احتمالية التوصل إلى اتفاق بين الطرفين (حماس والحكومة الإسرائيلية) في ظل الرؤى والمقترحات الإسرائيليتين لطبيعة الحل الذي تتوخاه مع الطرف الفلسطيني، مقابل تلك التي تسعى حيالها حماس؟ ومن جهة ثانية، سيكون السؤال الطبيعي الذي يتبع هذا التحليل ذات علاقة بتحليل الأهداف الإسرائيلية من وراء محاولاتها المتكررة لهذا الحوار المزعوم مع حركة حماس، خاصة أننا سنقوم قبل ذلك بتحليل مدى الاحتمالية المتوفرة لإيجاد أرضية للتحاور بشأنها بين هذين الطرفين. وإذا توصلنا لإستنتاج يقوم على توفر إمكانية لإيجاد هذه الأرضية المشتركة، سنعلل هذه المحاولات

---

[157] ويعتبر هذا التساؤل أمرا مشروعا لا يأتي من فراغ، حيث أن إسرائيل نفسها بادرت لهذا الحوار مع حركة حماس منذ 1988–1989، وكانت أخر مبادرة لها من هذا القبيل في منتصف التسعينات. وضمن هذا السياق، فقد أصبحت إسرائيل معنية أكثر بالحوار مع حركة حماس خاصة بعد عقد اتفاق أوسلو، وقيام الحركة بعمليات عسكرية ضد إسرائيل في 1993 و1994، إذ كانت تسعى من وراء ذلك إلى إقناع الحركة بشجب العنف مقابل منحها دورا سياسيا في العملية السلمية المرتقبة. وقد أعربت العديد من الشخصيات الرسمية الإسرائيلية بما في ذلك رئيس الوزراء، إسحاق رابين عن إستعدادها للحوار مع حركة حماس مقابل التوصل إلى هذا المرمى، وحتى قبل أوسلو، أعلن بيرتس عن استعداده للتحاور مع حركة حماس فيما إذا تم انتخابها داخل الأراضي المحتلة. لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر

Hroub, Khaled (2000), previous reference, p205.

.

من قبل إسرائيل بهذه النتيجة، وإذا كانت النتيجة معاكسة، سنحاول إيجاد تفسيرات لما وراء هذه المحاولات.

هل هناك من إمكانية ما لوجود أرضية مشتركة بين كل من دولة إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" للتوصل إلى إتفاق مشترك بينهما؟

بدايةً، لا بدّ من مناقشة المحددات والثوابت التي ينادي بها كل طرف لفحص فيما إذا كان هناك من إمكانية ما أمام إسرائيل للتوصل إلى اتفاق مع حركة حماس يحقق لها مطالبها.

ففيما يتعلق بالثوابت والمحددات التي يبني عليها الجانب الإسرائيلي تطلعاته وأهدافه، فقد تمت مناقشتها بإسهاب في الجزء السابق من هذا الفصل[158]، حيث أن أي اختلاف بين الحزبين؛ الليكود والعمل بشأنها، لا يرتقي بالمحصلة النهائية لدرجة الأخذ به على محمل الجد بشأن العلاقة بين إسرائيل وحركة حماس.

أما فيما يخص حركة حماس، فمن حيث المبدأ، فهي حركة مقاومة إسلامية فلسطينية تأخذ من الإسلام منهجا تستمد منه أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الحياة والكون والإنسان، وترى بأرض فلسطين "أرض وقف إسلامي" على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها[159]، ما يعني بأن أي تنازل عن أي جزء منها هو تنازل عن الدين. وهنا يكمن بيت القصيد، إذ لا مساومة أياً كانت في حال حملت في طياتها أي تنازل عن أي جزء من الأرض، فالعلاقة التي تسود بين هذين المتغيرين (المساومة والتنازل) تحمل جدلية كبيرة ذات إرتباط عميق بالبعد الديني للمسلمين، الأمر الذي

---

[158] راجع الرؤى الإسرائيلية لطبيعة الحكم الذاتي الفلسطيني في المرحلة الانتقالية خلال مناقشتنا لمحادثات واشنطن.

[159] محمد برهومة، " أهداف حركة حماس،" في دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس(1987- 1999)، تحرير. جواد الحمد وإياد البرغوثي (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999)، 55.

يجعل من مبدأ الحركة أمراً مستحباً للعديد من مسلمي العالم، إذ يكون وفقاً لهذه المعادلة الجهاد والنضال لله وحده في المحصلة النهائية. و يمكن تقسيم أهداف الحركة إلى[160]:

أ –الهدف العام: تهدف حماس إلى إقامة دولة إسلامية، وبهذا فهي تتقاطع مع جميع الحركات الإسلامية حول العالم.

ب –الهدف الإستراتيجي: تحرير كامل فلسطين.

ج– الأهداف المرحلية: تتميز الأهداف المرحلية عن سابقتها بكونها تشتمل على الصبو لتحقيق ما سعى لتحقيقه الوفد المفاوض في مدريد في المرحلة النهائية من المفاوضات، فيما لو قدر لها الاستمرار والوصول إلى هذه المرحلة. إلا أنّ هذه الأهداف التي كانت بمثابة أهداف نهائية للوفد المفاوض، ما هي إلا حلقة مرحلية من حلقات متواصلة تسعى لتحقيقها حماس. ناهيك عن عدم استعداد هذه الحركة لتقديم المستحقات السياسية التي كان الوفد المفاوض الفلسطيني مستعد لمنحها لإسرائيل في حال التوصل إلى تسوية شاملة تنتج عنها قيام دولة فلسطينية مستقلة، والتي تدور بالأساس حول الإعتراف بدولة إسرائيل.

ولإيضاح الموضوع، فإن هذه الحركة تضع من بين أهم أهدافها المرحلية؛ تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة، والتأكيد على مشروعية الكفاح المسلح، واستمرار الانتفاضة وتفكيك المستوطنات وإطلاق سراح المعتقلين. وبالمقابل، فهي ليست على استعداد للاعتراف بإسرائيل لأن تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة، ما هو إلا هدف مرحلي لحين يتمكن الفلسطينيون وبمساعدة العرب ومسلمي العالم من إنجاز التحرير الكامل لأراضي فلسطين.

---

[160] نفس المصدر السابق، ص 60-73.

وعلى ذلك، فما هو متاح أمام إسرائيل من وجهة نظر حماس، ليس سوى الحصول على هدنة لسنوات محدودة مقابل الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة. وحول هذا الموضوع، وعلى حد تعبير الشيخ أحمد ياسين، مؤسس الحركة فيما نسبته إليه صحيفة الشعب الأردنية، 1993/11/14، "من الممكن أن نوقع على اتفاق هدنة مع إسرائيل لمدة عشر سنين أو عشرين سنة، بشرط أن تنسحب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس بدون شروط، وتترك للشعب الفلسطيني حريته الكاملة في تقرير مصيره ومستقبله".[161]

إلا أنّ رفض الحركة للمبادرات السلمية يشوبها بعض الغموض لدى كثير من الناس التي تربط موقف الحركة من الحلول السلمية بموقفها من التفاوض، إذ يعتقد الكثيرين بأن موقفها من القضية الأولى ينسحب تلقائيا على القضية الثانية. ومع ذلك، فمجرد قبول حماس بعقد هدنة مع إسرائيل وفقاً لما صرح به الشيخ أحمد ياسين، تكون قد قبلت بمبدأ التفاوض معها، إذ أن هكذا أمر يحمل في طياته حتمية التفاوض، وإلا فعلى أي أساس ستبرم الهدنة إن لم يرافقها تفاوضاً بين الجانبين. فالحركة وعلى الرغم من معارضتها للحلول السلمية، إلا أنها وفقا لأدبياتها لا ترفض المفاوضات كوسيلة من وسائل العمل السياسي، على أن لا ينطوي ذلك على أي اعتراف بإسرائيل أو أي تنازل عن أي حق من حقوق الشعب الفلسطيني. وعلى سبيل المثال، نطرح ما نسب لمحمد نزال[162]، من تصريح سياسي بهذا الشأن، ***"نحن مع أي حل مرحلي ولكن***

---

[161] نفس المصدر السابق، ص 64. وضمن هذا السياق، يعتبر ما ورد من نصوص في الميثاق الخاص بحركة المقاومة الاسلامية حماس على أهمية عليا لفهم أهداف هذه الحركة وآلياتها لتحقيق هذه الأهداف بالاضافة إلى مواقفها من التسويات السلمية. أنظر على سبيل المثال إلى ما ورد في كل من المادة الثالثة عشرة التي تتضمن موقف الحركة من الحلول السلمية والمبادرات والمؤتمرات الدولية، والمادتين الخامسة عشرة والرابعة والثلاثون اللتين تتحدثان عن آلية التحرير لفلسطين وفقاً لرؤى الحركة.

[162] محمد نزال " أبو براء" هو عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وأعلن ممثلاً لحركة حماس في الأردن منذ عام 1992، ويشغل حالياً موقع عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس".

دون الاعتراف بالعدو الإسرائيلي أو بوجوده وبكيانه ...".[163]

وإذا كان هذا هو الموقف الفقهي السياسي للحركة من المبادرات والحلول السلمية، فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا يكمن بكيف ترجمت الحركة ذلك على أرض الواقع خلال مؤتمر مديد ومحادثات واشنطن ولاحقا إتفاقية أوسلو؟.

لقد ترجمت حركة المقاومة الإسلامية موقفها الرافض للتعاطي مع أي مبادرات سلمية على أرض الواقع من خلال إعلان البيانات والتصريحات المنددة بهذه الخطوات التي إتخذتها /م.ت.ف. على عاتقها، ومن خلال تصعيد العمل العسكري ضد إسرائيل لإفشال وإعاقة إحراز أي تقدم ترجوه الأطراف المعنية في المفاوضات السلمية. ففيما يتعلق بالتصريحات المنددة بذلك، فقد بدأت بشكل واضح منذ أن عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الاستثنائية التاسعة عشرة بالجزائر، التي اعترف فيها بإسرائيل بالعيش بسلام وأمن وتبنى قرار 1967/242، و1947/81 الأمر الذي اعتبرته الحركة تنازلاً كبيراً عن الثوابت والحقوق الفلسطينية. وضمن هذا الصدد، فقد ذكرت حماس بأن المبادرة–1988، فتحت الباب على مصراعيه للأنظمة العربية لتقديم المزيد من التنازلات للصهاينة، ولمزيد من الضغوط الأمريكية على العرب و/ م.ت.ف.[164]

وقد ازدادت مع مرور الوقت حدة المدلولات التي حملتها تصريحات حماس في نقدها للمنظمة، خاصة

---

[163] عبد العزيز، أحمد، " حركة حماس والتفاوض والتسوية مع إسرائيل،" تحرير الحمد والبرغوثي، (مصدر سبق ذكره، 1999)، 228

[164] د. الصوا، علي، " الحركة والعمل السياسي،" تحرير الحمد والبلرغوثي، (مصدر سبق ذكره، 1999)، 196.

عندما عقد المجلس دورته العشرين في 1991 واتخذ فيها قرار المشاركة في مؤتمر مدريد/1991، إذ بدأت في تلك الفترة تؤكد على أن المجلس الوطني الفلسطيني بتركيبته القائمة وعدم تمثيله لكل القوى الفلسطينية الفاعلة، غير مؤهل ولا مخوّل لاتخاذ قرار مصيري تاريخي[165]، وإنسحب ذات الموقف للحركة على أوسلو بعد أن كشف النقاب عن خفاياه، إلا أننا في هذا الجزء نركز بشكل أساسي على المواقف من مدريد/ واشنطن، لأنها واكبت مواجهة الحكومة الإسرائيلية لمأزق المفاوض الفلسطيني في مدريد، وذلك حرصاً منا على تحليل الخيارات التي كانت متاحة أمام إسرائيل في تلك الفترة من الزمن تحديداً.

هذا، وإتبعت الحركة وسيلة تصعيد وتيرة الجهاد– الكفاح المسلح، وضرب إسرائيل بالعمق كإستراتيجية تكتيكية للحول دون التوصل إلى اتفاق بين الطرفين الإسرائيلي الفلسطيني. فحسب التقرير الذي صدر عن مركز دراسات الشرق الأوسط، والذي يحمل عنوان "المواجهة بين حماس والموساد من 1948–1998 "، فإن حركة المقاومة الإسلامية وجناحها العسكري، مضيا في عمليات التصعيد الشامل في العديد من المواقع والمدن خصوصاً مع مطلع عام 1992، وذلك بإتباع أساليب مختلفة، الأمر الذي كانت نتيجته مئات العمليات العسكرية النوعية المبتكرة، ما أدى إلى إبقاء الحكومة الإسرائيلية وجيشها وجمهورها في حالة توتر وإستنفار.

وفي تعليقه على النشاط العسكري الذي تقوم به هذه الحركة، علق "داني روبنشتاين" في مقال له بعنوان "مزايا المسلمين المتعصبين"، بأن عدد المطلوبين المطاردين من حركة حماس الذين يشتبه بقيادتهم لنشاطات تخريبية قليل جداً يتراوح بين 20–30 شخصاً فقط، لكن المشكلة التي واجهها جهاز الأمن ليست مجرد إلقاء

---

[165] برهومة، " أهداف حركة حماس"،59،58 .

القبض عليهم، إنما كيفية تحديد الشباب المتعاطفين مع حماس ولديهم الإستعداد لأن ينضموا للخلايا التخريبية.[166]

ويؤكد د.مئير ليتفاك، الباحث في معهد دايان في جامعة تل أبيب على هذه الجدلية القائمة بين ارتفاع وتيرة الجهاد الذي قامت فيه كتائب عز الدين القسام في تلك الفترة، وبين إنعقاد جولات ومحادثات واشنطن، وبحسب قوله، إن سبب تعاظم نشاط "حماس" في الآونة الأخيرة بالذات يعود "لمحاولة تفجير المسيرة السلمية والتسبب بانسحاب أحد الأطراف من المفاوضات.[167]

ووفقاً لهذه المعطيات خاصة تلك الفقهية السياسية الواردة في الميثاق الخاص بالحركة، والتي تعتبر رافداً أساسياً لأي ممارسات عسكرية قد تمارسها الحركة من خلال جناحها العسكري، فإنه من غير الاحتمالية بمكان أن تجد إسرائيل لنفسها أي قاسم مشترك مع هذه الحركة. فما يطرحه الوفد المفاوض في واشنطن على إسرائيل كحلول نهائية للصراع بين الشعبين الإسرائيلي الفلسطيني، لا يكاد يكون سوى وضعاً مرحلياً وفقاً للأسس التي تقوم عليها منهجية الحركة، ناهيك عن رفضها لدفع أي مستحقات سياسية تنطوي على اعتراف بإسرائيل أو بتنازل عن أي جزء من فلسطين، ما يجعل من أي محاولة للاستعاضة بها عن ذلك الوفد المفاوض في مدريد مجرد درباً من السراب وخفقاناً في زجاجة فارغة.

---

[166] مركز دراسات الشرق الأوسط. (1998). التقرير: المواجهة بين حماس والموساد 1948-1998. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 17، 19. ومن الجدير بالملاحظة بأن حركة حماس قامت بالكثير من العمليات العسكرية الاستشهادية ضد إسرائيل في الفترة التي واكبت محادثات واشنطن، للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر إلى http:// www.palestine-info..info\arabic\hamas\glory

[167] خالد عايد،" نشاط حماس العسكري في المرآة الإسرائيلية" *مجلة الدراسات الفلسطينية*، ع: 12 (1993): 160

وبالتالي، وبعد أن توصلنا لهذه النتيجة التي تقوم على انعدام أي ركائز للتوصل إلى اتفاق بين هذين الطرفين، فإننا سنحاول إيجاد تفسير لما ترمي إليه إسرائيل من وراء محاولاتها المتكررة لعقد حوار مع حركة حماس.

وضمن قرائتنا للعديد من التحاليل الواردة في هذا الشأن، فقد وجدنا بأن ما قدمه نزال وهو عضو بارز في حماس، من تفسير لأهداف إسرائيل من هذه المبادرات التي قامت بها مع حماس، تحليلاً وافياً لهذه الخطوة. فوفقاً له، فإن إسرائيل تسعى لتحقيق أربعة أهداف؛ الأول ممارسة ضغط على عرفات من خلال التلويح له بوجود منافس قوي على الساحة السياسية تستطيع إسرائيل التفاوض معه بالشأن الفلسطيني، وذلك بالأساس لدفعه على تقديم تنازلات أكثر، والثاني يقوم على التخلص من الكفاح المسلح، أما الثالث فإنه يقوم على محاولة تليين خط الحركة السياسي والعسكري أما الرابع فإنه يقوم على إنجاح الحكومة الذاتية من خلال إدماج الحركة في قيادتها.[168]

ومن بين هذه الأهداف، نعوّل بدرجة كبيرة على الأول منها، إذ أنها (أي إسرائيل) ومن خلال معرفتها بما تقوم عليه مبادىء وأهداف الحركة، فمن البديهي الاستنتاج بأنها تعرف أن محاولاتها تكاد لا تعدو نقش في الصخر، خاصة أن بعضها وأهمها تمت بعد التوصل إلى اتفاق مع /م.ت.ف.– اتفاق أوسلو، وهو الذي ضمنت من خلاله تعزيز أمنها بوسائل شتى، من بينها ما ستقوم به السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا المضمار.

---

[168] Hroub. (2000). Previous reference, p 206 .

وبالتالي، فإننا نرى بأن إسرائيل ترمي من وراء محاولاتها لاجراء حوار مع "حماس"، اللعب ببطاقة حماس لتشكيل ضغط على عرفات لدفعه تقديم تنازلات أكثر. وحتى فيما يتعلق بالمبادرات التي قامت بها قبل تاريخ التوصل إلى اتفاق مع المنظمة، فبالإضافة إلى ما كانت تسعى إليه من حث للمنظمة بالخارج لتبني نهجا براغماتيا أكثر من خلال التلويح بالبديل الداخلي لها، فإننا نستطيع أن نعوّل على هدف حفظ ماء وجهها أمام المجتمع الدولي من خلال إثباتها لغياب الشريك الفلسطيني المعني بالسلام معها.

المبحث الثالث

القناة السرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل

" إذا لم نتوصل إلى اتفاق مع هؤلاء[169]، سنكون حمير"[170]

في التاسع عشر من كانون الثاني –1993، قامت الحكومة الإسرائيلية بإلغاء قانون حظر الاتصال مع/ م.ت.ف. باعتبارها منظمة إرهابية، وفي اليوم التالي بدأ أول لقاء بين/ م.ت..ف. وأكاديميين إسرائيليين في أوسلو بعلم بيلين، نائب وزير الخارجية بيرتس آنذاك، ولاحقا بعلم بيرتس، وزير الخارجية ومن ثم رابين– رئيس الوزراء، وإستمرت المفاوضات السرية حتى سبتمبر/1993، تاريخ التوقيع رسمياً في حديقة البيت الأبيض على اتفاقية إعلان المبادىء بين الطرفين في الثالث عشر من سبتمبر/1993.

لماذا قررت الحكومة الاسرائيلية التفاوض مع/ م.ت.ف.، وكيف أثرت التغييرات السياسية التي طرأت على المستويين الدولي والاقليمي على النهج السياسي الخاص بها كمنظمة؟ فعلى الرغم من إدراك الحكومة الإسرائيلية بحيثيات التأثير السلبي لهذه المستجدات على المنظمة، فقد عمدت إلى إتباع سياسة الإطّلاع واستكشاف السقف الأعلى للمتطلبات الفلسطينية التي تطرحها المنظمة، لدراسة مدى موائمتها والمصلحة الإسرائيلية بالدرجة الأولى، ومقارنتها بما يعرض عليها في واشنطن بالدرجة الثانية، بمعنى أخر عمدت إلى إتباع سياسة تنقيح لفحوى الخيارات المتاحة أمامها.

---

[169] اسم الإشارة " هؤلاء " يعود للوفد المفاوض عن منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو.

[170] هذه العبارة وردت على لسان يوئيل سنجر – المستشار القضائي عن الجانب الإسرائيلي في أوسلو في حديث له مع أوري سبير، وهو أحد مهندسي أوسلو عن الجانب الإسرائيلي.

وعليه، فإننا سنعمل على الإجابة على السؤال الذي يتبادر إلى ذهن الكثيرين والذي يكمن، بماذا قدمت المنظمة من طروحات في أوسلو؟ وعلى ماذا وافقت بالمطاف النهائي لدرجة أصبحت فيها الشريك الأنسب من وجهة نظر إسرائيلية لعقد اتفاق معه؟ أو بمعنى أخر، كيف طرحت المنظمة نفسها أمام إسرائيل وأميركا مقارنة بالوفد المفاوض في واشنطن وبحركة حماس الموجودة في الداخل؟ .

وضمن هذا الصدد، وعلى الرغم من أن المنظمة اتبعت منذ الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني سياسة تميزت بالبراغماتية والمرونة، مقارنة بما طرح من برامج وأهداف في الدورات السابقة للمجلس، إذ تميزت آنذاك بالقفز عن بعض الثوابت الوطنية التي وضعتها لنفسها منذ نشأتها في 1964، إلا أنّ ذلك لم يكن كافياً من وجهة نظر إسرائيل للقبول بها كشريك للتفاوض معه بالشأن الفلسطيني، ما يجعل مما طرح في أوسلو وما قبلت به المنظمة هناك على درجة عالية من الأهمية.

وعليه، فإننا سنطرح في هذا القسم محورين أساسيين للنقاش؛ الأول يتعلق بأهم ما طرحته المنظمة وتبنته من خطوط سياسية عريضة في الدورات المنعقدة للمجلس منذ الدورة الثامنة عشرة/1987 حتى الدورة العشرين /1991 والتي قبلت بها المنظمة بالمبادرة الأمريكية للسلام، وسيتم مراعاة المأزق الذي عاصرته هذه المنظمة آنذاك من ناحية سياسية ومالية. أما الثاني، فإنه يتعلق بما تبنته وقبلت به المنظمة خلال المفاوضات السرية في أوسلو بالاعتماد على مسيرة المفاوضات نفسها التي نتج عنها بالمطاف النهائي اتفاق إعلان المبادىء.

المحور الأول

قرارات المجلس الوطني الفلسطيني منذ الدورة الثامنة عشرة/ 1987 حتى الدورة العشرين/1991

مثلت الدورة الثامنة عشرة، (20-1987/4/25) تراجعا عن بعض المواقف التي كانت/م.ت.ف. قد إتخذتها في دورات سابقة لها. فوفقا لقرار صدر عن اللجنة التنفيذية للمنظمة في 1987/4/19، فقد تم إلغاء "اتفاق عمان"[171] الذي أبرم بين المنظمة والأردن في 1985، والذي تم توقيفه من قبل الملك في شباط 1986/19. وعليه، أكدت القرارات التي صدرت عن المجلس في هذه الدورة التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، ورفض التفويض والإنابة في التمثيل ورفض القرار/ 242 لأنه تعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين، وإعتبار مشروع السلام العربي الذي أقر في قمة فاس /1982 أساسا للتحرك العربي على الصعيد الدولي.[172]

وبعد اندلاع الانتفاضة في ديسمبر/1987، وإعلان الملك حسين فك الارتباط القانوني والسياسي مع الضفة الغربية في شهر يوليو من العام 1988 ، تبنت المنظمة في دورتها التاسعة عشرة الاستثنائية المنعقدة في (12-1988/11/15) في الجزائر "إعلان قيام الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية"، وتم وضع برنامج فلسطيني قائم على الاعتراف بقرار الأمم المتحدة 1947/181 الذي دعا إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وأكدت المنظمة على عزمها للتوصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي من خلال انعقاد مؤتمر دولي على قاعدة قراري مجلس الأمن/ 242 و338، وعلى ضرورة انسحاب إسرائيل

---

[171] كان من أهم ما تضمنه هذا الاتفاق موافقة المنظمة غير المباشرة على قرار مجلس الأمن الدولي 242 وقبولها تشكيل وفد مشترك مع الأردن إلى مفاوضات السلام.

[172] نفس المصدر السابق، ص 124-125.

من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ العام 1967 بما فيها القدس الشرقية، وركزت على ضرورة حل قضية اللاجئين وفقا لقرارات الأمم المتحدة، والتركيز على أن العلاقة بين الأردن ودولة فلسطين ستقوم على أسس كونفدرالية، وجدد المجلس الوطني التزامه بقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي والاستعمار والتمييز العنصري وحقها في النضال من اجل استقلالها، وأعلن مجددا رفضه للإرهاب بكل أنواعه بما في ذلك إرهاب الدولة.

وبهذا، تكون المنظمة قد استوفت من جهة أولى جميع الشروط الدولية خاصة الأمريكية التي قيّدت أي إمكانية لبدء حوار مع المنظمة رهناً بتعديل هذه الأخيرة لمواقفها المتعلقة بإسرائيل وبنبذ العنف بكافة أشكاله، ومن جهة ثانية تكون المنظمة بإعلانها الاستقلال والدولة وفقا لحدود/1967، واعترافها بالقرار/181 قد أنهت مرحلة وجدلا تراوح في قراراتها بين النزوح نحو الاعتراف بإسرائيل ضمناً وبقرارات الأمم المتحدة تارة، وبين التراجع عنها تارة أخرى.

وأخيراُ، جاءت المبادرة الأمريكية للسلام/1991 بعد إنتهاء حرب الخليج لتشكل منعطفاً تاريخياً وسياسياً هاماً على مستوى المنطقة بشكل عام، وللمنظمة بشكل خاص. فبعد التأكيد المتكرر في دورات المجلس الوطني الفلسطيني المتتالية لحق المنظمة المحتكر في تمثيل الشعب الفلسطيني في أي مبادرات وحلول سياسية قد تظهر إلى الأفق، وجدت المنظمة نفسها محاطة بعوائق جمّة على المستويين الإقليمي والدولي، جعلت من استثناءها أمراً مقبولاً ومحبذاً للعديد من الدول، ما أدى بها إلى قبول المشاركة الفلسطينية على مضض في هذه المفاوضات السلمية التي جعلت من استثناءها شرطا مسبقا لقبول الأخر الإسرائيلي الاشتراك فيها.

وعلى ذلك، وضعت المنظمة أسساً في الدورة العشرين، 23-28/ أيلول/1991 لدخول الوفد الفلسطيني هذه المفاوضات اشتملت على؛ الالتزام بالقرارين/ 242 و338 لكفل الانسحاب من الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، واعتبار القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة ووقف الاستيطان، وحق المنظمة في تشكيل الوفد من الداخل والخارج بما في ذلك من القدس، وضمان ترابط مراحل الحل وصولاً إلى الحل النهائي . ومن جهة ثانية، حددت الأهداف الأساسية في هذه الدورة والتي إشتملت على؛ تحقيق حق تقرير المصير، وإحراز انسحاب تام من 1967 بما فيها القدس، وحل قضية اللاجئين وفقا للقرار 194، وضرورة اشتمال المرحلة الانتقالية على ممارسة الشعب الفلسطيني السيادة على الأرض والمياه والمصادر الطبيعية والشؤون السياسية والاقتصادية، وإزالة المستوطنات القائمة والالتزام بالقرارات التي تؤكد على حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي والرفض للإرهاب بكل أنواعه بما في ذلك إرهاب الدولة ودعم الانتفاضة.

وأما الجديد في هذه الدورة، فقد تمثل بقبول استثناءها من المفاوضات المباشرة على الرغم من سيطرتها الفعلية على الوفد المفاوض، بالإضافة إلى قبولها بمبدأ المرحلية الانتقالية وصولاً للمرحلة النهائية، والأهم من ذلك تحويل الشروط والأسس إلى أهداف سيقاتل الوفد الفلسطيني لانتزاعها من الإسرائيليين والأمريكيين.

وعلى ذلك، نلحظ بأن البرنامج السياسي لهذه المنظمة أصبح بشكل عام ناضجاً للتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، ومن ناحية ثانية، فإن هذه المنظمة كانت تمر في أحلك ظروف على المستويين السياسي والمالي ما هدد شرعيتها ووجودها، هذا في الوقت الذي كانت تساور فيه قيادتها هواجس القيادة البديلة سواء من؛ الوفد

المفاوض الذي شكل من داخل الأراضي المحتلة، أو من قبل حركة حماس. وعلى ذلك، فإن الحكمة وفقاً للتحليل الاستراتيجي الاسرائيلي تدعو إسرائيل لاستغلال هذه الظروف المجتمعة، والتوصل إلى إتفاق مع هذه المنظمة لتحصيل أكبر قدر ممكن من المكاسب. إذاً، كيف تعاملت إسرائيل والمنظمة مع هذه المستجدات؟، هذا ما سنناقشه في المحور القادم.

المحور الثاني

منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو

مثلت فحوى المفاوضات السرية في أوسلو بين /م.ت.ف. وممثلين أكاديميين ولاحقاً سياسيين إسرائيليين من منظور فلسطيني، تراجعاً جسيماً عن تلك الثوابت الوطنية الفلسطينية التي لطالما تمسكت بها المؤسسات الفلسطينية بما في ذلك منظمة التحرير، وذلك على الرغم من البراغماتية التي تبنتها المنظمة في العقد الأخير السابق لإعلان الإدارة الأمريكية عن المبادرة السلمية/1991.

جاءت مفاوضات أوسلو السرية بين الطرفين (المنظمة وإسرائيل) في الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات علنية أخرى في واشنطن بين الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني، وهذا بحد ذاته يحمل مدلولات عن طبيعة المساومة السياسية التي ستتم بين الطرفين. إذ أنه وعلى الرغم من أن المنظمة وجدت بالقبول الإسرائيلي لعقد هذه المفاوضات السرية معها فرصة سياسية، ستمكنها على الأقل من تحقيق ما لم تستطع تحقيقه مباشرة في مدريد، ألا وهو التمثيل المباشر للفلسطينيين، إلا أن المحور الأساسي هنا يكمن بماهية المساومة التي ستقبل بها المنظمة في هذه المفاوضات، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن هذه المنظمة هي التي تولت مهمة تحضير الوثائق السياسية التي فاوض على أساسها الوفد الفلسطيني في واشنطن، وهذا ليس خافٍ على أحد بما في ذلك على الإسرائيليين. فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما الجديد الذي ستطرحه وتقبل به المنظمة في هذه المفاوضات؟ .

وضمن هذا السياق، فمن الأهمية بمكان قبل الدخول في فحوى الطروحات التي وافقت عليها المنظمة

هناك، التعليق على الانطباعات الأولية التي سجلها المفاوض الإسرائيلي في تقييمه للوفد الفلسطيني المفاوض في أوسلو بشكل عام، خاصة بما يتعلق بمقارنته إياه مع الأخر المتواجد في واشنطن، لما لذلك من أهمية في إيضاح العملية التي خاضتها إسرائيل في فحص الخيارات المتاحة أمامها على المستوى الفلسطيني.

وضمن هذا الصدد، يقول سبير[173]: "*سرعان ما إتضح خلال المفاوضات بأن المفاوضين الثلاثة الفلسطينيين*[174]، وعلى وجه الخصوص أرفعهم مقاماً– أبو علاء، يتخذون عدة مواقف مفاجئة في مرونتها خلال الحوارات. *لقد كانت المواقف التي طرحها الثلاثة عملية أضعافا مضاعفة قياسا بالتعقيدات القانونية التي خلقها الوفد الفلسطيني الذي لا ينتمي إلى منظمة التحرير خلال المفاوضات في واشنطن*"، ويستطرد قائلا، "*لقد أثار التناقض الواضح بين نمطي مفاوضات واشنطن وأوسلو انطباعا لدينا، يشير إلى أن عرفات يلمح إلينا بوضوح إلى أن محادثات واشنطن لا تعدو كونها محاولة لطحن المياه...، بيّد أنه في أوسلو، فإنه على استعداد للتسوية، وتأسيسا على هذا الانطباع اعتقدنا أنه آن الأوان لاجتياز الساعة الحقيقية للامتحان*".[175]

فإعطاء المنظمة هذا الانطباع المرن منذ البداية، مع معرفة الخصم(الإسرائيلي) بالمكانة والقوة الحقيقية التي يتمتع بها خصمه (المنظمة) في ذلك الوقت، يكون المفاوض الفلسطيني في أوسلو كسب جولة على الأخر في واشنطن من جهة، ولكنه خسر موقفاً تفاوضياً مع المفاوض الإسرائيلي في أوسلو من جهة أخرى

---

[173] أوري سبير هو كبير المفاوضين الإسرائيليين في أوسلو.

[174] تكون الوفد الفلسطيني في أوسلو في البداية من أبو علاء، حسن عصفور وماهر الكرد.

[175] سبير، مصدر سبق ذكره، ص 10، 11.

مقابلة. وهنا، فمن الجدير بمكان الاشارة إلى بعض ما كان قد توصل إليه الوفد الفلسطيني المفاوض في أوسلو مع الأكاديميين الاسرائيليين (بوندك وهيرشفيلد)، قبل إنضمام سبير ولاحقا سنجر إلى هذه المفاوضات في مايو/ يونيو 1993.

فمنذ البداية، تمكن الأكاديميين الإسرائيليين من الملاحظة بأن المفاوض الفلسطيني جاهزا للتفاوض بشأن خيار غزة أولاً، وحسب[176]Corbin ، فإن هيرشفيلد نقل لبيلين تقييمه لإجتماع كانون الثاني/ يناير 1993 بالقول بأن الفلسطينيين بدوا متحمسين لتمرير رسالة تقوم على أن طرح "غزة أولاً" خيار مطروح على طاولة المفاوضات.[177] أما في الاجتماع الثاني، وبعد أن تقدم كلا الطرفين بمسودة لإعلان المبادىء، تم الاتفاق في المطاف النهائي على إجمال النقاط التي وردت في الوثيقتين الفلسطينية–الإسرائيلية في مسودة واحدة، أطلق عليها اسم "the Sarpsborg Document"، التي تضمنت عدة نقاط، أولى الطرف الإسرائيلي أهمية من بينها ل "خيار غزة أولاً The Gaza first option "، التي نص الحل لها حسب مسودة هيرشفيلد– أو علاء، أن تصبح تحت وصاية الأمم المتحدة، UN trusteeship. وهذا ما لم يروق لبيرس الذي طلب من هيرشفيلد حذفها، خاصة بعد أن توصل الإسرائيليون لوجود مثل هذا الطرح في التاريخ الدستوري– constitutional history، والذي نص حسب هذه المصادر بأن الأمم المتحدة تصبح الكيان السيادي في الفترة الواقعة بين خروج القوة المستعمرة وتولي السكان المحليين زمام السلطة.[178]

---

[176] كوربين هي الصحفية الوحيدة التي تمكنت من مقابلة جميع الشخصيات التي تفاوضت في أوسلو، والتي توصلت إلى اتفاق إعلان المبادىء لاحقاً.

[177] Corbin, Jane. (1994). Gaza first, the secret Norway channel to peace between Israel and the PLO. London: Bloomsbury Publishing Limited, p52 .

[178] نفس المصدر السابق، 61-62.

الطرح الإسرائيلي في أوسلو وكيفية تعامل وتجاوب المفاوض الفلسطيني معه

وفيما يتعلق بالمجريات التفاوضية في أوسلو، فقد حدد المفاوض الإسرائيلي ومنذ البداية شروطاً على المنظمة الموافقة عليها كشرط مسبق للتقدم. وتمحورت هذه بالأساس حول استثناء القدس من إطار تسوية الحكم الذاتي، والتخلي عن التحكيم الدولي في حال الخلاف، والموافقة على فكرة إقامة الحكم الذاتي في غزة أولاً. وفي التقييم المبدئي لتجاوب المنظمة مع هذه المطالب، يرى سبير بأن المنظمة كانت تنزع نحو القبول المبدئي بالفكرة، بيّد أن عرفات طلب إضافة أريحا إلى غزة وسيطرة الفلسطينيين على أحد المعابر الحدودية على نهر الأردن، وهذا ما لم يكن مقبولاً لدى رابين خاصة فيما يتعلق بالسيطرة على أحد المعابر الحدودية.[179]

وقد أثبتت مجريات الأمور صحة تقييم سبير المبدئي لموقف المنظمة، فقد **وافق عرفات وأبو مازن على إخراج القدس من إطار حوارات الحكم الذاتي.** وفي تعليقه على هذا الموقف، يقول سبير:

"*شعرت بالدهشة من الرد السريع والواضح الذي نقله إلي أبو علاء، ووجدتني أميل للاقتناع بأن الزعامة الفلسطينية تسعى للسير قدما* ".[180] هذا، في الوقت الذي كان يناضل فيه الوفد في واشنطن لاشتمال القدس في المرحلة الانتقالية وتطبيق القرار/ 242 بكامله على هذه المرحلة. وعلى ذلك، فإنه في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل قد حصلت على موافقة المنظمة لإخراج القدس من إطار الحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية وعلى تأجيلها لمفاوضات الوضع الدائم، كان الوفد في واشنطن متشددا في هذا الشأن. وحسب سبير، "*وقد استؤنفت المفاوضات (محادثات واشنطن) في السادس عشر من حزيران/1993، وتشدد الوفد بالمطالبة بإدراج القدس*

---

[179] سبير، مصدر سبق ذكره، نفس المصدر السابق، ص 13، 14 .

[180] نفس المصدر السابق، ص 29 .

في اتفاقيات الحكم الذاتي، وهكذا فقد كان عرفات يلوح لنا بأن التقدم إلى الأمام لن يكون إلا من خلال التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع أبو علاء في أوسلو". [181]

ومن جهة ثانية، وافقت المنظمة على أن يتم اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة موافقة الطرفين على ذلك، وألمحت لإسرائيل بأن هناك ما يمكن الحديث حوله بشأن إقامة الحكم الذاتي في غزة أولا[182]، ما عنى بطريقة أو بأخرى منح/ م.ت.ف. فيتو لإسرائيل حول موضوع التحكيم الدولي، الذي لم ولن تنزح تجاهه إسرائيل، لمعرفتها المسبقة بموقف القانون الدولي ومجلس الأمن من وضعها. ومن جهة ثانية ألمحت المنظمة بأنها قد توافق على خيار غزة أولاً مع أنها تفضل غزة– أريحا، في الوقت الذي كان فيه الوفد في واشنطن مصر على تطبيق المرحلة الانتقالية على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة/1967 بما فيها القدس الشرقية، وأعلن عن رفضه للتقسيم الجغرافي الذي تطرحه إسرائيل.

وعندما ألقى سبير نظرة على المسودة التي أعدها الوفد الفلسطيني في أوسلو مع هيرشفيلد وفوندك، علق بأنها لم تتطرق بإسهاب إلى كل من الأمن، الذي نعرف بأن وجهة النظر الإسرائيلية حياله تقوم على الأحتكار المطلق من قبلها عليه بما في ذلك الخارجي والداخلي لمستوطنيها، وإلى موضوع الاستيطان الذي قال بشأنه "الاستيطان الذي لن نوافق على حله" [183]، علماً بأن الوفد المفاوض في واشنطن خاض معظم جولاته التفاوضية مع إسرائيل تحت عنوان "الاستيطان" وضرورة توقفه كشرط مسبق للتقدم في المفاوضات،

---

[181] نفس المصدر السابق، 39.

[182] نفس المصدر السابق .

[183] نفس المصدر السابق، ص 30 .

وتمسك بحقه في ممارسة ولايته على المستوطنات وساكنيها اللذين سيعاملون في المرحلة الانتقالية كأجانب يحمي القانون الفلسطيني حقوقهم، وطالب بمسوؤلية مشتركة للأمن الداخلي في الأراضي المحتلة التي ستشمل المناطق العربية والإسرائيلية في المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية والقطاع.

وفي الرد الفلسطيني على المطالب الإسرائيلية، فقد وافق الفلسطينيون على مبدأ التدريج والذي يبدأ من الحكم الذاتي في غزة وأريحا، على أن يتم إدراج أريحا في المرحلة الأولى من الحكم الذاتي. وفيما يتعلق بالأمن، فقد ورد على لسان أبو علاء قوله للوفد الإسرائيلي المفاوض في أوسلو، *"أرى أنكم تشددون بشكل خاص في مجال الأمن، وهذا مقبول لدى الرئيس عرفات"* .[184]

ومن الجدير الانتباه إليه هنا، المدلولات التي حملتها موافقة عرفات على الطرح الإسرائيلي المتشدد حول الأمن من وجهة نظر إسرائيلية، بمعنى أخر كيف فهمت القيادة الإسرائيلية هذا الأمر؟. فقد تضمن هذا التفهم من قبل عرفات للتشدد الإسرائيلي في موضوع الأمن بصورة أو بأخرى من وجهة نظر إسرائيلية تنازل فلسطيني عن؛ المستوطنات التي تشدد إسرائيل في طرحها على احتكارها المطلق لها للحفاظ على أمن مواطنيها هناك، وعن الولاية(السلطة) السياسية والجغرافية للمجلس الفلسطيني الذي سينتخب عن هذه المناطق وساكنيها، وتنازل عن الحدود الخارجية من منطلق حرص إسرائيل في طرحها على احتكارها لمهمة الأمن الخارجي لإسرائيل ولمناطق الحكم الذاتي، ما يعني انتقاص للسيادة الخارجية، وتنازل عن احتكار السلطة الداخلية من منطلق ستبرره إسرائيل بحرصها على الأمن الداخلي لمواطنيها، الموجودون في المستوطنات المقامة على مقربة من بعض المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين. بمعنى أخر، ستدعي

---

[184] نفس المصدر السابق، ص 50 .

إسرائيل حقها في الحفاظ على الأمن الداخلي في تلك المناطق لأنه يمس بشكل أو بأخر أمن مواطنيها "المستوطنين".

وهذا فعلاً ما حصل لاحقاً، إذ وافق عرفات على مناقشة البنود الثمانية التي سيتضمنها إعلان المبادىء، والتي صنفها المفاوض الإسرائيلي في أوسلو بأنها غاية في الأهمية، ومن أهمها المسؤولية الإسرائيلية الكاملة على أمن الإسرائيليين، وعلى المعابر الحدودية، مع الاحتفاظ بصلاحيات مدنية معينة في أراضي الحكم الذاتي[185]، بل ومع حلول الثامن عشر من آب/ 1993 كانت هناك موافقة فلسطينية على معظم المطالب الإسرائيلية التي تضمنتها هذه البنود، الأمر الذي ترجم نفسه على فحوى النصوص التي ودرت في إعلان المبادىء .

وفي مقابل هذه التنازلات الفلسطينية التي تمثلت بموافقة/ م.ت.ف. على الأسس التي تطرحها إسرائيل، قوبلت معظم المطالب الفلسطينية بالرفض من قبل إسرائيل. إذ طالبت المنظمة أن تقوم إسرائيل بالاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وأن تتعهد بتطبيق القرار/ 242 مقابل إحلال سلام دائم، وأن تتحكم سلطة الحكم الذاتي بمعظم السيطرة داخل مناطقها ومنح مواطني القدس حق الترشح لمجلس الحكم الذاتي، وخلق مسار لإعادة نازحي عام/1967 خلال التسوية المرحلية، والحصول على نصيب في السيطرة على جسر الملك حسين والاحتفاظ ببقاء خيار التحكيم الدولي كضمانة لتطبيق الاتفاقية. إلا أنه وعلى حد تعبير سببير

[185] نفس المصدر السابق، ص 68.

"*كانت غالبية هذه النقاط غير مقبولة لدى إسرائيل*".[186] فقد طلب بيرتس من لاريسون وزوجته أن ينقلا لعرفات بأن هنالك ثلاث قضايا ليست واردة بالحسبان إطلاقا لإسرائيل؛ الأولى، توسيع مناطق الحكم الذاتي بأي صورة من الصور باتجاه القدس، والثانية، توسيع مساحة المنطقة الممنوحة له في أريحا والثالثة، منح معبر مستقل خارج السيطرة الإسرائيلية للفلسطينيين بين غزة والضفة الغربية.[187]

بيدّ أنه ومقابل هذ التعنت والشروط الاسرائيلية التي تخرج عملياً القدس بشكل نهائي من الحكم الذاتي الانتقالي، بل وتعبر عن مدى حساسية الموضوع لإسرائيل، وتقوض السيطرة الجغرافية للمجلس بحصره في أماكن ضيقة نسبياً وتعمل على احتكار السيطرة للحدود الخارجية بيد إسرائيل، إلا أن عرفات ومن خلال الرسالة التي بعث بها هولست[188]، إلى بيرتس، أكد فيها بأنه على استعداد لتوقيع الاتفاقية، بذريعة أن الإرجاء أكثر من ذلك سيفضي إلى فقدان السيطرة، ما أدى إلى ملاحظة الإسرائيليين بأنّ عرفات مصراً على التوصل إلى اتفاقية كهدف إستراتيجي بحد ذاته.

ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق بموضوع الاعتراف المتبادل، فقد وافقت المنظمة على الشروط التي وضعتها إسرائيل كشرط مسبق للتوصل إلى اعتراف متبادل بين الطرفين (دولة إسرائيل ومنظمة التحرير). فقد وافقت المنظمة على البنود التي حددتها إسرائيل، مقابل أن يتم الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل عن الشعب الفلسطيني، وأن يتم الشروع بحوار علني معها ومع عرفات كرئيس للمنظمة وليس كرئيس فلسطين.

---

[186] نفس المصدر السابق، ص 52-53 .

[187] نفس المصدر السابق، ص 59.

[188] وزير الخارجية النرويجية آنذاك .

وعليه، فقد حددت إسرائيل الشروط التالية: الاعتراف في حق إسرائيل في الوجود بأمن وسلام، وقبول قراري مجلس الأمن/ 242 و338، وحل النزاع بالطرق السلمية وحل الخلافات في وجهات النظر عبر المفاوضات والتخلي عن الأرهاب ووقف الإنتفاضة وإلغاء بنود الميثاق الوطني الداعية لتصفية إسرائيل أو التي تتناقض مع المسيرة السلمية.

ومن خلال تفحص هذه البنود، نلحظ بأن إسرائيل سعت ونجحت في تحقيق أكثر من مرمى سياسي في آنٍ. فقد حصلت على اعتراف المنظمة بحقها بالعيش بسلام وآمن من جهة، وحرصت على تتويج هذا البند بإلغاء ما ينفيه عملياً في الميثاق الوطني الفلسطيني من جهة ثانية، ونجحت بالحصول على تعهد من المنظمة بوقف الانتفاضة التي شكلت مأزق أمني وسياسي وحتى أخلاقي لإسرائيل على المستوى المحلي والدولي.

ولم يخلو الموقف الإسرائيلي من التعليق على هذه الخطوة، فسبير يعلق على عملية الاعتراف هذه بالقول بأن الموافقة الفلسطينية حول هذه البنود جاءت بأسرع مما توقعنا[189]،! وبأن إسرائيل تمكنت من إجتثاث ***اعتراف من المنظمة بوجودها بدون شروط*** على الرغم من محاولتها، (المنظمة) تضمين رسالة الاعتراف بالبند التالي، " تعترف منظمة التحرير بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعروفة"، حيث يقول: "*لم يكن الفلسطينيون يواجهون أية مشكلة في الاعتراف بإسرائيل في إطار المسيرة السلمية، بيّد أننا كنا نتحدث عن اعتراف دون أي شروط، أو التطرق إلى حدود إسرائيل أو لجوهر الحل بيننا. أما نحن فكنا على استعداد للاعتراف بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني لكن ليس كزعامة لدولة فلسطينية*".[190]

---

[189] نفس المصدر السابق، ص 70 .

[190] نفس المصدر السابق، ص 96.

وبعد هذه المناقشة لفحوى ما تضمنته المفاوضات السرية بين إسرائيل و/م.ت.ف، نستطيع أن نجيب عن السؤال الأساسي الذي طرحه هذا الفصل من الدراسة موضع البحث[191]، والذي يعتبر بذاته حلقة مكملة للإجابة على السؤال الأساسي الذي طرحته هذه الدراسة، والذي يكمن بماهية الأسباب التي دفعت بإسرائيل إلى الاعتراف والتعامل المباشر مع/ م.ت.ف..

فقد تمكنت المنظمة من فرض نفسها على الإسرائيليين والأمريكيين، من خلال عرجها مسلكاً سياسياً تميز بالبراغماتية والليونة وحتى التنازلية مقارنة بالخيارين الآخرين،؛ الوفد المفاوض في واشنطن، والأخر/ حماس المتواجد في الأراضي الفلسطينية. فقد أثبت عرفات لكل من إسرائيل وأميركا بأنه لا جدوى من استثناء المنظمة، فالمحادثات مع الوفد المفاوض تكاد لا تكون سوى طحنا في المياه، على الرغم من أن هذا الوفد اتخذ قراراته بناء على إيعاز وإملاء من المنظمة ورئيسها عرفات، الذي لم يتوانى عن حثه على التشدد في مواقفه التفاوضية مع إسرائيل.

فالوفد المفاوض وبتأثير كبير من المنظمة، أثبت بأنه غير مستقل ولا يملك قراراه من جهة، ومن جهة ثانية، بدا متشدداً ومصراً على مواقفه التي تتعارض مع الرؤى الإسرائيلية. ومن ناحية أخرى، ستجد إسرائيل نفسها في حوار أيديولوجي سيراوح مكانه في حال اختارت التحاور مع حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، عوضا عن ذلك المفاوض في واشنطن. فالقبول بالمساومة السياسية التي تطرحها إسرائيل أمرا غير وارد في الحسبان لدى حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وعبرت عن ذلك بميثاقها وبشجبها لمؤتمر مدريد

[191] كيف طرحت منظمة التحرير نفسها أمام إسرائيل مقارنة بالوفد المفاوض في واشنطن، وبحركة المقاومة الإسلامية "حماس".

وبتصعيدها للعمليات العسكرية التي نفذتها كتائب عز الدين القسام– جناحها العسكري في عمق الأراضي الإسرائيلية.

أما المنظمة، فقد بدت براغماتية ومستعدة للتنازل، وصاحبة قرارها ومصرة على التوصل لاتفاق مع إسرائيل يعمل على تحسين صورتها على المستوى الدولي، ويمنحها الشرعية والقبول الدوليين، ليعمل ذلك بدوره من ناحية أخرى على تحسين صورتها على المستوى الإقليمي خاصة على مستوى علاقاتها بدول الخليج، لتعود دون سواها من الأطراف الفلسطينية الأخرى إلى الساحة السياسية.

خلاصة

أجرينا في هذا الفصل بمباحثه الثلاثة عملية تحليل لجهة الطرف الفلسطيني الأنسب لإسرائيل للتفاوض والاتفاق معه. وقد بيّنا في المبحث الأول منه الإختلاف الجوهري في الرؤى والطرح اللذان تقدم بهما الوفد الفلسطيني في محادثات واشنطن، مقابل تلك التي تقدم بها الوفد الإسرائيلي هناك.

وفي المبحث الثاني، قمنا بتحليل ماهية الحوار الذي ستجد إسرائيل نفسها منغمسة فيه، في حال قررت الإستعاضة عن الوفد المفاوض بواشنطن بأخر من حركة حماس، وإستنتجنا بأنه لا إمكانية لإيجاد أرضية مشتركة للحوار بين كل من إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية "حماس". أما في في المبحث الثالث والأخير، فقد ناقشنا السياسة التي إتبعتها المنظمة في إطار تعاملها مع موضوع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وإستنتجنا بأن هذه المنظمة إتجهت مع مرور الوقت لإتباع منهجية براغماتية أكثر تجاه أسس الصراع مع إسرائيل، ما أدى بها بالمطاف النهائي لتكون صاحبة برنامج سياسي مؤهل جداً للتوصل إلى إتفاق مع إسرائيل. ومن جهة ثانية ناقشنا ماهية الطرح الإسرائيلي الذي وافقت عليه المنظمة في أوسلو، لدرجة أصبحت فيها الجهة الأنسب لعقد إتفاق معها من جهة إسرائيل. وعلى ذلك، إستنتجنا بأن المنظمة وعلى خلاف الطرفين الأخرين؛ الوفد المفاوض في واشنطن وحركة حماس، تميز خطها السياسي بالبراغماتية وحتى التنازلية، وبكونها صاحبة قرارها ما مكنها من طرح نفسها أمام إسرائيل والولايات المتحدة بالجهة الأنسب للتفاوض معها.

الفصل الرابع

الأهداف الإسرائيلية والإستراتيجية المتبعة لتحقيقها

تمهيد

بعد أن ناقشنا في الفصلين السابقين تأثير كل من العوامل والتغييرات الدولية والإقليمية على الأولويات والخيارات الاقليمية لكل من إسرائيل و/م.ت.ف.من جهة، وماهية الخيارات الفلسطينية المتاحة أمام إسرائيل من جهة ثانية، وتأثير ذلك كله على حيثيات القرار الإسرائيلي لخوض المسيرة السياسية مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثلاً عن الجانب الفلسطيني، سنقوم في هذا الفصل بتحليل الأهداف الإستراتيجية التي وضعها الجانب الإسرائيلي ممثلاً بحكومته ومفاوضيه نصب عينيه، كمبتغى أساسي لتحقيقه من خلال إبرام الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية. هذا، وسنقوم بتحليل الإستراتيجية الدبلوماسية التفاوضية التي اتبعها الجانب الإسرائيلي لتحقيق هذه الأهداف.

وتأسيساً على ذلك، يقوم الفصل على مبحثين أساسيين؛ الأول تم تخصيصه لمناقشة الأهداف الإستراتيجية لإسرائيل والتي حددناها في الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة موضع البحث، إذ تمحورت حول إنهاء حالة العداء مع الدول العربية من خلال وضع حد لتلك القائمة مع الفلسطينيين أولاً، ليتم استدراجه بأخر مع الدول العربية المجاورة من جهة، على أن يتبع ذلك تعزيز لماهية الأمن الإسرائيلي كملازم طبيعي للاتفاقيات التي ستبرم بين دولة إسرائيل والدول العربية بما فيها الطرف الفلسطيني من جهة ثانية، وفتح الحدود العربية المغلقة أمام إسرائيل بأسواقها منذ نشأة هذه الدولة من جهة ثالثة، وذلك كله دون التخلي عن السيطرة الفعلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة/ 1967 من جهة رابعة.

أما المبحث الثاني، فإننا خصصناه لمناقشة الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية من خلال الاعتماد على/ Prescriptive Bargaining Theory، التي تعمل على تزويدنا بعدد من الإستراتيجيات التفاوضية والتي

تعرف ب/Optimal Bargaining Behavior. وتقوم هذه الأخيرة بمساعدة المفاوض المعني في الحصول على أكبر عدد من المكاسب والأهداف المرجوة كلما اقترب أداءه التفاوضي من نصوصها. ومن جهة ثانية، سنقوم بتحليل الأسباب الكامنة وراء إقتراب أو إبتعاد المفاوض الإسرائيلي عما تقوم عليه إستراتيجية/ Optimal Bargaining Strategy.

المبحث الأول

الأهداف الإسرائيلية في أوسلو

إن أية دولة تقدم على اتخاذ قرار سياسي للتفاوض مع طرفٍ أخر على عداء معها، تكون حتماً وضعت وحددت على أجندتها السياسية الخاصة بالتفاوض مع الطرف الأخر، رزمةٍ من الأهداف كمبتغيات إستراتيجية تحتل أولوية عالية وراء القرار السياسي الخاص بهذه الخطوة بمجمله. وعلى هذا، فإن دولة إسرائيل بموافقتها على المشاركة بمؤتمر مدريد، على الرغم من تحايلها على هذا الموضوع ممثلة بحكومة الليكود ورئيسها شامير، وباستئنافها عملية المشاركة في المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف التي جرت لاحقا بين إسرائيل والدول العربية وغيرها من الدول، تكون قد وضعت من حيث المبدأ أهداف إستراتيجية نصب أعينها لإجتثاثها من الطرف الأخر المفاوض. وتبعاً لذلك، فإن موافقة رابين، رئيس الحكومة الإسرائيلية التي انتخبت في 1992، على استمرار المحادثات في واشنطن وعلى فتح قناة سرية لاحقاً مع /م.ت.ف.، تعني بأن هذه الحكومة الجديدة هي الأخرى وضعت أهداف إستراتيجية لنفسها ليس من الضروري أن تكون على وفاق تام مع تلك التي حددتها الحكومة السابقة، والتي تميزت بالتشدد والتشبث بالبعد الأيديولوجي الديني لمسألة النزاع العربي الإسرائيلي.

وبالتالي، فإننا سنعمل على تحليل الأهداف الإستراتيجية التي وضعتها الحكومة الاسرائيلية نصب أعينها كمردودات عن الاتفاق التي ستبرمه مع/م.ت.ف.، بالاعتماد على تلك المنهجية الخاصة بحكومة رابين /1992 بشكل خاص، والتي لا تختلف كثيرا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية عن تلك الخاصة بالليكود من

حيث الجوهر، إذ أن الاختلاف الأساسي يكمن بالتكتيك وبالشكل أكثر منه في المضمون.

أهداف الحكومة الإسرائيلية في أوسلو

وفيما يتعلق بالأهداف الإستراتيجية التي حددها الطرف الإسرائيلي، نستطيع القول بأن جوهرها لا يعتبر وليد مرحلة معينة من الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تتميز بكون معظمها قديم من عمر الدولة الإسرائيلية ذاتها. وضمن هذا السياق، فإن وجود إسرائيل في بيئة محيطة معادية لها وترفض وجودها، وبمصادر محدودة، جعل من قضايا السلام وتحصيل الاعتراف بها من قبل هذه البيئة المحيطة بمثابة أهداف إستراتيجية بذاتها سعت حيالها جميع الحكومات المتعاقبة وبشتى السبل، لما لها من علاقة جدلية عميقة على كل من الأمن الوطني/ National security من جهة، والرفاه الاقتصادي من جهة ثانية.

وحول هذا الموضوع، يرى د.كيلاني، بأن "هدف الإستراتيجية الصهيونية التي أدت كإحدى ثمارها إلى إنشاء دولة إسرائيل في فلسطين العربية، هو ترسيخ إسرائيل كياناً أصيلاً في المنطقة العربية، آمناً على نفسه، قوياً إلى حد القدرة على التغلب على جميع الدول المحيطة، مزدهراً اقتصاديا وعلمياً وتكنولوجياً وحضارياً إلى حد السيطرة على منطقة الشرق الأوسط ومرتبط سياسياً وعسكرياً وأمنياً بمصالح الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ".[192]

[192] د. كيلاني، هيثم. (1995). النظرية الإسرائيلية في التفاوض. باريس: مركز الدراسات العربي- الأوروبي، ص 19.

تداعيات السلام مع الفلسطينيين على الأهداف الإسرائيلية وفقاً للمنظور الإسرائيلي

السلام مع الفلسطينيين كسابقة لوضع حد لحالتي العداء والرفض الإقليميين والقاريين وخاصة العربي

على الرغم من نجاح دولة إسرائيل في إقامة علاقات دبلوماسية وسياسية وإقتصادية مع العالم الغربي، فإنها واجهت تحدٍ إقليمي وشبه قاري رفض التعاطي معها والاعتراف والقبول بوجودها. ولم يقتصر هذا الرفض للوجود الإسرائيلي على الدول العربية المعادية لها، بل تعداه ليشمل معظم دول قارة أسيا التي شاع بها القبول بموازاة الصهيونية بالإمبريالية، وبكون الصهيونية أداة يستخدمها الغرب لتمديد سيطرته الكولونية على أقطار العالم الثالث[193]، حيث تضامنت هذه الدول من حيث المبدأ مع الطرف العربي في نزاعه مع إسرائيل، ومع القضية الفلسطينية بشكل خاص ما أدى إلى مواجهة السياسيين والعاملين في وزارة الخارجية الإسرائيلية مأزق الاستثناء المتعمد من قبل هذه الدول الآسيوية، التي كانت تستثني إسرائيل من الدعوة الموجهة لحضور المؤتمرات الخاصة بالشؤون الآسيوية والأفريقية.[194]

وبالاستناد إلى ما توصل إليه/Abadi، في غضون تحليله للعلاقة الخارجية التي قامت بين إسرائيل من جهة ودول أسيا من جهة ثانية، فإن مطلب إسرائيل للتمتع بالقبول الآسيوي في وجودها يعتمد على توفر حلٍ للصراع العربي الإسرائيلي.[195] وعلى هذا الأساس، فإن المتغيرات الدولية والإقليمية التي رافقت السنوات الأخيرة وتلك الأولى من عقدي الثمانينات والتسعينات، والتي بزغت عنها المبادرة الأمريكية للسلام لحل النزاع العربي الإسرائيلي، رافقها تحسناً من حيث المبدأ على مستوى العلاقات القائمة بين هذه الدول

---

[193] Abadi, Jacob. (2004). Israel's Quest for recognition and acceptance in Asia. London: Frank Cass, p XIV .

[194] نفس المصدر السابق، ص XII .

[195] نفس المصدر السابق، ص 453 .

الآسيوية وإسرائيل. فحدوث حرب الخليج الثانية/1991، بين دولتين خليجيتين عربيتين (العراق والكويت)، خفف من حدة اللوم على إسرائيل بكونها العامل الوحيد المسبب لعدم الاستقرار في المنطقة. ومن ناحية ثانية، أدى بدء العملية السلمية بين الدول العربية وإسرائيل إلى ازدياد عدد الدول الآسيوية المهتمة في إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل. وتبعاً لذلك، وافقت العديد من هذه الدول على إقامة علاقات دبلوماسية معها، ومن أهمها الصين والهند. إذ وافقت الأولى (الصين) في يناير/1992 على أثر جولة إسرائيلية قام بها وزير الخارجية دافيد ليفي على إنشاء علاقات دبلوماسية متكاملة بين الدولتين، في حين قررت الثانية (الهند) إنشاء روابط دبلوماسية معها.

وبنفس الوقت، أبدت بعض الدول مثل اندونيسيا والباكستان وماليزيا وغيرها من الدول مرونة وانفتاحا أكثر تجاه إسرائيل، إلا أنها ربطت أي تقدم للعلاقات بينها وبين إسرائيل مع أي تقدم يحرز في عملية السلام في الشرق الأوسط وفي الشأن الفلسطيني الإسرائيلي.[196] وتأسيساً على ذلك، إزداد اقتناع أصحاب القرار الإسرائيلي بأن القضية الفلسطينية تشكل لبّ الصراع العربي الإسرائيلي، بمعنى صعوبة التوصل إلى سلام وتطبيع حقيقيين بينها وبين الدول الآسيوية وخاصة العربية، بدون وجود حلٍ ولو شكلي مع الجانب الفلسطيني يعمل على إعطاء إيحاء بأن الشعب الفلسطيني نال حقوقه. وكما يقول رفيف في كتابه "إسرائيل في الخمسين، خمسة عقود من الكفاح في سبيل السلام"، بأنه كان واضحا لدى رابين وبيرتس أن القضية الفلسطينية تشكل جوهر النزاع، وأنه لا يمكن التقدم نحو حل النزاع الإسرائيلي– العربي دون تحقيق حل للقضية الفلسطينية.[197]

---

[196] نفس المصدر السابق، ص XXIII .

[197] موشيه رفيف، *إسرائيل في الخمسين، خمسة عقود من الكفاح في سبيل السلام*، ترجمةد.محمود عباسي (شفا عمرو: دار المشرق للترجمة

فقد أصبح الفلسطينيون من وجهة نظر إسرائيلية الجهة القادرة في حال التوصل إلى اتفاق معها، على فتح باب السلام الإقليمي والقاري أمام إسرائيل، الأمر الذي يحمل في طياته حلولا لمآزق إسرائيلية متعددة؛ من أهمها الرفض وعدم الاعتراف بها، والمقاطعة العربية خاصة الاقتصادية والأمن وغيرها من المآزق.

ومن الحريّ بالإشارة في هذا الصدد، بأن التخطيط السياسي الإسرائيلي الذي أصبح يعوّل على التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين كشرط مسبق للتمتع بسلام إقليمي، لطالما عوّل وما زال على أمرٍ أخر للتوصل إلى هذا السلام المنشود. إذ سادت فرضية في الأوساط العسكرية والسياسية الإسرائيلية مفادها؛ بأن القوة العسكرية الإسرائيلية تشكل عاملا أساسيا في حث الدول العربية المجاورة على الاقتناع بعبثية المسار العسكري للتوصل إلى حلول واسترجاع للأراضي المسلوبة، وأن لا حل لقضاياهم إلا بالعمل الدبلوماسي والجلوس على طاولة المفاوضات.

وحول هذه العلاقة الجدلية بين السلام والقوة العسكرية الإسرائيلية وتبعية الأولى للثانية، فقد عبر العديد من المتخصصين العسكريين وصنّاع القرار الإسرائيلي عن هذه العقيدة. ففي مقالة بقلم العميد/ أبيعيزر يعري، تحمل عنوان "مرحلة أمنية جديدة"، كتبها في منتصف الثمانينات، *فإن أي تسوية للوضع الاقتصادي الذي تعاني منه الدولة على حساب الوضع الأمني العسكري، يحمل آثاراً سلبية على فرص السلام في المنطقة، وذلك "لأن السلام في المنطقة يقوم بشكل أساسي على مدى قوة إسرائيل العسكرية"*.[198]

والطباعة والنشر، 1999)، 342.

[198] أبيعيزر يعري، " مرحلة أمنية جديدة،" *في سياسة إسرائيل الأمنية*، تحرير. زئيف كلاين (دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية،

ويتفق مع هذا الطرح كل من وزير الدفاع الإسرائيلي/شارون (1981–1983) في معالجته للنظرية الأمنية وحرب سلامة الجليل، ووزير الدفاع الإسرائيلي/ رابين (1984–1987). إذ يرى الأول بأن" *الدول العربية لن تنحو نحو إقامة علاقات سلمية معنا، إلّا إذا أدركت أنها لن تستطيع مهما حاولت إزالة إسرائيل من الخارطة السياسية للشرق الأوسط، وعندما تدرك أن إسرائيل قائمة وستبقى، لذا من الأفضل إقامة علاقات سلمية معها. وعلى ضوء ذلك، فإن الضمانة الوحيدة لأمن إسرائيل، وللحفاظ على الوضع الراهن، أو الحفاظ على إستقرارية السلام تكمن في حيازة إسرائيل على القوة الكافية والكفيلة بتأمين وجودها وبقائها*، ومعاقبة كل من تسول له نفسه الاعتداء عليها أو خرق اتفاقية سلام".[199]

في حين يرى الثاني في غضون معالجته للأهداف السياسية، بأن "...، *وبدون قوة عسكرية كافية، لا يوجد أمان ولا أمن، ولا فرصة للسلام، ولن نجد من يرغب في صنع سلام مع إسرائيل (ضعيفة) وإذا ما وجدنا من يصنعه معها، فلن يعيش ذلك السلام لفترة طويلة*"، و"يتمثل هدف المسيرة السياسية في نقل النزاع العربي من ساحات القتال إلى طاولات المفاوضات. ***وقوة الجيش الإسرائيلي هي الضمانة الكفيلة بإرغام العرب على تفضيل الخيار السياسي، وليس الخيار العسكري***".[200]

1990)، 29.

[199] أرئيل شارون، " النظرية الأمنية وحرب سلامة الجليل"، تحرير .زئيف كلاين (المصدر السابق، 1990)، 85-86.

[200] رابين، إسحق . " توطئة لتبني نظرية أمنية أخرى". تحرير .زئيف كلاين (المصدر السابق، 1990)، 365-370.

وعلى ضوء هذه التصريحات التي تستمد أهميتها العليا بالأساس، من كونها صادرة عن أشخاص ذوي باع طويل في الحلبتين السياسية والعسكرية الإسرائيليتين، نلحظ بأنه في الوقت الذي اعتبر فيه التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين شرطا لا بدّ من تحقيقه إذا كان لا بدّ لإسرائيل أن تنعم في كنف سلام وقبول إقليميين، تمتع السلك العسكري والقوة العسكرية للجيش الإسرائيلي من جهة أخرى بأهمية عليا، تفوق أهمية التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. إذ تم اعتبار هذه القوة بمثابة الوسيلة الفعالة في تمكين إسرائيل من فرض سياسة الأمر الواقع على الدول العربية، بما في ذلك الطرف الفلسطيني، والتي ستجد نفسها أمام هذه الترسانة العسكرية الضخمة عاجزة عن التحرك العسكري، وستلجأ للخيار الدبلوماسي السياسي كحل أخير أمامها، الأمر الذي يحمل في طياته السلام والاعتراف وما إلى ذلك من أمور تطبيع بين الدول العربية وإسرائيل.

وإستناداً إلى هذه العقيدة، فإننا نستطيع القول بأن هذه القوة العسكرية الإسرائيلية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات قد وصلت وفقا لأصحاب هذه الرؤية لدرجة تسمح للتوصل إلى سلام مع الدول المجاورة إن لم يكن فرضا له!، وهنا يجب أن لا ننسى التغييرات التي طرأت على موازين القوى الدولية والاقليمية لصالح إسرائيل في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، لما لذلك من جدلية عميقة على القوة العسكرية التي تعوّل عليها إسرائيل.

بيدّ أن السعي واللهث وراء السلام من قبل إسرائيل لم يكن أبداً من أجل السلام ذاته بصيغته المجردة، بمعنى السعي فقط للسلام من أجل السلام، إذ أنه وعلى أهمية هذا الهدف الذي يمكن وصفه بالشامل، فإن دراسة واعية لسياسة إسرائيل ستؤدي حتماً إلى الاستنتاج بأن هذه الدولة تربط هذا الهدف بأهداف أخرى، تمتد من كواليس الأمن إلى دهاليز الاقتصاد. وهي بذلك لا يمكن اعتبارها مختلفة عن غيرها من الدول التي

عادة تدقق في حسابات ومردود السلام على علاقاتها الدبلوماسية واقتصادها وأمنها، إلا أنّ ما يميز إسرائيل في هذا السياق هو وجودها منذ نشأتها في بيئة محيطة ترفض وجودها من جهة، ومعرفتها بمدى تطورها الصناعي والاقتصادي بشكله المجرد، وبمقارنته مع حال الدول العربية المجاورة من جهة ثانية. وعلى هذا الأساس، سيمكنها السلام من تحقيق مكاسب تفوق ما يمكن تحقيقه في حال التوصل من جانبها إلى سلام مع دول على نفس المستوى من التطور الاقتصادي والصناعي. ومن جهة ثانية، ستنعم من خلال هذا السلام بالقبول الإقليمي الذي لطالما غاب عن سجل تاريخها، وستتمكن من تعزيز أمنها والاستئثار بموقع القيادة في الشؤون الاقتصادية والصناعية في إطار علاقاتها مع الدول المجاورة.

وعليه، فإنه حريّ بالمناقشة ماهية الطموح والإستراتيجية الاقتصادية والأمنية الإسرائيلية، اللذان تضعهما إسرائيل نصب أعينها كمكسب جوهري ينتج من العلاقة الجدلية القائمة بين السلام والأمن من جهة، والسلام والرفاه الاقتصادي من جهة ثانية، وتبعية الثاني والثالث (الأمن والرفاه الاقتصادي) للأول (السلام).

الأمن الإسرائيلي بين المفهوم وآليات التعزيز

في المفهوم

تتمتع مفردة الأمن بأهمية عليا في الخطاب السياسي والعسكري الإسرائيلي، إذ لا يتوانى هؤلاء الساسة عن إدراجها كمرادف للسلام، وكحافز لاتخاذ القرارات السياسية سواء تعلق الأمر بالحرب أو بالسلام وبالاستيطان والتوسع لدرجة أصبح فيها هذا المصطلح ملازم طبيعي لتعليل الخطوات العسكرية والسياسية كافة، ولإقناع أو تعديل أو كسب الرأي العام في المجتمع الإسرائيلي، وللتأثير على مواقف الدول العظمى التي لم تبخل في إبداء التعاطف والتفهم لمأزق إسرائيل الأمني.

وتكمن المشكلة الأساسية في ما يحمله هذا المفهوم المرن حسب التفسير الإسرائيلي، بلبس المفاهيم وتداخلها فيما يعرف بصبو هذه الدولة للتمتع بالأمن من جهة، وبحاجتها لتوفير الأمن لتوسعها وتمددها الاستيطاني من جهة ثانية، حيث تعمل على تقديم التفسيرات المطاطة لضرورة الحفاظ على أمن استيطانها الذي يعمل بدوره حسب وجهة نظرها في حفظ أمن الداخل/ الخط الأخضر.

وتضع إسرائيل نصب أعينها ركائز ثلاثة أساسية كشروط لا بدّ من توفرها لحماية الأمن الإسرائيلي؛ الأولى، حماية رقعة الوجود (القاعدة)، عن طريق تهويد الأرض وجلب اليهود من بقاع العالم والعمل على توطينهم ببناء الثكنات الاستيطانية. الثانية، تكمن بصلتها بمصدر الإمداد وهو ما تحققه العلاقة مع المركز الأم (دولة عظمى) أما الثالثة فإنها ذات علاقة بأمن المحيط الإقليمي، ويتطلب توفيره التفوق والهيمنة.[201]

[201] الولي، مصطفى عبد الواحد. (2001). أمن إسرائيل، الجوهر والأبعاد . دولة الامارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث

وبدراسة السياسة الإسرائيلية، نلحظ أنها تعمل جاهدة منذ نشأتها على التوفيق بين هذه المرتكزات الثلاثة، فسياسة الاستيطان لم تكف عنها منذ قيامها و حتى قبل ذلك، وسياسة الحفاظ على علاقات وطيدة مميزة مع قوة عظمى، إنما تمثل العمود الفقري في سياسة إسرائيل الخارجية. وكمثال على ذلك، حرص بيغن خلال محادثاته مع السادات على عدم حصول شرخ بين الدولتين، لدرجة كان يولي فيها أهمية لعلاقة إسرائيل مع أميركا أكثر من تلك الخاصة بالتوصل إلى سلام مع مصر، وذلك على الرغم من أهمية الهدف الثاني الذي يعمل من حيث المبدأ على إخراج مصر من الوحدة العربية، وتفتيت الجهود العربية في سعيها للنيل من إسرائيل. وكمثال على العلاقة المميزة بين إسرائيل وأميركا، ما منحته الولايات المتحدة لإسرائيل في الفترة الممتدة من 1949–1991، من مبلغ يفوق 53 مليار دولار في مجال العون الخارجي.[202]

أما فيما يتعلق بالركيزة الثالثة، والتي تكمن بالتفوق والهيمنة على المحيط المجاور لها، فقد حرصت إسرائيل ضمن هذا الصدد على أن لا ينافسها أحد أو حتى يشاركها في حصة الأسد في السياسة الأمريكية، ونجحت من ناحية ثانية في الحصول على أحدث المعدات العسكرية والتكنولوجية. هذا، بالاضافة إلى إبدائها انزعاج في حال حصلت إحدى الدول العربية على صفقة أسلحة مميزة، كالحادثة التي حصلت مع السعودية في أواخر السبعينات. إذ اعترضت حكومة بيغن على تزويد الولايات المتحدة السعودية بصفقة الطائرات، مدعية أن ذلك يخل في ميزان القوة في المنطقة. والأهم من ذلك، حرصها على عدم امتلاك أي طرف عربي للسلاح النووي، فقيامها في 1981 بقصف المفاعل النووي العراقي دليل على سعيها الدؤوب في هذا المجال، لضمان نجاحها في التفوق والهيمنة الإقليمية بكافة السبل.

الإستراتيجية، ص 10.

[202] نفس المصدر السابق، ص 23.

آليات تعزيز الأمن الإسرائيلي

يعتبر الأمن بحد ذاته هدف إستراتيجي لإسرائيل يوازي السلام في قيمته، بل وقد يفوقه أهمية، بمعنى اعتباره أولوية أساسية يجب إحرازه والحفاظ عليه سواء توفر السلام أو غاب عن العلاقات القائمة بين إسرائيل والدول العربية. وعلى أهميته وتوفره لإسرائيل نوعاً ما في ظل الدعم القوي الذي تلقاه من أميركا من جهة، وفي ظل حيازتها لترسانة عسكرية ونووية ضخمة من جهة ثانية، فإنّ هناك عوامل أخرى غير متوفرة وذات أهمية عليا للأمن، يكمن أهمها بغياب السلام بين إسرائيل ومحيطها الإقليمي وبشكل خاص العربي باستثناء مصر.

ففيما يتعلق بجدلية السلام على الأمن، فإنه من البديهي الإفتراض بأن الأمن الإسرائيلي يتعزز من خلال توفر بيئة محيطة تربطها علاقات سلمية مع هذه الدولة. والبيئة المحيطة يمكن تقسيمها إلى فئتين؛ الأولى، تلك الخاصة بالفلسطينيين والتي تتمركز في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما الثانية، فالمقصود فيها الدول العربية المجاورة المعادية لإسرائيل باستثناء مصر التي عقدت إتفاق سلام معها منذ 1979، بالإضافة إلى الدول الآسيوية.

وحول جدلية السلام مع الفئة الأولى– الفلسطينيين على الأمن الإسرائيلي، فإن التخطيط والتفسير الإسرائيليين له يختلفان من حيث الجوهر والمضمون عن ما له علاقة بالدول العربية الأخرى المجاورة لإسرائيل. إذ أن السلام مع الفلسطينيين وما له من أثارٍ على تعزيز أمن إسرائيل، لا يقوم من جانبها على ضرورة تقديم تنازلات جديّة عن الأراضي الفلسطينية المحتلة أسوة بما قد تؤول إليه الأمور في المطاف النهائي بينها وبين الدول العربية الأخرى، فيما لو قدر لاتفاقيات السلام أن تحرز بينها وبين هذه الدول، وذلك

على الرغم من أن مسألة التخلي عن الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل، حتى في مناطق أخرى غير الفلسطينية كالجولان تعتبر مسألة ليست باليسر إنجازها. ومع هذا، فإن الوضع في الأراضي الفلسطينية يختلف، وذلك بالأساس لكثرة الكتل الاستيطانية الممتدة داخلها مقارنة في المناطق الأخرى، ولقوة اللوبي المتشدد داخل مراكز صناعة القرار في الحلبة السياسية الاسرائيلية، والذي يأخذ من أراضي الضفة الغربية مركزا له.

وعليه، وفيما يتعلق بحيثيات الهدف الأمني لإسرائيل على مستوى التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، فإنه مرّ عبر ثلاثة مراحل متكاملة؛ الأولى – تمثلت بوقف الانتفاضة، والثانية– تمثلت بالتخلص من عبء الاحتلال والإدارة المدنية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع من خلال إقامة حكم ذاتي في الأراضي الفلسطينية، أما الثالثة، فإنها تمثلت بتشريع الوجود والسيطرة الحقيقية على الأراضي الفلسطينية، من خلال إجتثاث موافقة فلسطينية حول هذا الشأن، مع ما تحمله هذه النقطة الأخيرة من تأثير عميق على أمن إسرائيل وصورتها من منظورين دولي وإقليمي.

ففيما يتعلق بالمرحلة الأولى والتي حددناها بوقف الانتفاضة، فإنها تعود بالأساس لكون المفاوض الإسرائيلي حدد أهدافه المرجوة من عقد السلام مع الفلسطينيين في الوقت الذي كانت فيه الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في كانون الأول/ديسمبر 1987 ما زالت مستمرة. وعلى الرغم من أنه كان بإمكان هذه الحكومة الاستمرار في التصدي لها بكل ما قدر لها من قوة وعصبية، إلا أنّ ذلك لا ينتقص من أهمية وخطورة العواقب التي حملتها الانتفاضة الفلسطينية على المجتمع الإسرائيلي بكافة مستوياته؛ الأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث مثلت مأزقاً للحاكم لإسرائيلي خاصة في ظل شيوع

العمليات الإستشهادية التي خاضتها الحركات السياسية الفلسطينية وخاصة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ضد العسكريين والمدنيين الإسرائيليين، الأمر الذي جعل من توقف هذه الانتفاضة بمثابة هدف ثمين لإسرائيل على جميع المستويات وبشكل خاص على المستوى الأمني.

وحول تأثير الانتفاضة على المجتمع الإسرائيلي، كتب د.سبيرسكي في مقالة له تحمل عنوان "كلفة الاحتلال للمجتمع الإسرائيلي"، بأنه "في السنين العشرين الأولى، كان ثمن الاحتلال متدنياً نسبياً من وجهة النظر الإسرائيلية. لكن منذ اندلاع الانتفاضة الأولى في العام 1987، بدأت إسرائيل تدفع ثمن الغطرسة. في الحقيقة، لا يستطيع الفلسطينيون إلحاق الهزيمة بجيش الدفاع الإسرائيلي، وهزموا في ساحة الحرب مرة تلو الأخرى، لكن رغبة الفلسطينيين المتكررة في العودة إلى ساحة القتال، مرة بعد مرة، كي يعبروا عن طموحهم إلى تأسيس حياة قومية مستقلة، أصبحت تشكل منذ عام 1987 تهديداً مزمناً للاستقرار الاقتصادي والسياسي في إسرائيل".[203] ومن الأثار التي ترتبت على الانتفاضة على منحى الاستقرار السياسي في إسرائيل، ما حدث من انشقاق في الحكومة الائتلافية في أواخر الثمانينات على أثر رفض شامير الخطة التي تقدم بها بيكر في 1989، والتي كانت مقبولة من منظور اليسار – بيرتس ورابين.

أما فيما يتعلق بالتكلفة العسكرية والإقتصادية، فقد تضاعفت الأولى بشكل ملحوظ، إذ وضع الجيش الإسرائيلي كتيبتين ثابتتين تضمان سبعة فرق في الضفة الغربية والقطاع. أما الثانية، فقد طرأ تراجع في نمو

---

[203] د. شلومو سبيرسكي، " كلفة الاحتلال للمجتمع الاسرائيلي،" http://www.madarcenter.org (تم الدخول إلى الموقع في 2006/8/13)، تحت " بنك معلومات مدار."

الناتج القومي الإجمالي السنوي: من 6.1% في العام 1987 إلى 3.6% في العام 1988 إلى 1.4% في العام 1989؛ بينما تراجع الناتج القومي للفرد: من 4.6% في العام 1987، إلى 1.9% في العام 1988، إلى 0.3% في العام 1989. وارتفعت نسبة البطالة: من 6.1% في العام 1987، إلى 8.9 % في العام 1989. وحول هذه النقطة الأخيرة، تشير تقديرات بنك هبوعليم بأن تكلفة الانتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي منذ كانون الأول/ ديسمبر 1987 حتى كانون الثاني/ يناير 1990، وصلت حوالي واحد بليون دولار أمريكي [204]، في حين تشير تقديرات بنك إسرائيل المركزي بأن الانتفاضة كلفت الاقتصاد الإسرائيلي نحو 650 مليون دولار أمريكي في قطاع الصادرات فقط، والتي تأثر كثيراً من جراء المقاطعة الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى الخسائر التي لحقت بقطاع الخدمات خاصة فما يتعلق بقطاع السياحة.[205]

أما فيما يتعلق بعدد القتلى الإسرائيليين منذ اندلاع الانتفاضة حتى تاريخ توقيع إعلان المبادىء– اتفاق أوسلو في أيلول/ سبتمبر 1993، فقد وصل إلى 160 قتيلاً إسرائيلياً مقابل 1.162 شهيداً فلسطينياً.[206] وعلى الرغم من الفارق الشديد في عدد الضحايا بين الطرفين، فإن عدد القتلى الإسرائيليين ليس قليلاً وكفيلاً في إحداث مأزق أمني خطير للمواطنين والجنود الإسرائيليين. وتأسيساً على ذلك، ليس عجباً أن قام المفاوض الإسرائيلي في أوسلو بتضمين هذا الهدف "وقف الانتفاضة " ضمن البنود السبعة الغاية في الأهمية لإسرائيل للتوصل إلى وثيقة الاعتراف المتبادل بين الجانبين؛ الحكومة الإسرائيلية من جهة و/م.ت.ف..

---

[204] Rosen Howard, "Economic consequences of the Intifada in Israel and the Administered territories,", ed. Freedman, (previous reference, 1991), 370.

[205] http://en.wikipedia.org/wiki/First_Intifada#Outcome, accessed in March 15, 2007 .

[206] نفس المصدر السابق .

أما الركيزة الثانية في الحلقة المتكاملة التي وضعتها إسرائيل نصب أعينها فيما يخص موضوع الأمن وعلاقة ذلك بالتوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، فإنها تكمن بالتخلص من عبء الإدارة المدنية للسكان الفلسطينيين، وحصر اهتمامها بالشؤون المدنية الخاصة فقط بمستوطنيها في المناطق، وذلك من خلال التوصل إلى اتفاق حكم ذاتي مع الفلسطينيين، لما يوفر هذا الموضوع من خلاص لإسرائيل من أعباء مدنية خاصة بشعب أخر. وحول هذا الموضوع، يرى رفيف بأن "رابين وبيرتس أدركا بأن الحكم الذاتي الفلسطيني يَعفي إسرائيل من أعباء الاحتلال، ومسؤولية تسيير الأمور الحياتية والإدارية لمليوني فلسطيني، ويمهد الطريق إلى السلام مع الأردن وبالتالي، مع سوريا ولبنان ".[207]

وفيما يتعلق بالركيزة الثالثة لهذه الحلقة الخاصة بالأمن الإسرائيلي وهي الأكثر أهمية، فإنها تكمن بالاحتفاظ من جانب إسرائيل بزمام السيطرة والتواجد الفعليين في الأراضي الفلسطينية، بمعنى إحراز اتفاق مع الفلسطينيين يضمن وقف المقاومة والانتفاضة ويمهد لاتفاقيات مع الدول المجاورة دون التخلي عن السيطرة الفعلية عن الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا، لماذا لا تريد إسرائيل التخلي عن السيطرة الفعلية عن الأراضي الفلسطينية؟، إلا أن الإجابة على هكذا سؤال قد تأخذنا في متاهة مواضيع شتى تمتد من المفاهيم السياسية إلى الأيديولوجية وإلى ما ذلك من مواضيع، لذا، يتوجب علينا تحديد السؤال ضمن إطار الموضوع المبحوث وهو الأمن، وبالتالي، يصبح السؤال، ما علاقة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع بالأمن الإسرائيلي من وجهة نظر إسرائيلية؟.

تأخذنا الإجابة على هذا السؤال إلى مرحلة حرب حزيران/1967، إذ شكلت هذه الحرب مرحلة فاصلة

---

[207] رفيف، مصدر سبق ذكره، ص347.

في تاريخ الدولة الإسرائيلية، فبالإضافة إلى الانتصار الذي حققته على الدول العربية مجتمعة في هذه الحرب، فقد تمكنت من الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي العربية سواء كان في الجولان وسيناء أو الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع، ومنذ تلك اللحظة هرعت لخلق حقائق جديدة على الأرض من خلال بنائها المستوطنات في هذه المناطق. وعلى أهمية هذه المناطق التي احتلتها، فإن مسألة الانسحاب الحقيقي من الأراضي الفلسطينية هي الأصعب من بينها، بل تكاد تكون الخطوة المستحيلة التي لا تقدم عليها إسرائيل في المديين القريب وربما المتوسط.

وفي غضون تحليلنا وقراءتنا للأسباب التي جعلت هذه الحكومة أن تضع هذا الهدف نصب أعينها، والذي يكمن بعدم ورود الانسحاب الحقيقي من الأراضي الفلسطينية في الحسبان، برز إلى السطح تحليل وجدناه على أهمية للطرح والمناقشة الجدلية. يستند أصحاب هذا الطرح إلى نظرية العمق الإستراتيجي الذي توفره الأراضي الفلسطينية المحتلة/1967 لقوة الردع الإسرائيلية، حيث يرى أصحاب وجهة النظر هذه بأن السيطرة على هذه الأراضي تمثل وسيلة فعّالة للتمتع بعمق إستراتيجي، الأمر الذي أدى غيابه قبل تلك الحرب إلى جعلها معرضة لأي تهديد عسكري عربي سواء من ناحية سوريا أو الأردن أومصر أو الفلسطينيين، ومن ناحية ثانية، فإن احتفاظ إسرائيل بزمام السيطرة الفعلية هناك كفيل لمنع تكدس وتجمع الأسلحة التي قد تستخدم ضدها عند الحاجة.

ووفقا لهذا الطرح، تنبع أهمية الضفة الغربية من حقيقة وضعها الطبوغرافي[208]، إذ أنها توجد في وضع متاخم لما يعرف حسب المصادر الإستراتيجية الإسرائيلية بالمنطقة الحيوية في إسرائيل، أي حدود الخط

[208] تقع الضفة الغربية إلى الشرق من نهر الأردن، وإلى الغرب من السهل الساحلي، وتمتد شمالاً جنوب العفولة، ويحدها جبل الخليل من الجنوب.

الأخضر، وتتمتع بحدود طويلة معها مقارنة بحدودها مع الأردن.[209] وبالتالي، فإنها تتحكم من الناحية الإستراتيجية في المنطقة الحيوية التي تشغل مثلث القدس–تل أبيب–عسقلان، والتي يقيم فيها نسبة عالية جداً من سكان إسرائيل. ومن ناحية ثانية، فإن الطرف الذي يسيطر عليها يسهل عليه القيام بعمليات عسكرية ناجحة ضد إسرائيل من كونها تتحكم في المناطق الساحلية الغربية، إذ تمتد سلسلة الجبال الكبرى على طول 130 كم وعرض 40 كم، ولا تبعد عن حدود الخط الأخضر 15 كم.[210]

وبالتالي، يستطرد أصحاب هذا الطرح بأن العسكريين الإسرائيليين اللذين غالباً ما تولوا حقباً سياسية، يجمعون بأن أي تسوية سياسية قد تحصل بين إسرائيل والدول العربية، يجب أن لا تشتمل على فقدان العمق الإستراتيجي الذي تتمتع به إسرائيل من خلال احتلالها لأراضي الضفة الغربية، وعلى ضرورة إيجاد صيغة للتعاون بين إسرائيل والسلطة العربية المسيطرة على الضفة، يتم بموجبها تسهيل إلقاء القبض على وحدات الإرهاب بسرعة، ما يجعل من الضفة الغربية حيزاً جغرافياً غاية في الأهمية والحساسية لإسرائيل ونظرية أمنها المطلق، الأمر الذي يجعلها لا تتخلى عن تواجد قوات عسكرية لها في الضفة الغربية مزودة بأنظمة حديثة متطورة للإنذار المبكر وسيطرتها على التلال الحصينة التي تطل على حدودها مع الأردن وعلى السهل الساحلي انطلاق من أراضي الضفة.[211]

وعلى أهمية هذا الطرح، إلا أننا نرى بمضمونه موائمة أكثر لحالة الحرب منها للسلام، لأنه في حالة

---

[209] أحمد ثابت، "إسرائيل والضفة الغربية- حدود الأمن المطلق،" شؤون فلسطينية، ع. 185 (1998): 4.

[210] نفس المصدر السابق، ص 4-5 .

[211] نفس المصدر السابق، ص 8-11 .

السلام، تحصل تغييرات كيفية بين الطرفين المتصارعين على الأغلب لا يتم اختراقها. وكمثال على ذلك تجربتي السلام المصرية الإسرائيلية، والأردنية الإسرائيلية اللتان توفرا لاسرائيل من حيث المبدأ السلام والأمن معاً. وفي حال اتفاق اوسلو، فمن المفترض أن الطرفين يسعيان للتوصل إلى سلام، ما يقلل من أهمية هذا الطرح الذي يعوّل على العمق الإستراتيجي الذي يوفره احتلال أراضي الضفة الغربية لإسرائيل. ومن ناحية ثانية، فإن صنّاع القرار في إسرائيل على دراية تامة، بأنه إذا كان لا بدّ لإسرائيل أن تنعم في كنف سلام مع الطرف الفلسطيني، عليها أن تنسحب من المستوطنات المتواجدة في الضفة الغربية والقطاع، وهذا مطلب فلسطيني وإجماع دولي في آنٍ.

ومع ذلك، فإنها في أوسلو، لم تتبنى هذا الطرح الذي يحمل في طياته انسحاب حقيقي من الأراضي الفلسطينية، ما يجعل من الحيثيات التي تتكون منها هذه المسألة أبعد من طرح العمق الإستراتيجي الذي توفره هذه الأراضي لقوة الردع الإسرائيلية. وفي محاولتنا لتفسير الأسباب التي تقف وراء هذا الموضوع، وجدنا أن من ضمن الأسباب الأساسية التي تقف عائقا أمام هذه الخطوة، ما يعرف بقوة الأحزاب الراديكالية اليمينية التي تقطن غالبيتها في مستوطنات الضفة الغربية.

ومن الأمور التي تجعل من هذه الحركات على درجة عالية من الأهمية في السياسة الإسرائيلية، وذلك على عكس ما يطرحه البعض بأن هذه الحركات ذات تأثير ضئيل، ما توصل إليه/Sprinzak في غضون دراسته لتأثير هذه الحركات على السياسة والمجتمع الإسرائيليين. إذ يطرح هذا الأخير بأن هنالك عوامل تجعل من هذه الحركات صاحبة التأثير الأعلى في السياسة والثقافة الإسرائيليتين، حيث تتميز هذه الحركات بثلاثة ميزاتٍ؛ الأولى، قدرتها على اختراق أكبر الأحزاب السياسية، والثانية، تتمحور حول طبيعة وشخصية

أعضاء هذه الحركات وأما الثالثة فإنها ذات علاقة بالموقع الإستراتيجي لدوائرها الانتخابية.[212]

وفيما يتعلق بالميزة الأولى، فإن هذه الحركات تمكنت من التأثير على حزبي الليكود والحزب الوطني الديني، لدرجة أصبح فيها ما يعادل 25% من رؤساء الليكود[213]، ومناصريهم ينظرون إلى العالم من المنطلق الأيديولوجي الخاص باليمين المتطرف. ومن ناحية ثانية، وضمن نفس الإطار، فقد كان الحزب الوطني الديني هدفا أيضا لهذه الأحزاب المتطرفة وخاصة لما تدعو إليه غوش أمونيم، إذ يلحظ القارىء في غضون إطلاعه على الأرضية السياسية الخاصة بهذا الحزب، التشابه الكبير القائم بينها وبين ما تدعو إليه حركة غوش أمونيم. ومن جهة أخرى، فإن ما تدعو إليه هذه الحركات الراديكالية يلقى تأييداً من قبل مئات الآلاف من المواطنين اليهود في إسرائيل.[214]

وكمثال على قوة الأحزاب الراديكالية في البرلمان، تكوّن جبهة عرفت باسم "جبهة أرض إسرائيل"– Eretz Israel Front، وهي عبارة عن لوبي يتكون من 30 عضواً من أعضاء الكنيست الإسرائيلي، تأسست في أواخر الثمانيات للوقوف في وجه أي مساومة سياسية بشأن الأراضي المحتلة. أما فيما يتعلق

---

[212] Ehud Sprinzak, "The Israeli Radical Right: History, culture and politics,"eds. Peter Merkl; Leonard Weinberg, (1993) www.geocities.com\alabasters_archive\israeli_radical_right.html, (accessed Dec 2006).

[213] تجدر الإشارة إلى أن حزب الليكود ووفقا للمادة الثانية من الفصل الثاني الذي يتناول موضوعة الأهداف في دستور الحزب يؤمن بأرض إسرائيل الكاملة، إذ تنص المادة على "الحفاظ على حق الشعب اليهودي على أرض إسرائيل حقاً أبديا لا يقبل الاستئناف والاستمرار في الاستيطان والتطوير على كامل أرض إسرائيل وفرض سيادة الدولة على هذه الأجزاء"،، وأيضا ورد في البرنامج السياسي للحزب حول مسألة السلام في الفقرة المخصصة للاستيطان، بأن " الاستيطان هو التعبير الأمثل والواضح الذي يعبر عن حق شعب إسرائيل غير القابل للطعن والاعتراض في أرض إسرائيل، ويشكل ثروة إستراتيجية هامة للدفاع عن المصالح الحيوية لدولة إسرائيل.

[214] Sprinzak (1993). Previous reference.

بالميزة الثانية، فإنها تكمن بالشخصيات التي تتكون منها هذه الأحزاب، إذ تعتبر على الأغلب شخصيات مؤمنة وبراغماتية ومتمكنة سياسياً، تتميز في قدرتها على تشكيل لوبيات سياسية. أما الميزة الثالثة والأخيرة، والتي تتعلق بالموقع الإستراتيجي لأصحاب وتابعي هذه الحركات الراديكالية، فانها تجتمع في المستوطنات المبنية على أراضي الضفة الغربية بالأساس. وتطالب هذه الحركات بضم الأراضي المحتلة لإسرائيل، وترى بمهمتها الأساسية ضمن هذا المضمار منع المساومة والانسحاب منها.

وفي الوقت الذي يعتبر فيه المجتمع الاستيطاني مجتمعاً صغيراً نسبياً، إذ ساوى عدد القاطنين فيه في 1992عام حوالي 110.00، لكنه يمثل للعديد من الإسرائيليين النموذج الحقيقي للصهيونية في هذه الأيام. وضمن هذا السياق، تمثل غوش أمونيم لليمين لإسرائيلي الذي يساوي حوالي 50% من الشعب الإسرائيلي بشكل عام نموذج للمثالية والتضحية بالذات التي عاصرتها اليهودية في القدم.[215]

وأخيراً، يجب أن لا ننسى أنه مع بداية التسعينات، تاريخ التوصل إلى اتفاق أوسلو، كانت الانتفاضة قد أثرت على المزاج العام الإسرائيلي بدرجة جعلت من مبادىء الأحزاب الراديكالية المعادية للوجود الفلسطيني والعربي نموذجا للكثير من الإسرائيليين. ومن ناحية ثانية، واكبت تلك الحقبة من الزمن الهجرة اليهودية من الإتحاد السوفيتي السابق إلى إسرائيل، مع ما رافق ذلك من تخطيط إسرائيلي يقوم على اعتبار أراضي الضفة الغربية بشكل خاص رافداً شاسعاً لإمتصاص وتوطين هذه الأعداد الهائلة الوافدة من الخارج. وعلى ذلك، فقد أثرت تلك المستجدات على أي إمكانية قد تطفو إلى السطح لإجراء انسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي لا تجرؤ القيادة السياسية الإسرائيلية على طرحها حتى لو أرادت ذلك، وفيما لو حاولت، فإنها ستواجه

---

[215] نفس المصدر السابق.

بقوة من قبل اللوبي السياسي الذي يتكون من هؤلاء المستوطنين، ويدافع عنهم وعن وجودهم داخل الأراضي المحتلة، والذي يتمتع بتعاطف الكثير من أبناء الشعب الإسرائيلي. هذا، دون إعفاء صانع القرار الإسرائيلي من مسؤولية غياب الإرادة السياسية لذلك. ويرى/Sprinzak أنه في ظل اختراق الأحزاب الراديكالية لليمين الإسرائيلي، فإنه في الوقت الذي قد لا تتمكن فيه هذه الأحزاب من الاحتفاظ بكامل أراضي إسرائيل، فقد يكون باستطاعتها مواجهة الانسحاب الكامل للإسرائيليين من أراضي الضفة والقطاع، وبالتالي الحول دون اكتمال هكذا خطوة.[216]

وتأسيساً على ما سبق، نستطيع القول بأن الحكومة الإسرائيلية/1992، وعلى الرغم من معرفتها بضرورة الانسحاب من الأراضي المحتلة للتمتع بسلام مع الفلسطينيين، إلا أنها لم تكن مستعدة لهكذا خطوة، وذلك لأسباب؛ من بينها ما قد تواجهه من معارضة قوية من قبل الأحزاب الراديكالية اليمينية التي تتألف بالأساس من مستوطني الضفة الغربية، والتي يتغلغل أعضائها داخل الجيش والسياسة والبرلمان. وبالتالي، فإن التناقضات الإسرائيلية الداخلية المبنية على الصراعات الإسرائيلية، والتي تكمن بغياب إجماع على المصلحة الوطنية الإسرائيلية، فمن جهة هناك طرح بيرتس ورابين، ومن جهة ثانية، هناك طرح الليكود الذي يتحدث بلغة المستوطنين والراديكاليين، جعلت من هكذا خطوة مستحيلة التحقيق.[217]

---

[216] Sprinzak, Ehud. (1991). The ascendance of Israel's Radical Right . NY: Oxford university press, p 209-210 .

[217] وضمن هذا السياق، فقد وفرت جريمة الحرم الإبراهيمي في 1994، الفرصة أمام رابين لتقويض قوة المستوطنين، وفرض عليهم حلاً سياسيا. فلو إفترضنا جدلا بأنه قام بإخراجهم من الخليل ومن كريات أربعة مستغلا الضغط الدولي والمحلي المستهجن من العملية، لكانت الأوضاع السياسية بين الطرفين الإسرائيلي الفلسطيني أفضل كثيرا، ولكانت إسرائيل انسحبت من جميع المستوطنات باستثناء تلك الخاصة بالقدس، لكنه لم يستغلها. ومن جهة ثانية، لم يضغط الجانب الفلسطيني بشكل كاف للتأثير على القرار الإسرائيلي بهذا الشأن، ناهيك عن العمليات الإستشهادية التي قامت بها حركة حماس في تلك الفترة ضد المدنيين الإسرائيليين، والتي عملياً ساعدت على سحب البساط من

أما فيما يتعلق بجدلية السلام مع الدول العربية والآسيوية على الأمن الإسرائيلي، وهو الهدف الذي تسعى حياله إسرائيل من خلال التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين أولاً، فإن ذلك يكون محصلة طبيعية للسلام الذي قد يبرم بين إسرائيل وهذه الدول. ومن جهة ثانية، يتعزز الأمن الإسرائيلي ضمن هذا السياق من خلال إمكانية تحويل أعداء الأمس ليس فقط إلى أصدقاء، بل إلى حلفاء لمواجهة الخطر الشيعي الذي تتحدث عنه إسرائيل باستمرار. فوفقاً للتحليل الإستراتيجي لرابين، فإنه في المستقبل سيكون على الأغلب التهديد الأساسي لإسرائيل مصدره الدول الإسلامية الراديكالية، وستأخذ المواجهة شكل صواريخ، وأسلحة نووية، وبالتالي، وكي تتمكن إسرائيل من مواجهة هذا الوضع حسب ما تبين لها من تجربة/1991، فمن المهم أن تحصل على حلفاء إقليميين كتركيا ومصر والأردن وسوريا.[218]

تحت أقدام المعتدلين نوعا ما داخل الحلبة السياسية الإسرائيلية.

[218] Quandt, previous reference, p 330.

التداعيات التي يحملها السلام على الاقتصاد الإسرائيلي

تشكل إسرائيل في مجملها مجتمعاً قوي البنية، يستند إلى اقتصاد شبه اصطناعي حديث، يسعى للتمدد والاستفادة من فرص السلام مع الدول المجاورة. إلا أن عدم توفر سلام بينها وبين الدول المجاورة على مدى العقود الأربعة والنيف السابقة، أدى إلى حرمان اقتصادها من فرص التمدد والهيمنة، اللذان هو بقادر عليهما في حال توفرت الشروط الموضوعية له، والتي تكمن بالسلام أولاً، وبرفع المقاطعة الاقتصادية وفتح الحدود والأسواق العربية كمرافق للسلام أمام صادراتها وتجارتها ثانياً.

تقوم إستراتيجية إسرائيل في هذا المضمار أولاً على محاولة التخلص من المقاطعة الاقتصادية العربية لها، والتي بدأت بطابع أقرب إلى الشعبي منذ عام 1920، وتمددت لتأخذ بعداً إقليمياً في عام 1929، وذلك عندما أقسم مندوبو عرب من سوريا وشرق الأردن ولبنان وفلسطين في اجتماع لهم في القدس على منع بيع الأراضي لليهود ومقاطعة المصنوعات والمتاجر اليهودية. وبعد ذلك وفي عام 1937 وفي المؤتمر القومي العربي المنعقد في سوريا وبحضور مندوبين من سوريا والعراق والأردن ولبنان والعربية السعودية ومصر وفلسطين، تم الاتفاق على توسيع حدود هذه المقاطعة لتشمل مقاطعة بضائع الدول الأجنبية التي تدعم مشروع الاستيطان اليهودي في فلسطين بالإضافة إلى مقاطعة يهود فلسطين، ثم اتخذت هذه المقاطعة طابعاً رسمياً في 1945 وذلك عندما تبنتها الجامعة العربية. وتقسم هذه المقاطعة إلى درجات ثلاثة؛ الأولى، وتشمل مقاطعة السلع ذات شهادات المنشأ الإسرائيلي وهي المقاطعة المباشرة والثانية، تشمل مقاطعة الشركات الأجنبية العاملة في إسرائيل أما الثالثة فإنها تشمل مقاطعة الشركات الأجنبية التي لها علاقة بالشركات الإسرائيلية

وتصنف هاتان الدرجتان بالمقاطعة غير المباشرة.[219]

تمثل المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل عائقاً كبيراً أمام نموها وطموحها الاقتصاديين، وخاصة المباشرة منها، إذ حالت هذه الأخيرة دون تفاعل الاقتصاد الإسرائيلي مع إقتصادات المنطقة، فحرمته من مصادر حيوية للقوة والنمو. وكمثال على ذلك، ما لحق بالإقتصاد الإسرائيلي من جراء منع السفن والطائرات الإسرائيلية من التوقف في الموانىء والمطارات العربية أو المرور في المياه الإقليمية.[220] فإسرائيل تحتاج إلى تعاون إقليمي وإلا فإن مصادرها لن تكفي لنموها الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، فهي بحاجة إلى سوق لصادراتها التي تصل حوالي 37.5% من الناتج المحلي الإسرائيلي. هذا، بالاضافة إلى الخسائر التي تتكبدها نتيجة المقاطعة الثانوية والتي تكلفها سنوياً ما يقارب المليار دولار بسبب رفض بعض الشركات والدول التعامل معها إحتراماً للمقاطعة العربية.[221]

وتشتمل إنهاء المقاطعة العربية التي تصبو إليها إسرائيل على مكاسب إسرائيلية في قطاعات مختلفة، لعلَ أهمها ينصب في ميدان التبادل التجاري والسياحة والصناعة والزراعة والمياه. ففي مجال التبادل التجاري، والذي يقوم على فتح الأسواق العربية والسوق الإسرائيلية أمام إسرائيل والدول العربية، فإن إسرائيل ترى بهذا الهدف غاية في الأهمية لما ستشكله السوق العربية من مصدر استهلاكي كبير للصادرات الإسرائيلية. وعلى حد تعبير بيرتس "إن السوق الإسرائيلية أصغر من أن تطور اقتصاداً معاصراً، والأسواق

---

[219] www.kate3.com, "تاريخ المقاطعة العربية لإسرائيل "، فبراير 2004،(تم الدخول إلى الموقع في مارس 15 ، 2007).

[220] رمضان عبد الله، " إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل،" *قراءات سياسية*، الجزء الثاني، ع. 2 (1992): 131.

[221] د. وهبة، محمود. (1994). إسرائيل والعرب – والسوق الشرق أوسطية . القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ص 99.

الأوروبية والأمريكية بعيدة للغاية وتنافسية إلى حد عدم جدوى دخولها بصورة مهمة...، لكي يصبح اقتصاد إسرائيل قوياً، عليها أن تخلق سوقاً يمكنها من النمو، وهذا السوق... مكانه الطبيعي هو الشرق الأوسط".[222]

ومن ناحية أخرى، يشكل قطاع السياحة منفذاً مهماً لتطوير الاقتصاد الإسرائيلي. وضمن هذا السياق، حريّ بالإشارة ما يفصح عنه مسئولو وزارة السياحة في إسرائيل عن وجود خطط مجهزة لمرحلة ما بعد "السلام"، تقوم على إقامة شبكة عريضة للمواصلات في المنطقة، كمشروع قطار الشرق السريع الذي ينطلق من تركيا إلى مصر، مروراً بلبنان وإسرائيل وغيرها من المشاريع التي يتوقع الإسرائيليون حدوث زيادة هائلة من خلالها في عدد السياح الأجانب كمرافق لإستباب الأمن في المنطقة.[223] أما الصناعة، ونظراً لضعف بنية الصناعة التحويلية العربية، فإن فتح الأسواق العربية أمام الصناعات الإسرائيلية سيضع الصناعات العربية في موقف ضعيف أمام الصناعة الإسرائيلية التي ستسيطر عليها بسهولة، وفيما يتعلق بالمياه فستعمل السياسة الإسرائيلية على تسويق أجهزة تحلية مياه البحر خاصة للسعودية والدول الخليجية.[224]

وبالتالي، فإن إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، والتي هي بالأساس شأناً سياسياً استخدمته الدول العربية للحد من قدرة إسرائيل على السيطرة والهيمنة على المنطقة، ولحثها على إجراء تعديلات في سياساتها خاصة التوسعية، يحمل في طياته مكاسب جمّة للاقتصاد الإسرائيلي.

---

[222] نفس المصدر السابق، ص 136.

[223] نفس المصدر السابق، ص 139.

[224] نفس المصدر السابق، ص 142، 145 .

أما المرحلة الثانية والتي تلي قرار إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، ووفقاً للتخطيط الإسرائيلي في هذا المجال، فإنها تكون باستخدام فلسطين كجسر للعبور إلى أسواق وأموال وعمالة العالم العربي.[225] وتقوم الخطط الاسرائيلية في هذا المضمار على محاولة الاستفادة من إنهاء هذه المقاطعة والاتفاق مع الأردن وسوريا ولبنان على إنشاء سوق حرة دولية على الحدود الإسرائيلية، والمشاركة في تكوين سوق شرق أوسطية واستخدام التكنولوجيا الإسرائيلية لاختراق الأسواق العربية.[226]

وبإلقاء نظرة على السيناريو المتوقع في الساحة الاقتصادية الذي قام بتحليله د.وهبة، وبمراحله الخمسة، نلحظ الوجود القوي لإسرائيل في هذا السيناريو من جهة، وحتمية إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل من جهة ثانية كشرط مسبق لتنفيذ هذا السيناريو، حيث أنه مبني بمراحله الخمسة على إقامة علاقات اقتصادية بين إحدى الدول العربية وإسرائيل. ففي المرحلة الأولى، يبدأ التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والضفة الغربية، وتتبعه في المرحلة الثانية بداية للتجارة الخارجية بين الضفة الغربية وغزة والأردن، أما المرحلة الثالثة فتكون بداية لعلاقات تجارية بين إسرائيل والأردن سواء من خلال إتفاق سياسي بين الطرفين، أو من خلال الضفة الغربية وغزة، وتتبعه المرحلة الرابعة لنشاط تجاري بين مصر وإسرائيل تنفيذاً لكامب ديفيد أو من خلال الضفة الغربية وغزة والأردن، أما المرحلة الخامسة، فتحمل بداية لنشاط تجاري بين إسرائيل وكل من لبنان وسوريا.[227]

---

[225] نفس المصدر السابق، ص 17.

[226] نفس المصدر السابق، ص 33.

[227] نفس المصدر السابق، ص 77-80.

ومن حيث المبدأ، فقد أثبتت الوقائع السياسية نية إسرائيل في الاستفادة من الإتفاق مع الفلسطينيين للوصول إلى أسواق البلاد العربية الأخرى، حيث تضمن المحور الثالث في إقتصاديات الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل موضوع التعاون الإقليمي مع البلاد العربية، الأمر الذي يمكن إعتباره خلق للنواة الاقتصادية للسوق الشرق أوسطية.[228]

[228] نفس المصدر السابق، ص 89.

المبحث الثاني

الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية

تعتبر القوة العسكرية وموازين القوى القائمة بين أطراف على عداء من أكثر الأمور أهمية في تحديد نتائج أي اتفاق أو تسوية قد تبرم بين هذه الأطراف، إذ قد يجد الطرف الأضعف نفسه في وضع لا يسمح له إلا بإتباع سياسة براغماتية تمكنه من التوصل إلى اتفاق مع الطرف الأخر، خاصة إذا كانت الخسائر التي قد يمنى بها هذا الطرف وفقا لتحليله الإستراتيجي عالية في حال عدم التوصل إلى إتفاق مقارنة بالوضع في حال توصله إلى اتفاق مع خصمه. إلا أنه، وعلى الرغم من الأهمية العليا التي يحتلها ميزان القوى والقوة العسكرية التي يمتلكها أحد الأطراف المتصارعة في التأثير على حيز الخيارات المتاحة أمام الطرف الأضعف وعلى نهجه السياسي، فإنّ هنالك تأثير لعوامل أخرى مسئولة بشكل أو بأخر عن طبيعة المكاسب التي تمكن أحد الأطراف من إحرازها من الطرف الأخر، تكمن أهمها بالدبلوماسية التي تشكل عصبها الحنكة والقدرة التفاوضية "فن الأداء التفاوضي" التي يمتلكها أحد الفريقين مقارنة بالأخر. ولذلك، حريّ بالمناقشة ماهية الإستراتيجية التفاوضية التي اتبعتها إسرائيل مع/م.ت.ف. في أوسلو من حيث؛ التكتيك والأسلوب وطبيعة إدارة المفاوضات ذاتها، لنتمكن من تفسير الأسباب التي مكنت إسرائيل من إجتثاث مكاسب جمّة من الطرف الأخر الفلطسيني، مقابل تقديم تنازلات من جانبها لا تكاد تلحظ.[229]

وبالتالي، وكي نتمكن من تحليل الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية في اوسلو، فإننا سنعمل أولاً على:

---

[229] تجدر الملاحظة بأن تحليل الاستراتيجية التفاوضية الاسرائيلية في أوسلو لا يقلل أبداً من أهمية موازين القوى الدولية والاقليمية على حيز المساومات السياسية المتوفرة أمام الطرفين الاسرائيلي الفلسطيني.

تحديد مواضيع معينة تعرف ب/Bargaining issue، وهي المواضيع التي لا يمكن التوصل إلى اتفاق حولها إلا من خلال التفاهم والاتفاق بين الطرفين المتصارعين.[230] وبالعادة تكون هذه المواضيع على درجة عالية من الأهمية و ذات بعد مصيري للأطراف المتصارعة. وثانياً: سنقوم بتحديد ماهية الإستراتيجية المناسبةOptimal Bargaining Strategy وهي جزء من Game theory التي بإتباعها، يتمكن أحد الأطراف من التوصل إلى أكبر قدر ممكن من المكاسب بشأن هذه المواضيع، وذلك بالأساس لنتمكن من تحليل مدى موائمة السياسة التفاوضية الإسرائيلية وما تقوم عليه هذه الإستراتيجية. وثالثاُ: سنعمل على تعليل الأسباب الكامنة وراء إتباع أو عدم إتباع المفاوض الإسرائيلي لهذه الإستراتيجية.

أولاً: **المواضيع التي لا يمكن حلها بدون اتفاق: Bargaining Issues**

كما سبق وذكرنا، تعتبر المواضيع التي تصنف على أنها أمور لا يمكن حلها بدون التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية مواضيع مصيرية وحاسمة، لذا تكون بمثابة ثقل تفاوضي يمتلكه الطرفين المتفاوضين ويحاول كل منهما إجتثاث تنازلات بشأنها من الأخر المفاوض مقابله، خاصة أن أي مكسب يحققه أحد الأطراف في هذا الخصوص يكون مكسباً أحادي الجانب– Zero sum game.

ولكون موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من أكثر المواضيع عقدة وتشابكا، فمن الطبيعي أن تكون المواضيع المصيرية متعددة. وعلى تعددها، فإنه يمكن التعويل على أربعة مواضيع ذات أهمية عليا لكلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ويمكن تلخيصها بالآتي: الأول يكمن بالقدس، والثاني يكمن في

[230] Telhami. (1990). Previous reference, p16 .

المستوطنات في الضفة الغربية والقطاع من جهة، والأمن الداخلي والخارجي للضفة الغربية من جهة ثانية، والثالث يكمن في مسألة الاعتراف المتبادل بين الطرفين (دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية)[231] من جهة، وتأجيل المواضيع الغاية في الأهمية لمرحلة المفاوضات الدائمة من جهة ثانية، أما الرابع والأخير فإنه ذات علاقة بالتعاون الإقليمي الذي نص عليه الاتفاق بين الطرفين.

وبعد أن حددنا هذه المواضيع/ Bargaining issues، سنعمل **ثانياً** على تحديد الإستراتيجية الأنسب Optimal Bargaining Strategy، (التكتيكات) والتي بإتباعها سيتمكن المفاوض الإسرائيلي من تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب بشأن هذه المواضيع المصيرية، والتي يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

1 – طرح الحد الأعلى للمطالب، والتلميح إلى الخصم بأنها أدنى ما قد يَقبل به، بمعنى المبالغة في المطالب وفي درجة أهميتها.

2– التشدد في أمور معينة لاستخدامها كورقة ضغط لتحصيل تنازلات بشأن أمور أخرى من الطرف الأخر مقابل التنازل عن هذه الأمور.

3– إتباع سياسة جس النبض– استكشاف أولويات الخصم والعمل على تغييرها.

4– إتباع إستراتيجية أقرب إلى التهديد بالانسحاب من العملية بمجملها، للتأثير على طبيعة النتائج والمكاسب التي قد يجتثها الطرف الأخر، وحثه على تقديم تنازلات، بمعنى العمل على التأثير على ما يعرف ب/ opportunity function للطرف الأخر المفاوض.

---

[231] تجدر الإشارة بأن الطرف الفلسطيني عوّل على وجود القرار 242 كأساس للاتفاق بينه وبين دولة إسرائيل، كضمانة بأن الحدود ستكون تلقائيا حدود ما قبل / حزيران 1967، إلا أن وجود تعريفين مغايرين لنص هذا القرار بحد ذاته كان يجب أن ينتبه إليه الفلسطينيين أكثر لأن تكلفته السياسية عالية.

إلا أنه، وقبل مناقشة الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية في أوسلو لتقييم مدى اقترابها أو ابتعادها عما حددته/ Optimal Bargaining Strategy، سنعمل على إعطاء فكرة عامة حول الأسس التي تتبعها بالعادة إسرائيل داخل دهاليز المفاوضات، والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

1 -التعويل على الأمر الواقع، والتمسك بالحق الذي ينشئه الأمر الواقع.[232]

2 -فرض عقدة الأمن الإسرائيلي على طاولة المفاوضات، وجعلها الهدف الأسمى للعملية التفاوضية برمتها.

3 -استثناء الأمم المتحدة ومجلس الأمن من أي مفاوضات.

4 -التركيز على المفاوضات الثنائية، بهدف الاستفراد بالطرف المقابل وتحرير قضيته القطرية من القضية الكبرى (الصراع العربي الإسرائيلي)، وعدم تقييد التقدم مع أي طرف بما يحصل مع الأطراف الأخرى (تفتيت الجبهة العربية).

5 -التركيز على السرية.

6 -إيلاء النصوص وصياغتها القانونية أهمية عليا.

7 -تضخيم التنازلات التي يقدمها الطرف الإسرائيلي، وتغليفها بإيحاء التضحية والكرم.

8 -مطالبة الطرف الأخر بتقديم تنازلات بهدف بناء الثقة وإقناع الرأي العام الإسرائيلي.

أما فيما يتعلق بالإستراتيجية التفاوضية التي اتبعها الوفد المفاوض الإسرائيلي في أوسلو، ومن خلال

---

[232] د. كيلاني، مصدر سبق ذكره، ص 14-15.

مراجعة المسيرة التفاوضية التي جرت بين الطرفين الإسرائيلي الفلسطيني، توصلت الدراسة إلى استنتاج فحواه يقوم على أن الأداء التفاوضي الإسرائيلي كان قريب جداً وموائماً لهذه الإستراتيجية/ Optimal Bargaining Strategy.

فمنذ البداية، اتبع المفاوض الإسرائيلي خط المبالغة في أهمية طلباته وعمد على تصويرها بالحدود الدنيا لما يمكن أن يقبل به. و من جهة ثانية، وضع شرطين على المفاوض الفلسطيني القبول بهما قبل البدء في المفاوضات الرسمية، واللذان يكمنان بإخراج القدس من سلطة الحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية، وبالتخلي عن التحكيم الدولي في حال الخلاف بين الطرفين، وبالغ في أهميتهما لحث الطرف الفلسطيني على تقديم تنازل بشأنهما.

فوفقاً لسبير، فقد كلفه بيرتس وبناء على مشاوراته مع رابين بأن يبلغ الفلسطينيين بأن عليهم الموافقة على أن القدس لن تدرج في إطار تسوية الحكم الذاتي، فإذا رفضوا ذلك، يجب أن يدركوا أنه لن يحدث أي تقدم، ومن جهة ثاينة، عليهم التخلي عن إدخال أي جهاز من أجهزة مجلس الأمن في الصورة.[233] وهو (أي المفاوض الإسرائيلي) في هذا الطلب الثاني لم يقفز عن ثوابته التفاوضية، إذ لطالما تمسك به، فحرصه على أن تكون المفاوضات في مدريد ضمن مؤتمر إقليمي، كان المعني به منع أي دور لمجلس الأمن.

وبناءً على ذلك، نلحظ إتباع المفاوض الإسرائيلي لتكتيك رقم 1 و4، إذ بالغ من جهة بأهمية طلباته،

---

[233] سبير، مصدر سبق ذكره، ص 13.

وطرحها على كونها أقل ما قد يقبل به، ولمح إلى التهديد بالانسحاب وعدم إمكانية التقدم بدون الحصول على موافقة بشأنها من الطرف الأخر، وذلك كله لحث الطرف الأخر على تقديم تنازلاتت بشأنها، ما يعني بشكل أو بأخر أنه عمل بذلك على تغيير وتحجيم حيز المكاسب/opportunity function التي قد يحصل عليها الطرف الفلسطيني. وعلى هذا، فقد جاء الرد الفلسطيني حول هذه المطالب بالإيجاب وبسرعة الرد، الأمر الذي أدى بنهاية المطاف إلى إحراز مكسب إسرائيلي على مستوى القدس، وهي موضوع مصيري كما سبق وحددناه،/bargaining issue ، وذلك دون تقديم أي تنازلات تذكر من جهة إسرائيل، ما أدى إلى فقدان الطرف الأخر الفلسطيني ورقة ضغط مهمة كان بإمكانه على الأقل المساومة حولها بشأن أمور أخرى.

أما فيما يتعلق بالموضوع الأخر الذي حددناه ضمن مواضيع/bargaining issues، والذي يكمن بموضوع المستوطنات في الضفة الغربية والقطاع من جهة، وبمسؤولية الأمن الداخلي والخارجي للضفة الغربية والقطاع من جهة ثانية، فقد نحج المفاوض الإسرائيلي في هذا الإطار في فرض عقدته الأمنية على طاولة المفاوضات في أوسلو وبقوة، وإجتثاث تنازلات بشأن مواضيع أخرى ذات أهمية عليا من خلال ربطها بعقدة الأمن هذه. وحول موضوع الأمن الإسرائيلي، يرى د. كيلاني بأن مفهوم "أمن إسرائيل" سيطر على التفاوض الإسرائيلي سيطرة واضحة وشاملة، حتى أن هذا المفاوض استباح قواعد القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة...، متذرعاً بمفهوم الأمن.[234]

فقد تمسك المفاوض الإسرائيلي بكل قواه بهذا المطلب، وضخم أهمية احتكاره له، وكرس مفاهيمه في شأن العمق الإستراتيجي للضفة الغربية والقطاع على أمن الدولة ذاتها لتعليل احتفاظه في المستوطنات

---

[234] د. كيلاني، مصدر سبق ذكره، 17.

المقامة هناك. ومن جهة ثانية، كرس ضرورة احتكاره للأمن الداخلي في المنطقتين "ب" و"ج" اللتان تساويان معظم أراضي الضفة الغربية بحجة توفير الأمن للمستوطنين والمستوطنات، التي عللت إسرائيل ضرورة الحفاظ عليها تحت سيطرتها بحجة الأمن الداخلي للدولة ذاتها.

وبالتالي، فحلقة الأمن حسب الطرح الإسرائيلي، حلقة يمكن رصد بدايتها والتي تكمن بالأمن لإسرائيل الغير محددة المعالم والحدود، في حين لا يمكن رصد نهايتها، لأن كل حلقة فيها مبنية على أخرى سابقة، ومعززة بأخرى لاحقة، وهكذا. ومن خلال نجاح المفاوض الإسرائيلي في فرض مفهومه الأمني، خاصة ما له علاقة بالمستوطنات والذي ليس بالضرورة أن يكون مقتنعا به، بل تعمد المبالغة به لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف، يكون عملياً نجح في التأثير على حيز الخيارات والنتائج المتاحة/ opportunity function أمام الطرف الأخر، من خلال إتباع تكتيك رقم 1 و4.

إلا أنه ولتحقيق هذا الهدف، فإنه قد اتبع أيضاً تكتيك رقم 2، الذي يقوم على التمسك بأحد المطالب للمساومة عليه بشأن موضوع أخر. وحول هذا الموضوع، فقد عمد المفاوض الإسرائيلي على التمسك بخيار غزة فقط دون إضافة أريحا لها، وهو مطلب فلسطيني، لإجتثاث تنازل فلسطيني فيما يتعلق بموضوع الأمن، إذ كانا الطرفان الإسرائيلي الفلسطيني يتفاوضان بشأن هذين الموضوعين في الوقت ذاته.

فحسب سبير، فقد رفض رابين إضافة أريحا إلى غزة، ورفض رفضاً قاطعاً تنازل إسرائيل بأي صورة من الصور عن السيطرة الإسرائيلية على أحد جسور الأردن، وأصر على إبقاء جميع المناحي ذات العلاقة

بأمن إسرائيل والضفة الغربية الخارجي في أيدي إسرائيل.[235] إلا أن هذا الإصرار من قبل رابين على إستثناء أريحا من سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني يفهم منه في هذا الاطار على أنه تكتيك تفاوضي ليس إلا، اتبعه للمساومة وتحصيل تنازلات من الطرف الأخر بشأن موضوع الأمن الداخلي والخارجي للضفة الغربية والقطاع، والذي يشمل الحدود والمعابر، إذ عاود الإسرائيليون ووافقوا على إدراج أريحا في الحكم الذاتي وذلك بعد أن حصلوا على تنازلات فلسطينية في موضوع الأمن.

وهنا تجدر الإشارة كيف أن المفاوض الفلسطيني قدم تنازلات منذ البداية بشأن أمور كان بمقدوره الاحتفاظ بها كورقة ضغط للمساومة حولها بشأن أمور أخرى، كالقدس الذي كان بإمكانه في أقل معدل التمسك بها وإحراز مقايضة مبدأية حولها مقابل تعزيز صلاحياته الأمنية، بمعنى إبداء تشدد حول الموافقة على تأجيلها لمفاوضات الوضع النهائي، مقابل تعزيز وضعه في الضفة الغربية والقطاع من حيث الصلاحيات أو من حيث مسؤولية الأمن الداخلي في أقل معدل، وذلك على عكس المفاوض الإسرائيلي الذي يبدي تشددا في مواضيع يضخم من أهميتها لإجتثاث تنازل من الطرف الأخر في شأن مصيري أخر.

وفيما يتعلق بالموضوع الثالث والذي حددناه بمسألة الاعتراف المتبادل بين الطرفين (دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية) فإنه ذات أهمية عليا، وذلك ليس فقط لكونه يحمل مضامين ومدلولات سياسية غاية في الأهمية والخطورة، وإنما أيضاً لكونه يلقي الضوء بصورة واضحة على براعة وحنكة المفاوض الإسرائيلي. فمن خلال إتباع سياسة المبالغة في أهمية المطالب الإسرائيلية التي تضمنتها وثيقة البنود السبعة

---

[235] سبير، مصدر سبق ذكره، ص 14.

للتوصل إلى اعتراف متبادل بين الطرفين، تمكن الطرف الإسرائيلي من تحجيم مدى المكاسب التي قد يحرزها الطرف الفلسطيني. إذ تمكن من خلال فرض هذه البنود كأمر مقدس لا بديل عنه، من إجتثاث تنازل فلسطيني عن أمور ليس لها علاقة مباشرة بمسألة الاعتراف ذاته، كوقف الانتفاضة التي كان بإمكان الطرف الفلسطيني لو اتبع سياسة التشدد حيالها، من خلال التعويل على صعوبة وضع حد لها بالسرعة التي ترجوها إسرائيل كونها بالأساس ذات طابع شعبي وليس رسمي وما إلى ذلك من ذرائع، من إجتثاث مكاسب أخرى مقابل التعهد بنهاية المطاف ببذل الجهد اللازم لوضع حد لها. وبالتالي فقد نجح الطرف الإسرائيلي في التأثير على ما يعرف بـ/opportunity function خاصة بأنه أصرّ وبدا متعصباً حيال أي تحديد لمعالم وحدود إسرائيل الذي يريد من الطرف الأخر الاعتراف بها، مقابل الاعتراف فقط بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني وليس كزعامة لدولة فلسطينية.

وحسب سبير حول موضوع الاعتراف، "فإن الفلسطينيين لم يكن لديهم أية مشكلة في الاعتراف في إسرائيل في إطار المسيرة السلمية، بيد أننا كنا نتحدث عن اعتراف دون أي شروط، أو التطرق إلى حدود إسرائيل أو لجوهر الحل بيننا. أما نحن (الإسرائيليين) فكنا على استعداد للاعتراف بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني لكن ليس كزعامة لدولة فلسطينية ".[236]

وعلى خطورة الاعتراف الذي قدمته المنظمة لإسرائيل من وجهة نظر فلسطينية، فقد مثل هذا الأمر مكسباً سياسياً غاية في الأهمية من وجهة نظر إسرائيل، خاصة أن هذا الاعتراف بصيغته المبهمة بدولة إسرائيل وحقها بالعيش بسلام وأمن رافقه من جهة ثانية موافقة بين الطرفين على تأجيل المواضيع الغاية في

---

[236] نفس المصدر السابق، ص 96 .

الأهمية خاصة للطرف الفلسطيني، وهو الأضعف في معادلة القوة هنا، لما لهذا الموضوع من تأثير كبير على مجريات الأمور في المستقبل وعلى فرض سياسة الأمر الواقع من قبل الطرف الأقوى (إسرائيل) على الأخر الأضعف (السلطة الوطنية الفلسطينية).

فقد كان بإمكان الطرف الفلسطيني التشدد في موضوع الاعتراف الذي قدمه لإسرائيل بدون تعريف الحدود، ومقايضته أقلها بتضمين الاتفاق بنصوص واضحة وملزمة تقوم على اعتراف إسرائيلي بحتمية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في المرحلة النهائية من المفاوضات على حدود ما قبل 1967، خاصة أن الصيغة التي عولجت فيها المواضيع المتبقية غلفها الغموض حتى النخاع. لكن هذا لم يحصل، وما حصل بالحقيقة كان مقايضة للاعتراف الذي قدمته دولة إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، والتي على أهميتها كمنظمة لا تقارن بحجم التنازل الذي قدمته هي باسم الشعب الفلسطيني في وثيقة الاعتراف المتبادل، سواء بالاعتراف بدولة إسرائيل التي لم تنص الوثيقة على أي تعريف بشأن حدودها، أو بحق هذه الدولة المجهولة المعالم والحدود الجغرافية بالعيش بسلام وأمن، وبوقف الانتفاضة وتعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو إلى تدمير إسرائيل. وعلى هذا، فإن نجاح إسرائيل في إجتثاث اعتراف من خصمها (المنظمة) بحقها كدولة في العيش بسلام وأمن من جهة، وتأجيل المواضيع المصيرية للشعب الفلسطيني خاصة موضوع الدولة المستقلة من جهة ثانية، إنما يعود في بعض مضامينه لحنكتها وسياستها التفاوضية من جهة، ولإتباع الأخر الفلسطيني سياسة أقرب إلى الليونة والتساهل.

أما الموضوع الرابع والأخير، فإنه ذات علاقة بالتعاون الإقليمي الذي نص عليه الاتفاق بين الطرفين. فمن خلال نجاح إسرائيل بتضمين الاتفاق الانتقالي الذي وقعته مع الطرف الفلسطيني بأمور ذات بعد إقليمي

كتلك التي وردت في الملحق الرابع من إعلان المبادىء، والذي حمل عنوان "بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي –الفلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية"، تكون نجحت من حيث المبدأ في رسم الخطوات الأولى لفتح أبواب العالم العربي على مصراعيه أمامها من خلال الفلسطينيين.

تكمن خطورة هذا المكسب الذي حققته إسرائيل من وجهة نظر فلسطينية، وأهميته من وجهة نظر إسرائيلية، بأنه جاء قبل معرفة الجانب الفلسطيني وهو الأضعف في هذه المعادلة بما ستؤول إليه الأمور والحسابات بالأمور العالقة، وهي الأهم، إذ تم تأجيلها للمرحلة النهائية من المفاوضات. وبهذا، ومن خلال إتباع إسرائيل موقفاً غامضا من حقيقة مواقفها من الأمور التي بقيت عالقة، ومن جهة ثانية إتباعها خط المبالغة في أهمية هذا التعاون للجانب الفلسطيني الذي تحتاج بنيته التحتية المتدهورة لمثل هذه الأمور!، (أي إتباع تكتيك رقم 1)، تمكنت من إحتلال موقع في الشؤون الإقليمية من خلال الفلسطينيين دون تقديم تنازلات أو ضمانات حقيقية في الأمور الأهم للفلسطينيين.

وعليه، فقد كان بالأحرى للطرف الفلسطيني أن يقوم بتأجيل موضوع التعاون الإقليمي لفترة المفاوضات النهائية، لاستخدامه كورقة ضغط على إسرائيل لإحراز تنازلات في الشؤون الأخرى العالقة التي تم تأجيلها، أما ما حصل فعلاً هو أن الطرف الفلسطيني تنازل عن هذه الورقة، في حين عرفت كيف تستغلها إسرائيل وتجرد الطرف الأخر منها.

وبالإضافة إلى هذا، فقد اتبع الطرف الإسرائيلي تكتيك رقم (3) الذي حددناه بسياسة جس النبض

واستكشاف أولويات الطرف الأخر وحقيقة مواقفه منها وذلك منذ البداية، إذ قام سنجر– المستشار القضائي في أوسلو عن الطرف الإسرائيلي وبإيعاز من رابين بطرح حوالي مائة سؤال على أبو علاء، لتقدير فرص إمكانية التوصل إلى اتفاق مع المنظمة، وكانت الأسئلة ولهجة وأسلوب سنجر فيها تميل وعلى حد تعبير سبير إلى التحقيق.[237]

وتأسيساً على ذلك، نستطيع القول بأن المفاوض الإسرائيلي في أوسلو تمتع بحكنة تفاوضية عالية، قابلها من ناحية الطرف الأخر المفاوض ضعف عام (ليونة وتساهل) وعدم خبرة، أدت بالمطاف النهائي لأن تكون إسرائيل الرابحة الكبرى في هذه العملية السياسية.[238]

ثالثاُ: لماذا كانت السياسة التفاوضية الإسرائيلية موائمة ومنسجمة مع ما تنص عليه/ Optimal Bargaining Strategy ؟

يعتبر هذا السؤال معقداً وشائكاً لتداخل العوامل التي ساعدت عملياً الوفد الإسرائيلي المفاوض في أوسلو على إتباع هذه الإستراتيجية التفاوضية، والتي مكنته من زيادة حيز المكاسب التي حصل عليها من الطرف الفلسطيني. وضمن حيز التفسيرات المحتملة، فقد يرى البعض بالنهج المرن الذي اتبعته المنظمة عاملاً مسئولاً عن هذه النتيجة، في حين قد يرى البعض الأخر بمركزية القرار في يد عرفات عاملاً مسئولاً عن نجاح الحكومة الإسرائيلية في إتباع هذه الإستراتيجية وتحقيق مكاسب جمّة. إلا أنه وعلى أهمية هذه العوامل، فإننا توصلنا في سياق تحليلنا للعوامل المسئولة عن إتباع إسرائيل لهذه الإستراتيجية/optimal strategy،

---

[237] نفس المصدر السابق، ص 44 .

[238] وهنا تجدر الإشارة بأن الإستراتيجية التفاوضية الفلسطينية في اتفاق أوسلو لم تحظى حتى اللحظة بالعناية الكافية من قبل الباحثين.

إلى وجود عاملين أساسيين مسئولين عن هذه النتيجة التي عملت على زيادة حيز المكاسب الإسرائيلية في هذا الاتفاق؛ الأول، يكمن بوضع المنظمة الضعيف وبنهجها التفاوضي المرن، حيث كانت ترى هذه الأخيرة بعودتها إلى الساحة السياسية هدف مركزي بحد ذاته بغض النظر عن طبيعة التنازلات التي ستقدم من جانبها من جهة، ومعرفة إسرائيل بهذه الحقيقة من جهة ثانية وهنا بيت القصيد. أما الثاني، فإنه ذات علاقة بشخصية كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي–رابين ووزير خارجيته –بيرتس، إذ اتبع الأول خط التشدد والتعنت في المواقف وإيلاء النصوص والتفاصيل عناية خاصة، وهذا الخط يطلق عليه في العادة (الشجرة)، في حين اتبع بيرتس خط النظر إلى بعيد (الغابة)، الأمر الذي مكنهم من تشكيل دائرة تفاوضية كاملة مكملة لبعضها البعض.

وضع المنظمة الضعيف ونهجها التفاوضي المرن، ودور ذلك في تفسير موائمة الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية وما يعرف ب/ Optimal Bargaining Strategy

لقد عانت المنظمة في تلك الفترة من الزمن من حالتي ضعف ووهن كادتا تعصفان بها من غير عودة، ما جعل من هدف التوصل إلى اتفاق مع الطرف الإسرائيلي المخرج الوحيد أمامها، لتدخل من خلاله أبواب واشنطن والغرب، وتعود من خلال واشنطن والغرب إلى الدول العربية وخاصة الخليجية. وعلى ذلك، فإن معرفة إسرائيل بوضع خصمها وحاجته المطلقة لمثل هكذا اتفاق، بالاضافة إلى النهج التفاوضي المرن الذي حذت تجاهه المنظمة ضمن إطار سعيها الدؤوب للعودة إلى الساحة السياسية بأي ثمن، ساعد إسرئيل في فرض شروطها ورؤاها لطبيعة الحل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، من خلال المبالغة في أهمية مطالبها والتشدد في الموقف حيالها، بالاضافة إلى التهديد بالانسحاب من العملية برمتها في حال إستعصى عليها تليين موقف المفاوض الأخر.

وضمن هذا السياق، فقد أدى هذا المتغير المتمثل؛ بالضعف السياسي الذي لحق بالمنظمة إلى أقصى درجاته، بالاضافة إلى ما رافقه من مرونة وضعف في الأداء التفاوضي الفلسطيني، ومعرفة إسرائيل في كيفية استغلالهما إلى نجاح إسرائيل في فرض شروطها الخاصة باستثناء القدس من المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي وذلك منذ البداية[239]، إذ عمدت إلى التهديد بعدم وجود أي بصيص أمل للتقدم في المفاوضات بدون موافقة الطرف الفلسطيني على هذا الشرط، وهي مدركة بأن التوصل إلى اتفاق بالنسبة ل/م.ت.ف. يعتبر

[239] تجدر الملاحظة بأن توفر الشروط الموضوعية لإسرائيل لفرض شروطها لا يعفي المنظمة من ضعف الأداء التفاوضي الذي غابت عنه الحنكة التفاوضية، التي تقوم على إبداء التشدد في هذه المواضيع للمساومة حيالها على الأقل بشأن أمور أخرى.

مسألة حياة أو لا حياة. ومن ناحية ثانية، نجحت من خلال هذا المتغير في فرض بنودها السبعة الخاصة بالاعتراف، والتي اعترفت من خلالها المنظمة بحق إسرائيل بدون شروط أو إيضاحات حول الحدود بالعيش بسلام وأمن، وبالتالي، كان لهذا العامل الدور الأكبر في التأثير على نتائج الاتفاق وخيارات الطرف المقابل من خلال إتباع المفاوض الاسرائيلي لتكتيك رقم (4، 1).

دور شخصية الرئيس في موائمة الأداء التفاوضي الإسرائيلي وما تنص عليه/ Bargaining Strategy

يجمع محللي وباحثي أسس العمليات التفاوضية على ضرورة توفر صفات معينة في شخصية صنّاع القرار في العملية السياسية، لتشكيل داعمة أساسية تمكن الطرف المعني من تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف والمكاسب المرجوة. وضمن هذا السياق، يمكننا تحديد بعض أهم هذه الصفات؛ كالتشدد في المواقف، والابتعاد عن نهج التخمين، والواقعية، والاهتمام بالتفاصيل دون إهمال الصورة العامة، والنظر إلى الصورة من بعيد دون إهمال التفاصيل، والابتعاد عن الثقة بالخصم وما إلى ذلك من أمور.

وعلى هذا، فقد أدى وجود كل من إسحق رابين– رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، بشخصيته التي تميل إلى التشدد خاصة في مجال الأمن والعناية الفائقة بالتفاصيل، إلى جانب بيرتس– وزير الخارجية بشخصيته المعهود عنها بالمراوغة والحالمة وبالنظر إلى الأمام والتخطيط للمستقبل[240]، إلى تمكين الطرف الإسرائيلي من فرض مفهومه المعقد عن الأمن، وإجتثاث تنازل فلسطيني بشأن المستوطنات والأمن

[240] أنظر مثلا كيف وصفت الصحفية جين كوربين الرجلين في كتابها :

"Gaza First , the secret Norway channel to peace between Israel and the PLO", 1994, p54 .

الداخلي والخارجي في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، ومن الحصول على موطئ قدم في الشؤون الإقليمية من جهة ثانية.

وبصورة أدق، كان لوجود بيرتس في هذه العملية الدور الأكبر في تضمين الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي بشؤون إقليمية تمكنت من خلالها إسرائيل من الحصول على موطئ قدم في الشؤون العربية والإقليمية عبر البوابة الفلطسينية. في حين كان لوجود رابين في هذه العملية الدور الأكبر في إحراز مكسب إسرائيلي في الشؤون الأمنية والمستوطنات، ما أدى إلى احتفاظ إسرائيل بطريقة أو بأخرى بزمام السيطرة الفعلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال ركيزة الأمن الإسرائيلية.

خلاصة

ناقشنا في هذا الفصل الأهداف التي وضعها الطرف الإسرائيلي نصب عينيه بغية تحقيقها من خلال التوصل إلى إتفاق مع الطرف الفلسطيني. وفي غضون تحليلنا لهذه الأهداف، إستنتجنا بأنها في معظمها لا تعتبر وليدة المرحلة التاريخية التي واكبت المفاوضات السلمية في التسعينات، بل تعود لتاريخ الدولة ذاتها. ووفقاً للتحليل الاستراتيجي الاسرائيلي، فإن التوصل إلى إتفاق سلام مع الطرف الفلسطيني يشكل داعمة أساسية لتحقيق الأهداف الأخرى التي ترجوها. فمن خلاله ستتمكن من وضع حد لحالتي الرفض والعداء الإقليميين وحتى شبه القاري، وذلك بالأساس من خلال تجريدها للأطراف المعادية الأخرى من الذريعة الأساسية لهذا العداء من خلال التوصل إلى إتفاق مع صاحب القضية الأولى – الطرف الفلسطيني. ومن ناحية ثانية، ترى إسرائيل بأن لهذا السلام الذي ستحرزه سواء مع الفلسطينيين أو مع الدول الاخرى التي ستمضي وراء المركبة الفلطسنينية، أثار إيجابية على الوضع الإقتصادي لها لما ستحمله خطوة السلام مع الدول المجاورة من عمليات تطبيع وفتح لأسواق كبرى أمامها.

وضمن هذا السياق، إستنتجنا بأن صانع القرار الاسرائيلي وعلى الرغم من أهمية هذه الأهداف التي يريد تحقيقها عبر البطاقة الفلسطينية، إلا أنه لا ينوي التخلي عن السيطرة الفعلية عن الأراضي الفلسطينية، حيث أن الظروف المحيطة والتي آلت بالمجمل لصالح إسرائيل وضد مصلحة المنظمة مكنتها من وضع هكذا أهداف ثمينة نصب أعينها دون إبداء أي إستعداد لدفع الثمن السياسي. وعليه، توصلنا إلى أن هذه القيادة الإسرائيلية والتي كانت على دراية تامة بأنه إذا كان لا بدّ لشعبها أن يحيا بسلام حقيقي مع الفلسطينيين، لا بدّ من الإنسحاب من المستوطنات ومن الأراضي المحتلة، إلا أنها لم تفعل، لعوامل عدة من أهمها، عدم إستعدادها لدفع الثمن السياسي الداخلي الذي ستواجهه على الأغلب من قبل اللوبي السياسي والعسكري في

المستوطنات، والذي سيقف في وجه هكذا خطوة فيما لو قامت القيادة الحاكمة آنذاك من طرح هكذا مشروع، بالاضافة لغياب الإرادة السياسية الحقيقية لصنّاع القرار.

أما في المبحث الثاني، فقد ناقشنا ماهية الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية، وتوصلنا إلى أنّ الوفد المفاوض عن الطرف الإسرائيلي في أوسلو تميز بالحنكة التفاوضية الكافية، إذ كان أداءه التفاوضي منسجما وما تقوم عليه/Optimal Bargaining Strategy. ومن ناحية ثانية، وفي غضون تحليلنا للأسباب التي تقف وراء نجاحه في إتباع هذه السياسة، توصلنا إلى أن أحد الأسباب تكمن في وضع المنظمة الضعيف على المستويين السياسي والتفاوضي، ودراية إسرائيل بذلك، ما مكنها من النجاح في إتباع خط تفاوضي متشدد ساعدها في التأثير على حيز النتائج المتاحة أمام الطرف الفلسطيني، من خلال إجتثاث تنازلات جوهرية منه ومنذ البداية، خاصة أنها كانت تعلم بأن عرفات شخصيا معني بالتوصل إلى إتفاق، ما ساعدها على إتباع سياسة التشدد بدون أن يهدد ذلك إستمرارية العملية التفاوضية.

أما السبب الثاني، فإنه يكمن بوجود كل من رابين وبيرتس وبشخصياتهما المغايرة المكملة لبعضها البعض في المسيرة السياسية أنذاك، ما مكنّ الطرف الإسرائيلي من ممارسة تكتيكات معينة وتحقيق مكاسب أخرى.

الفصل الخامس

المكاسب الإسرائيلية في أوسلو

تمهيد

نجحت إسرائيل من خلال توقيعها على اتفاق إعلان المبادىء وما تبعته من اتفاقيات مع الطرف الفلسطيني، من تحقيق العديد من الأهداف والمكاسب التي لطالما سعت حيالها منذ زمن. وعلى تعددها، إلا أنه يمكننا التعويل على ثلاثة مكاسب أساسية ومحورية نجحت الحكومة الإسرائيلية آنذاك من إحرازها؛ الأول، تمثل بالحفاظ على زمام السيطرة الفعلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والثاني يكمن في تعزيز أمنها، والثالث يكمن في إنهاء حالة العداء الرسمية مع العديد من الدول العربية وإقامة العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع العديد من الدول الآسيوية و الشرق أوسطية والدولية.

ففيما يتعلق بالمكسب الأول، فقد تمكنت الحكومة الإسرائيلية من خلال ما ورد من نصوص في الاتفاقيات التي أبرمتها مع الجانب الفلسطيني من الاحتفاظ بزمام السيطرة الفعلية وتعزيزها في الأراضي الفلسطينية المحتلة/1967. وضمن هذا السياق، فقد مَنحت السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب هذه الاتفاقيات سيادة منقوصة في المجالين الداخلي والخارجي، إذ لا سيطرة لها على الحدود الخارجية المتاخمة للدول العربية المجاورة وتحديدا مصر والأردن، وفي المجال الداخلي لا يحق للمجلس الفلسطيني القيام بمهام تشريعية في مجالات لم يتم نقلها له بعد، ناهيك عن ما حصل للوحدة الجغرافية للضفة الغربية التي منيت بشرذمة سياسية فككت من خلالها أواصر الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق؛ أ وب وج و احتفظت إسرائيل من خلالها بحقها في الولايتين الإقليمية والوظيفية في المنطقة "ج " والتي تعادل 69% من المساحة الكلية لأراضي الضفة الغربية، وبالأمور الأمنية في المنطقة " ب"، هذا بالإضافة إلى حقها في الدخول إلى المنطقة "أ" في حالات المطاردة الساخنة، مع ضمان الولاية الشخصية للإسرائيليين لاختصاصها حتى لو تواجدوا في المنطقة "أ".

أما فيما يتعلق بالمكسب الثاني والذي حددناه بتعزيز الأمن الإسرائيلي، يمكن القول بأن المفاوض الإسرائيلي نجح في أوسلو في فرض عقدته الأمنية على طاولة المفاوضات مع الطرف الفلسطيني، إذ حصل من جهة على تعهد فلسطيني بالحفاظ على أمن إسرائيل، ومن جهة ثانية، نجح في إجتثاث موافقة فلسطينية على تواجده في المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة والقطاع، ما عنى بطريقة أو بأخرى أو أقلها فَهم، تشريع فلسطيني لتواجد الاحتلال على أراضيه، الأمر الذي قد ينفي عنه على الأقل في المرحلة الانتقالية صفة المحتل.

وفيما يخص المكسب الثالث، والذي حددناه بنجاح إسرائيل في وضع حد لحالتي الرفض والعداء مع بعض الدول العربية، بالإضافة إلى نجاحها في إقامة علاقات دبلوماسية وسياسية مع العديد من الدول، نلحظ بأنها بدأت في جناء مكاسب سياسية على هذا المستوى منذ تاريخ ما قبل اتفاق أوسلو، وتحديدا بعد البدء بعملية السلام المرتقبة التي أعلنت عنها أميركا، خاصة على مستوى علاقاتها مع دول أسيا. إلا أن توصلها إلى اتفاق أوسلو مع الطرف الفلسطيني كان المفتاح الحقيقي الذي فتح الطريق أمامها على مستوى الدول العربية، إذ نجحت في توقيع اتفاقية سلام مع الأردن، وتمكنت من التخلص من المقاطعة الاقتصادية مع العديد من هذه الدول.

وتأسيساً على ذلك، يقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، سنناقش في الثلاثة الأولى منه هذه المكاسب التي أتينا على ذكرها، أما الرابع فقد خصصناه لتقييم هذه المكاسب من خلال مقارنتنا إياها بالأهداف التي حددتها إسرائيل منذ البداية كمبتغيات سياسية ستجنيها مقابل إتفاقها مع منظمة التحرير الفلسطينية.

المبحث الأول

حفاظ الحكومة الإسرائيلية على زمام السيطرة الفعلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة/1967

يكفي الإطلاع على ما ورد من نصوص في الاتفاقيات التي وقعت بين الطرفين الإسرائيلي الفلسطيني، لإدراك مأزق السقف الأعلى الذي تتمتع به السلطة الوطنية الفلسطينية من حيث؛ حيز السيطرة الحقيقية على الأمور ذات الاختصاص السيادي في أراضيها من جهة، وطبيعة السلطة التي تتمتع بها إسرائيل في الأراضي التابعة لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني من جهة ثانية.

فقد تمكنت الحكومة الإسرائيلية وبموافقة فلسطينية من؛ فرض سيطرتها الكاملة على الحدود الخارجية للمناطق الفلسطينية، وفصل المستوطنات المبنية أصلا على الأراضي الفلسطينية من طائلة الحكم الذاني الفلسطيني، وإزعام حقها المطلق في السيادة على مجمل شؤون الحياة هناك، بالاضافة إلى تقسيم أراضي الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق؛ "أ" و"ب" و"ج"، ومنح السلطة الوطنية الفلسطينية ولاية كاملة فقط على المنطقة "أ" التي لا تعدو 6% من مجمل المساحة الكلية لأراضي الضفة الغربية. هذا، مع حفظ حقها في التدخل والسيطرة على مسألة الأمن في المنطقة "ب" التي تبلغ حوالي 25% والسيطرة شبه الكاملة على المنطقة "ج" التي تعادل تقريباً 69% من المساحة الكلية لأراضي الضفة الغربية.

ومن جهة ثانية، تمكنت إسرائيل من إجتثاث موافقة فلسطينية على استمرار سريان القوانين العسكرية الإسرائيلية التي ستمارسها إسرائيل من خلالها إدارتها العسكرية في المهام التي لم تنقل إلى المجلس الفلسطيني، وأعطت لنفسها حق دخول أراضي المنطقة "أ" في حالات المطاردات الساخنة، وغيرها من الأمور

التي لا تدل سوى على تبعية المجلس الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية لإسرائيل.

وعليه، ومن خلال منح المجلس الفلسطيني ولاية شخصية كاملة على جميع الفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع باستثناء أهالي القدس الفلسطينيين و المستوطنين الإسرائيليين، مع ما رافق هذه الولاية من أخرى منقوصة في المجالين الوظيفي والإقليمي، تكون إسرائيل نجحت في أوسلو في توظيف ما ورد في اتفاق كامب ديفيد حول "منح الاستقلال" للسكان وليس للأراضي على أحسن وجه مع استثناء فلسطيني القدس، وهي المدينة التي تعتبرها إسرائيل عاصمة أبدية لها بجزئيها الشرقي والغربي.

بيدّ أنّ الحديث عن ماهية السلطة والسيطرة، ومن يملكها، لا تجدي نفعاً في دعم الافتراض الذي يقوم عليه المبحث بمجمله، بدون التدليل على ذلك بما ورد من نصوص بين الطرفين في الاتفاقيات التي أبرمت بينهما؛ سواء في إعلان المبادىء–1993/9/13 أو اتفاق القاهرة– 1994/2/9 أو اتفاق غزة–أريحا في 1994/5/4 ويعرف بأوسلو (1) والاتفاقية الإسرائيلية – الفلسطينية المرحلية(طابا) في 1995/9/28 وتعرف بأوسلو(2)، للتدليل على المكاسب القانونية التي حققتها إسرائيل لنفسها من خلال هذه الاتفاقيات.

ومن خلال مراجعة أهم ما ورد في إعلان المبادىء من نصوص ذات علاقة بالشأن السيادي والوجود الفعلي على أراضي الضفة الغربية، نلحظ نجاح إسرائيل في الحفاظ على وجودها وسيطرتها على الأراضي الفلسطينية/1967، من خلال تدعيم موقفها بنصوص فقهية من جهة، وحصر المهام الملقاة على عاتق المجلس الفلسطيني المنتخب على الأغلب بمهام إدارية ليس إلا من جهة ثانية.

وضمن هذا السياق، فقد نصت المادة السادسة من إعلان المبادىء التي عالجت موضوع النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات في البند الثاني منها على، "...، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية؛ التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة". أما فيما يتعلق بالسلطة التشريعية للمجلس الفلسطيني، ونزولاً مع إصرار /م.ت.ف. على أن تتضمن سلطتها هذا المجال، فقد حرصت إسرائيل على أن تترك لنفسها حيزاً وفيراً للتحكم بالمجلس في هذا الشأن، إذ نصت المادة التاسعة من إعلان المبادىء على "سيخول المجلس سلطة التشريع وفقاً للاتفاق الانتقالي في جميع السلطات المحولة إليه" و "سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية ".

وبنفس السياق، حدد الملحق الثالث "بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي- الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية " في البند الأول منه شكل التعاون في إدارة المياه بين الطرفين في مياه الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، ولم يشتمل على إدارة مشتركة ودراسة مشتركة من قبل باحثين من الطرفين حول حقوق الطرفين في المياه التي تقع في الحيز الجغرافي الخاضع للسيطرة الإسرائيلية في منطقة الداخل/ فلسطين 1948، ما يعتبر تعارضا مع أسس القانون الدولي التي تشجع من حيث المبدأ مسألة التعاون هذه بين الأطراف، على أن يرافقها مبدأ التبادلية/ Mutuality، والمساواة/ Equality، والسيادة/ Sovereignty، إلا أن الوضع في الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية مختلف، إذ تغيب هذه الأسس بمجملها عن طبيعة التعاون الذي سيتم بين الطرفين.

وبالتالي، ووفقا لهذه المواد آنفة الذكر، نلحظ بأن مهام المجلس حددت في المجال الإداري وقيّدت في المجال التشريعي ضمن هذه المهام الإدارية التي ستنقل للمجلس من خلال الحفاظ على القوانين العسكرية

السارية في القضايا التي لم تنقل للمجلس، ما يعتبر انتقاصاً في السيادة الداخلية للمجلس الفلسطيني ولسلطة الحكم الذاتي، وتدخلاً بشؤون داخلية فلسطينية.

ومن جهة ثانية، تمكنت إسرائيل من الاحتفاظ لنفسها بفيتو غير مباشر على المجال التشريعي في المجالات التي لم تنقل للمجلس، إذ أنه وفي حال الحاجة لإجراء تعديل على أي من هذه القوانين ذات الاختصاص في المهام الغير منقولة للمجلس من خلال المراجعة المشتركة التي ستجرى بين الطرفين الإسرائيلي الفلسطيني، فإن الأمر سيرضخ على الأغلب لوجهة النظر الإسرائيلية في حال إعتبر القانون موضع البحث من وجهة نظر إسرائيلية غير مراعٍ للأمن الاسرائيلي. ومن ناحية أخرى، حفظت إسرائيل حقها في مقاسمة الطرف الفلسطيني في المياه الموجودة في الأراضي الفلسطينية /1967، دون مرافقة ذلك بحق فلسطيني في المشاركة في المياه المتواجدة في أراضي إسرائيل– (فلسطين/1948).

هذا، وتمكنت إسرائيل من خلال المادة الرابعة التي خصها الاتفاق لموضوع "الولاية"، والتي نصت على، " سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم"[241]، من سحب بساط السيطرة من تحت أقدام السلطة الوطنية من جميع المناطق والاختصاصات التي تعتبر غاية في الأهمية والحساسية، وعلى وجه الخصوص القدس والمستوطنات المقامة أصلاً على أراضي الضفة الغربية والقطاع، ما عنى بأن إسرائيل تمكنت وبموافقة فلسطينية من ضم هذه المناطق (المستوطنات) لأول مرة منذ 1967 تحت سيطرتها وقانونها.

---

[241] تم الاتفاق بين الطرفين (حكومة إسرائيل و/ م.ت.ف)، على أن تتضمن هذه القضايا التي سيتم مناقشتها في مفاوضات الوضع الدائم، القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

وحول هذا الموضوع، يرى المحامي شحادة بأن استثناء "المستعمرات" لم يقتصر على الولاية وإنما تعدى ذلك إلى موضوع ممارسة السلطات التي تم نقلها إلى الفلسطينيين بموجب المادة 6 (2) . هذا ناهيك عن ما ورد حول هذا الموضوع في المحضر المتفق عليه كإضافة للمادة السابعة (5) بأن، "انسحاب الحكومة العسكرية، لن يحول دون ممارسة إسرائيل للصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس"، لما لهذا البند من أثارٍ جمّة على الوضع القانوني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. إذ أنه وحتى تاريخ اتفاق أوسلو كانت المستعمرات ضمن المنطقة المحتلة، وكانت نظرياً وقانونياً تابعة للسلطة العسكرية المسئولة عن هذه المنطقة المحتلة، بمعنى أنه لم يتم ضمها إلى إسرائيل حتى ذلك الوقت، لكن وبعد توقيع /م.ت.ف. على هذا الاتفاق، فقد أصبحت هذه المناطق تحت سيطرة إسرائيل الأمر الذي يعني بأنها ضمت فعلاً إلى إسرائيل.[242]

وفي تعليقه على هذه المادة (السابعة) (5)، يرى سنجر، وهو رجل قانوني إسرائيلي ذات خلفية عسكرية، تولى مهمة البعد القانوني لاتفاق أوسلو عن الجانب الإسرائيلي، بأن حل الإدارة المدنية الإسرائيلية لا يؤثر على وضع الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة أن هذه الإدارة تم إنشائها في بداية الثمانينات، كعضو organ في الحكومة العسكرية الإسرائيلية التي كانت تقوم آنذاك بالمهام المدنية والعسكرية في آن. وعليه، ومن منظور قانوني فإن الإدارة العسكرية ستتولى المهام والسلطات المدنية التي لم يتم نقلها للمجلس الفلسطيني بعد، الأمر الذي يعتبر ذات أهمية خاصة.[243] ومن جانب أخر، يرى هذا الأخير بأن ما أضيف على هذه المادة في المحضر المتفق عليه؛ من حق إسرائيل في الاستمرار بتولي المهام والسلطات التي لم تنقل للمجلس الفلسطيني

---

[242] رجا شحادة، " الآثار القانونية للاتفاق،" في *إعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي، آفاق الحاضر والمستقبل*، منسق ومقدم. د. صالح عبد الجواد (جامعة بيرزست: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1994)، 79.

[243] Joel Singer, "The Declaration of principles on InterimSelf- Government Arrangements, " *Justice*, no. 1 (1994): 6.

يحمل في طياته مدلولات ثلاثة؛ الأول يكمن في أنه لم يتم نقل جميع الصلاحيات للمجلس الفلسطيني، والثاني، أن إسرائيل هي المسئولة الأولى عن هذه المهام المتبقية والثالث، أن إسرائيل احتفظت لنفسها بتولي السلطات المتبقية في الضفة والقطاع، ما يجعل من السلطة العسكرية الإسرائيلية مصدر السلطة/ Source of Authority للمجلس الفلسطيني المنتخب.[244] وبالتركيز على هذه النقطة الأخيرة، فإن السيادة الداخلية لهذه السلطة منقوصة بفعل ما تحمله هذه المادة من مدلولات قانونية لصالح إسرائيل في الأراضي الفلسطينية.

وحول موضوع "مصدر السلطة"/ Source of authority، حريّ بالإشارة بأنّ إعلان المبادىء ومن خلال تأكيده على أنّ إسرائيل ستستمر في تولي المهام التي لم تنقل للمجلس الفلسطيني، حلّ معضلة وردت في كامب ديفيد/1978، إذ بقي فيه مصدر السلطة غامض لجهة تحدثه عن استبدال الحكومة العسكرية بسلطة حكم ذاتي فلسطيني بدون تحديد مصدر السلطة، إلا أنّ ما ورد في إعلان المبادىء من تأكيدٍ على حق إسرائيل في الاستمرار في تولي السلطات والمهام التي لم تنقل للمجلس من خلال حكومتها العسكرية، جعل بما لا يدع مجال للشك بأن مصدر السلطة هي "إسرائيل".![245]

هذا، وفيما يتعلق بموضوع الأمن، فقد نجحت إسرائيل في تضمين اتفاق إعلان المبادىء بنصوص قانونية جعلت منها الجهة الوحيدة المحتكرة لهذا الموضوع. فقد نصت المادة الثامنة من إعلان المبادىء على: "...، بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام"، وعادت وأكدت على اختصاصها بالأمن الخارجي في الملحق الثاني، من خلال إعادة توكيدها لعدم اشتماله ضمن صلاحيات ومسؤوليات السلطة

---

[244] نفس المصدر السابق، ص، 6، 7،8 .

[245] نفس المصدر السابق، ص 6 .

الوطنية الفلسطينية. ولأهمية الموضوع بالنسبة لها، عادت وأكدت عليه مرة أخرى في المحضر المتفق عليه لإعلان المبادىء حول ترتيبات حكم الذات الانتقالية، إذ ورد في هذا المحضر في تعقيب على ما ورد في الملحق الثاني حول هذا الموضوع بأنه، "من المفهوم أنه لاحقاً للانسحاب الإسرائيلي، ستستمر إسرائيل في مسؤولياتها عن الأمن الخارجي، وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين، ويمكن للقوات العسكرية وللمدنيين الإسرائيليين أن يستمروا في استخدام الطرقات البحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا".

وعلى ذلك، نلحظ كيف تمكنت إسرائيل من تقويض السيادة الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال حرمانها من أي دور فيما هو ذات علاقة بالأمن الخارجي، وعن طريق شرذمة الوحدة الجغرافية للأراضي الفلسطينية والحفاظ على التواجد القوي فيها من جانبها بتخويل نفسها بالحق المحتكر عن الأمن الداخلي للمستوطنين والإسرائيليين اللذين يتواجدون على مقربة من الأراضي الفلسطينية المأهولة بالسكان الفلسطينيين.

ومن الحريّ بالإشارة في هذا الصدد تفسير مضامين ومدلولات القرار الفلسطيني القاضي بتسليم إسرائيل الأمن الخارجي من وجهة نظر إسرائيلية. وحول هذا الموضوع، يرى د. الشقاقي، بأن التفسير الإسرائيلي المأخوذ من نص الاتفاق يعني أن التواجد العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة سيكون تواجدا كبيرا وكثيفا، وذلك لأن الأمن الخارجي يعني نوعين من الاعتداءات؛ اعتداء من دولة أخرى يمكن أن تهاجم عبر الحدود، أو تسلل عبر الحدود، ولهذا وكي تتمكن إسرائيل من المحافظة عليه ستسيطر على الحدود من خلال تواجدها العسكري، وهنا يعتبر كل من شاطىء قطاع غزة وشريط قطاع غزة مع مصر وحدود قطاع غزة مع إسرائيل وشريط نهر الأردن وخط الضفة الغربية مع إسرائيل حدود. ومن جهة ثانية، وكي تتمكن

إسرائيل من الحفاظ على الأمن الخارجي، فستتولى السيطرة أيضاً على المعابر لمنع التسلل عبر الحدود، وستتواجد في منطقة أريحا كغور الأردن، ما يعني بأن منطقة أريحا ستكون محصورة جداً.[246]

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تعامل إعلان المبادىء مع الطرف الفلسطيني في بعض مواده على اعتبار أن إسرائيل وصية عليه. ففي المحضر المتفق عليه لإعلان المبادىء حول ترتيبات حكم الذات الانتقالية، وفي إضافة على المادة السادسة (2)، ورد بأنه "يقوم الجانب الفلسطيني بإبلاغ الجانب الإسرائيلي بأسماء الفلسطينيين المفوضين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي ستنقل إلى الفلسطينيين وفقاً لإعلان المبادىء في المجالات التالية، التعليم والثقافة، والصحة، والشؤون الاجتماعية، والضرائب المباشرة، والسياحة وأية سلطات أخرى متفق عليها". فوفقاً لهذه المادة، نستنتج بأن لإسرائيل فيتو غير مباشر على الجانب الفلسطيني في شؤون فلسطينية داخلية. فعلى افتراض أن الشخص الذي اختارته السلطة الوطنية الفلسطينية لتولي مهمة معينة لا يروق لإسرائيل لدواعي أمنية، ماذا سيكون الحل، فعلى الأغلب سوف يتم استبداله بأخر!. إذاً حتى في المهام الإدارية والصلاحيات التي تم نقلها للمجلس الفلسطيني، هناك سيادة فلسطينية منقوصة عليها.

وحتى فيما يتعلق بنازحي 1967، فقد ضمنت إسرائيل لنفسها فيتو غير مباشر على هذه العملية، إذ أنه ووفقا لما ورد في المادة (12) من إعلان المبادىء التي خصصت لموضوع الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر، فقد ورد، "...، وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة ستقرر بالاتفاق الأشكال/ modalities، التي سيسمح من خلالها للأشخاص النازحين/ Displaced من الضفة الغربية وقطاع غزة في 1967، بالتوافق

---

[246] د.خليل الشقاقي، "الأبعاد الأمنية للاتفاق،"تقديم، عبد الجواد، (مصدر سبق ذكره، 1994)، 28، 29.

مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام... " . فمن حيث المبدأ، فإن اعتبار هذه المسألة خاضعة للاتفاق المشترك على أن تتم بشكل لا يؤثر على النظام العام، يَفهم منها بأن إسرائيل ستعتبر دخول بعض الأشخاص ذات تأثير سلبي على النظام العام الغير محدد المعاني والمدلولات في هذا الاتفاق، وهنا سيكون لها فيتو غير مباشر على الأشخاص اللذين سيعودون إلى ديارهم.

هذا، وقبل الانتقال إلى الاتفاقيات الأخرى، حريّ بالإشارة ما ورد على لسان إسحق رابين في تقييمه لإعلان المبادىء، وما حمل في سطوره من مزايا ومكاسب إسرائيلية أمام الكنيست الإسرائيلي.إذ يقول هذا الأخير بأن، *إعلان المبادىء للمرحلة الانتقالية سيمكن الفلسطينيين من إدارة شؤون حياتهم، ومن جهة ثانية، سيضمن لإسرائيل العديد من المكاسب؛ الأول، بقاء القدس موحدة تحت السيطرة الإسرائيلية، والثاني، بقاء المستوطنات في الضفة الغربية والقطاع على ما هي عليه وتحت سيطرة إسرائيلية، والثالث، لا سلطة للمجلس الفلسطيني على أي إسرائيلي في الضفة الغربية والقطاع، والرابع، حصر مسؤولية الأمن للمستوطنات وللإسرائيليين والأمن الخارجي على طول خط الدفاع مع الدول المجاورة في يد جيش الدفاع الإسرائيلي، والخامس تأجيل مناقشة الترتيبات النهائية لمفاوضات المرحلة الدائمة، مع احتفاظ إسرائيل لحقها في الحرية على الموافقة على الشكل الذي ستوؤل إليه الأوضاع النهائية، ما يعني بأن إعلان المبادىء يترك جميع الخيارات مفتوحة.*[247] وفي هذه الجملة الأخيرة بيت القصيد، لما تحمله من خطورة كبيرة واحتمالية أكبر على خسارة الطرف الفلسطيني للأمور المتبقية التي خصصت لمفاوضات المرحلة النهائية، وهي التي تشكل جوهر الصراع.

---

[247] Yitzhak Rabin, "Israeli Prime minister speech to Knesset on Sept 21, 1993," in *The Israel- Arab Reader, a documentary history of the Middle East conflict*, ed. Walter Laquer; Barry Rubin (NY: Penguin, 2001), 432.

هذا، وجاءت أيضاً نصوص اتفاق غزة أريحا (أوسلو1)، لتكرس مفهوم التبعية والسيادة الشكلية التي يتمتع بها الجانب الفلسطيني في سياق علاقته مع الأخر الإسرائيلي، ولتترجم ما جاء في اتفاق إعلان المبادىء الفلسطيني الإسرائيلي. وضمن هذا السياق، وكما تقول/Laura Drake في سياق تحليلها لما ورد من نصوص بين الطرفين الإسرائيلي الفلسطيني في اتفاق غزة أريحا (أوسلو1)، بأن ما ورد في الملحق الثاني الذي خصص كبروتوكول لانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة وأريحا حول ترتيبات لممر آمن للأفراد وللتنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا، لا يعدو كونه ممر واقعي/ de facto corridor إذ لا يمكن اعتباره ممر سيادي/ sovereign corridor، فمصطلح ممر آمن للأشخاص يشير إلى أنه من غير الضروري بمكان أن يكون ممراً فلسطينياً. هذا، وسيكون بمقدور الإسرائيليين ليس فقط استخدامه بل والسيطرة عليه.

ومن ناحية ثانية، فإن إلغاء كلمة "جميع" أمام مصطلح الأشخاص، يسمح للإسرائيليين منع بعض الأشخاص من اجتيازه، أو حتى فرض نظام التصاريح. وتشير هذه الباحثة إلى قضية هامة تدل على تدخل إسرائيلي في عمق القضايا الداخلية الفلسطينية، من خلال تعويلها على ما ورد في الملحق الثالث (11)، من إنشاء برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات ووسائل الإعلام، حيث تقول بأنه إذا كان لا بدّ للفلسطينيين أن يتمتعوا بصحافة حرة، عليهم أن يكونوا مستقلين عن قياداتهم الداخلية، وليس عن إسرائيل[248]، إلا أنه ووفقا لهذه المادة، سيكون لإسرائيل كلمة أيضاً في هذا الشأن.

هذا، وقد تمكن الجانب الإسرائيلي من خلال أوسلو (1)، من إجتثاث تنازل فلسطيني إضافي على ذلك

---

[248] Laura Drake, "Between the lines : a textual analysis of the Gaza- Jericho agreement, "*Arab Studies Quarterly*, no. 16 (1994): 1-1, www.questia.com (accessed May 2005).

الذي حصل عليه في إعلان المبادىء حول ما هو ذات علاقة بالاختصاص التشريعي الذي يتمتع به المجلس الفلسطيني، مقابل تلك التي تمارسها إسرائيل من خلال حكومتها العسكرية. وحول هذا الموضوع، يرى المحامي شحادة، بأن ما ورد في المادة السابعة (9) من اتفاق غزة –أريحا، الذي نص على: " يستمر سريان القوانين والأوامر العسكرية المعمول بها في قطاع غزة أو منطقة أريحا قبل التوقيع على هذا الاتفاق، ما لم يتم تعديلها أو إبطالها وفقاً لهذه الاتفاقية " يشكل تنازلاً خطيراً قدمه الجانب الفلسطيني للجانب الإسرائيلي، إذ أبقي على قانون المحتل بموافقة فلسطينية، وشكل تراجعا عن ما ورد حول هذا الموضوع في إعلان المبادىء الذي ترك الموضوع وفقاً للمادة التاسعة رهناً بمراجعة الطرفين لهذه القوانين بشكل مشترك، خاصة إذا أخذ بعين الاعتبار بأن الأوامر العسكرية التي صادق عليها الفلسطينيون من خلال هذه المادة الواردة في اتفاق غزة– أريحا لم تَنشر أو تكشف للجانب الفلسطيني، حيث قامت سلطة المحتل بإعلان 105 أوامر عسكرية جديدة في الضفة الغربية منذ بدء مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وكان أخر أمر عسكري أعلن هو الأمر رقم 1407 في 1994/3/13 ولا يعرف عدد الأوامر العسكرية الإضافية التي صدرت ولم تعلن منذ هذا التاريخ حتى 1994 /5/4.[249]

هذا، وفيما يتعلق بالسلطة القضائية على الأرض والمياه، فإن هذه الاتفاقية عملت على إبقاء التدابير القانونية والإدارية التي فرضها الاحتلال على الفلسطينيين منذ نحو 27 عاما. ففيما يخص السلطة القضائية على الأرض، فما ورد في المادة 2، البند ب–22 من الملحق 2، حافظ على الوضع القائم، إذ نص هذا البند على: " يتم نقل كل السلطات والمسؤوليات المتعلقة بتسجيل الأراضي إلى السلطة الفلسطينية، فيما عدا المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية ". ووفقا لهذه المادة، فقد يعتقد القارىء للوهلة الأولى، بأن المفاوض

---

[249] رجا، شحادة، " قضايا السلطة القانونية: تحليل قانوني لاتفاق غزة- أريحا،" *مجلة الدراسات الفلسطينية*، ع. 19 (1994): 83، 84.

الفلسطيني حقق من خلال هذه المادة مكسباً سياسياً، إلا أن الحقيقة بأن دوائر الأراضي المحلية التي يعمل بها الموظفون الفلسطينيون، كانت تدير الأراضي التي لم تضم إلى المستوطنات أو إلى المراكز العسكرية. ومن جهة أخرى، وحول نفس الموضوع، فإن الطرف الفلسطيني لم يحصل على حق تغيير التخطيط المدني لهذه الأراضي الذي قام على تقويض المساحة المخصصة لمراكز السكن الفلسطينية.[250]

أما فيما يتعلق بالمياه، فقد كرس هذا الاتفاق ما ورد في إعلان المبادىء من حق إسرائيل في مشاركة الفلسطينيين واستنزاف المياه المتواجدة في أراضيهم. فقد ورد في البند الفرعي للمادة 2، ب 31 ب، من الملحق 2، بأنه " ...، ستستمر شركة مياه ميكوروت في تشغيل وإدارة شبكات المياه القائمة، التي تزود المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية بالمياه، وشبكات وموارد المياه داخلها"، والتي أصلاً كانت وما زالت تضخ هذه المياه من الأراضي المحتلة.[251]

وتأسيساً على ما ورد من نصوص في هذه الاتفاقيات التي تمت مناقشتها، جاءت الاتفاقية الانتقالية (أوسلو2) التي وقعت بين الطرفين في 1995/9/28، لتتوج هذه المبادىء وتترجمها على أرض الواقع من خلال إجراءات ونصوص دلت على تبعية المجلس الفلسطيني لإسرائيل، وعلى انتقاصه للسيادة الحقيقية في كلا المجالين الداخلي والخارجي. ومن خلال إجراء مراجعة مختصرة لأهم ما ورد من نصوص في هذه الاتفاقية ذات علاقة بطبيعة التعامل وأسسه بين الطرفين، وبماهية السيطرة ومن يمتلكها، سنتمكن من التدليل على مأزق السلطة والسيادة الذي تعاني منه السلطة الوطنية من جانب، وعلى التكريس الفعلي للوجود والسيطرة الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة/1967 من جانب أخر.

---

[250] نفس المصدر السابق، ص 84-85 .

[251] نفس المصدر السابق، ص 88.

يقسم الاتفاق الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق؛ "أ"، و"ب" و"ج"، وتضم المنطقة "أ" المدن الرئيسة هناك والتي تبلغ مساحتها حوالي 6% من المساحة الكلية للضفة الغربية، باستثناء جزء صغير من الخليل، والذي هو H2، الذي يضم عشرين ألف فلسطيني وشارع الشهداء، الذي سيبقى بيد القوات الإسرائيلية. في حين تضم المنطقة "ب" مناطق فلسطينية مأهولة بالسكان في القرى والخرب والبلدات والمخيمات، بالإضافة إلى مناطق غير مأهولة، وتبلغ مساحتها حوالي 25%. أما المنطقة "ج"، فتشمل كل ما تبقى من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس وكافة المستوطنات والمواقع العسكرية وتبلغ مساحتها حوالي 69%.

وضمن هذه الشرذمة الجغرافية السياسية التي منيت بها الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقا لهذا الاتفاق، تم تقويض سلطة المجلس الفلسطيني فيها، بتقسيم الولاية إلى ثلاثة أنواع؛ إقليمية، وتعني السيطرة على الأرض والمياه الإقليمية، ووظيفية، وتعني السيطرة على الشؤون المدنية والأمنية المختلفة، وشخصية، وتعني السلطة على الأشخاص. منحت السلطة الفلسطينية ولاية إقليمية كاملة على المنطقة أ وب، في حين احتفظت إسرائيل لنفسها في الولاية الإقليمية على المنطقة ج، ومنحت السلطة ولاية وظيفية وشخصية كاملة على المنطقة أ. أما في المنطقة ب، فالولاية الوظيفية للسلطة لا تشمل المسؤولية عن الأمن الداخلي، وتقتصر على المجالات الأربعين المدنية بالإضافة إلى حفظ النظام العام، ما يعني احتفاظ إسرائيل بمسؤولية الأمن الداخلي في هذه المنطقة، بالإضافة إلى حصول المجلس الفلسطيني على الولاية الشخصية في المنطقة ب. أما المنطقة ج، فلا يتمتع المجلس الفلسطيني بولاية وظيفية فيها، مع تمتعه بولاية على الأشخاص فقط. وهنا جدير بالانتباه، بأن هذه الولاية بأشكالها الثلاثة التي يتمتع بها المجلس الفلسطيني، لا تشمل ما له علاقة بالإسرائيليين المتواجدين في المنطقة، وبمفاوضات الوضع الدائم التي تشمل؛ القدس، والمستوطنات، والحدود، والمياه، والعلاقات

الخارجية، والمواقع العسكرية واللاجئين، وبأن الولاية الإقليمية لا تشمل سيطرة فلسطينية على مصادر المياه في أي من المناطق الثلاث.[252]

هذا، بالإضافة إلى ما اشتملت عليه هذه الاتفاقية من مواد أكدت على ما ورد في الاتفاقيات السابقة، سواء تعلق الأمر باستمرار إسرائيل في ممارسة صلاحياتها وسيطرتها في المسائل التي لم تنقل للمجلس من خلال الحكومة العسكرية التابعة لها، وذلك وفقاً لما ورد في المادة الأولى وللمادة السابعة عشرة، أو باحتكارها لمسؤولية الأمن الخارجي ولأمن مواطنيها، وفقا لما ورد في المادة الثانية عشرة، أو باحتكارها لمسؤولية الحدود الخارجية مع مصر والأردن وللمعابر وفقاً لما ورد في المادة الثامنة، أو مسؤوليتها المطلقة في مجال الأمن الجوي، وفقا لما ورد في المادة الثالثة عشرة، وفي النشاط البحري وفقا لما ورد في المادة الرابعة عشرة، فقد ورد في هذه الاتفاقية نصوص أكدت على؛ أن لإسرائيل كلمة جازمة في العديد من المواضيع والاختصاصات التي من المفترض أن تكون شأناً داخلياً فلسطينياً من جهة، وعلى إقصاء المجلس من أي مهام ذات طابع سيادي من جهة ثانية. والأمثلة حولها كثيرة.

ومن أهمها، ما ورد في المادة التاسعة حول إقصاء المجلس من أي مهام ذات علاقة في مجال العلاقات الدولية، فقد نصت هذه المادة على: " بناءً على إعلان المبادىء، لن يكون للمجلس صلاحيات ومسؤوليات في مجال العلاقات الدولية، والتي تشمل تأسيس سفارات أو قنصليات أو أي ممثليات أو ملحقيات في الخارج أو السماح بتأسيسها في الضفة الغربية وغزة، أو تعيين أو قبول دبلوماسيين أو ممارسة مهام دبلوماسية ". وعلى ذلك، وبالإستناد إلى هذه المادة، تكون إسرائيل نجحت في تقويض عمل المجلس وحرمته من أي مظهر سيادي

---

[252] د. خليل الشقاقي، "إتفاق طابا للمرحلة الانتقالية، إستعراض وتقييم،" *السياسة الفلسطينية*، ع. 87 (1995): 9،8.

قد يتمتع به أي كيان سياسي.

ومن جهة ثانية، وفيما يتعلق بموضوع السلطة التشريعية التي يتمتع بها المجلس، والتي تعتبر من حيث المبدأ ناقصة، إذ وافق الطرف الفلسطيني على إبقاء القوانين العسكرية سارية في المجالات التي لم تنقل إليه، فقد نجح الطرف الإسرائيلي من خلال هذه الاتفاقية في إقحام ذاته حتى في المهام والقضايا التي تعتبر ضمن صلاحيات المجلس التشريعي، حيث نصت المادة الثامنة عشرة التي حملت عنوان، "الصلاحيات التشريعية للمجلس"، (5)، بأنه "يجب إبلاغ الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية عن جميع التشريعات"، وأكدت إسرائيل في البند الرابع من المادة ذاتها على عدم قدرة هذا المجلس التعدي على اختصاصها في القضايا التي تفوق ولاية المجلس، ففي حال تم تعديل أو إلغاء أياً من هذه القوانين السارية أو الأوامر العسكرية، فإن أي تعديل يطرأ لن يكون ساري المفعول وسيكون باطل!.

وضمن نفس السياق، فقد نجحت إسرائيل في تقويض سلطة المجلس في موضوع الشرطة الفلسطينية، وخولت نفسها بالحق المطلق في التحكم في هذه العملية. ففي المادة الرابعة (4) التي نصت على، "سوف يبلغ الجانب الفلسطيني إسرائيل بأي مرشح للتجنيد في الشرطة الفلسطينية، ***وفي حالة رفض إسرائيل تجنيد هذا المرشح، فلن يتم تجنيده***"، وبالاستناد إلى هذه المادة، نلحظ الفيتو (حق النقض الفعلي) الذي نجحت إسرائيل في إحتكاره في أمور فلسطينية داخلية.

وتأسيساً على ذلك، نلحظ بأن إسرائيل تمكنت من خلال هذه الاتفاقيات التي أبرمتها مع الجانب الفلسطيني من تحقيق حلما راود قادتها على مر السنين، إذ نجحت في تشكيل مجلس فلسطيني يقوم على الأغلب بمهام

إدارية، ويتمتع بسلطة منقوصة ومحدودة، مرجعيتها – مصدر السلطة لها الحكومة العسكرية الإسرائيلية، هذا مع الحفاظ على حقها في التواجد الفعلي في هذه الأراضي من خلال مستوطناتها ومواقعها العسكرية، ومن خلال احتكارها للأمن الخارجي بالمجمل وبالأمن الداخلي في معظم هذه الأراضي بالاضافة لولايتها الوظيفية والاقليمية والشخصية على مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية.

المبحث الثاني

تعزيز الأمن الإسرائيلي

نجحت إسرائيل من خلال توقيعها على اتفاق "أوسلو" مع منظمة التحرير الفلسطينية في تعزيز أمنها على المستويين الآني، ويشمل الفلسطينيين بالدرجة الأولى، والبعيد ويشمل الدول العربية أولاً والإقليمية ثانياً. وتكمن أهمية اتفاق أوسلو على الأمن الإسرائيلي بجدليته المدقعة القائمة بين هذين المستويين، حيث أن الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية علاوةً على الدور الذي يسديه في مجال تعزيز الأمن الإسرائيلي من خلال التعهد الذي اتخذه عرفات على نفسه منذ البداية (رسائل الاعتراف) بالحفاظ على أمن إسرائيل، بالاضافة إلى الموافقة على إنهاء الانتفاضة، ناهيك عن ما حصلت عليه إسرائيل من موافقة فلسطينية بموجب هذه الاتفاقيات ببقاء المستوطنات واحتكارها للأمن الداخلي فيها مع احتكارها للأمن الخارجي لأراضي الضفة الغربية والقطاع، ما عنى بصورة أو بأخرى تشريع للاحتلال، الأمر الذي يؤدي بنهاية المطاف إلى إسقاط صفة المحتل ولو مؤقتاً عنها كمحصلة طبيعية لموافقة الطرف الواقع تحت الاحتلال على سيطرة الطرف المَحتل عليه، فإن التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، يمهد بصورة كبيرة الطريق أمام بقية الأطراف العربية إلى عرج المسلك ذاته، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الأمن الإسرائيلي.

وعليه، فإننا في هذا المبحث سنعمل على مناقشة هذا الموضوع من خلال زاويتين؛ الأولى وتكمن بمدلولات الاتفاق ذاته على الأمن الإسرائيلي أما الثانية، فإنها ذات علاقة بمدلولات التوصل إلى اتفاق مع الطرف الفلسطيني على مواقف البيئة المحيطة من الوجود الإسرائيلي، وتبعاً لذلك على أمن هذه الدولة.

أولاً: مدلولات "اتفاق أوسلو" على الأمن الإسرائيلي

لقد مكن اتفاق "أوسلو" والاتفاقيات اللاحقة به الجانب الإسرائيلي من تعزيز أمنه وذلك من خلال؛ احتكاره لمسؤولية الأمن الخارجي للضفة الغربية والقطاع بدون منازع، بالإضافة إلى حوالي 95% من الأمن الداخلي للضفة الغربية من جهة أولى، ومن خلال تشريع وجوده المدني والعسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبموافقة فلسطينية من جهة ثانية، مع ما تحمله هذه النقطة من جدلية عميقة على موقفها وصورتها كدولة مغتصبة وتبعاً لذلك على أمنها. إذ تمكنت إسرائيل بموجب الاتفاقيات التي وقعتها مع/م.ت.ف. من الحصول على موافقة زعامة من يرضخ تحت سيطرتها بالاستمرار في التواجد في هذه المناطق وبقوة. هذا، ونجحت في إجتثاث تعهد فلسطيني بالحفاظ على الأمن الإسرائيلي من جهة ثالثة.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى والتي تدور حول احتكار إسرائيل وفقاً للاتفاقيات التي وقعتها مع الجانب الفلسطيني لمسؤولية الأمن الخارجي بالمطلق بالاضافة إلى 95% من ذلك الداخلي، فقد كنا قد أتينا على مناقشتها بإسهاب في المبحث الأول من هذا الفصل، حيث بيّنا كيف تمكنت إسرائيل من إحكام سيطرة داخلية وأخرى خارجية على الأراضي الفلسطينية بموافقة فلسطينية، مع ما تحمله هذه الموافقة من فرص مواتية لتعزيز الأمن الإسرائيلي.

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية والتي تدور حول نجاح إسرائيل في تشريع وجودها هناك وعلاقة ذلك بتعزيز أمنها، فإن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها هذا الطرح يستند إلى العلاقة الجدلية القائمة بين الموافقة التي قدمها لها الجانب الفلسطيني بشأن الاستمرار في التواجد في هذه الأراضي من جهة، وصورتها كدولة مغتصبة لأراضي الغير من جهة ثانية، إذ قد تؤثر الأولى بدرجة كبيرة على الثانية بشكل إيجابي. فبمجرد

قبول الطرف الفلسطيني باتفاق يتضمن مواد تنص صراحة على بقاء إسرائيل (وهي القوة المحتلة) على أراضيه سواء من خلال مستوطناتها، أو أحكامها العسكرية أو من خلال منح مواطنيها الحق باستمرار استخدام الطرق والحق في امتلاك ممتلكات، يكون الطرف الفلسطيني من ناحية واقعية De facto وحتى قانونية De Jure، قد أسقط صفة المحتل عن هذه الدولة وحكومتها، إذ أصبح بمقدورها مواجهة العالم أجمع والدول العربية خاصة، وبقوة، متحصنة بأنها حصلت على موافقة واعتراف من صاحب الشأن الأول، (وهو الطرف الفلسطيني) في حقها بالتواجد في هذه المناطق.

ومن جهة ثانية، وضمن نفس السياق، فقد تمكنت إسرائيل من خلال اتفاق أوسلو من تحويل القضية الفلسطينية من صراع ذي أبعاد دولية أساسية محكوم بالقانون الدولي إلى نزاع ثنائي محلي يحل خلافاته بالتحكيم المشترك، ويتعامل مع الأراضي المحتلة على أنها أراضي متنازع عليها.[253] بالتالي فوجودها في هذه الأراضي أو خروجها منها شأناً مرهوناً بالاتفاق المشترك مع الطرف الفلسطيني وليس نتاجاً طبيعياُ للاتفاق والسلام المنشود مع الطرف الفلسطيني والبيئة العربية المحيطة.

ومن النصوص التي وردت في الاتفاقيات التي وقعت بين الطرفين الإسرائيلي الفلسطيني، والتي عملت بدورها على تغليف الوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بالشرعية الفلسطينية، نذكر ما ورد في إعلان المبادىء في المحلق الثاني منه بأنه "من المفهوم أنه لاحقاً للانسحاب الإسرائيلي، ستستمر إسرائيل في مسؤولياتها عن الأمن الخارجي وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين. ويمكن للقوات العسكرية وللمدنيين الإسرائيليين أن يستمروا في استخدام الطرقات البحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا".

---

[253] علي، الجرباوي . " تحليل نقدي للاتفاق ومستقبله"، تتقديم وتنسيق. عيد الجواد، (مصدر سبق ذكره ، 1994)، 18.

في حين ورد في الاتفاقية الانتقالية في المادة الحادية عشرة، "قواعد التصرف في أمور الأمن المشتركة"، (4/أ) بأن "القواعد العسكرية الإسرائيلية والمدنيون الإسرائيليون يمكن أن يستمروا في استخدام الطرق البحرية في الضفة الغربية والقطاع، وفي الملحق الثالث (بروتوكول حول القضايا المدنية) في المادة السادسة عشرة (3)، "سوف يحترم الجانب الفلسطيني الحقوق القانونية للإسرائيليين، بما في ذلك شركات يملكها إسرائيليون، ذات الصلة بأملاك الحكومة وأراضي الغائبين الواقعة في المناطق الخاضعة للولاية الإقليمية للمجلس"، بالإضافة إلى غيرها من المواد، خاصة تلك المتعلقة باستمرار سريان القوانين العسكرية في الأمور التي لم تنقل إلى المجلس بعد.

وبالتالي، فإن الموافقة التي حصلت عليها إسرائيل من الطرف الفلسطيني، سواء بالتواجد على الأراضي بشكليها المدني والعسكري، وباستخدام الطرق وامتلاك الممتلكات وما إلى ذلك من أمور، يعتبر تشريع فلسطيني للوجود الإسرائيلي على الأراضي المحتلة من جهة، ومن جهة ثانية، معارضة فلسطينية للاتفاقيات الدولية والموقف الدولي، الذي يرى بهذا التواجد أمراً معارضاً للأصول القانونية التي تحكم أسس التعامل بين الدولة المحتلة والأخرى الراضخة تحت الاحتلال.

وضمن هذا السياق، حريّ بالإشارة ما ورد من تعليقات حول هذه الموافقة التي قدمها الطرف الفلسطيني للطرف الإسرائيلي بالتواجد على أراضيه، عبرت عنها أقلام بعض الباحثين، ك /Drake و Chomsky. إذ ترى الأولى بأن ما ورد في اتفاق أوسلو (1) من مواد ذات علاقة بوجود المستوطنين، إنما يعمل على تشريع وجود المستوطنين في الأراضي الفلسطينية وهو أمراً مناقضاً لما ورد في اتفاقية جنيف الرابعة [254] /Fourth

[254] Drake, previous reference, p 25 .

Geneva Convention، في حين يرى الثاني بأن ما ورد في أوسلو (2) من مواد تلزم المجلس الفلسطيني الاعتراف بتبعية الإسرائيليين المتواجدين ضمن حيز ولايته الإقليمية إلى الحكومة الإسرائيلية، بمعنى استثناء الإسرائيليين من الولاية الشخصية التابعة للمجلس الفلسطيني، عنى بشكل أو بأخر موافقة السلطة الوطنية الفلسطينية واعترافها بشرعية المستوطنات الإسرائيلية المبنية فوق أراضيها. ومن ناحية أخرى، عنى اعتراف فلسطيني بشرعية أية مستوطنات أخرى قد تقرر إسرائيل بنائها، بالإضافة إلى الاعتراف الفلسطيني بالسيادة الإسرائيلية فوق أي جزء من الضفة الغربية تحددها إسرائيل كأملاك دولة أو غائبين، ما يعني بأن أوسلو 2 يلغي ويعارض الموقف الدولي الذي يرى بالمستوطنات الإسرائيلية المبنية على الأراضي الفلسطينية أمر غير قانوني ويدعو إلى عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.[255]

وتأسيساً على ذلك، تكون الحكومة الإسرائيلية نجحت في إجتثاث اعتراف فلسطيني حول شرعية تواجدها فوق الأراضي المحتلة من جهة، ومن تعزيز أمنها من جهة ثانية، إذ لم يعد هذا الوجود الإسرائيلي شأناً ضد إرادة الطرف الفلسطيني، لأن ممثلي هذا الطرف وافقوا بمحض إرادتهم على ذلك. وحتى لو حاولت المعارضة الفلسطينية تعريض هذا الوجود للخطر، فقد وجدت إسرائيل من خلال هذه الاتفاقيات من يقوم بمهمة ردع هذه القوى، وحددته بالسلطة الوطنية الفلسطينية وجهاز شرطتها، وهذا الموضوع سيكون بمثابة النقطة الأخيرة التي سنناقشها في هذه الزاوية من هذا المبحث.

فقد تمكنت الحكومة الإسرائيلية من إجتثاث تعهد فلسطيني بالحفاظ على أمنها واستقرارها منذ بداية المشوار السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية. إذ وقعت المنظمة أسيرة هذا التعهد منذ أن تبادل رئيسها،

---

[255] Noam Chomsky, "A painful peace",http:// students.bugs.bham.ac.uk/Palestinian/Chomsky_oslo.htm, Chomsky, Noam. (accessed in August 22, 2004) .

الراحل عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك –رابين رسائل الاعتراف.

وبتمحيص ما ورد من نصوص بالرسالة التي بعث بها عرفات إلى رابين، نجد بأنها تكاد لا تخلو بجميع سطورها من هذا التعهد. فبالإضافة إلى اعتراف المنظمة في رسالة الاعتراف هذه بحق إسرائيل في الوجود بأمن وسلام دون تحديد عن أي إسرائيل تتحدث، هل هي إسرائيل 1948، أو 1967 وما إلى ذلك، ما عنى ضمناً تعهداً واعترافاً فلسطينياً في حقها بالعيش بسلام وأمن أيضاً في المستوطنات والمواقع العسكرية والأمنية المقامة على أراضي فلسطينية حصلت عليها إسرائيل بالقوة بعد حرب 1967، فقد قامت المنظمة من ناحية ثانية بشجب الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وتعهدت بتولي المسؤولية على جميع عناصر المنظمة وموظفيها لضمان امتثالهم ومنع خرق هذا التعهد ومعاقبة خارقيه.

وتكمن خطورة هذا التعهد وفقا لوجهة النظر الفلسطينية، وأهميته وفقا لوجهة النظر الإسرائيلية في آنٍ، بأن ما قدمته المنظمة من تعهد بتولي مسؤولية التزام جميع عناصر/م.ت.ف. بعدم القيام بأي أعمال عنف وضبط المنتهكين، إنما يلقي بالعبء الأكبر على الجانب الفلسطيني تجاه الجانب الإسرائيلي، فكل وضع تعتبره إسرائيل مهدد لحقها بالعيش في سلام وآمن، يعتبر إخلالاً خطيراً ولها الحق في تصحيحه، وبما أنه ليس هنالك أي تعريف واضح لمصطلحي السلام والأمن، فإنه بالإمكان استعمالها كمضلة لأعمال لا حصر لها.[256]

ومن ناحية ثانية، تضمنت رسالة الاعتراف التي قدمها الرئيس عرفات باسم المنظمة، تعهداً أخراً يصب بالمطاف النهائي في خندق الأمن الإسرائيلي إيجاباً، من خلال اتخاذه تعهد بوقف الانتفاضة الفلسطينية، وهي

---

[256] سرحان، مصدر سبق ذكره، ص 34 .

التي مثلت مأزقاً أمنياً للساسة والعسكر والعامة الإسرائيليين. فمن خلال تعهد المنظمة بإيقافها، تكون قد تعهدت بمعنى أخر بحفظ وتعزيز أمن إسرائيل وبتخليصها من المقاومة الفلسطينية.

هذا، ونجحت إسرائيل من ناحية أخرى على تضمين الاتفاقيات التي وقعتها مع الجانب الفلسطيني ببنود عكست روح هذا التعهد. وكمثال على ذلك، ما ورد في الاتفاقية الانتقالية في الملحق الأول – بروتوكول حول إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية، في المادة الثانية (ب وج)، إذ ورد في "ب، "سوف تعمل الشرطة الفلسطينية على نحو منظم ضد جميع أشكال العنف والإرهاب"، في حين ورد في "ج"، "سوف تعتقل الشرطة الفلسطينية، وتحاكم الأفراد المشتبه بقيامهم بأعمال العنف والإرهاب". وبناء على هذه المواد، نلحظ كيف اتخذت السلطة الوطنية على نفسها التعهد بملاحقة ومحاسبة الأشخاص اللذين يرتكبون العنف، وهو المصطلح الذي استخدم للتدليل على أعمال المقاومة التي ستقوم بها بعض الجهات المعارضة للاتفاق الفلسطيني، والغير راضية عن التواجد الإسرائيلي فوق أراضيها.

وفي تعليقه على القبول الفلسطيني بالقيام بهذا الدور الأمني بالإنابة عن إسرائيل، يرى الحروب بأن /م.ت.ف. ذهبت في إدارتها لعملية العلاقة مع إسرائيل ضمن الإطار المثلثي "إسرائيل، م.ت.ف. وحماس"، إلى أخر الشوط بقبول الحل الأمني الإسرائيلي. وكمثال على ذلك الالتزامات والتعهدات العلنية، بالإضافة إلى تلك التي يقال عن وجودها على شكل ملاحق سرية أمنية تعهدت بها المنظمة، للخلوص إلى نتيجة واحدة هي؛ أن المنظمة قبلت بصورة أو بأخرى موقع المساند القسري لقوات الأمن الإسرائيلية، والمساند في هذه الحالة لا يملك قرار الاعتراض أو قرار التعديل، إنما يملك قرارات كثيرة لكنها جميعاً ليست علاقة بالسيادة

الحقيقية.[257]

أما يسرائيل شاحاك[258]، فانه في غضون تعليقه على المغزى الحقيقي لاتفاق أوسلو، وتحديدا اتفاق غزة–أريحا أولاً يقول: بأن أهم نقطة لرابين هو أن فصيل عرفات سوف يصبح أو أصبح جزءا من جهاز الشاباك ليقوم بالمهمة أفضل مما تقوم بها إسرائيل.[259]!

[257] خالد الرحوب، " حماس واتفاق غزة- أريحا أولاً، الموقف والممارسة،" *مجلة الدراسات الفلسطينية*، ع. 26 (1993): 27.

[258] هو كاتب يهودي، معاد للصهيونية ومناصر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

[259] يسرائيل شاحاك، "المغزى الحقيقي لاتفاق أوسلو،"، تقديم وإشراف. الحسن خالد، (مصدر سبق ذكره، 1995)، 478.

ثانياً: مدلولات التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين على مواقف البيئة المحيطة من الوجود الإسرائيلي وتبعاً لذلك على أمنها:

تكمن الحجة الأساسية هنا، بأن نجاح إسرائيل في التوصل إلى اتفاق مع الطرف الفلسطيني، إنما عمل من ناحية واقعية على تكريس وتعزيز القدرة الإسرائيلية في فرض رؤيتها لاتفاقيات ثنائية مع الدول العربية، التي تعمل من ناحية عملية على زيادة حدة التفتيت التي تعصف بالجبهة العربية. وهي بهذا المنحى نجحت منذ زمن، حيث وقعت على اتفاقية سلام ثنائية مع مصر منذ 1979. إلا أن الاتفاق مع مصر، وعلى الرغم من ثقلها كدولة في ميزان القوى الإقليمي والعربي، لا يشبه الاتفاق مع الفلسطينيين من حيث الفوائد المرجوة منه. فالتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، وهنا بيت القصيد، يعني تجريد الدول المجاورة المعادية لإسرائيل من الذريعة الأساسية لهذا العداء، وعلى هذا الأساس سوف لا تتوانى الدول المجاورة من اللحاق بمركب الفلسطينيين بتوقيعها على اتفاقيات ثنائية مع إسرائيل.

وضمن هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى ما قام به السادات من تضمين اتفاقية كامب ديفيد/1978، بوثيقة الحكم الذاتيAutonomy Plan /للفلسطينيين، والتي يمكن رؤيتها بإحدى زواياها، محاولة من هذا الأخير لدعم موقفه على المستوى العربي وحفظ ماء وجهه، بالادعاء بأنه توصل إلى اتفاق مع الطرف الإسرائيلي بشأن القضية الفلسطينية، بمعنى أنه لم ينسى القضية الجوهرية وهي الفلسطينية.

وبالتالي، فإن التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين يكون من ناحية مبدأية فتح الطريق أمام بقية الدول المجاورة المعادية لإسرائيل للتوصل إلى اتفاقيات معها، تحمل في سطورها حتمية تعزيز الأمن الإسرائيلي.

وضمن هذا الصدد، فقد تمكنت إسرائيل من خلال أوسلو تعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع العديد من الدول الإقليمية والآسيوية وحتى الأوروبية[260]، إلا أننا ضمن حيز الموضوع المبحوث "الأمن الإسرائيلي"، فإننا سنقتصر في تحليلنا على تلك العلاقات الخاصة بالأمور الدفاعية والعسكرية بين إسرائيل من جهة وبعض الدول من جهة أخرى، وذلك على الرغم من أن التوصل إلى تفاهمات سياسية وإقامة علاقات دبلوماسية من قبل إسرائيل مع العديد من هذه الدول التي كانت تفرض قطيعة على علاقاتها مع إسرائيل، يشكل بحد ذاته منعطفاً إيجابياً على ساحة الأمن الإسرائيلي .

ومن بين هذه الدول التي وطدت علاقاتها الإستراتيجية الدفاعية مع إسرائيل في تسعينات القرن المنصرم، أي بعد حقبة "مدريد" تركيا، والهند والصين. وتنبع أهمية العلاقات من جانب إسرائيل مع هذه الدول، من طبيعة الموقع الجغرافي لهذه الدول، إذ تعتبر جميعها آسيوية، وهي ذات كثافة سكانية عالية خاصة الصين والهند، ولكون وجود نسبة عالية من سكان هذه المناطق مسلمين.

ففيما يتعلق بالعلاقات العسكرية القائمة بين الهند وإسرائيل، فهي ليست حديثة العهد، إنما أصبحت في عقد التسعينات وطيدة أكثر خاصة في المجال النووي بين البلدين. وكمثال على ذلك، الحادثة التي ضبطت فيها السلطات السيرلانكية أربع حاويات تحمل 18 طناً من مادة كيميائية (بنتاسولفان الفوسفور) التي تستخدم في صناعة غاز الأعصاب قادمة من بومباي في طريقها إلى إسرائيل.[261]

---

[260] تجدر الملاحظة بأننا سنناقش موضوع نشوء علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والعديد من الدول على خلفية " أوسلو " في المبحث اللاحق.

[261] حسام سويلم، العلاقات الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل، "*السياسة الدولية*، ع. 142 (2000): 243.

هذا، وتسعى إسرائيل من خلال توطيد علاقاتها الإستراتيجية الدفاعية مع الهند، إلى تقويض القدرات الباكستانية خاصة النووية، إذ أن باكستان تعد من الدول المعادية لإسرائيل والتي لا تعترف فيها، وهي بالتالي وفقاً للتحليل الإسرائيلي تشكل مصدر تهديد لها. وعليه، فإن إسرائيل تمد الهند بمعلومات عن باكستان ونشطاء الحركة الكشميرية من خلال أقمار التجسس الإسرائيلية ومن خلال المعلومات التي تحصل عليها من الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل وجود مخابراتي إسرائيلي في الأراضي الهندية.[262]. وفي مقابل هذه الخدمات التي تقدمها إسرائيل للهند، فإنه حسب المفهوم الإسرائيلي يتعين على الهند أن تقدم ما يخدم الأهداف الإستراتيجية لإسرائيل في المنطقة العربية على نفس الساحات المخابراتية والدفاعية، خاصة أن للهند تواجداً بشرياً ومصالح اقتصادية كثيفة في الدول العربية خاصة الخليجية، ما يمكن أن يخدم المخططات الإسرائيلية في المنطقة. وبالتالي، فقد أصبحت الهند تشكل بمثابة عمق إستراتيجي لإسرائيل، يمكنها الاستفادة منه أثناء الأزمات والصراعات المسلحة التي يمكن أن تقع في منطقة الشرق الأوسط.[263]

أما فيما يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية الصينية، تعود بداية التحول في موقف الصين الشعبية من إسرائيل إلى سبعينات القرن المنصرم، خاصة بعد حرب أكتوبر إذ أيدت خطوات كسنجر، وأيدت خطوة السادات وكامب ديفيد، إلا أنّ وتيرتها ارتفعت بشكل علني منذ منتصف الثمانينات، ومع ذلك فقد اعتبر عقد التسعينات هو الأهم للعلاقات القائمة بين البلدين، خاصة أنه شهد اعترافاً صينياً كاملاً بإسرائيل التي أخرجت للعلن في كانون الثاني/ يناير 1992، حيث قام وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه آرنز بزيارة بكين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، وبحث مع المسئولين الصينيين وفقا لما نشرته " لواشنطن بوست " بيع أسلحة إسرائيلية للصين بمئات ملايين الدولارات، وبحث من ناحية ثانية، مخاوف إسرائيل من نقل تكنولوجيا صينية في مجالات

---

[262] د. علي محمد علي، " تطور العلاقات العسكرية بين الهند وإسرائيل،" . *الدفاع* ، ع. 209 (2003): 81.

[263] سويلم،مصدر سبق ذكره، ص 245 .

الصواريخ والفضاء إلى الدول العربية.

وبالتالي، ومع إعلان الطرفين الإسرائيلي الصيني عن بدء علاقات دبلوماسية كاملة بين الطرفين، أصبح بمقدور الجانب الإسرائيلي عقد اتفاقية مع الصين لمراقبة الأسلحة التي ترسل إلى الشرق الأوسط وخاصة للسعودية، وسوريا وإيران، حيث شكل هذا الموضوع بالسابق مصدر حساسية وقلق للإسرائيليين. وكمثال على ذلك، الضجة التي أثارتها إسرائيل في 1988 على خلفية بيع الصين للسعودية صواريخ متوسطة المدى أرض/ أرض معتبرة ذلك يشكل إخلالاً للتوازن العسكري في المنطقة. وعلى هذا، فإن إقامة علاقات مع الصين يجعل تل أبيب على دراية وعلم بمبيعات الأسلحة الصينية للدول العربية.[264]

وحول العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، فقد نجحت هذه الأخيرة في التوصل إلى اتفاق تعاون عسكري بين البلدين في شباط/ فبراير 1996، سمحت بمقتضاها تركيا للقوة الجوية الإسرائيلية في استخدام قاعدتها الفضائية، وبالتالي أصبح بمقدور إسرائيل توجيه ضربة عسكرية لسوريا في حال الضرورة من اتجاهين، ونصب طائراتها الحربية على أبواب إيران.[265]

وعليه، ومن خلال الإنجازات التي حققتها إسرائيل على المستوى العسكري مع هذه الدول تكون عملياً قد تمكنت من؛ تقويض القدرة العسكرية لباكستان خاصة في المجال النووي، وتطويق إيران عن طريق الهند من الجنوب الشرقي، وتوطيد قاعدتها المخابراتية في الهند، والاستفادة من المعلومات الإستخباراتية التي يقدمها لها هذا البلد خاصة فيما يتعلق بالشؤون العربية، ومراقبة دخول الأسلحة الصينية إلى الدول العربية، ومنع نقل

---

[264] د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، " العلاقات الصينية- الإسرائيلية،" *السياسة الدولية*، ع. 132 (1998): 137-138.

[265] Shlaim. (2000). Previous reference, p 327.

تكنولوجيا صينية في مجالات الصواريخ والفضاء إلى الدول العربية، ومحاصرة الدول العربية وخاصة سوريا وإيران من خلال تركيا، وكل هذه الأمور تصب بالمحصلة النهائية في تعزيز الأمن الإسرائيلي وقوة الردع التي تتمتع بها.

وضمن حيز الموضوع المبحوث، جدير بالملاحظة أهمية التوصل إلى اتفاق مع الطرف الأردني وتداعياته على ساحة الأمن الإسرائيلي، سواء من ناحية بنود الاتفاقية ذاتها أو من ناحية أهمية البعد الجغرافي الذي تتمتع فيه الأردن. فمن ناحية الاتفاقية ذاتها والتي تعرف باتفاقية وادي عربة /1994، فإن من أهم ما ورد فيها، كان التزام كلا الدولتين بالامتناع عن القيام بعمليات قتالية، وبضمان عدم توجيه أي تهديدات إلى الدولة الأخرى انطلاقا من أراضيها، وبالسعي إلى منع الإرهاب وبالعمل المشترك من أجل التعاون في الشرق الأوسط بواسطة استبدال الاستعداد العسكري بإجراءات لبناء الثقة.

وعلى أهمية هذه التعهدات والالتزامات، فإن ما ورد بشأن منع توجيه أي تهديد للدولة الأخرى انطلاقاً من أراضي أياً منهما ذات أهمية عليا، إذ نجحت إسرائيل من خلال هذه المادة في تعزيز أمنها على الحدود الشرقية، وأخذت تعهداً بأن لا يتم استخدام أراضي الأردن لتوجيه أي ضربة عسكرية لها.

ومن ناحية البعد الجغرافي، تكمن أهمية الموقع الجغرافي للأردن، ليس فقط من كونه على مقربة بحدود الضفة الغربية وإسرائيل، بل لكونه ذات حدود مشتركة مع كل من سوريا، والعراق والسعودية العربية. وباستثناء السعودية التي بدت نوعا ما براغماتية في تعاملاتها مع إسرائيل في السنوات الأخيرة من القرن المنصرم، فإن العراق (في التسعينات) وسوريا شكلتا حسب المنظور الإسرائيلي تهديدا للأمن الإسرائيلي.

وبالتالي، فإن تحييد الأردن من هذا الصراع، واتخاذ تعهد عليه بمنع استخدام أراضيه لتوجيه أي ضربات لإسرائيل، تكون إسرائيل شكلت بطريقة أو بأخرى حزام أمني لها في هذه المنطقة، يقف عائقاً أمام أي محاولات عسكرية من قبل هذه الدول لاستخدام الأراضي الأردنية لتوجيه ضربة لإسرائيل.

المبحث الثالث

استخدام الاتفاق مع الفلسطينيين كجسر لعبور دول العالم العربي والآسيوي

لا يختلف أحد بأن دولة إسرائيل ربحت كثيراً من جراء دخولها بعلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتوقيعها على اتفاق أوسلو معها، إذ كانت هذه الحادثة بمثابة البوابة السحرية التي أزالت من أمام إسرائيل معظم العقبات التي واجهتها سابقاً، وحدّت من إندماجها مع المحيط العربي والآسيوي، وجعلتها أسيرة عزلة إقليمية وشبه قارية لعقود من الزمن. بيدّ أن هذه العزلة والمقاطعة التي عاصرتها دولة إسرائيل لما يناهز الأربعة عقود ونيف من الزمن، باتت في أرشيف التاريخ الإسرائيلي بعد مشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام وتوقيعها على اتفاق أوسلو مع الطرف الفلسطيني.

لقد واجهت إسرائيل منذ قيامها رفضاً إقليمياً وعربياً وقارياً لوجودها، ترتب عليه رفضاً للاعتراف بها ككيان سياسي مستقل من جهة، ومقاطعة دبلوماسية سياسية واقتصادية معها من جهة ثانية. إلا أنها تمكنت وبفعل دخولها عملية السلام التي دعت إليها الإدارة الأمريكية، والتي استهلت بمؤتمر مدريد في العاصمة الإسبانية، وبتوقيعها على اتفاق أوسلو مع الطرف الفلسطيني الذي جرّد من ناحية عملية الدول المجاورة المعادية لها من الحجة الأساسية لهذا العداء، من كسر هذا الرفض والالتفاف حول هذه المقاطعة بطرحها مشاريع اقتصادية ذات صبغة شرق أوسطية، تجعل من التواجد الإسرائيلي أمراً لا غنى عنه فيها، ومن جهة ثانية مقابلة، تعمل على اجتذاب الشركات العالمية للإقدام على الاستثمار في إسرائيل.

وعليه، فإننا سنناقش في هذا المبحث، العلاقات التي جمعت إسرائيل ببعض أهم دول أسيا بعد مؤتمر

مدريد واتفاق اوسلو مع الطرف الفلسطيني. ومن جهة ثانية، سنناقش تلك العلاقات التي قامت فيما بين إسرائيل ودول المحيط العربي في نفس الفترة، وهي الدول العربية التي لا توجد لديها حدود مباشرة مع إسرائيل، وهنا نقصد كل من دول الخليج العربي والمغرب العربي، بالإضافة إلى تلك القائمة فيما بين إسرائيل ودول الطوق العربي، وهي الدول ذات الحدود المتاخمة مع دولة إسرائيل.

بيدّ أنه وجوباً علينا قبل تقديم مناقشة حول الإنجازات الإسرائيلية على هذا المستوى، التوقف لبرهة عند بعض المواد التي وردت في الاتفاقيات التي وقعت بين الطرفين الإسرائيلي الفلسطيني، للتدليل على نجاح إسرائيل في تصوير نفسها بصف واحد مع الطرف الفلسطيني مقابل الأطراف العربية الأخرى.

وكمثال على ذلك، ما ورد في المادة الخامسة من اتفاق غزة أريحا– أوسلو1، من مصطلحات؛ كالعلاقات والتعاون مع بقية الجيران، وكما ورد أيضا في ذات الاتفاقية في المحلق الثالث، (5) حول التعاون في مجال الاتصالات والمواصلات من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل وإلى بلدن أخرى، وما ورد في الملحق الرابع من ذات الاتفاقية أيضاً من بروتوكول حول تعاون فلسطيني إسرائيلي فيما يتعلق ببرامج التنمية الإقليمية، وغيرها من المواد التي تدل على نية إسرائيل وهدفها الواضحين في استخدام البوابة الفلسطينية للوصول إلى عواصم الدول العربية والإقليمية. إلا أن نجاح إسرائيل في تضمين الاتفاقيات التي أبرمتها مع الطرف الفلسطيني بمواد تخدم هذا الهدف، غير كافٍ للتدليل على المكاسب التي جنتها من خلال استخدامها لبطاقة العبور الفلسطينية للوصول للدول الآسيوية والعربية. لذلك، حريّ بالذكر والمناقشة ماهية الإنجازات الحقيقية الإسرائيلية على هذا المستوى.

أولاً: العلاقات التي قامت بين دولة إسرائيل والدول الآسيوية بعد "مؤتمر مدريد"

كما سبق وذكرنا، فقد اتخذت الدول الآسيوية بالمجمل موقفاً مؤيداً للدول العربية في سياق صراعها مع دولة إسرائيل، إذ رفضت معظم هذه الدول إقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها بدون وجود حل لهذا الصراع، خاصة لما له علاقة بالقضية الفلسطينية. ومع ذلك، فإنّ الكثير من هذه الدول وافقت على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل بعد دخول هذه الأخيرة في عملية السلام "مؤتمر مدريد" الذي أعطى انطباعاً عاماً بأن السلام بين إسرائيل والدول العربية سيتم على أساس مقايضة السلام بالأرض.

وضمن هذا السياق، فقد وافقت كل من كوريا الجنوبية، وفيتنام، ولاوس، وكمبوديا، والصين والهند على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. ويعتبر التوصل إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الصين والهند ذات أهمية خاصة في هذا السياق، لما تتمتع به هاتان الدولتان من قدرات اقتصادية وسياسية بالإضافة لكثافة سكانية عالية. فالصين أعلنت في يناير/ 1992 إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وذلك بعد أن كانت تصر على انسحاب إسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، قبل موافقتها على إقامة علاقات دبلوماسية معها. وفي تعليقه على التوصل إلى علاقات دبلوماسية كاملة معها، رأى رابين– رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن "الصين كنز إسرائيل القادم، وأنها المنجم الذي يعطي ذهباً لا سيما أنها في أسيا، كما أن إسرائيل ترى في الصين قوة اقتصادية أكبر من القوة الأمريكية خاصة إذا مدت اليابان يد العون لها، وإستعانت بالمال اليهودي والعلم الياباني". [266]

فمن خلال الصين، ستتمكن إسرائيل من الإستفادة من السوق الصينية الضخمة جغرافيا وديموجرافيا،

-289 د. عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص 139.

بالإضافة إلى السوق الآسيوية المجاورة، خاصة بعد ظهور أسيا كقوة إقتصادية عظمى تضم اليابان والنمور الأسيوية، ما يمكن إسرائيل من دخول المجال الجوي لهذه الدول بالتعاون مع دول أسيا.[267]

أما فيما يتعلق بالهند، فقد أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل في 1992، وعليه قامت بتوطيد علاقاتها معها على مستويات عدة. فقد قام شيمون بيريس، وزير خارجية إسرائيل أنذاك بزيارة الهند، وأبرم خلالها مذكرتين وإتفاقيتين للتفاهم في مجالات الثقافة والسياحة والنقل الجوي والعلوم والزراعة والتكنولوجيا والتعاون الإقتصادي. وعلى أثر هذه الزيارة، إرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 121% مقارنة بالعام السابق. حيث وصل حجم التبادل التجاري إلى 700 مليون دولار، شملت الصادرات الهندية مواد كيميائية وأجهزة إتصالات ومعدات طبية مقابل معدات عسكرية من إسرائيل[268]، ناهيك عن التعاون الأمني والدفاعي بين البلدين الذي إشتدت أواصره في التسعينات والذي ناقشناه في المبحث السابق .

---

[267] نفس المصدر السابق. .

[268] سويلم، مصدر سبق ذكره، ص 243 .

.

ثانياً : العلاقات التي قامت بين دولة إسرائيل ودول المحيط العربي من جهة، وإسرائيل ودول الطوق من جهة ثانية بعد إتفاق اوسلو

لقد نجحت إسرائيل بعد توقيعها على إتفاق اوسلو مع /م.ت.ف. من تحقيق شبه اختراق لمعظم دول المحيط والطوق العربي، إذ تمكنت من التخلص من المقاطعة العربية الاقتصادية مع بعض هذه الدول، في حين شهدت هذه المقاطعة نهاية لشكلها غير المباشر مع البعض الأخر، ناهيك عن التمثيل الدبلوماسي الكامل الذي حظيت فيه في بعض هذه الدول.

وفيما يتعلق بالعلاقة التي ربطت إسرائيل بدول المغرب العربي، تبرز كل من المغرب وتونس إلى الأفق، إذ تعود محاولات كل منهما لإقامة علاقات مع إسرائيل إلى فترة مبكرة، بدأت منذ الستينات في حالة تونس والسبعينات في حالة المغرب، ومع ذلك فقد وفر اتفاق أوسلو فرصة ذهبية لهذه الدول لتحقيق مآربها.

فقد حرص المغرب بعد توقيع اتفاق أوسلو على تشجيع القطاع الخاص للدخول في مشروعات مشتركة مع الجانب الإسرائيلي، لتدعيم التعاون بين الجانبين. هذا، وشهدت العلاقات بين البلدين تطورات مهمة خلال عام 1994، إذ جرى في سبتمبر توقيع اتفاق على افتتاح مكتب اتصال للبلدين في كل منهما، وفي أواخر أكتوبر، استضافت المغرب القمة الاقتصادية الأولى في الدار البيضاء، وتلاه في نوفمبرافتتاح لمكتب الاتصال الإسرائيلي في الرباط الذي سيباشر في التعامل أيضا مع الجوانب التجارية والثقافية والقنصلية، الأمر الذي

اعتبره الملك الحسن بمثابة اعتراف دبلوماسي بإسرائيل.[269]

وضمن نفس السياق، فقد اتفق وزير الخارجية التونسية– الحبيب بن يحيى مع نظيره الإسرائيلي– ايهود باراك على اتفاق لإقامة قسمين لرعاية مصالح كل منهما في كل من البلدين بحلول 15 أبريل 1996. هذا، ولحقت موريتانيا بمركب تونس والمغرب، إذ طبعت علاقاتها مع إسرائيل خلال عام 1995، حيث تم افتتاح قسمين لرعاية مصالح الدولتين في نواكشوط وتل أبيب[270]، ومع حلول تشرين الأول– أكتوبر من عام 1999، أصبحت موريتانيا ثالث دولة عربية (بعد مصر والأردن) تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل. وتأسيساً على ذلك، فإنه بحلول عام 1996، كانت المقاطعة الإقتصادية مع إسرائيل قد ألغيت بالفعل من قبل تونس، والمغرب،و موريتانيا وجيبوتي بالإضافة إلى قطر.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الخليجية الإسرائيلية، فقد شهدت انقلابا ملحوظاً بعد بزوغ مؤتمر مدريد وجلوس الدول العربية في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، حيث شارك في المؤتمر ممثل لكل من دول مجلس التعاون الخليجي كمراقب، وشاركت الدول الخليجية في المحادثات متعددة الأطراف، واستضافت بعض هذه الدول هذه المحادثات ما أدى إلى زيارة مسئولين إسرائيليين لها. ومن ناحية ثانية، قررت الكويت في حزيران/ يونيو 1993 إنهاء المقاطعة غير المباشرة مع إسرائيل ورفع أسماء الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل من القائمة السوداء، أي تم إنهاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة.[271]

---

[269] أشرف راضي، " العلاقات الاسرائيلية الخليجية والمغاربية،" *السياسة الدولية*، ع. 125 (1996): 107.

[270] نفس المصدر السابق، ص 108.

[271] نفس المصدر السابق، ص 104-105.

وتبع ذلك في 30 سبتمبر/1994، بأن قام مجلس التعاون الخليجي برفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة ضد إسرائيل، الأمر الذي شجع الشركات الأوروبية والآسيوية الكبرى على الاستثمار فيها.[272] ومن بين دول الخليج التي أبدت مرونة كبيرة إزاء التعامل مع إسرائيل، تبرز إلى السطح كل من سلطنة عمان وقطر اللتان تمكنت إسرائيل من فتح مكتبين للتمثيل التجاري فيهما في مايو/1996 بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية والعملية والتجارية، مع الاعتناء بشكل خاص في مجالات استغلال المصادر المائية والسياحة والزراعة، إلى جانب الكيمائيات والتكنولوجيا الحديثة.[273]

وضمن هذا السياق، تناقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية نقلاً عن مصادر إسرائيلية مطّلعة، بأن سلطنة عمان أعلنت عن إزالة جميع القيود التي فرضت على التعامل التجاري مع إسرائيل خلال المحادثات السابقة التي جرت على مستوى الخبراء ورجال الأعمال بين البلدين، وبأن السلطان قابوس قال لبيرتس أنه سوف يفتح أبواب دولته دون تلكؤ أمام جميع الإسرائيليين، وأن سلطنة عمان تسعى لتوسيع مجالات التعاون مع إسرائيل في مجالات الاقتصاد والتجارة والزراعة، وخاصة مشروعات تحلية المياه.[274]

إلا أن هذه البراغماتية العليا من قبل قطر وسلطنة عمان، لم تمنع الكويت والسعودية من التمسك بالموقف العربي الداعي إلى عدم إقامة أية علاقات اقتصادية مباشرة مع إسرائيل قبل الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة الفلسطينية والسورية واللبنانية.[275]

---

[272] نفس المصدر السابق، ص 105.

[273] "إسرائيل بين دول العالم، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (تم الدخول إلى الموقع في آذار 15، 2007). http://www.altawasul.net,

[274] راضى، مصدر سبق ذكره، ص 107 .

[275] د. فضل النقيب، "اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين،" www.oppc.pna.net/mag (تم الدخول إلى الموقع في آذار 15،2007).

وفيما يتعلق بدول الطوق العربي والتي تضم الأراضي الفلسطينية المحتلة /1967، وسوريا ولبنان ومصر والأردن، وهي الأراضي العربية التي تجمعها حدود مشتركة باسرائيل، فإنه يمكن القول بأن إسرائيل بتوقيعها على اتفاق اوسلو نجحت عملياً من اختراق قلب هذا الطوق، إذ وفر الاتفاق مع الفلسطينيين أولاً (أوسلو/ 1993) والأردنيين ثانياً (اتفاقية وادي عربة 1994) بالإضافة إلى ذلك القائم مع مصر منذ سنوات عمقاً إستراتيجياً لإسرائيل خلصها من شبح الحرب، وهو أمراً حصلت عليه نوعا ما منذ كامب ديفيد بإخراجها مصر من دائرة المواجهة المباشرة. إلا أن إخراج الأردن والفلسطينيين من هذه الحلبة زاد من أواصره، وترك على المستوى العملي كل من سوريا ولبنان في موقف أضعف مما ستكون عليه الأمور لو أن اتفاقيات السلام التي وقعتها مع مصر، والأردن وتلك الاتفاقية الانتقالية مع الفلسطينيين لم تكن موجودة.

ومن الحريَ بالإشارة ضمن هذا الصدد، بأن التوصل إلى أوسلو مع الطرف الفلسطيني تعدت فوائده الدبلوماسية المحيط العربي والآسيوي، إذ توصلت إسرائيل إلى اتفاق مع الكرسي الرسولي في 30 كانون الأول ديسمبر/1993 تضمن اعتراف كل طرف بحق الطرف الأخر في ممارسة حقوقه وسلطته، وتعهد فيه هذان الطرفان باحترام هذا المبدأ في إطار العلاقات المتبادلة، بالإضافة إلى تعهد الفاتيكان بعدم التدخل في النزاعات الزمنية خصوصاً تلك المتعلقة بشأن الأراضي والحدود. وفي تعليقه على هذا الاتفاق، ورد على لسان شمعون بيرتس بأن هذه الوثيقة إنما تشكل انتصاراً إسرائيلياً ووثيقة تاريخية.[276]

وبناءً على ذلك، نلحظ بأن إسرائيل وعلى غرار مدريد وأوسلو تمكنت من تحقيق شبه إنهاء للعزلة الدبلوماسية والاقتصادية الإقليمية والقارية التي كدست تاريخها في الماضي. وأقلها يذكر في هذا الصدد بأنها

---

[276] مفتاح . (1999). الوضع الدائم – القدس – المياه- الاستيطان- العلاقات مع الجوار- الأمن والحدود- اللاجئين . رام الله: مفتاح، ص 121.

منذ 1991 حتى 1998، تمكنت من إقامة أو تجديد علاقاتها الدبلوماسية مع أكثر من خمسين دولة، ما يعني إنهاءً لعزلة وفتحاً لأسواق كبرى في آنٍ.[277]

[277] Shebonti Ray Dadwal, "The current Israeli Palestinian consequences for India," *Journal of strategic analysis* vol XXII, no. 9 (1998): 1, www.ciaonet.org (accessed May 2006).

المبحث الرابع

هل حققت إسرائيل من خلال إتفاق أوسلو أهدافها المرجوة؟

بدايةً، لا بدّ من التذكير بهذه الأهداف، لنتمكن من مقارنتها بما آلت إليه الأمور في المطاف النهائي. فوفقاً لما طرحته الدراسة موضع البحث في الفرضية الثانية التي عالجت مسألة الأهداف الإسرائيلية، فقد تمحورت هذه الأخيرة حول إنهاء حالتي العداء والعزلة اللتان تعاني منهما إسرائيل من جراء رفض البيئة المحيطة الاعتراف بها والتعامل معها، وتعزيز أمنها واقتصادها، وذلك دون التخلي عن زمام السيطرة الفعلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد تمكنت إسرائيل بفعل دخولها عملية السلام الأمريكية، وتوقيعها على اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية لاحقاً، من تحقيق هذه الأهداف بدرجة معقولة جداً. فمن جهة، تمكنت من استخدام مشاركتها في عملية السلام في مدريد وواشنطن كوسيلة فعالة لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع العديد من الدول الآسيوية في بداية التسعينات، إذ أعطى مؤتمر مدريد وما تبعته من محادثات في واشنطن، والتي جلست فيها إسرائيل في محادثات ثنائية مباشرة مع الأطراف العربية، انطباعاً عاماً بأن إسرائيل ستتوصل إلى اتفاق مع الدول العربية بما في ذلك الطرف الفلسطيني بناءً على أرضية السلام مقابل الأرض.

ومن أهم هذه الدول الآسيوية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل على غرار مدريد تبرز إلى السطح كل من الصين والهند اللتان تتمتعان بقوة سياسية واقتصادية مميزة في القارة الآسيوية، ما عزز الاقتصاد والأمن الإسرائيليين. إذ تمكنت من الاستفادة من الأسواق الضخمة لهذه البلاد، ومن القاعدة

المخابراتية للهند، وضمنت بأن تكنولوجيا الأسلحة المتطورة لن تنزلق إلى الدول العربية عن طريق الصين، وما إلى ذلك من فوائد متعددة.

ومن جهة ثانية، أدت المحادثات متعددة الأطراف التي شاركت فيها إسرائيل إلى جانب دول ليست ذات علاقة مباشرة بالعداء كدول الخليج والمغرب العربي، بالإضافة إلى دول الطوق باستثناء سوريا ولبنان وغيرها من الدول، إلى فتح الطريق المباشرة أمام إسرائيل للوصول إلى عواصم هذه البلاد. وضمن هذا السياق، فقد أدى التوصل إلى اتفاق أوسلو مع الطرف الفلسطيني إلى فتح الطريق أمام إسرائيل للتوصل إلى اتفاقيات مع هذه الدول العربية (في الخليج والمغرب) تقضي بإلغاء المقاطعة الاقتصادية بدرجتيها الثانية والثالثة الغير مباشرة المفروضة على إسرائيل رسميا منذ 1945، بالإضافة إلى إلغائها بشكلها النهائي أي بدرجاتها الثلاثة من بعض هذه الدول كتونس و المغرب وقطر وموريتانيا. وتمكنت أيضا من إقامة مكاتب للاتصال فيما بينها وبين كل من تونس، والمغرب، وقطر وسلطنة عمان، وموريتانيا– التي تمكنت في أواخر التسعينات من التوصل إلى اتفاق سلام كامل معها.

هذا، وتمكنت إسرائيل أيضاً من التوصل إلى اتفاق سلام كامل مع الأردن في 1994، ما زاد من حيز العمق الإستراتيجي الذي تتمتع به، وجردّ الدول الأخرى التي لم تتوصل إلى اتفاق معها من هذا العمق، خاصة أنّ إسرائيل خصّت هذه الاتفاقية التي توصلت إليها مع الأردن ببند يمنع أي قوة خارجية من استخدام أراضي الأردن لتوجيه ضربة لإسرائيل.

ومن ناحية ثانية، فقد مكنها اتفاق أوسلو من تعزيز أمنها على الجبهتين؛ الفلسطينية البحتة والعربية. فمن

جهة، تمكنت إسرائيل من خلال ما ورد من نصوص في الاتفاقيات التي وقعتها مع الطرف الفلسطيني من إجتثاث تنازل فلسطيني كامل عن الأمن الخارجي، واحتكار لمعظم ذلك الداخلي، والحصول على تعهد من قيادة هذا الشعب بالحفاظ على أمنها، ما مكنها بالمحصلة النهائية من تحسين صورتها كدولة محتلة وأسقط عنها بطريقة أو بأخرى هذه الصفة، من خلال تشريع وجودها في هذه الأراضي وسيطرتها على الأمور التي احتفظت بها لنفسها بموافقة الطرف المعني الأول، وهو الجهة الواقعة تحت الاحتلال المباشر.

ومن جهة ثانية، وفيما يتعلق بالجبهة العربية المحيطة، فقد تمكنت من خلال الاتفاقيات التي توصلت إليها مع الأردن، وتركيا، والصين والهند من تطويع وتطويق الدول العربية المجاورة، كسوريا، والعربية السعودية والعراق في حال الاتفاق مع الأردن، وإيران وسوريا في حال الاتفاق مع تركيا، وإيران أيضاً في حال الهند. هذا، وتمكنت من اختراق القاعدة المخابراتية والعسكرية العربية بالتعاون مع الهند والصين، واحتواء القدرات العسكرية وخاصة النووية لباكستان من خلال الهند.

ومن ناحية أخرى ثالثة، تمكنت بفعل ما ورد من نصوص في أوسلو وما تبعه من اتفاقيات بين الجانبين، من تكريس وتعزيز سيطرتها العسكرية على الأراضي الفلسطينية المحتلة/1967، إذ لا سيطرة للمجلس الفلسطيني المنتخب على الحدود الخارجية، ولا قدرة له على إجراء مهام تشريعية في مجالات لم تنقل له، وهي التي ستتولى إدارتها سلطة الحكم العسكري الإسرائيلي، ما أدى إلى بقاء مصدر السلطة في يد السلطة العسكرية الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى حرمان هذا المجلس من ممارسة ولايته الإقليمية على مساحة كبيرة من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والتي عرفت بالمنطقة "ج" وفقا لاتفاقية طابا الانتقالية، وفرض تدخل في الشؤون الوظيفية في المنطقة "ب" من خلال احتكارها لمهمة الأمن الداخلي هناك، بالإضافة

لاحتكارها للشؤون الوظيفية في المنطقة "ج"، مع استثناء المستوطنين والإسرائيليين بشكل عام بالإضافة للمقادسة من الولاية الشخصية التابعة للمجلس، وغير ذلك من الأمور التي جعلت من الطرف الفلطسيني طرف تابع بكل ما للكلمة من معنى للطرف الإسرائيلي.

وتأسيساً على ذلك، فإن إسرائيل تمكنت بفعل موازين القوى الدولية والإقليمية المحيطة، بالإضافة لحنكتها التفاوضية التي رافقها بالمقابل تساهل فلسطيني منذ بداية المسيرة التفاوضية من تحقيق مآربها وأهدافها التي دخلت على أساسها مفاوضات السلام بدرجة معقولة جداً.

خلاصة

ناقشنا في الفصل الخامس والأخير من الدراسة، المكاسب التي تمكنت إسرائيل من تحقيقها بفعل مشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام، وتوقيعها لاحقاً على اتفاق أوسلو مع الطرف الفلسطيني. وإستنتجنا بأنها تمكنت من تحقيق أهدافها التي وضعتها نصب أعينها بدرجة معقولة جداً.

وضمن هذا السياق، فقد بيّنا في المبحث الأول كيف نجحت إسرائيل من الاحتفاظ بزمام السيطرة الفعلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة/1967، واعتمدنا على ما ورد من نصوص في الاتفاقيات التي وقعت بين الطرفين الفلسطيني الإسرائيلي لدعم هذا الطرح، في حين ناقشنا في المبحث الثاني كيف تمكنت إسرائيل من تعزيز أمنها من خلال مدلولات الاتفاق ذاته ومن خلال التعهد الذي اتخذه الرئيس عرفات على نفسه منذ البداية. أما في المبحث الثالث، فقد بيناّ المكاسب التي جنتها إسرائيل على مستوى العلاقات الدبلوماسية– السياسية والاقتصادية مع الدول العربية المجاورة والأخرى الآسيوية، على أثر مشاركتها في مؤتمر مدريد وتوقيعها على اتفاق أوسلو مع /م.ت.ف. . وفي المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل، أجرينا مقارنة للأهداف التي سعت وراء تحقيقها إسرائيل من خلال أوسلو بالمكاسب الحقيقية على أرض الواقع، وتوصلنا بأن إسرائيل تمكنت من تحقيق أهدافها من خلال اتفاق اوسلو بدرجة معقولة جداً.

الخاتمة

لقد كانت الخطوة التي أقدمت عليها الحكومة الإسرائيلية بزعامة اليسار في كانون الثاني/يناير من عام 1993 من إلغاء للقانون الذي سنّ في 1986، والذي حظر على أثره التعامل بين الإسرائيليين واياً من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، خطوة جريئة مثلت قفزة نوعية عن السياسة الإسرائيلية المعهودة تجاه هذه المنظمة، التي لطالما اعتبرت من وجهة نظر العامة والساسة الإسرائيليين على حد سواء منظمة إرهابية يحظر على أي إسرائيلي التعامل معها تحت أية ظروف، إذ يعتبر التعنت الإسرائيلي الذي قضى بعدم مشاركة المنظمة في محادثات مدريد– واشنطن ضمن هذا السياق دليل على ذلك.

وقد استدرجت هذه الخطوة فيما بعد بمفاوضات سرية بين أكاديميين إسرائيليين وهما؛ هيرشفيلد وبوندك مع ثلاثة من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، وتبعها بعد ذلك في مايو/ يونيو دخول مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية آنذاك سبير ولاحقاً سنجر وهو مستشار قضائي إلى هذه المفاوضات ليغلفاها بالطابع الرسمي، والتي تمخض عنها بالمطاف النهائي توقيع هذه الحكومة مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثلا للشعب الفلسطيني على اتفاق أوسلو "إعلان المبادىء".

وعليه، فقد وجدنا بهذه الخطوة مسألة جديرة بالاهتمام والبحث، قررنا على أثرها أن تكون عنوانا للدراسة المبحوثة، إذ قررنا البحث عن الأسباب التي دفعت بهذه الحكومة إلى اتخاذ هكذا خطوة من جهة، والبحث من جهة ثانية عن الأهداف التي وضعتها كأولويات ستعمل على تحقيقها من خلال هذا الاتفاق. وبالتالي، قسمنا الدراسة إلى خمسة فصول متكاملة، تعرضنا فيها للأسباب التي دفعت بالحكومة الإسرائيلية

آنذاك لاتخاذ هذه الخطوة من جهة، وللأهداف التي وضعتها نصب أعينها من جهة ثانية، وعملنا على تحليل الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية من جهة ثالثة، وأجرينا تقييما للمكاسب الإسرائيلية من خلال مناقشة محتواها ومقارنتها بالأهداف من جهة رابعة.

وتأسيساً على ذلك، فقد تضمن الفصل الأول مناقشة جدلية عميقة مع الأدبيات المختلفة التي تطرقت للسؤالين الأساسيين اللذان طرحتهما الدراسة، واللذان تمحورا في الأول منهما حول؛ الأسباب الحقيقية التي دفعت بالحكومة الإسرائيلية للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وإبرام اتفاق معها دون سواها في 1993. في حين تمحور الثاني حول الأهداف الحقيقية التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية نصب أعينها، لتحقيقيها من خلال التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. وفي محاولتنا للإجابة على السؤال الأول، وضمن عملية البحث التي قمنا فيها لتحليل وتفسير خفايا هذه الخطوة، وجدنا بالأدبيات المختلفة تحليلات عدة جديرة بالانتباه والبحث، كلٍ منها عوّل على سبب أو أخر كمتغير أساسي وراء هذه الخطوة.

ولكون القرار السياسي الذي يتخذه الساسة بالعادة، إنما يمثل في مضامينه انعكاسا لعوامل عدة متداخلة ومركبة، فإننا حرصنا على التعرض لهذه المتغيرات التي لعبت بشكل أو بأخر دوراً في تحفيز القيادة السياسية الإسرائيلية آنذاك للإقدام على هكذا خطوة، وخصصنا لمناقشتها حيزاً وافراً في هذا الفصل من الدراسة. وتمكنا من خلال إخضاع هذه المتغيرات للتحليل والدراسة الجدلية القائمة بينها من جهة، وبين الخطوة الإسرائيلية من جهة ثانية، من تبرير وتعليل عدم اعتمادنا إياها إجابة مستقلة لسؤالنا الأساسي الأول. إذ أنه وعلى أهميتها كمتغيرات تفسيرية، إلا أننا حرصنا في الدراسة على التأكد من ثقل الوزن التفسيري الذي تمتلكه هذه العوامل والمتغيرات التي يطرحها الباحثين كسبب أساسي وراء هذه الخطوة، وتمكنّا من التوصل

إلى استنتاج مفاده بأنّ هذه المتغيرات لا تشوبها شائبة من حيث قيمتها التفسيرية، إلا أنه لا يمكن التعويل عليها كمتغيرات جوهرية وراء الخطوة التي أقدمت عليها حكومة رابين.

وتأسيساً على ذلك، طرحنا فرضية أساسية مختلفة في مضامينها عن تلك التفسيرات سالفة الذكر، اتخذت من العوامل والتغييرات الدولية والإقليمية، عامل ومتغير جوهري لتفسير خفايا الخطوة الإسرائيلية، حيث نصت الفرضية الأولى في دراستنا على أن: ***إتجهت الحكومة الإسرائيلية إلى عقد اتفاقية أوسلو مع /م.ت.ف. في هذا الوقت بالذات كنتيجة للتغيير الذي طرأ على توزيع القوى على المستويين الدولي والإقليمي.*** إن التغيير الذي طرأ على توزيع القوى على المستوى الدولي، والذي تمثل بالأساس بانتهاء الحرب البادرة وانهيار الإتحاد السوفيتي وتفككه في ديسمبر 1991، وبتربع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولي دون منازع، بالإضافة إلى التغييرات التي طرأت على سياسة الإتحاد السوفيتي قبل تفككه وبعده ممثلا بروسيا الجمهورية، حيث بدأ بالتودد إلى إسرائيل على حساب الدول العربية والمنظمة بشكل خاص، محاباة للولايات المتحدة الأمريكية وللدول الأوروبية الحليفة بغية الحصول على معونات مادية تخفف من وطأة الأزمة الاقتصادية التي نخرت عصب البلاد بالدرجة الأولى، إلى ترك المنظمة مكشفة بلا غطاء أو مساند دولي يدعم موقفها أو يساندها في صراعها مع إسرائيل.

ومن ناحية أخرى مقابلة، فقد أدى التغيير الذي طرأ على سياسات الدول العربية على أثر حرب الخليج الثانية/1991، والتي نحت باتجاه الخطوط البراغماتية والمرنة في سياق تعاملها مع إسرائيل، مغازلة للولايات المتحدة ومسايرة للوضع الدولي الجديد الذي أصبحت فيه موازين القوى الدولية مواتية لصالح إسرائيل بدرجة كبيرة، ومعاقبة للمنظمة على موقفها في حرب الخليج الثانية/1991 في آنٍ- إلى ترك المنظمة أيضاً بلا مساند

إقليمي يدعم أقلها شرعية تمثيلها المحتكرة للشعب الفلسطيني.

فمع اتخاذ المنظمة موقفاً مؤيداً نوعا ما للعراق في حربه على الكويت، اتخذت البلاد العربية وبشكل خاص دول الخليج موقفا معاديا منها، وقطعت عنها المعونات المادية ما هدد وجودها بالمجمل. وعليه، رأت إسرائيل بهذه الظروف، وبتوزيع القوى على المستويين الدولي والإقليمي اللذان آلا بدرجة كبيرة لصالحها على حساب المنظمة– التي أصبحت تعاني من شبه عزلة دولية وإقليمية، بالاضافة إلى منافسة داخلية فلسطينية محلية من قبل حركة بحماس، فرصة ذهبية لتقويض المنظمة حتى النخاع وإجتثاث تنازلات جمّة منها ذات مردوداتٍ سياسية باهظة، مقابل منحها فقط الشرعية التي أصبح فقدانها يدق ناقوس خطر الوجود لهذه المنظمة.

أما فيما يتعلق بالسؤال المحوري الثاني الذي طرحته الدراسة موضع البحث، فإنه تمحور حول طبيعة الأهداف التي وضعتها إسرائيل نصب أعينها لتحقيقها من خلال الاتفاق مع الفلسطينيين. وفي جولتنا البحثية عن هذه الأهداف وفقا لورودها في الأدبيات المختلفة، فقد لاحظنا بأن هنالك تشابه كبير في الطرح الذي يقدمه الباحثون، إذ ترددت ذات الأهداف في تحليل العديد من الباحثين. ومن بين هذه الأهداف ورد تعزيز الأمن، والحفاظ على المستوطنات، والتخلص من المقاطعة العربية وما إلى ذلك من مواضيع. ومع ذلك فقد وردت بعض التحليلات التي اختلفنا معها، كتلك التي رأت بهدف وقف الانتفاضة والقضاء على الحركات الإسلامية المتشددة أهدافاً أساسية سعت ورائها إسرائيل وخططت لتحقيقها من خلال الاتفاق مع الطرف الفلسطيني. وخلال مناقشتنا لهذه التحليلات وتعليلنا لعدم موافقتنا معها، حرصنا على إيضاح أمر مهم يكمن بأن مازق الأمن الإسرائيلي أعقد وأبعد من الانتفاضة الشعبية ومن الحركات الإسلامية المتشددة، إذ يعود بالأساس

لوجودها في بيئة محيطة معادية لها، شنت عليها حروبا متعددة وهددت أمنها. لذا، وعلى أهمية هذه الأهداف وفقاً للمنظور الإسرائيلي، فإنها ذات طبيعة غير مستقلة وتابعة subordinate variables ، فهي جديرة بالاهتمام وبالدراسة من قبل إسرائيل، إلا أنها لا تعتبر أهدافا مستقلة، ما يجعل من مسألة وضعها في سياق الأمن الإسرائيلي الأوسع، والذي يخص البيئة المحيطة أمراً لا بدّ منه ويزيد من قيمتها.

وعلى ذلك، فقد طرحنا فرضية رئيسية ثانية تتعلق بالأهداف الإسرائيلية، تنص على أن ***إسرائيل هدفت من وراء تفاوضها مع منظمة التحرير الفلسطينية وتوقيعها على اتفاق معها، إلى التخلص من حالتي العداء والعزلة الإقليميتين اللتان تعاني منهما، وإلى تعزيز أمنها، والتوصل إلى اتفاقيات سلام وتطبيع مع الدول المجاورة، تفتح من خلالهما أسواق الشرق الأوسط والقارة الآسيوية أمامها، وذلك كله دون التخلي عن السيطرة الفعلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة/ 1967.***

وضمن هذا السياق، فإن رغبة إسرائيل في التمتع بالإعتراف والقبول من قبل البيئة المحيطة، ومن قبل القارة الآسيوية أمرا لطالما راود أذهان الساسة وصناع القرار الإسرائيلي، لما في ذلك الأمر من تبعيات إيجابية جمّة على ساحتي الأمن والاقتصاد الإسرائيليين، إلا أنها كانت تخشى الثمن السياسي الذي يطالبها بالانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها في 1967. وعلى هذا، فإنها رأت بالظروف الدولية والإقليمية المواتية لصالحها فرصة لتحقيق هذه المبتغيات دون دفع الثمن المستحق عليها.

إذ رأت بأنها من خلال توصلها إلى اتفاق مع الفلسطينيين، ستعمل على تعزيز أمنها على المستويين المحلي الفلسطيني والإقليمي العربي، إذ لا ذريعة لاياً كان للاعتداء عليها لأنها محصنة بوجودها داخل

الأراضي الفلسطينية المحتلة بموافقة ورضي الطرف المعني الأول وهو الطرف الفلسطيني، وهو أمرا يساوق التشريع بالوجود من ناحية فقهية. ومن جهة ثانية، سيساعدها الاتفاق مع الفلسطينيين على تحسين صورتها عل المستويات الدولية، الإقليمية والقارية الأمر الذي سيساعدها على الوصول إلى عواصم هذه البلاد، والتوصل إلى اتفاقيات معها، تقضي بالاعتراف بوجودها وبرفع المقاطعة الاقتصادية عنها، لتتمكن من خلال ذلك اقتحام الأسواق العربية والآسيوية، وذلك كله دون التخلي عن السيطرة الفعلية عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، متسلحة ومدعومة بعقدتها الأمنية، وبعدم استعدادها لدفع الثمن السياسي الداخلي الذي سينتج عن هكذا خطوة فيما لو أقدمت عليها، بمعنى غياب الإرادة السياسية لديها، وبضعف الشريك الفلسطيني المفاوض الذي سيضطر للتعاطي مع متطلباتها ببراغماتية عليا في نهاية المطاف.

هذا، وناقشنا في الفصل الأول، ماهية الإطار النظري الذي سنستند عليه للتحليل والبحث دون سواه. وضمن هذا الإطار، فقد اعتمدنا على كل من الواقعية الجديدة/ Neorealism، ونظرية/Bargaining. إذ اعتمدنا على ما يطرحه/Kenneth Waltz، في نظرية توزيع القوى بين الدول وبشكل خاص ركزنا على ما اعتمد عليه شبلي تلحمي في غضون تحليله للخطوة المصرية في كامب ديفيد/1978. فقد استند هذا الأخير على مفهوم توزيع القوى بين الدول على المستويين الدولي والإقليمي وعلى فرضية/Waltz، التي تنص على أن الدول تسعى في أقل حد الحفاظ على نفسها في ظل بيئة دولية تتميز بغياب سلطة مركزية، وتتطلب الاعتماد علىالنفس، وطرح بناءً عليها العديد من الفرضيات، التي اعتمدنا بدورنا على أهم ما يوائم طرحنا ودراستنا. ومنها ما هو ذات علاقة بقدرة الدول الأقوى على تحقيق أهدافها بدرجة أكبر من الدول الأضعف، وتأثير سياسات الدول العظمى على سياسات الدول الأخرى الصغرى ودور النظام الدولي في تحديد سلوكيات هذه الدول المحيطة.

وبالاعتماد على هذه الفرضيات التي طرحها تلحمي، و التي تبنتها الدراسة موضع البحث، تمكنا من إلقاء الضوء على طبيعة المساومة السياسية والقوة التفاوضية اللتان تتمتع بهما إسرائيل وهي الجهة الأقوى، مقارنة بالمنظمة وهي الأضعف، وتمكنا أيضا من التعويل على الدور الذي يلعبه شكل النظام الدولي أحادي الجانب الذي تتربع أميركا على عرشه، في تشكيل وتحديد الخيارات المتاحة أمام الأطراف المعنية. إذ وجدت المنظمة نفسها في ظل هذا النظام الدولي مجردة من أي خيار وعاجزة عن المناورة، ما وضعها أمام حتمية التعامل مع إسرائيل مباشرة وإبداء مرونة كافية، كي تتمكن من خلالها التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل أولاً، للوصول إلى واشنطن ثانياً والعودة إلى دول الخليج ثالثاً.

وبالتالي، فإننا اعتمدنا على هذه المفاهيم المتعلقة بتوزيع القوى بين الدول التي تطرحها الواقعية لتفسير خفايا الخطوة الإسرائيلية في أوسلو. ومن ناحية ثانية، اعتمدنا على ما تطرحه النظريتين؛ الواقعية الجديدة و/Bargaining، لتحليل الأهداف الإسرائيلية من جهة أولى، وتقييم كل من الأداء التفاوضي الإسرائيلي من جهة ثانية وتحليل المكاسب التي أحرزتها إسرائيل على أرض الواقع من جهة ثالثة.

ففيما يتعلق بالأهداف الإسرائيلية، فقد اعتمدنا على ما تطرحه الواقعية الجديدة من مفاهيم لنتمكن من تفسير الأهداف الإسرائيلية التي خصناها في الفرضية الثانية. وضمن هذا السياق، تطرح الواقعية الجديدة مفهوم الأمن القومي/National security، كأولى أولويات الأجندة السياسية للدول. ومن ناحية ثانية، اعتمدنا على ما يطرحه مفهوم توزان القوى من أن الدول تبحث في اقل معدل الحفاظ على الذات، وفي أقصاه الهيمنة على الأخر. وبالتالي، ومن خلال هذه المفاهيم، إستطعنا أن نفسر الأهداف الإسرائيلية الرامية لتعزيز أمنها من جهة، والبقاء على سيطرتها على الأخر الفلسطيني من جهة ثانية، وهي بهذين الهدفين تكون قد جمعت ما بين

أدنى وأقصى ما قد تسعى إليه الدول بناء على الواقعية الجديدة.

هذا، واعتمدنا على ما تطرحه نظرية/bargaining التي تنص على ضرورة تحديد أولويات الطرف المعني، وهي التي يمكن اعتبارها الأهداف المرجوة من قبل أحد الأطراف المنخرطة في العملية التفاوضية. وبتحديد هذه الأولويات، فإنه يكون لزاما علينا العودة إلى ما تطرحه الواقعية من مفاهيم في هذا الخصوص، كالأمن والمصلحة الوطنية وما إلى ذلك، ما يجعل من العلاقة ببين هاتين النظريتين علاقة تكاملية تبادلية.

هذا، وقد اعتمدنا على ما تطرحه نظرية/ prescriptive bargaining التي تخص الطرف المنغمس بالعملية التفاوضية بمجموعة من التكتيكات والإستراتيجيات التفاوضية والتي تعرف ب/ optimal bargaining strategy، اذ تساعده على تحقيق أقصى درجة من الأهداف المرجوة. ومن خلال هذه النظرية، قمنا بتحليل الأداء التفاوضي الإسرائيلي، من خلال تحليل مدى موائمته وما طرحته/ optimal bargaining strategy التي تمكنا من تحديدها بالاعتماد على قراءتنا للأسس التفاوضية التي يطرحها العديد من المختصين، وبشكل خاص ما طرحه– Stevens في دراسته حول "Strategy and Collective Bargaining Negotiation"، إذ ركزنا بشكل أساسي حول ما يعرف بعملية الإكراه/Coercion في العملية التفاوضية، الذي يعمل من خلالها أحد الأطراف المتفاوضة في التأثير على/opportunity function للطرف الأخر، بمعنى التأثير على توقعات الخصم بشأن البيئة التي تجري فيها المفاوضات وبشأن السلوكيات/ الإستراتيجية التي قد يتبعها هو في هذه العملية، للتأثير على حيز النتائج المتاحة أمام الطرف الأخر.هذا بالإضافة إلى اعتمادنا على ما تطرحه/Swap theory من تكتيكات تفاوضية يتمكن الطرف المفاوض من خلال إتباعها تعزيز موقفه التفاوضي.

وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالإطار النظري، فقد تعرضنا للأسباب التي تقف وراء عدم اعتمادنا النظرية البنائية/Constructivism، التي استخدمها آخرون/ ك Michael Barnett في مقالته " **Culture, society and foreign policy: change. Israel's Road to Oslo** "، والتي أهمها يندرج تحت التعارض الذي يلقاه طرحه مع فرضيتنا الثانية، إذ يرى هذا الأخير بأن مأزق الهوية الوطنية/ National Identity هو العامل الأساسي وراء الخطوة الاسرائيلية إلىأوسلو، إذ نجح رابين في خلق هوية وطنية إسرائيلية ذات مصالح ترتبط بالعملية السلمية وتتضمن مساومة على الأراضي مع الفلسطينيين. وعلى النقيض من هذا الطرح، اشتملت فرضيتنا الثانية على هدف إسرائيل بالحفاظ على زمام السيطرة الفعلية والتواجد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما يضع طرح/Barnett على المحك، إذ أن استمرار السيطرة على الأخر وبناء المستوطنات في عمق أراضي تابعة لشعب أخر إنما يعقد هذه الهوية الوطنية، ولا ينم عن تحليل سياسي يأخذ هكذا عامل بالحسبان.

وعليه رأينا بطرحه دون موائمة وما تقوم عليه دراستنا، خاصة أنه يركز على الساحة الداخلية الاسرائيلية والكيفية التي تمكن من خلالها رابين من الأمساك بالمجتمع الداخلي الاسرائيلي، وليس على الأسباب التي دفعت برابين لإتخاذ خطوة التفاوض.

أما في الفصل الثاني، فقد ناقشنا ماهية التغييرات التي طرأت على توزيع القوى على المستويين الدولي والإقليمي من جهة، وتداعياتها على المكانة الإقليمية التي حظيت بها إسرائيل مقارنة ب/م.ت.ف. من جهة ثانية. وتبعا لذلك على الخيارات والأولويات الخاصة بطرفي النزاع من جهة ثالثة. وضمن هذا السياق، فقد عملنا على تحليل التأثير الذي خلفته نهاية الحرب الباردة وتبعا له انهيار الإتحاد السوفيتي على الدعم الدولي

الخاص بالمنظمة، إذ أدت هذه الأحداث إلى تجريد المنظمة كغيرها من الدول العربية التي كانت تعتمد على الدعم السياسي والعسكري السوفيتي من الغطاء الدولي– وتركت من جهة ثانية الولايات المتحدة على عرش النظام الدولي ما أدى إلى زيادة الهيبة الإقليمية التي تمتعت بها إسرائيل مقارنة بجاراتها من الدول. هذا، وأوضحنا كيف تأثرت سياسة الإتحاد الخارجية كنتاج طبيعي تراكمي للتغيير في توزيع القوى بينه وبين أميركا، إذ بدا الإتحاد منحازا مع هذه التطورات على مستوى توزيع القوى للرؤى الإسرائيلية والأمريكية، وجدد علاقاته مع إسرائيل بعد قطيعة دامت العقدين والنصف.

ومن ناحية ثانية، ناقشنا توزيع القوى على المستوى الإقليمي كنتيجة بالأساس لحرب الخليج الثانية، وذلك دون الانتقاص من تأثير البعد الدولي عليه. وعلى اثر هذه الحرب، تعززت القوة الإقليمية لإسرائيل، خاصة مع انهيار الآلة العسكرية الخاصة بالعراق، بالإضافة إلى الشرذمة التي منيت بها صفوف الوحدة العربية على أثر تلك الحرب. ومن أهم نتائج تلك الحرب على مستوى التحليل بين المنظمة وإسرائيل، بيّنا كيف هبطت هيبة المنظمة إقليميا على أثر موقفها من الحرب، في حين ارتفعت تلك الخاصة بإسرائيل، إذ بدت معظم الدول العربية منفتحة أكثر حيال الوجود الإسرائيلي وغير مكترثة بمصير المنظمة. وبعد أن أجرينا مناقشة لتوزيع القوى على المستويين الدولي والإقليمي، وتأثيره على المنظمة وإسرائيل، عملنا على تحليل تأثير ذلك على خيارات وأولويات المنظمة وإسرائيل إقليمياً، وبيّنا كيف أن إسرائيل ومع هذه التطورات تعددت خياراتها وازدادت هيبتها، في حين بدت المنظمة مجردة من الخيارات، وتمحورت أولوياتها بالتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل يمكنها من دخول أبواب واشنطن، لتعود من خلالها إلى دول الخليج، وذلك على عكس الفرضية التي سادت في أوساط قادتها على مرار السنين الطوال، التي كانت تعوّل على دور واشنطن في حمل إسرائيل على التوصل إلى اتفاق مع المنظمة وعلى إبداء مرونة.

أما في الفصل الثالث، فقد عملنا على مناقشة المعضلة التي واجهتها إسرائيل فيما أسميناه بمأزقها مع المفاوض الفلسطيني، وناقشنا في المبحث الأول منه المفاوضات التي جرت في واشنطن بين الطرفين الإسرائيلي الفلسطيني، والتي اتسمت بخفقان في زجاجة فارغة، إذ بدا الوفد الفلسطيني المفاوض هناك متشددا ومتعنتا في مطالبه التي تتعارض تعارضا جذريا مع الرؤى والطرح الاسرائيليين، في الوقت الذي كان فيه الوفد الإسرائيلي هو الأخر متسلحا بثوابت لا تعترف بالشعب الفلسطيني شعبا يستحق تقرير المصير والدولة المستقلة، ما أدى إلى انسداد الأفق. وفي المبحث الثاني، عملنا على مناقشة ماهية الحوار الذي ستجد إسرائيل نفسها منغمسة فيه، في حال قررت الاستعاضة عن الوفد في واشنطن بأخر من حركة حماس. وإعتبرنا أن هكذا تحليل لا يأتي من فراغ، إذ أن الحكومة الإسرائيلية حاولت قبل أوسلو وبعدها التحاور مع قادة هذه الحركة، وبيّنا في نهاية المبحث استحالة التوصل إلى اتفاق بين حماس وإسرائيل، خاصة أن هذه الأولى متسلحة بثوابت ومبادىء، لا يصلح معها التوصل إلى أي مساومة تتضمن أي تنازلا عن الأرض.

وفي نهاية المبحث، أوضحنا بان إسرائيل هدفت بالأساس من وراء محاولاتها للاتصال مع حماس الى إضعاف الموقف التفاوضي لمنظمة التحرير لجهة الضغط عليها، وممارسة سياسة الترهيب الغير مباشرة من خلال التلويح بوجود البديل الفلسطيني لها، لحثها على تقديم تنازلات أكثر. أما في المبحث الثالث، فقد ناقشنا ماهية العملية التفاوضية التي جرت في أوسلو بين ممثلي عن منظمة التحرير الفلسطينية وبين اكاديميين إسرائيليين أولاً وشخصيات رسمية لاحقاً، وأوضحنا السياسة البراغماتية وحتى التنازلية التي اتبعتها المنظمة هناك مقارنة بما كان يجري في واشنطن بإيعاز منها.

وبالتالي، فقد توصلنا بأن المنظمة نجحت في فرض نفسها كجهة أنسب وأكثر اعتدالاً، مقارنة بالخيارين

الموجودين أمام إسرائيل؛ الوفد في واشنطن وحركة حماس في الداخل. وتأسيساً على ذلك، فقد وجدت إسرائيل ضمن عملية فحص الخيارات الفلسطينية المتاحة أمامها، بأن المنظمة هي الجهة الأنسب، لجهة إمكانية تحقيق أكبر قدر من الأهداف من خلال الاتفاق معها.

أما في الفصل الرابع، فقد عملنا على مناقشة الأهداف الإسرائيلية في المبحث الأول منه، وفي المبحث الثاني، ناقشنا الأداء التفاوضي الإسرائيلي. ففي المبحث الأول، ناقشنا الحلقة الجدلية القائمة بين الأهداف الثلاثة الأولى التي وضعها الجانب الإسرائيلي نصب عينيه، والتي تمثلت بوضع حد لحالة العداء مع الطرف الفلسطيني أولا، للانتقال لوضع حد له مع الدول العربية المجاورة، ومن ثم تعزيز الأمن الإسرائيلي ثانياً، الذي سيكون نتيجة طبيعية لاتفاقيات السلام التي ستبرم مع الأطراف المعنية، ونتاجا للصورة التي ستقدم إسرائيل بها نفسها للعالم كدولة لم تعد محتلة، إذ توصلت إلى اتفاق مع الطرف المسيطر عليه، وذلك بغض النظر عن طبيعة الاتفاق وتداعياته على أرض الواقع ومن ثم تعزيز الرفاه الاقتصادي لها ثالثاً، ذلك كله دون التخلي عن السيطرة الفعلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأوضحنا كيف أن السلام مع الفلسطينيين له تداعيات جدلية على هذه الأهداف مجتمعة. وفيما يتعلق بهدف الاحتفاظ بزمام السيطرة الفعلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد أوضحنا العقدة الأمنية التي تتذرع بها إسرائيل، والتي ترى بالأراضي الفلسطينية المحتلة عمقا إستراتيجيا لها. وعلى أهميتها، فقد أوضحنا كيف أنّ هذا التفسير يعتبر ذات موائمة أكثر في حالة الحرب منها في السلم، إذ أن القادة الإسرائيليين يعرفون بأنه إذا كان لا بدّ لهم من التوصل إلى سلام حقيقي مع الطرف الفلسطيني، عليهم بالانسحاب من المستوطنات ومن المنشآت العسكرية.

وتأسيساً على ذلك، فقد عوّلنا على غياب الارادة السياسية لذلك وعلى معضلة الثمن السياسي الداخلي الذي قد تدفعه الحكومة الإسرائيلية آنذاك في حال اتخاذها هكذا خطوة، خاصة مع وجود التأثير الكبير والمتنامي الذي تحظى به الأحزاب الردايكالية اليمينية، سواء داخل السياسة أو العسكر، حيث تأخذ هذه الحركات من المستوطنات خاصة في الضفة الغربية مقرا لها، وتعارض الانسحاب وتقدس الاستيطان، وتكمن قوتها بكسبها لتأييد الأحزاب داخل البرلمان، كالحزب الديني الوطني والليكود، الذي يعتبر أحد أكبر الأحزاب السياسية داخل المجتمع الإسرائيلي.

أما فيما يتعلق بالمبحث الثاني، فقد ناقشنا فيه الأداء التفاوضي الإسرائيلي من خلال دراسة مدى اقترابه أو ابتعاده عما تنص عليه/Optimal bargaining strategy. وبعد أن قمنا بتحديد أربعة مواضيع صنفت على أنها/ Bargaining issues والتي حددناها بالقدس أولاً، والمستوطنات في الضفة الغربية والقطاع من جهة، والأمن الداخلي والخارجي للضفة الغربية من جهة ثانية ثانياً، وبمسألة الاعتراف المتبادل بين الطرفين (دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية) من جهة، وتأجيل المواضيع الغاية في الأهمية لمرحلة المفاوضات الدائمة من جهة ثانية ثالثاً، وبالتعاون الإقليمي الذي نص عليه الاتفاق بين الطرفين رابعاً. قمنا بتحديد بعض الإستراتيجيات التفاوضية التي تنص عليها/Optimal bargaining strategy، وأجرينا تحليلا للأداء التفاوضي الاسرائيلي حول هذه المواضيع، من حيث مدى موائمته وما تنص عليه هذه الإستراتيجية، وإستنتجنا بأن الأداء التفاوضي الإسرائيلي كان في مفاوضات أوسلو قريب جداً من هذه الإستراتيجية.

وتبعاً لذلك، وفي محاولتنا لتحليل الأسباب التي تقف وراء نجاح الوفد المفاوض الإسرائيلي في إتباع هكذا خطوة، عللنا ذلك بسببين؛ الأول ذات علاقة بوضع المنظمة الضعيف سياسياً وتفاوضياً (من حيث

الأداء) ودراية الوفد الإسرائيلي في ذلك، ووجدنا بأن لهذا العامل الدور الأساسي في نجاحه في حصد مكاسب بشأن القدس والاعتراف بدولة إسرائيل دون تحديد الحدود الجغرافية لهذه الدولة. أما الثاني فقد عللناه بوجود كل من بيرتس ورابين في العملية السياسية، إذ تمكن هذا الثنائي ومن خلال شخصيتهما المغايرة المكملة لبعضها البعض من حصد مكاسب بشأن المستوطنات والأمن ووضع موطىء قدم لاسرائيل في الأمور الإقليمية من خلال البوابة الفلسطينية.

أما في الفصل الخامس والأخير، فقد ناقشنا المكاسب الإسرائيلية، وقسمناه إلى أربعة مباحث؛ في الأول، ناقشنا نجاح إسرائيل من خلال اتفاق أوسلو بالاحتفاظ بالسيطرة الفعلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة/1967، وتمكنّا من خلال المواد التي نصت عليها الاتفاقيات التي وقعت بين الطرفين الفلسطيني الاسرائيلي، من التدليل على أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تتمتع بأمور سيادية وبأنها تابعة لإسرائيل، فمصدر السلطة بقيت بيد إسرائيل من خلال حكومتها العسكرية. في حين نجحت إسرائيل في الحفاظ على وجودها وسيطرتها من خلال مستوطناتها، واحتكارها للأمن الخارجي بالمجمل والأمن الداخلي في معظم الأراضي الفلسطينية، ناهيك عن البقاء على قوانينها العسكرية سارية المفعول في الأمور التي لم تنقل إلى المجلس وما إلى ذلك من أمور، ما أدى إلى تغيير شكل الاحتلال، من احتلال وسيطرة بالقوة إلى احتلال بالتراضي.

أما المكسب الثاني، فقد خصصناه للأمن الإسرائيلي الذي ناقشنا فيه كيفية تعزيزه من خلال الاتفاق مع الفلسطينيين، ما مهد لسلام بين إسرائيل والدول المجاورة، ومن خلال التعهد الذي اتخذه على نفسه رئيس المنظمة ولاحقا رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بحفظ أمن إسرائيل. هذا– بالإضافة إلى نجاح إسرائيل في

اختراق أكبر الدول الآسيوية كالهند والصين، بالإضافة إلى الاتفاقين اللذان وقعتهما مع الأردن ومع تركيا لما لذلك من تداعيات إيجابية على الأمن الإسرائيلي.

أما المبحث الثالث، فقد خصصناه لنجاح إسرائيل في استخدام البوابة الفلسطينية للوصول إلى عواصم العديد من الدول الآسيوية، الشرق أوسطية وحتى الدولية. وناقشنا كيف تمكنت إسرائيل على أثر اوسلو من إبرام اتفاقيات دبلوماسية كاملة مع بعض الدول كالأردن وموريتانيا، ومن التخلص من المقاطعة العربية بشكليها المباشر وغير المباشر مع بعض هذه الدول، في حين تمكنت من الالتفاف على شكلها غير المباشر مع بعضها الأخر. ناهيك عن الاتفاق الذي وقعته مع الكرسي الرسولي والذي تعهد به هذا الأخير في عدم التدخل بشؤون الحدود والأراضي وغيرها من المكاسب. وفي المبحث الرابع، أجرينا مقارنة بين؛ الأهداف التي وضعها الجانب الإسرائيلي نصب أعينه لتحقيقها من خلال التوصل إلى اتفاق مع الطرف الفلسطيني من جهة، والمكاسب التي حصدها على ارض الواقع على أثر الاتفاق الذي وقعه مع /م.ت.ف. والسلطة الوطنية الفلسطينية لاحقاً من جهة ثانية، واستنتجنا بأن إسرائيل نجحت في تحقيق مآربها التي وضعتها نصب عينيها منذ البداية بدرجة معقولة جداً.

الإستنتاجات

1 -على أهمية المتغيرات المختلفة التي طرحت من قبل باحثين مختلفين في محاولة من قبلهم لتفسير الأسباب الحقيقية التي تقف وراء الخطوة الإسرائيلية، والتي كنّا قد أتينا على ذكرها في الفصل الأول من الدراسة، فإن لكل من الإنتفاضة وتوزيع القوى على المستويين الدولي والاقليمي تأثير ذات مدى أوسع في تحفيز وتفسير هذه الخطوة التي أقدمت عليها الحكومة الإسرائيلية في 1993 ، والتي تمثلت بالتفاوض المباشر مع/ م.ت.ف. وإبرام إتفاق أوسلو معها.

ومع ذلك، فإن هنالك فرق بين هذين المتغيرين (الانتفاضة وتوزيع القوى على المستويين الدولي والاقليمي) ناتج بالأساس من طبيعة الوزن التفسيري /Explanatory weight ، لكلاهما للخطوة الإسرائيلية إلى أوسلو. إذ توصلنا إلى نتيجة بأن الانتفاضة والتي لعبت دوراً لا يستهان به على مستويات عدة منها؛ إعادة القضية الفلسطينية إلى صدارة القضايا الإقليمة ذات البعد الدولي، بالاضافة إلى التأثير الذي أحدثته على الشعب الإسرائيلي بشكل عام، والذي أصبح بفعلها يدرك بأن الأوضاع القائمة في الأراضي المحتلة لا يمكن لها أن تستمر بالشكل الذي هي عليه، إذ لا بدّ من إيجاد حلٍ سياسي لهذه القضية.

هذا بالاضافة إلى التداعيات الايجابية التي حملتها على وضع/ م.ت.ف. من حيث علاقاتها مع الداخل أو على مستوى الموقع الذي تحتله مقارنة بجهات أخرى، إلا أن قدرتها التفسيرية كمتغير لا تصل إلى درجة الوزن التفسيري الذي يحمله المتغير الأخر ضمن إطار السياق الزمني المبحوث (السنة الثالثة من العقد العاشر من القرن العشرين)، لعوامل عدة منها، أن الانتفاضة كانت قد فقدت الكثير من وهجها مع بداية التسعينات، وبالتالي من مدى فعالية نتائجها المباشرة على قرار التفاوض مع/ م.ت.ف.، بالاضافة إلى فشلها

في إجبار الاسرائيليين على تليين خطهم السياسي وغيرها من الأسباب.

وعلى النقيض من ذلك، توصلنا إلى أن توزيع القوى على المستويين الدولي والاقليمي والذي آلا لمصلحة إسرائيل ضد مصلحة/ م.ت.ف. إنما هو ذات طبيعة أغنى من حيث وزنه وقدرته التفسيرية، لأسباب عدة يمكن إيجازها بما ورد في تحليل صايغ والذي يقول:

"فقد واصل رابين معارضته لأي تعامل مباشر مع/م.ت.ف. حتى منتصف سنة 1993، ولم يوافق على اتفاق أوسلو في آب إلا بعد التوصل إلى إستنتاج مفاده أن/م.ت.ف. باتت منهكة تماما وأنها أضحت سهلة الانقياد للشروط الإسرائيلية".[278]

2 -تمكنت الأحداث الدولية والاقليمية التي سبقت الخطوة الإسرائيلية إلى أوسلو من التأثير على الخط السياسي الذي إنتهجته المنظمة، إذ أن ما وافقت عليه هذه المنظمة في أوسلو مثل قفزة نوعية عن جميع ما سبق لها أن تعهدت به من أسس ومبادىء سياسية في الدورات العشرين السابقة لأوسلو.

3 -نجحت المنظمة في الإلتفاف على المعارضة الفلسطينية وعلى الوفد المفاوض في واشنطن، إذ تمكنت من تقديم نفسها كجهة أكثر براغماتية وإعتدالاً من كلا الطرفين الأخرين (الوفد المفاوض في واشنطن وحركة حماس في الداخل)، بالاضافة إلى أنها أثبتت بأنها تمتلك كلمتها بالدرجة الأولى وذلك على عكس الوفد المفاوض في واشنطن والذي إتخذ عليه بأنه لا يمتلك كلمته.

---

[278] صايغ، بزيد، " الكفاح المسلح والبحث عن الدولة "، 2003، ص 919 .

4 -نجحت إسرائيل بسبب الإختلال الكبير في موازين القوى بينها وبين/م.ت.ف.، وبسبب توفر شخصيتي رابين وبيرتس في العملية السياسية آنذاك، بالاضافة إلى الحنكة التفاوضية التي تمتع بها طاقمها المفاوض من توسيع وزيادة مدى المكاسب والنتائج المتاحة أمامها.

5 -تمكنت إسرائيل من تحقيق أهدافها بدرجة معقولة جداً، إذ تمكنت من إستخدام البوابة الفلسطينية للإنطلاق إلى العالم العربي والأسيوي، ما حمل بذاته مدلولات إيجابية لها على المستويين الاقتصادي والأمني. إذ تمكنت من تعزيز أمنها بفعل العلاقات التي أصبحت تربطها بالدول المجاورة بعد مدريد وأوسلو، وبفعل ما حملته سطور الاتفاقيات التي وقعت من جانبها مع الطرف الفلسطيني من ضمانة لها في هذا المجال، وذلك دون التخلي عن السيطرة الفعلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، لعوامل عدة من اهمها غياب الإرادة السياسية لحكومتها، وغياب الإستعداد لتحمل عواقب هكذا خطوة من قبلها نظرا للتناقضات السياسية الداخلية المبنية على الصراعات الاسرائيلية، بالاضافة إلى توفر طرف فلسطيني منهك سياسياً، يمثله مفاوض سهل الانقياد.

المراجع

مراجع اللغة العربية

الكتب

الحسن، خالد. (1995). ***حول اتفاق غزة- أريحا أولاً***. عمان: دار الشروق.

الحمد، جواد وإياد البرغوثي، محررين. ***دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية- حماس، 1987-1999***. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999 .

الولي، مصطفى عبد الواحد. (2001). ***أمن إسرائيل، الجوهر والأبعاد***. الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

رفيف، موشيه. ***إسرائيل في الخمسين، خمسة عقود من الكفاح في سبيل السلام***. ترجمة د.محمود عباسي. شفاعمرو: دار المشرق للترجمة والطباعة والنشر، 1999.

عبد الستار، قاسم؛ فرارجة، هشام أحمد.(1996). ***الحركة الاسلامية ومستقبل المعارضة***. نابلس:مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

سرحان، رولا. "***نصوص اتفاقيات أوسلو وفشل التطبيق، 1993-2000***."رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت: معهد أبو لغد للدراسات الدولية،2005-2006.

سبير، أوري. ***المسيرة، حكاية أوسلو من الألف إلى الياء***. ترجمة بدر عقيلي. عمان: دار الجليل للنشر، 1998.

د.كيلاني، هيثم. (1995). ***النظرية الاسرائيلية في التفاوض***. باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي.

كلاين، زئيف، محرر، بدر عقيلي – مترجم. ***سياسة إسرائيل الأمنية***.عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1990.

مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني. 1994. *إعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي، آفاق الحاضر*

والمستقبل. بيرزيت: جامعة بيرزيت .

مركز دراسات الشرق الأوسط. (1998). **التقرير: *المواجهة بين حماس والموساد 1948-1998***. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

د. مصلح، محمد.(1997). ***مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج***. دولة الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

مفتاح.(1999). ***الوضع الدائم، القدس، المياه،الاستيطان،العلاقات مع الجوار،الأمن والحدود واللاجئين***. رام الله: مفتاح.

منذر، محمد. (2002). ***مبادىء في العلاقات الدولية، من النظريات إلى العولمة***. القاهرة: المؤسسة الجامعية.

منصور، كميل. ***الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل- العروة الأوثق***. *ترجمة* نصير مروة. لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.

منصور كميل، محرر. *إسرائيل دليل عام*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004.

نوفل، ممدوح. (1996). ***الانقلاب***. رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع.

د.وهبة، محمود. (1994). ***إسرائيل والعرب، والسوق الشرق أوسطية***. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

يزيد، صايغ. (2003). ***الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993***. **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

المقالات والدوريات

أبوعمرو، زياد.(1991). "***المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية***". مجلة الدراسات الفلسطينية، ع. 8: 11-30.

الأزعر، محمد خالد.(1993). "***العرب والنظام العالمي الجديد، نهاية الحرب الباردة ومكانة إسرائيل الاقليمية***". شؤون عربية، ع. 76: 37- 61.

_____.(1998). "***الموقف الفلسطيني من قضية الاستيطان بين مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن***". صامد الاقتصادي، مجلد. 20، ع. 114: 274-285.

الجرباوي، علي. "***تحليل نقدي للاتفاق ومستقبه.***" في *إعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي، أفاق الحاضر والمستقبل، 77-84*.جامعة بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1994.

الحروب، خالد.(1993). "***حماس واتفاق غزة أريحا أولاً، الموقف والممارسة***". مجلة الدراسات الفلسطينية، ع. 16 : 26-37 .

الخالدي، أحمد سامح وحسين جعفر آغا.(1991). "***المفاوضات واحتمالاتها في ظل علاقات قوى متغيرة***". مجلة الدراسات الفلسطينية، ع. 8: 3-10.

د.الشقاقي، خليل."***الأبعاد الأمنية للاتفاق***". في *إعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي، أفاق الحاضر والمستقبل، 27-35*.جامعة بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1994.

_____. (1995). "***اتفاق طابا للمرحلة الانتقالية: استعراض وتقييم***". السياسة الفلسطينية، ع. 87: 6-16.

د.الصوا، علي."***الحركة والعمل السياسي***". في *دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية – حماس 1987- 1999*، تحريرالحمد، جواد وإياد البرغوثي، 185-206. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999.

النقيب، فضل. "***اقتصاد اسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين***" (نسخة ألكترونية)، (استرجعت بتاريخ 2007/3/15)

www.oppc.pna.net/mag

برهومة، محمد. "***أهداف حركة حماس***." في *دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية – حماس 1987–1999، تحرير الحمد، جواد وإياد البرغوثي،55–77*. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999.

عدوان، بيسان. "***الولايات المتحدة الأميركية والدولة الفلسطينية***". صامد الاقتصادي، مجلد 21، ع: 118: 38–53.

ثابت، أحمد. (1988). "***إسرائيل والضفة الغربية، حدود الأمن والمطلق***". شؤون فلسطينية، ع.185: 3–12.

رابين، إسحق. "***توطئة لتبني نظرية أمنية أخرى***". في *سياسة إسرائيل الأمنية، تحرير زئيف كلاين، وترجمة بدر عقيلي، 352–373*.محرر). دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1990.

راضي، أشرف. (1996)."***العلاقات الاسرائيلية الخليجية والمغاربية***". السياسة الدولية، ع.125: 103–110.

د. سبيرسكي، شلومو.(2005). "***كلفة الاحتلال للمجتمع الاسرائيلي***" (نسخة ألكترونية)، (استرجعت بتاريخ 2006/8/13)

www.madarcenter.org

د.سليم، محمد السيد. (1992). ***العرب فيما بعد العصر السوفيتي- المخاطر والفرص*** ". السياسة الدولية، ع.108: 146–169.

سويلم، حسام. (2000) ."***العلاقات الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل***". السياسة الدولية، ع.142: 241–246.

شاحاك، يسرائيل." ***المغزى الحقيقي لاتفاق أوسلو***". في ***حول إتفاق غزة أريحا أولا***، تقديم وإشراف خالد الحسن،473–480. عمان: دار الشروق، 1995.

شارون، أرئيل. "***النظرية الأمنية وحرب سلامة الجليل***". في *سياسة إسرائيل الأمنية، تحرير زئيف كلاين وترجمة بدر عقيلي، 81-115*. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1990.

شحادة، رجا. (1994). "***قضايا السلطة القانونية: تحليل قانوني لاتفاق غزة أريحا***". مجلة الدراسات الفلسطينية، ع. 19: 82-90.

_____. "***الأثار القانونية للاتفاق***". في *إعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي، آفاق الحاضر والمستقبل، 77-84*.مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1994.

عايد، خالد. (1993). ***نشاط حماس العسكري في المرآة الاسرائيلي*** ". مجلة الدراسات الفلسطينية.ع.12: 158-163.

عبد العزيز، أحمد. "***حركة حماس والتفاوض والتسوية مع إسرائيل***". في *دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة، تحرير جواد الحمد وإياد البرغوثي، 225-240*.عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999.

عبد الله، رمضان.(1992)." ***إنهاء المقاطعة العربية لاسرائيل***". قراءات سياسية، الجزء الثاني،ع.2: 121-155.

د. عبد العزيز، عبد العزيز حمدي.(1998)." ***العلاقات الصينية لاسرائيلية***".السياسة الدولية،ع.132: 127-143.

كيالي، ماجد.(1992). " ***النظام الاقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية الاسرائيلية***". الفكر الاستراتيجي العربي، ع.41: 55-87.

د. محمد علي، علي.(2003) . "***تطور العلاقات العسكرية بين الهند وإسرائيل***". الدفاع، ع.81:204-87.

مسعود، أشجان. (2004)." ***تطور الفكر الاستراتيجي لمنظمة التحرير الفلسطينية 1964-1988*** ". صامد الاقتصادي، مجلد.26،ع.137-138: 99- 129.

يعري، أبيعيزر. "***مرحلة أمنية جديدة***". في *سياسة إسرائيل الأمنية، تحرير زئيف كلاين وترجمة بدر عقيلي، 18-29*. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1990.

Books

Abadi, Jacob.(2004).***Israel' s Quest for recognition and acceptance in Asia.***.London: Frank Cass.

Alpher, Joseph, edt. ***War in the Gulf, implications for Israe****l* .Israel: JAFFEE center, 1992.

Ashrawi, Hanan.(1995). ***This side of peace, a personal account***. NY : Simon and Schuster.

Ciment, James.(1997). ***Conflict and crisis in the post cold war world, Palestine/ Israel the long conflict*** . NY : Facts on file, Inc .

Corbin, Jane.(1994). ***Gaza First, the secret Norway channel to peace between Israel and the PLO*** .London: Bloomsbury Publishing LTD.

Drysdale, Alasdair and Raymond Hinnebusch. (1991). ***Syria and the Middle East peace process*** .NY: Council on Foreign Relations Press .

Freedman, Robert O, edt. ***The Intifada, its impact on Israel, the Arab world and the superpowers***. Miami: Florida International University Press, 1991.

_____, edt. ***Isreal under Rabin***. Boulder, Colo: Westview press,1995.

Hroub, Khaled. (2000) . ***Hamas Political thought and Practice***. Beirut: Institute for Palestine Studies.

Ismael, Tareq Y and Jaqueline Ismael. (1997). ***The gulf war and the new world order: international relations of the Middle East***. Miami: University Press of Florida.

Lazin, Frederick A and Gregory S Mahler, edt. ***Israel in the Nineties, development and conflict***. Gainesville: University press of Florida, 1996..

Laquer, Walter and Rubin Barry. (2001). ***The Arab –Israel Reader, a documentary history of the conflict.***

Makovsky, David. (1996). ***Making Peace with PLO, the Rabin Government's road to Oslo Accord***. Boulder, Colo: Westview press Inc.

Miller, Aaron David. (1986). *The* ***Arab States and the Palestine Question, between Ideology and self interest*** . New York: Praeger.

Quandt, William. (2001). ***Peace process, American Diplomacy and the Arab Israeli conflict since 1967***. Washington: Brookings institution press.

Rabie, Mohamed. (1995).***U.S. –PLO dialogue, secret Diplomacy and conflict Resolution.*** Miami: university press of Florida .

Sayigh, Yezeid and Avi Shlaim, edt. ***The Cold war and the Middle East***. NY: Oxford university press, 1997..

Shlaim, Avi. (2000) .***The Iron wall, Israel and the Arab world***.*London*: the penguin press.

Sprinzak, Ehud.(1991) .***The Ascendance of Israel's Radical Right***. NY: Oxford university press.

Stevens, Carl M. (1963). ***Strategy and collective Bargainig Negotiation*** .NY: Mc Graw Hill.

Suleiman, Michael,edt***. U.S. policy on Palestine from Wilson to Clinton.***
Illiis: the association of Arab- American University, 1995.

Telhami, Shibley. (1990). ***Power and Leadership in International bargaining, the path to Camp David Accords*** .Ny: Columbia University.

_____.(1997) ***.U.S. Policy in the Middle East and the Arab Israeli conflict.t***
Abu Dhabi: The Emirates center for Strategic Studies and research .

Viotti, Paul and Mark Kauppi.(1993) .***International Relations Theory, Realism, Pluralism, Globalism*** .Ny: Macmillan Publishing company.

Articles

Alpher, Joseph. *"**Implications of the war for the Arab- Israel peace process** ". In: War in the Gulf, implications for Israel, ed. Joseph Alpher, 225-254.* Jerusalem: JAFFEE center, 1992.

Arian, Asher. *"**Israeli public opinion and the Intifada** ". In: The Intifada, its impact on Israel, the Arab world and the Superpowers,ed. Freedman,* p 269-292 . USA: the board of regents of the state of Florida, 1991.

Aronoff, Myron J. "***The labor party and the Intifada*** ". In: The *Intifada, its impact on Israel, the Arab world and the Superpowers,ed. Freedman,* p 325-342 . USA: the board of regents of the State of Florida, 1991.

Barnett, Michael. (1999). "***Culture, Strategy and Foreign policy, change; Israel's Road to Oslo***". European journal of international relations, vol. 5, No .1: 5-36.

Bashir, AbduAziz and Stephen wright. "***Saudi Arabia: Foreign policy after the Gulf war"1992.***. Middle East policy, Vol. 1, Isuue.1: 107-116. (electronic version). (Retreived 15/5/2006 from www.questia.com).

Beck, Martin. (1997). "***Can Financial Aid promote regional peace agreements?, the case of the Arab Israeli conflict*** ". Mediteraneam politics, Vol.2, No.2: 49-70.

Chomsky, Noam. *"**A painful peace** "*(electronic version) .(Retreived 22/8/2004from http://students.bugs.bham.ac.uk/palestinian/chomsky_Oslo.htm

Cobban, Helena. "***The PLO and the Intifada*** ". In: *The Intifada, its impact on Israel, the Arab world and the Superpowers, edt . Freedman,* p 70-106. USA: the board of regents of the State of Florida, 1991.

Dadwal, Shebonti Ray. (1998)."***The current Israeli Palestinian consequences for India*** ". Journal of Strategic analysis, Vol. XXII, No.9.p1-1 . (electronic version). (Retreived May 2006, from www.ciaonet.org).

Drake, Laura. (1994)."***Between the lines: a textual analysis of the Gaza-Jericho agreement*** . Arab Studies Quarterly. 16: 1-1. "(electronic version) (Retreived May 2005,from www.google.com).

Flamhaft, Ziva. "***Israel and the Arab- Israeli peace process*** ". In: Israel *in the Nineties, development and conflict,* ed. Lazin, FredrickA and Mahler Gregory, 55-72.. USA: the university press of Florida, 1996.

Freedman, Robert O.**"*Israeli- Russian relations since the collapse of the Soviet Union*".** In: Israel *in the Nineties, development and conflict,* ed. Lazin, FredrickA and Mahler Gregory, 105-131. USA: the university press of Florida, 1996.

Fridgut, Theodore H. "***Israel's turn toward peace***". In: Israel *under Rabin,* ed. Freedman, Robert O, 71-89. ". USA: West view press, 1995.

Gazit, Shloma. "***The Gulf war, main political and military development***". In: *War in the Gulf, implications for Israel,* ed. Alpher, Joseph, 7-43. Jerusalem: JAFFEE center, 1992.

Golan, Galia. "***Implications of the Gulf crisis on Soviet Middle East policy*** ". In: *War in the Gulf, implications for Israel*, ed. Alpher, Joseph. Jerusalem: JAFFEE center, 1992.

_____.*"**Gorbachev's Middle East Strategy***" (Electronic version) . (Retreived Jan 2007, from www.foreignaffairs.org).

Gold, Dore. "***The Gulf crisis and the US- Israel relations***". In: *War in the Gulf, implications for Israel*, ed. Alpher, Joseph, 73-95. ". Jerusalem: JAFFEE center, 1992.

Kam, Ephraim. "***The Arab world and the Gulf crisis*** ".In: *War in the Gulf, implications for Israel*, ed. Alpher, Joseph, 125-142. Jerusalem: JAFFEE center, 1992.

Lesch, Ann M. "***The Reagan Administration's policy toward the Palestinians***". In: *U.S policy on Palestine from Wilson to Clinton*, ed. Suleiman, Michael W, 175-193. USA: the association of Arab- American University, 1995.

Mahle, Melissa Boyle.(2005)."*A **political security analysis of the failes Oslo process***". ME policy,Vol.12, Issue 1: 79-79.

Mattair, Thomas R .(1991) ."***The Madrid conference and beyond*** ".American Arab Affirs, No. 37:8-29.

MIFTAH . (2004). *"**Controversy of US aid to Israel*** "(electronic version). (Retreived Feb, 2007, from www.miftah.org).

Mohammad, Hussam .(1997) . "***PLO strategy from total liberation to coexistence***". Palestine- Israel journal of politics, economy and culture, Vol. IV, No.2: 82-89.

Rickman, Gregg. "***Palestinian diplomacy, Gorbachev's legacy."*** The ME quarterly, Vol. VII, No .1 (2000). Retreived Sept 2006, from www.google.com).

Rosen, Howard. "***Economic consequences of the Intifada in Israel and the Administered territorie*s**". In: *The intifada, its impact on Israel, the Arab world and the Superpowers*, ed. Freedman, p370-396. USA: the board of regents of the state of Florida, 1991.

Rubenburg, Cheryl A. "***The Bush Administration and the Palestinians: A Reassessment*** ". In: *U.S policy on Palesyine from Wilson to Clinton*, ed. Suleiman, Michael W,195-221. USA: the association of Arab- American University, 1995.

Sayigh, Yezid. "***The Palestinians***". In: *The cold war and the Middle East*, ed. Sayigh, Yezid; Avi, Shlaim, 125-155. NY: Oxford university press, 1997.

Singer, Joel. (1994). "***The Declaration of Principles on Interim self government arrangements***". Justice, No. 1: 4-13.

Sprinzak, Ehud. "**The *Israeli Radical Right*: History, culture and Politics"** (electronic version). (Retreived Dec 2006, from www.geocities.com

Stork, Joe. "***The Clinton Administration and the Palestinian question*** ". In: *U.S policy on Palestine from Wilson to Clinton*,ed. Suleiman, Michael W, 223-232. USA: the association of Arab- American University, 1995.

Telhami, Shibley. "**Israeli *foreign policy after the gulf War*** ".Middle East policy, Vol . 1, Issue . 2:(1992): 85-95.(electronic version). (Retreived Sept 2006 from www.questia.com)

تقارير ووثائق

اتفاقية وادي عربة (1994/10/26). (نسخة ألكترونية) www.jabha.net

سلسلة الوثائق الفلسطينية. 1996. *الاتفاقية الإسرائيلية– الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وثيقة إعلان المبادىء (أوسلو) حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية*. القدس : مركز القدس للاعلام والاتصال .

تقرير حول *العمليات الاستشهادية العسكرية لحركة حماس ضد إسرائيل*. 2006/12/18 .(نسخة إلكترونية). تم الدخول إلى الموقع في 2007/2/20 .. www.aljazeera.net

تقرير حول عدد *ضحايا الانتفاضة الأولى من الفلسطينيين والاسرائيليين*. (نسخة إلكترونية). تم الدخول إلى الموقع في 2007/3/15 . http://en.wikipedia.org/wiki/first_intifada#outcome

تقرير بشأن "*إسرائيل بين دول العالم، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*" (نسخة ألكترونية). تم الدخول إلى الموقع في 2007/3/15. http://www.altawasul.net.

تقرير حول "*تاريخ المقاطعة العربية لاسرائيل*". (نسخة إلكترونية). تم الدخول إلى الموقع في 2007/3/15 www.kate3.com

قرارات المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة الثانية عشرة– الدورة العشرين).(نسخة إلكترونية). . http://www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/semester8.html

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (2004). *إسرائيل دليل عام*.

ميثاق حركة المقاومة الاسلامية – حماس (1988/8/18). (نسخة ألكترونية) www.islamonline.net

PASSIA, Jeffrey Z.Rubin. (1996).” *What do we learn from Oslo*”.(Electronic version)

Acessed in 23/12/2005, www.passia.org.

مقابلات وخطابات:

الشرق الأوسط. (1995). "*الفلسطينيون قد يوافقون على تأجيل مسألة القدس* ". في: الحسن، خالد (تقديم وإشراف). "حول إتفاق غزة أريحا أولاً ".عمان: دار الشروق، 1995، 140. حديث نسبته الشرق الأوسط في 1993/8/24 لسري نسيبة حول القدس في محادثات واشنطن.

رابين، إسحق. (1992). "*مفاوضات السلام: عام بعد مدريد. تقويمات إسرائيلية* " .مقابلة مترجمة إلى العربية من سلسلة مقابلات وتحليلات من قبل ساسة وخبراء وعسكريين إسرائيليين، أجرت هذه المقابلة مع رئيس الوزراء آنذاك– يديعوت أحرونوت بتاريخ 1992/9/4.مجلة الدراسات الفلسطينية، ع. 12: 33–76.

د.عبد الشافي، حيدر. (1992). "*تنازلنا أكثر مما يجب، ولا يجوز مطالبتنا بالمزيد* ". مقابلة أجرتها مراسلة مجلة الدراسات الفلسطينية –ربى الحصري في أوائل آب/1992. مجلة الدراسات الفلسطينية، ع. 12 :117–130 .

Israeli Prime minister Yitzhak Rabin speech to Knesset . 21/9/1993).
Laqueur, Walter and Barry Rubin (Edts). (2001). The Israel –Arab Reader. A documentary history of the Middle East conflict.